

# هَاتِرًا لِقَوْلِ الْمَلْفِيدِ فِي عِلْمِ تَجْوِيدِ الْقُرْآنِ الْمَجِيدِ

تأليف العلامة

الشيخ / محمد مكي نصر الجريسي

دقق هذه الطبعة وضبطها

الأحمد علي حنين

وراجعها على نسخة ابن صحرا على نسخة المؤلف

المفوضية / الشيخ علي محمد الضباع

الناشر

مكتبة الأناج

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة - ت: ٣٩٠٠٨٦٨

# نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد

تأليف العلامة

الشيخ / محمد مكي نصر الجريسي

دقق هذه الطبعة وضبطها

أحمد علي حسن

وراجعها على النسخة التي صححها على نسخة المؤلف  
المغفور له / الشيخ علي محمد الضبّاع

الناشر

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة ت : ٣٣٩٠٠٨٦٨



الناشر

مكتبة الأَدَاب  
علي حسن

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الرابعة : ١٤٢٢ هـ - ٢٠١١ م

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية  
إدارة الشؤون الفنية

الجريسي، محمد مكّي نصر

نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد/

تأليف محمد مكّي نصر الجريسي؛ دقق هذه الطبعة

وضبطها أحمد علي حسن؛ مراجعة علي محمد الضباع.-

ط٤. - القاهرة: مكتبة الأَدَاب، ٢٠١١.

٣٦٠ ص : ٢٤ سم.

تدمك ٣ ٣٠٥ ٤٦٨ ٩٧٧ ٩٧٨

١ - القرآن ، التجويد

أ - حسن ، أحمد علي (مدقق وضابط)

ب - الضباع ، علي محمد (مراجع)

ج - العنوان

٢٢٨، ٩

مكتبة الأَدَاب  
علي حسن

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة

هاتف: ٠٨٦٨ ٢٣٩٠٠٢٠٦ -

e-mail: adabook@hotmail.com

عنوان الكتاب: نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن

تأليف: محمد مكّي نصر الجريسي

رقم الإيداع: ٣٦٠٣ لسنة ٢٠١١ م

التقييم الدولي: 3 - 305 - 468 - 977 - 978 I.S.B.N.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المؤلف المغفور له الشيخ

محمد مكِّي نصر الجريسي الشافعي

( من أعلام القرن الرابع عشر للهجرة )

المتوفى حوالي عام ١٣٢٢هـ = ١٩٠٢ م . كان إمامًا لمسجد الزاهد بباب البحر بالقاهرة ، له « نهاية القول المفيد في علم التجويد » ، وهو كتاب جامع من تحقيقات هذا الفن مرتب على مقدمة وثمانية أبواب وخاتمة . فرغ من تبييضه سنة ١٣٠٥هـ - ١٨٨٦م وطبع بمطبعة بولاق ١٣٠٨هـ - ١٨٨٩م في (٢٦٤) صفحة - بآخره تقارير لبعض الفضلاء ثم طبع في مصر مرة أخرى عام ١٣٢٣هـ = ١٩٠٣ م .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة المدقق

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿١﴾ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾  
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿٣﴾ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿٤﴾ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ  
نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ  
غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿٧﴾ ﴾

والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم المرسلين ، هدية الله للعالمين ،  
ومرشدهم إلى ما ينفعهم في الدنيا والدين . ورضي الله عن الصحابة والتابعين  
وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين ... وبعد ..

فقد حبا الله هذه الأمة بما إن أتبعته سادت الأمم كما في عصورها الأولى ،  
ولكنها فرطت وقصرت وأهملت ، فصارت تابعة بعد أن كانت سيده متبوعة ؛  
تنهال عليها الضربات ؛ فتصمت حيناً ، وتحتج حيناً ، وتشجب حيناً !!  
كانت النعمة الكبرى التي فرط فيها المسلمون هي القرآن ؛ كلام الله إليهم ؛  
تركوه وراء ظهورهم ، أو اتخذوه زينة لبيوتهم ، أو عادة تألفها آذانهم في مناسباتهم ،  
أو مجرد ألفاظ تتردد على ألسنتهم ، دون العمل والتعبُّد به ، وتدبيره آناء الليل  
وأطراف النهار .

وكان أحد العلوم القرآنية التي لم يعتن بها الخاصة والعامة : « علم التجويد » .  
والتجويد في اللغة : الإلتقان وإعطاء كل شيء حقه ، وتأمل معنى حال الدول  
الكبرى الآن : فبالتجويد في العمل سبقت اليابان الأمم ، وبالتجويد في الإدارة  
وشؤون الدنيا فرضت أمريكا سطوتها على العالم . هذا في شؤون الدنيا دون  
شؤون الآخرة .

أما المسلمون الأوائل فكان التجويد في كل شيء شعارهم ؛ علمهم الرسول ﷺ كما علمه جبريل عن ربه إتقان تلاوة القرآن وحُسنَ النطق به ؛ فصار ذلك منهجَ حياتهم ؛ فمن تجويد القرآن انطلقوا إلى تجويد الإدارة والزراعة والصناعة ، وأحسنوا تجييش الجيوش ، وأحكموا الخطط ، وساسوا الأمم ، ففتحوا الدنيا ، وهزموا الروم وفارس ، ونالوا خيرَي الدنيا والآخرة .

ولقد جعل الله الخَيْرَ في هذه الأمة إلى يوم الدين ؛ فلم تَعْدَم - حتى في أحلك أوقاتها - علماء مخلصين يذكرونها علوم الدين ، ويحيون ما درسَ منها ؛ وكان مِن أجل العلوم التي تفرَّغ لها العلماء بالتصنيف : علم تجويد القرآن الكريم ؛ فأفردوا له كتبًا بعد أن كان مباحثَ في ثنايا كتب التفسير أو كتب اللغة .

فأول من صنَّف في التجويد : أبو مُزَاحِم موسى بن عبد الله بن يحيى بن خاقان الخاقاني البغدادي المقرئ المحدث ( ٢٤٨ - ٣٢٥ هـ ) فنظم منظومتين إحداهما في التجويد، والثانية في القراءة ، وتسمى بالقصيدة الخاقانية . ثم تتابع المصنفون بعده . وكنْتُ كلِّما حاولت الاقتراب من هذا العلم - الذي لم أتعلمه صغيرًا - أتهَيَّب الأمر ، وأعدُّه من المعضلات ، إلى أن أراد الله أن أطلع على كتاب « نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد » للعالم المحقق الشيخ محمد مكِّي نصر الشافعي - رحمه الله - ؛ جمع فيه مؤلفه خلاصة أربعة وعشرين كتابًا من كتب التجويد ، أحسن فيه العرض مع حسن التبويب ، فجاء كتابه سهل التناول عظيم الفائدة ، حتى صار للمبتدى تبصرةً وللمنتهى تذكرةً . وهذه هي الكتب التي اعتمد عليها المؤلف رحمه الله :

١ - « الوقف والابتداء » لأبي عمرو عثمان بن سعيد بن عمر - الشهير بأبي عمرو الداني ( ٣٧١ - ٤٤٤ هـ ) .

٢ - « المقدمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه » نظمها شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن علي - المعروف بابن الجزري ( ٧٥١ - ٨٣٣ هـ ) وهي

- المعروفة بـ «المقدمة الجزرية» ، والتي سُرحَت العديدَ من الشروح منها :
- ٣- « الحواشى المفهمة فى شرح المقدمة » لابن الناظم ؛ العلامة أبى بكر أحمد بن محمد بن الجزرى ، فرغ منه سنة ( ٨٠٦ هـ ) .
- ٤- شرح آخر للعلامة محمد بن أحمد بن محمد المعروف بابن غازى ( ٨٤١-٩١٩ هـ ) .
- ٥- شرح آخر للإمام أبى العباس أحمد بن محمد بن أبى بكر القسطلانى ( ٨٥١-٩٢٣ هـ ) .
- ٦- « الدقائق المحكّمة فى شرح المقدمة » لشيخ الإسلام زكريا محمد بن أحمد الأنصارى ( ٨٢٦-٩٢٥ هـ ) وقد طبع هذا الشرح بمكتبة الآداب بتحقيق محمد أحمد حبيب .
- ٧- شرح آخر للعلامة الشيخ حجازى بن عبد المطلب ( من أبناء القرن العاشر ) .
- ٨- « المنح الفكرية بشرح المقدمة الجزرية » للإمام الشهير نور الدين على بن سلطان - المعروف بمُلاً على القارى ، المتوفى ( ١٠١٤ هـ ) .
- ٩- شرح آخر للعلامة على بن إبراهيم بن أحمد - الحلبى ( ٩٧٥-١٠٤٤ هـ ) .
- ١٠- وشرح ابن يالوشة المسمّى « الفوائد المهمة فى شرح المقدمة » وغير ذلك الكثير من الشروح ، وقد ذكرها تفصيلاً محقق شرح الشيخ زكريا الأنصارى .
- ١١- شرح المقدسى على الجزرية .
- ١٢- « زاد القراء » لكسّال الدين بن قوام الدين المرعشى ( كان حياً سنة ٧٩٤ هـ ) ، وله حاشية على هذا الكتاب أيضاً .
- ١٣- ولعلّم الدين أبى الحسن على بن محمد بن عبد الصمد - المعروف بالسخاوى ( ٥٥٩-٦٤٣ هـ ) « هداية المرتاب وغاية الحفاظ والطلاب » ، وهى أرجوزة ، وتعرف أيضاً بالسخاوية ، وله « عمدة المفيد وعمدة المجيد » .

- ١٤- « الدر اليتيم في علم التجويد » للعلامة زين الدين محمد بن بير على - المعروف بالبركوى (٩٢٩-٩٨١هـ) .
- ١٥- وللإمام أبى عبد الله محمد بن طيفور العزنى السجاوندى (....-٥٦٠هـ) « الوقف والابتداء » .
- ١٦- وللعلامة شهاب الدين أحمد بن أحمد بن بدر الدين الطيبى (٩١٠-٩٧٩هـ) « المفيد في التجويد » المسمى بمتن الطيبى .
- ١٧- هذا وللإمام الحافظ السيوطى (٨٤٩-٩١١هـ) « الإتيقان في علوم القرآن » احتوى ضمن مباحثه على علوم التجويد .
- ١٨- التمهيد في علم التجويد للعلامة ابن الجزرى .
- ١٩- حاشية النحراوى على شرح شيخ الإسلام .
- ٢٠- تبصرة المريد .
- ٢١- شرح القول المفيد .
- ٢٢- شرح تحفة الأطفال ( لسليمان الجمزورى من علماء القرن الثانى عشر ) .
- ٢٣- الثغر الباسم .
- ٢٤- « حرز الأمانى » المشهور بالشاطبية للشاطبى المتوفى ٥٩١هـ . ولابن القاصح شرح عليه .
- ٢٥- شرح « اللؤلؤ المنظوم في ذكر جملة من المرسوم » لشيخ القراء بالديار المصرية محمد بن أحمد عبد الله الشهير بالمُتَوَلَّى (ت ١٣١٣هـ) .
- ٢٦- رسالة البيسوسى في صفات الحروف .
- ٢٧- فتح الرحمن .
- هكذا حوى كتاب الشيخ محمد مكى نصر زبدة هذه الكتب ؛ فجاء موسوعة فريدة ينهل منها العلماء والمتعلمون .
- ولكن الكتاب لم يحظَ بما هو جدير به من اهتمام الناشرين ؛ فكانت طبعة

الحلبى عام ١٣٤٩ هـ - التى اطلعتُ واعتمدتُ عليها - طبعة جيدة ، نادرة الأخطاء ؛ فلقد صحّحها المغفور له العلامة الشيخ على محمد الضبّاع ، إلا أنها جاءت خالية من أى ضبط ، ومن تمييز القرآن عن كلام المصنّف ، وخالية من أية علامات للترقيم ، ولكنها كانت مع ذلك أفضل الطبعات .

ثم ظهر فى العامين الأخيرين - ورغم تقدّم تقنيات الطباعة - طبعتان رديمتان ؛ أولاهما بدون تحقيق ، والثانية أخرجها أستاذ فاضل من المحققين ؛ وفى كل منهما مئات الأخطاء ، مع الخلوّ من الضبط ، ومن تمييز القرآن الكريم عن غيره من كلام المؤلف ، ناهيك عمّا فى الطبعتين من سقطٍ وتداخل جعل الكتاب لا يكاد يستفاد منه !!

وهكذا رأيتُ من واجبى أن أحاول - وإن لم أكن أهلاً لذلك - إخراج الكتاب فى صورة أفضل ؛ أملاً فى توفيق الله ، مستفيداً من تقدّم تقنيات الطباعة ، مع مراعاة الإتقان فى التصحيح والضبط بالرجوع إلى أمهات الكتب فى هذا الفن .. موقناً أن إخراجى لهذه الطبعة ليس إلا خطوةً على الطريق قد تحتوى ما تحتويه من قصور .. ولكن يكفينى شرف المحاولة ... وإننى أرجو أن أحسّن هذه الطبعة فى طبعات تالية إن شاء الله .. أو أن يُقيّض الله لها من هو أقدر منى على ذلك .. فيعلم الله أنى ما أردت إلا خدمة كتاب الله ، وتيسير أحد علومه .

أستغفر الله العلى العظيم من ذنوبى ، وأسأله التوفيق فى كل شؤونى ، والحمد لله رب العالمين .

أحمد على حسن  
المدقق بمكتبة الآداب

غرة المحرم ١٤٢٢ هـ (\*)  
مارس ٢٠٠١ م

(\*) ساعدنى فى تصحيح الطبعة الثانية التى أوشتكت على الصدور فى شهر شعبان ١٤٢٨ هـ = أغسطس ٢٠٠٧ الأخ الفاضل الأستاذ عبد الرحيم زين الدين . فله جزيل الشكر .



## مقدمة المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ لِتَرْتِيلًا ﴾

الحمد لله الذي اصطفى من عباده حملة كتابه ، وأوجب عليهم تجويده ، والعمل بما فيه ، ووعدهم على ذلك جزيل ثوابه ، ووقفهم للمداومة على قراءته وإقراءته ، وسقاهم لذيذ شرابه ، وخصهم بمزايا بين العباد وجعلهم من خواص أحبائه ، فسبحانه من إله اختارهم وفضلهم على من سواهم لحفظ كتابه الكريم ، وصونه عن التبديل والتغيير والتحريف والتخريم ، فحفظوه وصانوه عن الزيادة والنقص والتأخير والتقديم ، وحرروا طُرُقَه ورواياته ، وأوضحوا وجوه إعرابه ، وبيّنوا مخارج حروفه وصفاتها ، وحققوا كيفية النطق بمفرداتها ومركباتها ، وعلموا كمية فواصله وكلماتها ، وكيفية النزول ، والمحكم والمتشابه ، وفرّقوا بين مُفَخِّمِه ومرقّقه ومُخَفِّاه ومُدْغِمِه ، وميّزوا بين مقصوره ومدوده ومختلّسه ومتممه ، وعرفوا أنواع وقفه ، وحثوا على تعليمه وتعلّمه . فطوبى لمن تلاه حق تلاوته ؛ حتى صار ممتزجا بلحمه ودمه وأعصابه .

أحمدُه سبحانه وتعالى حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده مدى الدهور والأزمان ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة نرتقى بها إلى أعلى منازل الجنان ، وأشهد أن سيدنا ونبينا محمداً عبده ورسوله ؛ القائل : « من أراد أن يتكلّم مع الله فليقرأ القرآن » صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين نقلوا القرآن كما أنزل ، وعملوا بما فيه ، وما زاغوا عن تجويده وأحكامه وآدابه ، وسلّم تسليمًا كثيرًا .

أما بعد .. فيقول أسير الشهوات ، كثير الهفوات ، الراجى من مولاه الفوز والنصر ، الفقير محمد مكّي نصر ، الجريسي مولداً ، والشافعي مذهباً ، الشاذلي طريقة ومشرّباً : إن أولى ما شغل العبد به لسانه ، وعمّر به قلبه وجنانه ، وأفضل

ما يتوسَّل به إلى نَيْلِ الغفران ، وأعظَمَ ما يتوصَّل به إلى دخول الجنان : قراءةُ كتاب الله المجيد الذى لا يأتية الباطلُ من بين يديه ولا من خلفه ، تنزيلٌ من حكيم حميد ، مع التدبُّر لمعانيه ، وإحكام مَبانيه ، والعمل بما فيه ، وأهمُّ ما يجب تحصيله قبل تلاوته : علمُ تجويدِ حروفه وتصحيحِ قراءته .

ولما كان علمُ التجويدِ من أوَّلَى العلوم ذِكْرًا وفِكْرًا ، وأشرفها منزلةً وقَدْرًا ؛ لكونه متعلقًا بكلام رب العالمين المنزل به الروحُ الأمين على قلب المصطفى سيد المرسلين ؛ سألتنى كثيرٌ من الإخوان المشتغلين بتلاوة القرآن ، أصلحَ الله لى ولهم الحال والشان ، أن أجمع رسالةً فى علم التجويد تكون جامعةً لغرر أصول هذا العلم وقواعده ، وحاويةً لدرر مسائله وفوائده ، محرَّرًا لمخارج الحروف ومعاني صفتها ، ومبينًا لكيفية النطق بمفرداتها ومركباتها ، وفارقًا بين المرقَّق من الحروف والمفخَّم ، والمُخَفَّى منها والمُدْعَم ، وغير ذلك ؛ كالتكلم على أسباب المدِّ وشروطه وأحكامه ، والوقف بأنواعه وأقسامه ، فامتنتعتُ من ذلك لعلمى أنى لستُ أهلاً لما هنالك ، فتكرَّرَ منهم السؤال علىّ المرَّة بعد المرَّة ، وذلك لحسن ظنهم بى واعتقادهم أن لى بذلك خبرةً . فأجبتهم إلى سؤالهم متوكِّلاً على ذى الجلال والإكرام ، مستعينًا به تعالى فى إتمام مقصودهم على المرام ؛ لحُسن ظنِّى به ؛ فإنه الكريمُ يقبلُ من على موائده تَطَفُّلٌ ، ومن سعة فضله أنه لا يخيَّبُ من عليه عَوَّلٌ ، وإنى بالعجز لمعلومٌ ، ومثلنى عن الخطأ غيرُ معصوم .

وشرعت فى ذلك مستمداً من أربعة وعشرين كتاباً من الكتب المشهورة المرضية ؛ منها [ كتبٌ ] سبعةٌ شَرَّاح على المقدمة الجزرية : شرح المَلَّا على القارى ، وشرح المَقْدِسَى ، وشرح ابن غازى ، وشرح القَسْطَلَانَى ، وشرح ابن الناظم ، وشرح الحلبي ، وشرح الشيخ حجازى . ومنها : الإِتقان للسيوطى ، ورسالة المرعشى وحاشيتها ، وشرح نونية السخاوى ، وشرح القول المفيد ، وشرح البركوى على الدر اليتيم ، والتمهيد لابن الجزرى ، وحاشية النحراوى على شرح

شيخ الإسلام ، وتبصرة المريد ، وشرح تحفة الأطفال ، ومتن الطيبي ، وشرحه ،  
وكتاب الوقف والابتدا لأبى عمرو الدانى ، وكتاب الثغر الباسم ، وكتاب  
الوقف والابتدا للسجاوندى ، وشرح ابن القاصح على حِرز الأمانى ، وشرح  
اللؤلؤ المنظوم ، ورسالة اليبسوسى فى صفات الحروف ، وفتح الرحمن ، وغيرُ  
ذلك من كتب الأئمة المعول عليها فى هذا الشأن .

وربُّتها على مقدمة وثمانية أبواب وخاتمة ، مؤملاً بمن هدانى لجمعها حُسنَ  
الخاتمة .

\* المقدمة : تشتمل على أربعة فصول وتنمة :

الفصل الأول : فى بيان حكم التجويد ، وحقيقته ، وموضوعه ، وفائدته ،  
وغايته ، وأركان القراءة الصحيحة .

الفصل الثانى : فى بيان ما ورد عن الأئمة من مراتب القراءة .

الفصل الثالث : فى بيان الأمور المحرّمة التى ابتدعتها القراء فى قراءة القرآن .

الفصل الرابع : فى بيان اللحن الجليّ والحقيّ ، وحدّهما ، وحكّمهما .

التبئة : فى تقسيم الواجب فى علم التجويد إلى واجبٍ شرعى أو صناعى .

\* الباب الأول : فيما يتعلق بمخارج الحروف . وهو يشتمل على ثلاثة فصول

وتنمة :

الفصل الأول : فى بيان معنى المخرج وكيفيته ، ومعنى الحرف لغةً واصطلاحاً ،

وعدد الحروف والحركات الأصليين والفرعين .

الفصل الثانى : فى بيان عدد مخارج الحروف .

الفصل الثالث : فى بيان عدد أسنان الفم .

التبئة : فى بيان ألقاب الحروف .

\* الباب الثانى : فى بيان صفات الحروف . وفيه خمسة فصول وتنمة :

الفصل الأول : فى بيان ما تُعرّف به الصفةُ من جهريّ وهمسٍ ونحوهما .

الفصل الثاني : في بيان عدد الصفات ومعناها لغةً واصطلاحًا ، وبيان عدد حروفها.

الفصل الثالث : في بيان الفرق بين الحروف المشتركة في المخرَج والصفة .

الفصل الرابع : في بيان الصفات القوية والضعيفة .

الفصل الخامس : في توزيع الصفات على موصوفاتها مرتبةً على ترتيب مخرجها ، وفي ذكر ما يتعلق بكلِّ حرفٍ من التجويد .

التممة : في تجويد الحرف المشدّد .

\* الباب الثالث : في بيان أحكام التفتيح والترقيق . وفيه ثلاثة فصول وتممة :

الفصل الأول : في بيان حقيقة التفتيح والترقيق ، وما يجب تفتيمه وترقيقه من الحروف .

الفصل الثاني : في بيان أحكام الرءاءات تفتيمًا وترقيقًا .

الفصل الثالث : في بيان حكم اللامات تغليظًا وترقيقًا .

التممة : في بيان مراتب تفتيم حروف الاستعلاء ، وفي تقسيم الحروف المفخمة إلى ثلاثة أقسام .

\* الباب الرابع : في بيان أحكام الإدغام والإظهار والإخفاء والإقلاب . وفيه خمسة فصول وتممة .

الفصل الأول : في بيان معنى الإدغام ، وكيفيته ، وفائدته ، وشروطه ، وأسبابه ، وموانعه ، والحروف التي تدغم ، والتي لا تدغم .

الفصل الثاني : في بيان الإدغام الكبير .

الفصل الثالث : في بيان الإدغام الصغير .

الفصل الرابع : في بيان أحكام النون الساكنة والتنوين .

الفصل الخامس : في بيان أحكام الميم الساكنة .

التممة : في بيان مراتب الإدغام والتشديد .

• الباب الخامس : في بيان أحكام المد والقصر ، وفيه خمسة فصول وتتمة :  
الفصل الأول: في بيان معنى المد والقصر لغةً واصطلاحًا ، وفي أقسام المد ،  
وشروطه ، وأسبابه ، وأحكامه .

الفصل الثاني : في بيان المد المتصل وما فيه من المراتب للقراء السبعة .

الفصل الثالث : في بيان المد المنفصل وما فيه من المراتب للقراء السبعة أيضًا .

الفصل الرابع : في بيان أقسام المد اللازم .

الفصل الخامس : في بيان المد العارض للسكون .

التممة : في ذكر أنواع المد .

\* الباب السادس : في بيان أحكام الوقف والابتداء . وفيه تسعة فصول

وتتمة :

الفصل الأول : في الحثُّ على تعلُّم الوقف والابتداء وتعليمهما .

الفصل الثاني : في بيان الفَرْق بين الوقف والسكت والقطع ، وفي تقسيم

الوقف إلى أربعة أقسام .

الفصل الثالث : في بيان ما يتعلَّق بالوقف التام .

الفصل الرابع : في بيان ما يتعلَّق بالوقف الكافي .

الفصل الخامس : في بيان ما يتعلَّق بالوقف الحسن .

الفصل السادس : في بيان ما يتعلَّق بالوقف القبيح والأقبح .

الفصل السابع : في بيان ما يتعلَّق بالوقف على قوله : بلى ونعم وكلاً .

الفصل الثامن : في بيان وقْف المراقبة ووقفِ التعسّف .

الفصل التاسع : في تنبيهات مهمة في الوقف يحتاج القارئ إليها .

التممة : في تقسيم الابتداء إلى أربعة أقسام ، وفي بيان كيفية البداءة بهمزة

الوصل .

\* الباب السابع : في بيان الوقف على مرسوم الخط . وفيه ستة فصول وتتمة :

الفصل الأول : في الحثِّ على اتِّباع رسم المصاحف العثمانية .

الفصل الثاني : في بيان المقطوع والموصول ، وحكم الوقف عليهما .

الفصل الثالث : في بيان الوقف على الثابت والمحذوف من حروف المد .

الفصل الرابع : في بيان الوقف على هاء التأنيث التي تُكتب تاءً مجرورة ، والتي تُكتب هاءً مربوطة .

الفصل الخامس : في تقسيم الوقف على مرسوم الخط إلى متَّفِقٍ عليه ومُخْتَلَفٍ فيه .

الفصل السادس : في بيان أنواع الوقف على أواخر الكلم ، وما يجوز فيه الرُّومُ والإشمام ، أو الرُّومُ فقط ، وما لا يجوز .

التتمة : في بيان خُلف أهل الأداء في الوقف على هاء الضمير .

\* الباب الثامن : فيما يتعلق بختم القرآن العظيم . وفيه ثلاثة فصول وتتمة :

الفصل الأول : في بيان حكم التكبير وسببه وصيغته ، ومن أين يتدبَّر به القارئُ وإلى أين ينتهي ، وفي بيان أوجه لابن كثير من طريق الشاطبية ، ولجميع القراء من طريق الطيبة .

الفصل الثاني : في بيان أحوال السلف بعد ختم القرآن العظيم .

الفصل الثالث : في بيان الأدعية الواردة عن النبي ﷺ ، وعن السلف الصالح بعد ختم القرآن .

التتمة : في بيان آداب قارئ القرآن وقراءته وحمله وكتابته .

\* الخاتمة : في بيان فضل القرآن ، وفضل تعلُّمه وتعليمه ، وفضل قارئه ، وغير ذلك .

وسميتها « نهاية القول المفيد فيما يتعلق بتجويد القرآن المجيد » .

والله الكريمُ أسألُ ، وبجاه نبيِّه الكريمِ أتوسَّلُ ، أن يجعلها خالصةً لوجهه الكريم ، وسبباً للفوز بجنات النعيم ، وأن ينفع بها النفع العميم ، كلَّ مَنْ تلقَّاهَا

بقلب سليم ، ويجعلها تذكرةً لنفسى فى حياتى ، وأثرًا باقيا حسنًا لى بعد وفاتى ؛  
فلا تكن يا أذى ممن إذا رأى صوابًا أخفاه ، وإذا وجد خطأ نادى عليه وأبداه ،  
نعوذ بالله من قوم إذا سمعوا خيرًا أسرّوه ، أو شرًا أذاعوه ؛ فإن الإنسان محلُّ  
النسيان ، وقد تهفوا الأجداد ، وقد يكبو الجواد ، والمحبُّ يمدح ، والعدوُّ يقدح ؛  
فالفطنُ تكفيه الإشارة ، ولا ينفع الحسودُ تطويلُ العبارة ، وعلى الله الكريم  
اعتمادى فى بلوغ التكميل ، وهو حسبى ونعم الوكيل . وهذا أولُ الشروع فى  
المقصود بعون الملك المعبود .

\*\*\*\*

## المقدمة

وتشتمل على أربعة فصول وتتمّة

## الفصل الأول

في بيان حكم التجويد ، وحقيقته ، وموضوعه ،  
وفائده ، وغايته ، وأركان القراءة الصحيحة

حكم التجويد :

قال ابن غازى فى شرحه : « اعلم أن علم التجويد لا خلاف فى أنه فرض كفاية ، والعمل به فرض عين على كل مسلم ومسلمة من المكلفين ، وقد ثبتت فرضيته بالكتاب والسنة وإجماع الأمة » .

• أما الكتاب : فقوله تعالى : ﴿ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ أَنْ تَرْتِيلاً ﴾ [ المزل : ٤ ] ؛ قال البيضاوى : أى جوده تجويداً . وقال غيره : أى ائت به على تودة وطمانية وتأمل ، ورياضة اللسان ؛ أى التكرار والمداومة على القراءة ؛ بترقيق المرقق ، وتفخيم المفخم ، وقصر المقصور ، ومد الممدود ، وغير ذلك مما سيأتى ذكره إن شاء الله تعالى فى موضعه .

وقد جاء عن على كرم الله وجهه فى قوله تعالى : ﴿ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ أَنْ تَرْتِيلاً ﴾ ! أنه قال : الترتيل هو تجويد الحروف ، ومعرفة الوقوف . فإن قلت : من المعلوم أنه ﷺ كان يقرأ القرآن مجوداً كما أنزل ، فما معنى أمره بالترتيل ؟ قلت : الخطاب له ﷺ ، والمراد غيره ؛ كما فى قوله تعالى : ﴿ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ ﴾ [ البقرة : ١٤٧ ] ، على قول بعض المفسرين ؛ وكقوله تعالى : ﴿ فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ ﴾ [ هود : ١١٢ ] ، ﴿ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾

[الأنعام: ٣٥] ، وشبه ذلك بما لا يخفى على ذى بصيرة . ولم يقتصر سبحانه وتعالى على الأمر بالفعل ، حتى أكدّه بالمصدر اهتماماً به وتعظيماً لشأنه وترغيباً في ثوابه ، وليكون ذلك عوناً على تدبّر القرآن وتفهمه .

• وأما السنة : فمنها قوله ﷺ : « رَبِّ قَارِءٍ لِّلْقُرْآنِ وَالْقُرْآنُ يَلْعَنُهُ » ؛ أى إذا أخلّ بمبانيه أو معانيه أو بالعمل بما فيه . ومن جملة العمل بما فيه ترتيله وتلاوته حقّ تلاوته ؛ لأن الله تعالى أنزله مجوداً مرتلاً ، وقد وصل إلينا كذلك من المشايخ العارفين بتحقيقه وتدقيقه ؛ المتصل سندهم بالنبي ﷺ ، عن جبريل ، عن اللوح المحفوظ ، عن الله عز وجل [ اهـ . شرح ابن غازى وشرح الملا على ] .

ومنها ما رواه مالك في موطنه ، والنسائي في سننه عن حذيفة عن رسول الله ﷺ أنه قال : « اقرءوا القرآن بلحون العرب » ، زاد الطبراني في الأوسط والبيهقي في شعب الإيمان : « وأصواتها ، وإياكم ولحون أهل الفسق والكبائر » ، وفي رواية : « أهل الفسق وأهل الكبائر » ، وفي رواية للطبراني في الأوسط والبيهقي في شعب الإيمان : « ولحون أهل الكتّابين وأهل الفسق » ، وفي رواية : « أهل العشق ؛ فإنه سيجيء » ، وفي رواية : « سيأتى أقوام من بعدى يرجعون القرآن ترجيع الغناء والرهبانية والنوح ، لا يجاوز حناجرهم ، مفتونة قلوبهم وقلوب من يعجبهم شأنهم » اهـ . والمراد بالقراءة بلحون العرب قراءة الإنسان بحسب جبلته وطبيعته على طريقة العرب العرباء الذين نزل القرآن بلغتهم ، والمراد بلحون أهل الفسق والكبائر : مراعاة الأنغام المستفادة من العلم الموضوع لها ؛ فإن راعى القارئ النعمة فقصر الممدود ومد المقصور : حرّم ذلك ، وإن قرأه على حسب ما أنزل الله من غير إفراط ولا تفريط : فإنه يكون مكروهاً . وقوله ﷺ : « فإنه سيجيء أقوام من بعدى » يشير بذلك إلى هذه الأزمنة التى كثر التخليط فيها من حب الرياسة واستباحة المحرم وعدم الاكتراث ؛ أى الاعتناء بما جاء من الوعيد فى ذلك ، « والغناء » بكسر الغين وبالمدة بمعنى التغنى ، بخلافه بالقصر [ الغنى ] ؛ فإنه ضد

الفقر ، فإن فتحتَ غينَه مع المد [ الغناء ] فهو بمعنى الكفاية ؛ ومنه قول الشاطبي رحمه الله تعالى : « وأغنى غناءً » ؛ قال شارح كتابه : أى أكفى كفايةً . والمراد بالرهبانية ما فعله النصارى فى كنائسهم من التطريب ، وضرب النواقيس ونحوها ، والمرادُ بالنَّوح ما فعله النَّائحة فى التعديد وذكر الشائيل بصوتِ حزين . وقوله ﷺ : « لا يجاوزُ حناجرَهم » ، أى لا يُقبَل ولا يرتفع ؛ لأنَّ من قرأ القرآن على غير ما أنزل اللهُ تعالى ، ولم يراعِ فيه ما أُجمع عليه : فقراءتُه ليست قرآناً ، وتبطل به الصلاة كما قرره ابنُ حجر فى الفتاوى ، وغيرُه ، قال شيخ الإسلام : والمراد بالذين لا يجاوز حناجرهم : الذين لا يتدبرونه ولا يعملون به . ومن العمل به : تجويدُه وقراءتُه على الصفة المتلقاة من الحضرة النبوية الأفضحية . وقال الشيخ الشعرانى فى « الكبريت الأحمر فى بيان علوم الشيخ الأكبر » ما نصه : « وقال فى حديث البخارى فى الذين يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم : اعلم أن مَنْ لم يكن وارثاً لرسول الله ﷺ فى مقام تلاوة القرآن ، إنما يتلو حروفاً ممثلة فى خياله حصلت له من ألفاظٍ معلِّمة إن كان أخذَه عن تلقين ؛ أو من حروف كتابه إن كان أخذَه عن كتابه ، فإذا أحضر تلك الحروف فى خياله ، ونظر إليها بعين خياله ، ترجم اللسانُ عنها ، فتلاها من غير تدبُّرٍ ولا فهمٍ ولا استبصار ، بل لبقاء تلك الحروف فى حضرة خياله ، قال : فلهذا التالى أجرُ الترجمة لا أجرُ القرآن ؛ لأنه ما تلا المعانى ، وإنما تلا حروفاً تنزل من الخيال الذى هو فى مُقدِّم الدماغ إلى اللسان فيترجم به ، ولا يجاوز حنجرته إلى القلب الذى فى صدره ، فلا يصل إلى قلبه منه شىء » وأطال فى ذلك . اهـ . قال فى المصباح : « والحنجرة : فُعْلَةٌ مجرى النَّفس ، والحنجور : فُنعول بضم الفاء : الحلقُ » . اهـ .

وقوله ﷺ : « مفتونة قلوبهم » أى مصروفة عن طريق الحق ، بعيدة عن رحمة الله تعالى ، والمعنى أن قلوب هؤلاء ومن يعجبهم شأنهم وطريقتهم مصروفة عن رحمة الله تعالى ، وعن الطريق الموصل إليه تعالى . وهذا آخر ما يسر الله جمعه من

شرح هذا الحديث. قال في شرح القول المفيد: الأمر في الخبر محمولٌ على الذنب، والنهي محمولٌ على الكراهة إن حصلت المحافظة على صحة ألفاظ الحروف، وإلا فالأمر محمولٌ على الوجوب، والنهي على التحريم اهـ. وقال الشيخ برهان الدين القلقيلي في شرحه على متن الجزرية بعد أن ذكر الحديث المارَّ مع ما تيسَّر له من شرحه: وقد صحَّح أن النبي ﷺ سَمَّى قارىء القرآن بغير تجويد فاسقًا، وهو مذهب إمامنا الشافعي رحمه الله؛ لأنه قال: «إن صحَّح الحديث فهو مذهبي، واضربوا بقولي عُرْضَ الحائط».

• وأما إجماع الأمة: فقد اجتمعت الأمة المعصومة من الخطأ على وجوب التجويد من زمن النبي ﷺ إلى زماننا، ولم يختلف فيه عن أحد منهم، وهذا من أقوى الحجج، وقد ذكر الشيخ أبو العز القلانسي في ذلك شعراً فقال:

يا سائلاً تجويداً ذا القرآنِ فخذ هُديتَ عن أولي الإتيانِ  
تجويدُهُ فَرَضٌ كما الصلاةُ جاءتْ به الأخبارُ والآياتُ  
وجاحِدُ التجويدِ فهو كافرٌ فَدَغُ هواهُ إنَّه لَخاسِرٌ  
وغيرُ جاحِدِ الوُجوبِ حُكْمُهُ مَعْدَبٌ وبعْدَ ذاكِ إنَّه  
يؤتَى به لِرِوضَةِ الجنَّاتِ كغيره مِن سائرِ العُصاةِ  
إذ الصلاةُ مِنْهُمْ لا تُقبَلُ ولعنةُ المولى عليهم تَنْزِلُ  
لأنهم كِتَابَ رَبِّي حَرَّفُوا وعن طريقِ الحقِ زاغوا فانتَقُوا

وقال الشمس ابن الجزري في نشره: «التجويد فرض على كل مكلف»، ثم قال رحمه الله تعالى: «وإنما قلت التجويد فرض؛ لأنه متفق عليه بين الأئمة، بخلاف الواجب فإنه مختلف فيه». وقال ابن غازي في شرحه على الجزرية: «ولم ينفرد ابن الجزري بذكر فرضية التجويد، فقد ذكِرَ عن أبي عبد الله نصر بن الشيرازي مصنف الموضح، وعن الفخر الرازي، وعن جماعة من شيوخه أيضاً، ووافقته على ذلك الحافظ جلال الدين السيوطي في الإتيان، والحافظ أحمد

القسطلاني الخطيب في لطائف الإشارات ، وذكره النويري في شرحه على الطيبة ، وذكره قبله مكى بن أبى طالب ، وأبو عمرو الدانى وغيرهم من المشايخ العالمين بتحقيق القراءات وتدقيقها حسبها وصل إليهم من الحضرة النبوية الأفضحية . وإنما تركتُ نصوصهم - مع القدرة عليها بعون الله - اكتفاءً بما ذكرته عن ابن الجزرى . وكان شيخنا الشيخ نور الدين المنزلى يقول : لا يجوز لشيخ أن يُقدم على إقراء الناس ؛ حتى يعرف ثلاثة علوم : علمُ الرسم ، وعلمُ التجويد ، وعلمُ القراءات . ويعلّل بأنه ربما رأى شيئاً في المصاحف من الرسم المجمع عليه فيغيره ، وربما رأى قراءةً تخالف محفوظه فيغيرها ، فيحرمُ عليه . وقال بعض شراح الجزرية في قوله : \* من لم يجود القرآن آثم \* : أى معاقبٌ على ترك التجويد ، كذاب على الله ورسوله ، داخلٌ في حيز قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ [الزمر : ٦٠] ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « من كذب علىَّ عامداً ( أو متعمداً ) فليتبوأ مقعده من النار » . والأحاديث والآيات في ذلك كثيرة مشهورة لا تحتملها هذه الرسالة ، ومن أراد الإكثار من ذلك فليراجع شروح الجزرية وغيرها من كتب هذا الفن . وقد أفتى الإمام أبو الخير محمد بن الجزرى بأن من استأجر شخصاً ليقرئه القرآن ، أو ليقرأ له ختمه ، فأقرأه القرآن أو قرأ له الختمه بغير تجويد ، لا يستحق الأجرة ، ومن حلف أن القرآن بغير تجويد ليس قرأنا لم يُحْث . اهـ . هذا ما يتعلق بحكم التجويد .

● وأما حقيقة التجويد : فإعطاء كلِّ حرفٍ حقّه ؛ أى من كل صفةٍ ثابتة له من الصفات الآتية ، ومستحقّه بفتح الحاء : أى ما ينشأ عن تلك الصفات ؛ كترقيق المستفهل ، وتفخيم المستعلى ، ونحوهما ، مع بلوغ الغاية والنهية في إتقان الحروف وتحسينها وخلوّها من الزيادة والنقص ، وبرائها من الرداءة في النطق ، والإدمان في تحرير مخارجها وبيان صفاتها ؛ بحيث يصير ذلك للقارىء سجيةً

وطبيعة؛ سواء كانت تلك الحروف أصلية أو فرعية، مركبة أو مفردة، فإذا لم يعطِ القارئ الحروف حَقَّها ومستحقَّها ربما تغير مدلول الكلمة، وفُهم منها معنى آخر؛ نحو قوله: ﴿وَعَصَى﴾ [طه: ١٢١] و﴿مَحْظُورًا﴾ [الإسراء: ٢٠] فإنه إذا لم يعطِ كلاً من الصاد المهملة والظاء المشالة حَقَّه من الاستعلاء والإطباق، صارت الصاد المهملة سيناً والظاء المشالة ذالاً معجمة، ويصير اللفظ «عسى» و«محدوراً»!

تنبيه: في الفرق بين حقَّ الحروف ومستحقَّها:

اعلم أن حق الحروف صفاتها الذاتية اللازمة لها؛ كالجهر والشدَّة والاستعلاء؛ فإنها لازمة لذوات بعض الحروف، غير منفكَّة عنها، فإن انفكَّت يكون الانفكاك لحناً جلياً في بعض الصفات، ولحنًا خفيًا في بعض، وأن مستحقَّها ما ينشأ عن تلك الصفات الذاتية اللازمة؛ كالتفخيم؛ فإنه ناشئٌ عن كلِّ من الاستعلاء والتكرير، وكالتريق؛ فإنه ناشئٌ عن الاستفال؛ وذلك أن التفخيم الناشئ عن الاستعلاء والتكرير يكون في الحرف حال سكونه وتحريكه بالفتح والضم فقط، وأما حال تحريكه بالكسر فلا يوجد فيه التفخيم، بل ضده وهو التريق؛ لأن بين الكسر والتفخيم مانعة الجمع؛ إذ الكسر يستدعي انخفاض اللسان، والتفخيم يستدعي ارتفاعه، وأن التريق الناشئ عن الاستفال المذكور يكون في الراء حال كسرها، وفي اللام إذا لم تكن في الاسم الجليل وقبلها ضمٌّ أو فتحٌ كما يأتي. أمَّا حال سكون الراء مع انتفاء سبب التريق وتحريكها بغير الكسر: فلا يكون فيها تريقٌ مع أنها مستقلة. وكذلك اللام إذا كانت في الاسم الجليل وقبلها فتحٌ أو ضمٌّ: فلا يكون فيها تريقٌ مع أنها مستقلة أيضًا. قال أبو عمرو الداني رحمه الله تعالى: «ينبغي للقارئ أن يعوِّد نفسه على تفقد الحروف التي لا يوصل إلى حقيقة اللفظ بها إلا بالرياضة الشديدة، والتلاوة الكثيرة، مع العلم بحقائقها والمعرفة بمنازلها؛ فيعطى كلَّ حرفٍ منها حَقَّه من المدِّ إن كان ممدودًا،

ومن التمكن إن كان متمكناً ، ومن الهمز إن كان مهموزاً ، ومن الإدغام إن كان مدغماً ، ومن الإظهار إن كان مُظهِراً ، ومن الإخفاء إن كان مخفياً ، ومن الحركة إن كان محرّكاً ، ومن السكون إن كان مسكّناً ، ويكون ذلك على حسب ما يتلقاه من أفواه المشايخ العارفين بكيفية أداء القراءة حسبها وصل إليهم من مشايخهم من الحضرة النبوية العربية الأفضحية ، لا مجرد اقتصارٍ على النقل من الكتب المدونة أو اكتفاء بالعقل المختلف الأفكار ، والله دَرُّ الحافظ ابن الجزرى حيث قال : « ولا أعلم سبباً لبلوغ نهاية الإتقان والتجويد ، ووصول غاية التصحيح والتسديد ، مثل رياضة الألسن والتكرار على اللفظ المتلقى من فم المُحسّن ، وأنت ترى تجويد حروف الكتابة كيف يبلغها الكاتب بالرياضة أو التكرار وتوقيف الأستاذ ! والله دَرُّ الحافظ أبى عمرو الدانى رحمه الله حيث يقول : « ليس بين التجويد وتركه إلا رياضة لمن تدبّره بفكّه ؛ فلقد صدق وبصر وأوجز فى القول وما قصر ، فإذا أحكم القارئ النطق بكل حرف على حدّته مؤفياً حقّه ، فليُعمِل نفسه بإحكامه حالة التركيب ؛ لأنه ينشأ عن التركيب ما لم يكن حالة الأفراد ، وذلك ظاهرٌ ؛ فكم ممن يُحسن الحروف مفردة ولا يُحسنها مركبةً ، بحسب ما يجاورها من مُجانس ، ومُقارب ، وقوى ، وضعيف ، ومفخّم ، ومرقّق ، فيجذب القوى الضعيف ، ويغلب المفخّم المرقّق ، فيصعب على اللسان النطق بذلك على حقّه إلا بالرياضة الشديدة حالة التركيب ؛ فمّن أحكم صحّة التلفظ حالة التركيب حصل حقيقة التجويد بالإتقان والتدريب » ! [ اهـ . ابن غازى مع بعض زيادة من شرح الجزرية لبعضهم ] .

• وأما موضوعه : فالقرآن . وقال بعضهم : والحديث .

• وأما فائدته : فسعادة الدارين ، وهذا معنى قول بعضهم :

« مَنْ يُحْسِنِ التَّجْوِيدَ يَظْفَرُ بِالرَّشَدِ »

وهو الجزء الأوفى فى دار السلام المترتب على قراءة القرآن العظيم ؛ من دخول

الجنة ، وعلو المنزلة ، والنظر إلى وجه الله الكريم .

● وأما غايته : فبلوغ النهاية في إتقان لفظ القرآن على ما تُلقَى مِنَ الحضرة النبوية الأفصحية . وقيل : غايته صونُ اللسان عن الخطأ في كتاب الله تعالى . زاد بعضهم : وكلام رسول الله ﷺ .

وقد اتضح لك بما تقدم أن تجويد القرآن يتوقف على أربعة أمور :

أحدها : معرفة مخارج الحروف . وثانيها : معرفة صفاتها . وثالثها : معرفة ما يتجدد لها بسبب التركيب من الأحكام . ورابعها : رياضة اللسان وكثرة التكرار . ثم اعلم أنه لا بد للقارئ من معرفة أركان القراءة الصحيحة للقرآن ؛ وهي ثلاثة أمور : الركن الأول : صحة السند : وهو أن يقرأ على شيخ متقن فطن حاذق ، اتصل سندهُ بالنبي ﷺ . الركن الثاني : معرفة الرسم العثماني ولو احتمالاً ؛ فلا بد للقارئ من معرفة طرْف من علم الرسم ؛ كالمقطوع والموصول ، والثابت من حروف المد والمحذوف منها ، وما كُتِبَ بالتاء المجرورة وما كُتِبَ بتاء التانيث التي كصورة الهاء ؛ ليعرف كيف يتبدى وكيف يقف ، وسيأتى بيان ذلك كله في محله إن شاء الله تعالى . الركن الثالث : أن توافق القراءة وَجْهًا من أوجه النحو ولو ضعيفًا ؛ ولا يجب على القارئ أن يتعلم علم النحو ؛ حيث كان يأخذ القراءة عن شيخ عارف على الأصح ، وقيل : يجب تعلُّمه قبل القراءة ، كما يجب تعلُّم علم التجويد . فإن اختل ركنٌ من هذه الأركان الثلاثة كانت القراءة شاذة . [ اهـ . تحفة الطالبين لابن غازي ] .

فائدة : الأخذ عن الشيوخ على نوعين : أحدهما : أن يسمع من لسان المشايخ ، وهو طريقة المتقدمين : وثانيهما : أن يقرأ في حضرتهم وهم يسمعونها ، وهذا مسلك المتأخرين . واختلف أيهما أولى ، والأظهر أن الطريقة الثانية بالنسبة إلى أهل زماننا أقرب إلى الحفظ . نعم ، الجمعُ بينهما أعلى لما ذُكر في المصابيح أنه جرت السُنَّة بين القراء أن يقرأ الأستاذ ليسمع التلميذ ، ثم يقرأ التلميذ ؛ لأن رسول الله

ﷺ قال لأبي ابن كعب ؓ: « إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَيْكَ ». والمراد من قراءته ﷺ القرآن على أبي تعليمه وإرشاده، وهو أوَّلُ قراء الصحابة وأشدَّهم استعدادًا لتلقُّف القرآن منه ﷺ كتلقفه عليه الصلاة والسلام من أمين الوحي، فلذلك خُصَّ بذلك . اهـ . فتنبه يا أخی، وأيقظ همَّتَكَ، وَحَرِّكَ عَزِيمَتَكَ، واستعدَّ لفهم ما يلقَى إليك، وقبول ما يملَى عليك؛ فإنَّ الناس في قراءة القرآن بين مُحسنٍ مأجور، ومُسيءٍ آثمٍ أو معذور؛ فانظر من أنت؛ فإن كنت ممن هو محسن فاشكر الله تعالى؛ فإنك مأجور، وإن كنت ممن هو مستغني بنفسه، مستبد برأيه وحُدسه، متكل على ما أَلِفَهُ من حفظه، مستكبر عن الرجوع إلى عالمٍ يوقِّفه على تصحيح لفظه، فلا شك أنك مقصِّر مغرور ومُسيءٌ آثمٌ غير معذور، فإن كنت ممن لا يطاوعه اللسان، أو لا يجد من يهديه إلى الصواب بالبيان: فاعلم أن الله تعالى لا يكلف نفسًا إلا وسعها، لكن يجب عليك أن تجتهد جهدك؛ لعلَّ الله يُحدث بعد ذلك أمرًا؛ فإن العمل بالتجويد فرضٌ عينٍ لازمٌ لكل من يقرأ شيئًا من القرآن لا سيما في الصلاة؛ لأنَّ الله تعالى أنزله بالتجويد؛ حيث قال: ﴿ وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ أَنْ تَرْتِيلًا ﴾ أي جوِّده تجويدًا، فإن كان التجويد فرضًا فيه، يكون ما ينافيه وهو اللحن حرامًا فيه . [ اهـ . برکوی ] .

## الفصل الثاني

فيما ورد عن الأئمة من مراتب القراءة

التي ينبغي للقارئ أن يقرأ بها القرآن المجيد

قال في شرح القول المفيد: اعلم أن قراءة القرآن تنقسم إلى أربعة أقسام: تحقيق، وحَدْرٌ، وتدويرٌ، وترتيل .

فأما التحقيق: فهو مصدرٌ من حَقَّقَتَ الشَّيْءَ إِذَا بَلَغْتَ يَقِينَهُ، ومعناه: المبالغة في الإتيان بالشَّيْءِ على حقيقته من غير زيادةٍ فيه ولا نقصٍ عنه؛ فهو بلوغٌ حقيقية

الشيء ، والوقوف على كُنْهه ، والوصول إلى نهاية شأنه ، وهو عند أهل هذا الفن عبارة عن إعطاء الحروف حَقَّها من إشباع المد ، وتحقيق الهمز ، وإتمام الحركات ، وتوفية الغنَّات ، وتفكيك الحروف ؛ وهو بيئاتها وإخراج بعضها من بعض بالسكت ، والترسُّل ، والتثوِّد ، والوقف على الوقوف الجائزة ، والإتيان بالإظهار والإدغام على وجهه ، وهو مذهب ورش من غير طريق الأصبهاني عنه ، وحمزة ، وعاصم ، وهو الذي يُستحسن ، ويُستحب الأخذ به للمعلمين من غير أن يتجاوز فيه إلى حد الإفراط من تحريك السواكن ، وتوليد الحروف من إشباع الحركات ، وتكرير الرءات ، وتطين النونات بالمبالغة في الغنَّات ، إلى غير ذلك مما تنفر عنه الطباع ، وتمجُّه القلوب والأسماع .

وأما الحَدْرُ : فهو مصدرٌ من حَدَرَ بالفتح يَحْدُرُ بالضم إذا أسرع ؛ فهو من الحدور الذي هو الهبوط ؛ لأن الإسراع من لازمه ، وهو عندهم عبارة عن إدراج القراءة وسرعتها مع مراعاة أحكام التجويد ؛ من إظهار ، وإدغام ، وقصر ، ومد ، ووقف ، ووصل وغير ذلك ، مع ملاحظة الجائز من الوقوف ؛ إذ مراعاة الوقف والابتداء وجوبًا وامتناعًا وحسنًا وقبحًا - على ما يأتي بيانه - من محاسن القراءة تزيدها رونقًا وبهاءً . وسئل الأهوازي عن الحدر فقال : الحدر هو القراءة السمحة العذبة الألفاظ التي لا تُخرج القارئ عن طباع العرب العُرباء ، وعمًا تكلمت به الفصحاء ، بعد أن يأتي بالرواية عن إمام من أئمة القراءة على ما نُقل عنه من المدِّ والهمز ، والقطع ، والوصل ، والتشديد ، والتخفيف ، والإمالة ، والتفخيم ، والاختلاس ، والإشباع ، فإن خالف شيئًا من ذلك كان مُحطًا . ويُحترز فيه عن بَثْر حُرُوف المدِّ ، وذهاب صوتِ الغنة ، واختلاس أكثر الحركات ، وعن التفريط إلى غاية لا تصحُّ بها القراءة ولا توصفُ بها التلاوة ، وهذا النوع - وهو الحدر - مذهبٌ من قَصْر المنفصل ؛ [ كابن كثير وقالون وأبى عمرو ويعقوب وأبى جعفر والأصبهاني عن ورش ] .

وأما التدوير : فهو عبارة عن التوسط بين مرتبتى التحقيق والحدرد ؛ وهو الذى ورد عن أكثر الأئمة ممن روى مدَّ المنفصل ولم يبلغ فيه حدَّ الإشباع ؛ كابن عامر والكسائى .

وأما الترتيل : فهو مصدرٌ من رَتَلَ فلانٌ كلامه إذا أتبع بعضه بعضاً على مُكثٍ وتفهُمٍ من غير عجلة ، وهو الذى نزل به القرآن ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً ﴾ [ الفرقان : ٣٢ ] . روى عن زيد بن ثابت ؓ أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله يحبُّ أن يُقرأ القرآن كما أنزل » . أخرجه ابن خزيمة فى صحيحه . وقد أمر الله تعالى به نبيه ﷺ فقال : ﴿ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ أَنْ تَرْتِيلاً ﴾ قال ابن عباس : بيَّنه . وقال مجاهد : تأنَّ فيه . وقال الضحاك : انبذه حرفاً حرفاً ؛ كأنَّ الله تعالى يقول : « تَثَبَّتْ فى قراءتك وتمهَّلْ فيها وافصلِ الحرفَ من الحرف الذى بعده ، ولم يقتصر سبحانه على الأمر بالفعل ، حتى أكَّده بالمصدر ؛ اهتماماً به وتعظيماً له ؛ ليكون ذلك عوناً على تدبُّر القرآن وتفهُمه ، وكذلك كان ﷺ يقرأ . ففى جامع الترمذى وغيره عن يعلى بن مالك أنه سأل أم سلمة رضى الله عنها عن قراءة النبى ﷺ ، فإذا هى تنعَّتْ ؛ أى تصف قراءة مفسرةً حرفاً حرفاً . وقالت عائشة رضى الله عنها : « كان رسول الله ﷺ يقرأ السورة حتى تكون أطولَ من أطولَ منها » اهـ . وذكر بعضُ شراح الجزرية أن الترتيل نوعٌ من التحقيق عند الأكثرين ؛ فكلُّ تحقيقٍ ترتيلٌ ، ولا عكس ، وفرَّق بعضهم بينهما بأن التحقيق يكون للرياضة والتعليم ، وبأن الترتيل يكون للتدبُّر والتفكُّر والاستنباط .

وزاد بعضهم فى أنواع القراءة « الزممة » ؛ قاله أبو معشر الطبرى فى التلخيص : وهو ضربٌ من الحدرد ؛ قال : الزممة القراءة فى النَّفس خاصةً .

ولابد فى هذه الأنواع كلها من التجويد . [ اهـ . شرح نونية السخاوى ] .

\* تنمة : اختلف العلماء ؓ فى الأفضل : هل هو الترتيل مع قلة القراءة ، أو

السرعة مع كثرة القراءة ؟ فذهب بعضهم إلى الثانى تمسكاً بما رواه ابن مسعود ؓ

عن النبي ﷺ أنه قال : « مَنْ قرأ حرفاً مِنْ كتابِ الله تعالى فَلَهُ حَسَنَةٌ ، والحسنةُ بعشر أمثالها » . الحديثُ رواه الترمذى وصححه ؛ ورواه غيره : « بكلِّ حرفٍ عَشْرُ حَسَنَاتٍ » . قال الشيخ ابنُ الجزرى رحمه الله تعالى فى النشر : « والصحيح ، بل الصواب ، ما عليه معظمُ السلف والخلف ؛ وهو أن الترتيل والتدوير مع قلة القراءة أفضل من السرعة مع كثرتها ؛ لأن المقصودَ من القرآن فهمه والتفقه فيه والعملُ به ، وتلاوته وحفظه وسيلةً إلى فهم معانيه . وقد جاء ذلك منصوصاً عن ابن مسعود وابن عباس رضى الله عنهما . وسُئِلَ مجاهد عن رجلين قرأ أحدهما البقرة ، والآخرُ البقرة وآل عمران فى الصلاة ، وركوعُهما وسجودُهما واحد ، أيهما أفضل ؟ فقال : الذى قرأ البقرة وَحَدَّهَا أفضل » . ثم قال ابنُ الجزرى رحمه الله تعالى : « وأحسنَ بعضُ أئمتنا رحمه الله تعالى فقال : إن ثواب قراءة الترتيل والتدوير أجَلُّ وأرفعُ قدرًا ، وإن كان ثوابُ كثرة القراءة أكثرَ عددًا ؛ فالأولُ : كمن تصدَّقَ بجوهرة عظيمة ، أو أعتقَ عبدًا قيمته نفيسة ، والثانى : كمن تصدَّقَ بعدد كثير من الدنانير ، أو أعتقَ عددًا من العبيد قيمتهم أقل » . وقال الإمام أبو حامد الغزالى رحمه الله تعالى : « اعلم أن الترتيل مستحبٌّ لا لمجرد التدبير ؛ فإن العجمى الذى لا يفهم معنى القرآن يستحبُّ له أيضًا فى القراءة الترتيلُ والتؤدةُ ؛ لأن ذلك أقرب إلى التوقير والاحترام ، وأشدَّ تأثيرًا فى القلب مِن الهدرمة والاستعجال ؛ لما روى عن عمرَ ؓ أنه قال : « شرُّ السير الحقة » ؛ أى السفر فى أول الليل ؛ « وشرُّ القراءة الهدرمة » ؛ أى السرعة فيها » . [ اهـ . شرح الشيخ حجازى والبركوى على الدر اليتيم ] .

وسُئِلَ مالكٌ ؓ عن الحدِّ فى القرآن ؟ فقال : مِنَ الناسِ مَنْ إذا حدَرَ كان أَخْفَ عليه ، وإذا رَتَّلَ أخطأ ، والناسُ فى ذلك على ما يَخِفُّ ، وذلك واسع . وقال القاضى أبو الوليد الطرطوشى : معنى هذا أنه يستحبُّ لكل إنسان ما يوافق طبعه ويخفُّ عليه ؛ فربما يكلف غيرَ ذلك مما يخالف طبعه فيشقُّ عليه ويقطعه ذلك عن

القراءة أو الإكثار منها ، أما من تساوى عنده الأمران : فالترتيل أولى . وإلى تفضيل الترتيل أشار الخاقاني في منظومته بقوله :

وترتيلنا القرآن أفضل للذي أمرنا به من لبثنا فيه والفكر  
ومهما حدزنا درسنا فمُرَّخَصٌ لنا فيه إذ دينُ العباد إلى اليسر  
[ اهـ . شرح نونية السخاوى ] .

وينبغي أن يتحفظ في الترتيل عن التمطيط ، وفي الحذر عن الإدماج والتخليط ؛ فإن القراءة كما قيل بمنزلة البياض ؛ إن قل صار سُمرَةً ، وإن كثر صار بَرَصًا . قال إمام المحققين حمزة الكوفي لبعض من سمعه يباليغ في ذلك - أى في التحقيق - : «أما علمت أن ما فوق الجعودة فهو قَطَطٌ ، وما فوق البياض فهو بَرَصٌ ، وما كان فوق القراءة فليس بقراءة » . وإلى هذا المعنى أشار الخاقاني رحمه الله تعالى بقوله : فَذُو الْحَذَقِ مُعْطٍ لِلْحُرُوفِ حُقُوقَهَا إِذَا رَتَّلَ الْقُرْآنَ أَوْ كَانَ ذَا حَدَرٍ

تتمة : اعلم أنه لاخلاف بين القراء في جواز القراءة بكل من الأنواع المتقدمة ، ومع ذلك فمذاهبهم مختلفة ؛ فكان ورش وحمزة يذهبان إلى الترتيل الذى هو نوع من التحقيق ، وعاصم في ذلك دون ورش وحمزة . وكان قالون وابن كثير وأبو عمرو يذهبون إلى الحذر والسهولة في التلاوة ، وكان ابن عامر والكسائي يذهبان إلى التوسط ؛ فقراءتهما بين الترتيل والحذر . قال بعض شراح الجزرية : وما ذكر من تخصيص كل مرتبة ببعض القراء هو الغالب على قراءة القراء السبعة ، وإلا فكل القراء يميز كلاً من المراتب المتقدمة . اهـ .

### الفصل الثالث

في بيان الأمور المحرمة التي ابتدعتها القراء في قراءة القرآن

اعلم أن قراء زماننا ابتدعوا في القراءة أشياء كثيرة لا تحل ولا تجوز ؛ لأنها تكون في القراءة إما بزيادة على الحد المتقدّم بيانه ، أو بنقص عنه ، وذلك بواسطة الأنعام ؛ لأجل صرف الناس إلى سماعهم والإصغاء إلى نغماتهم .

\* فمن ذلك القراءة بالألحان المطرية المُرَجَّعة كترجيع الغناء ؛ فإن ذلك ممنوع ؛ لما فيه من إخراج التلاوة عن أوضاعها ، وتشبيه كلام رب العزة بالأغاني التي يُقصد بها الطرب . ولم يزل السلف ينهون عن التطريب ؛ رُوى أن رجلاً قرأ في مسجد رسول الله ﷺ فطربَ ، فأنكر ذلك عليه القاسم بن محمد وقال : يقول الله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ﴿١٠﴾ لَا يَأْتِيهِ الْبَطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ط تَزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿١١﴾ ﴾ [فصلت : ٤٢] ، وقال مالك : « لاتعجبني القراءة بالألحان ، ولا أحبها في رمضان ولا في غيره ؛ لأنه يشبه الغناء » ، وقال الحافظ السيوطي في الإتيان : « وأما القراءة بالألحان فنصَّ الشافعي رحمه الله تعالى في المختصر أنه لا بأس بها ما لم تُخرج القراءة عن حدِّ القرآن ، وإلا فتكون القراءة بالألحان حراماً » اهـ . وعن رواية الربيع الجيزي أنها مكروهة . قال الرافعي : « فقال الجمهور : ليست على قولين ؛ بل المكروه أن يُفْرِطَ في المدِّ وفي إشباع الحركات حتى يتولد من الفتحة ألفٌ ، ومن الضمة واوٌ ، ومن الكسرة ياءٌ ، أو يُدغم في غير موضع الإدغام ، فإن لم ينته إلى هذا الحد فلا كراهة » . قال النووي في زوائد الروضة : « الصحيح أن الإفراط على الوجه المذكور حرامٌ يفسق به القارئ ، ويأثم به المستمع ؛ لأنه عدلٌ به عن منهجه القويم . قال : وهذا مراد الشافعي بالكراهة » . اهـ . وقد علم بذلك أن القائلين بجواز قراءة القرآن بالألحان يشترطون عدم الإفراط والزيادة وإشباع الحركات ؛ لأن ذلك يؤدي إلى الزيادة في القرآن ، وهو ممنوع ، وإلى هذا المعنى أشار الجعبري بقوله :

اقْرَأْ بِالْأَلْحَانِ الْأَعْرَابِ طَبْعُهَا وَأُجِيزَتِ الْأَنْغَامُ بِالْمِيزَانِ

• ومنها شيءٌ يسمى بالتَرْقِيس ؛ ومعناه : أن الشخص يرقصُ صوته بالقرآن ؛ فيزيد في حروف المدِّ حركات ؛ بحيث يصير كالمتكسر الذي يفعل الرقص . وقال بعضهم : هو أن يروم السكتَ على الساكن ، ثم ينفّر عنه مع الحركة في عدوٍ وهرولة .

• ومنها شيء يسمى بالتعزّين : وهو أن يترك القارئ طبعه وعادته في التلاوة ، ويأتي بها على وجه آخر ؛ كأنه حزين يكاد أن يبكي من خشوع وخضوع ؛ وإنما تُهي عنه لما فيه من الرياء .

• ومنها شيء يسمى بالترعيد ؛ ومعناه أن الشخص يرعدُّ صوته بالقرآن كأنه يرعدُّ من شدة بردٍ أو ألمٍ أصابه .

• ومنها شيء آخر يسمى بالتحريف أحدثه هؤلاء الذين يجتمعون ويقرءون بصوت واحد فيقطعون القراءة ، ويأتي بعضهم ببعض الكلمة ، والآخَرُ ببعضها الآخر ، ويحافظون على مراعاة الأصوات ، ولا ينظرون إلى ما يترتب على ذلك من الإخلال بالشواب ، فضلاً عن الإخلال بتعظيم كلام الجبار ! فكلُّ ذلك حرام يمتنع قبوله ويجب رده وإنكاره على مرتكبه [ اهـ . شرح ابن غازي ] ، ولذلك أشار بعضهم فقال :

حدودُ حروفِ الدُّكْرِ في لفظِ قارئٍ بِحَذْرِ وتَحْقِيقِ ودَوْرِ مُرَتَّلًا  
فإِنِّي رأيتُ البعضَ يتلو القرآنَ لا يراعى حدودَ الحرفِ وزناً ومنزلاً  
فمنهم بترقيصٍ ولحنٍ وضجّةٍ ومنهم بترعيدٍ ونسوحٍ تبديلاً  
فما كلُّ مَنْ يتلو القرآنَ يقيمهُ ولا كلُّ مَنْ يقرأ فيقرأ مُجَمَّلاً  
فدُرُّ نطقِ أعجامٍ وما اخترعوا به وخُذْ نطقَ عُزْبٍ بالفصاحةِ سُؤلاً  
فيا قارئَ القرآنِ أجملِ أداءه يضاعِفُ لك الرحمنُ أجراً فأجزلاً

• وقد بقي من الأمور المبتدعة في قراءة القرآن أشياء كثيرة أيضاً ؛ منها القراءة باللين والرخاوة في الحروف ، وكونها غير صلبة بحيث تشبه قراءة الكسلان . ومنها النَّفْرُ بالحروف عند النطق بها بحيث يشبه المتشاجر . ومنها تقطيع الحروف بعضها من بعض بما يشبه السكت خصوصاً الحروف المظهرة قصداً في زيادة بيانها ؛ إذ الإظهار له حدٌ معلوم . اهـ . ومنها عدم بيان الحرف المبدوء به والموقوف عليه ، وكثير من الناس يتساهلون فيها حتى لا يكاد يُسمعُ

لها صوت . ومنها إشباع الحركات بحيث يتولد منها حروف مَدٌّ ، وربما يفسدُ المعنى بذلك . ومنها أن يبلغَ القارىءُ بالقلقلة في حروفها رتبةَ الحركة . ومنها إعطاء الحرف صفةً مجاوره قويةً كانت أو ضعيفة . ومنها تفخيم الراء الساكنة إذا كان قبلها سببُ ترقيقها . ومنها إشراب الحرف بغيره . ومنها إشباع حركة الحرف الذى قبلَ الحرف الموقوف عليه بحيث يتولد منه حرفٌ مَدٌّ ، وكثيرٌ من الناس يفعلُه . ومنها إبدال الحرف بغيره . ومنها تخفيفُ الحرف المثقلُ وعكسه خصوصاً الحرف الموقوف عليه . ومنها تحريك الحروف السواكن كعكسه . ومنها زيادة المد في حروفه على المدَّ الطبيعي بلا سبب . ومنها النقصُ عن المد الطبيعي في حروفه ، لكن هذا النقصُ أفحشُ من تلك الزيادة ؛ لأن الزيادة قد عُمِدت ، وذلك إذا وُجد السبب وارتفع المانع كما سيأتى بيانه ، بخلاف النقصِ فإنه لم يعهد في حالة أصلاً . ومنها المبالغة في إخفاء الحروف بحيث يشبهُ المدَّ . ومنها ضم الشفتين عند النطق بالحروف المفخمة المفتوحة لأجل المبالغة في التفخيم . ومنها شوبُ الحروف المرققة شيئاً من الإمالة ظناً من القارىء أن ذلك مبالغة في التريق . ومنها الإفراطُ في المد زيادةً عن مقداره ؛ لأن المدَّ له حدٌّ يوقف عنده ومقدارٌ لا يجوز تجاوزه ، ومراتب القراء فيه مختلفة بحسب تفاوتهم في الترتيل والحدُر والتوسط ، وسيأتى بيان ذلك . ومنه مدٌّ ما لا مدَّ فيه كمدُّ واو : ﴿ مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ ﴿ ١ ﴾ وصلًا ، وياء : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ كذلك ؛ لأن الواو والياء إذا انفتح ما قبلها كانا حَرْفِيَّيْنِ لا مدَّ فيهما ، ولكنها قابلان للمدِّ عند ملاقاته سببه وهو الهمز أو السكون ، ومنها تشديد الهمزة إذا وقعت بعد حرف المدِّ ظناً منه أنه مبالغة في تحقيقها وبيانها نحو : ﴿ أُولَئِكَ ﴾ و ﴿ يَتَأْتِيهَا ﴾ . ومنها لوكُ الحرف ككلام السكران ؛ فإنه لا سترخاء لسانه وأعضائه بسبب السكر تذهب فصاحةُ كلامه . ومنها المبالغة في نير الهمزة وضغط صوتها حتى تُشبه صوتَ المتهوِّع وهو المتقيُّ . وقد أشار إلى بعض ذلك الإمام السخاوى في منظومته

بقوله :

لا تحسب التجويدَ مدًّا مُفْرَطًا أو مدًّا ما لا مدَّ فيه لِوَانِ  
أو أن تُشَدَّ بعدَ مدِّ همزةٍ أو أن تَلوِكَ الحرفَ كالسكْرانِ  
أو أن تَفْوَهِ بهمْزةٍ متَهوِّعًا فيفِرَّ سامعُها مِنَ الغَيَّانِ  
لِلحرفِ ميزانٌ فلاتكُ طاغيا فيه ولا تكُ مُحْسِرَ الميزانِ  
فإذا همزتَ فجئْ به متلطفًا مِن غيرِ مائِزٍ وغيرِ تَوانِ  
وامدِّ حروفَ المدِّ عندَ مُسكِّنٍ أو همزةٍ حسناَ إِحسانِ

قال شارحها : فكلُّ حرفٍ له ميزانٌ يعرفُ به مقدارُ حقيقته ، وذلك الميزان هو  
مُخْرَجُه وصِفَتُه ، فإذا خرجَ مِن مُخْرَجِه معطًى ما له من الصفات على وجه العدل  
في ذلك من غيرِ إفراط ولا تفريط : فقد وُزنَ بميزانه ، وهذا هو حقيقة التجويد .  
وإليه أشار الخاقاني رحمه الله تعالى بقوله :

زِنِ الحرفَ لا تُخْرِجْهُ عن حدِّ وزنه فوزنُ حُرُوفِ الذِكرِ مِن أَفضْلِ البرِّ  
ومن الأمور المنهى عنها أيضًا : عدمُ ضمِّ الشفتينِ عند النطق بالحرفِ المضموم ؛  
لأن كلَّ حرفٍ مضموم لا يتم ضمه إلا بضم الشفتين ، وإلا كان ضمُّه ناقصًا ،  
ولا يتمُّ الحرفُ إلا بتمام حركته ، فإن لم تتم الحركة لا يتمُّ الحرف ، وكذلك الحرف  
المكسور لا يتم إلا بخفض الفم وإلا كان ناقصًا وهو حَرَكَتُهُ ، وكذلك الحرف  
المفتوح لا يتم إلا بفتح الفم وإلا كان ناقصًا وهو حَرَكَتُهُ ، وإلى ذلك أشار العلامة  
الطبيي في منظومته فقال :

وكلُّ مضمومٍ فَلَنْ يَتِمَّ إِلا بَضَمِّ الشفتينِ ضَمًّا  
وذو انخفاضٍ بانخفاضِ اللِّمِّ يَتِمُّ والمفتوحُ بالفتحِ افهَمِ  
إِذ الحروفُ إن تَكُنْ حَرَكَتُهُ يَشْرِكُها مُخْرَجُ أَصْلِ الحركَةِ  
أى مُخْرَجُ الواوِ ومُخْرَجُ الألفِ والياءِ في مخرجهما الذي عُرفَ  
فإن تَرَ القاريءَ لَنْ تنطبقا شفاهُه بالضمِ كُنْ مُحَقِّقا

بأنه مُنْتَقِصٌ مَا ضَمًّا والواجبُ النُّطْقُ بِهِ مُتَمًّا  
 كَذَاكَ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ يَجِبُ إِمَامٌ كُلُّ مِنْهُمَا فَافْتَهُمُ تُصِيبُ  
 فَالنَّقْصُ فِي هَذَا لِدَى التَّأْمَلِ أَقْبَحُ فِي الْمَعْنَى مِنَ اللَّحْنِ الْجَلِيِّ  
 إِذْ هُوَ تَغْيِيرٌ لِذَاتِ الْحَرْفِ وَاللَّحْنُ تَغْيِيرٌ لَهُ فِي الْوَصْفِ  
 يعنى أن الحروف تنقص بنقص الحركات ، فيكون حيثئذ أقبح من اللحن  
 الجلي ؛ لأن النقص من الذوات أقبح من ترك الصفات ، فتفظن رَحِمَكَ اللهُ ،  
 واجتهد في ضبط هذه القواعد المقررة وأحكامها المضبوطة المحددة ؛ لتفوز  
 بالسعادة الأبدية في الدنيا والآخرة ؛ فإن تعلمك تجويد كتاب الله في الدنيا أيسر من  
 عقوبتك على تركه يوم القيامة ؛ فإن أمر الحساب عسير ، والناقد بصير ، فحافظ  
 على تلاوة القرآن على الوجه المتلقى من حضرة خير الأنام ؛ عسى الله إذا قبل  
 منك اليسير أن يتجاوز عن الكثير .

### الفصل الرابع

في بيان اللحن الجلي والخفي ، وحدثهما ، وحكمهما

اعلم أن الله تبارك وتعالى أنزل القرآن بالتجويد حيث قال : ﴿ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً ﴾  
 أى أنزلناه بالترتيل وهو التجويد . وقد ثبتت فرضيته بالكتاب والسنة وإجماع  
 الأمة كما تقدم بيانه ، وأن اللحن فيه حرام ؛ قال الله تعالى : ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ  
 ذِي عِوَجٍ ﴾ فينبغي للقارئ أن يعرف اللحن ليجنبه ، وهذا كمعرفة نحو  
 السحر ليُجتنب [ اه . مقدسى ] . وقد أشار إلى ذلك الخاقاني بقوله :

فَأَوَّلُ عِلْمٍ الدُّكْرِ إِتْقَانُ حِفْظِهِ وَمَعْرِفَةُ بِاللَّحْنِ مِنْ فِيكَ إِذْ يَجْرِي  
 فَكُنْ عَارِفًا بِاللَّحْنِ كَيْمَا تُزِيلَهُ وَمَا لِلذِّي لَا يَعْرِفُ اللَّحْنَ مِنْ عُدْرِ  
 فإذا تحلَّى القارئ بالوصفين ، وبريء من اللحنين ، عُدَّ مِنْ أَوْلَى الْإِتْقَانِ ،  
 ونُظِمَ فِي سَلَكِ أَهْلِ الْقُرْآنِ . ثم إن اللحن يأتي في لغة العرب على معانٍ ، والمراد

به ها هنا الخطأ والميل عن الصواب ، وهو نوعان : جَلِي ، وَخَفِي ، ولكل واحدٍ منهما حَدٌّ يَخْصُه ، وحقيقة يمتاز بها عن صاحبه .

فأما الجلي : فهو خطأ يطرأ على الألفاظ فيخُلُّ بالعرف ؛ أعنى عرفَ القراءة ؛ سواء أخلَّ بالمعنى أم لم يخل ، وإنما سُمي جلياً ؛ لأنه يخل إخلالاً ظاهراً ، يشترك في معرفته علماء القراءة وغيرهم ، وهو يكون في المبنى أو الحركة أو السكون ، والمراد من المبنى : حروف الكلمة ، ومن الخطأ فيه : تبديل حرف بآخر ؛ كتبديل الطاء دالاً بترك إطباقها واستعلائها ، أو تاءً بتركها ، وبإعطائها همساً . والمراد من الحركة : ما يعُمُّ حركة الأول والوسطِ والآخر ، ومن الخطأ فيها تبديل حركة بأخرى أو بالسكون ؛ سواء تغير المعنى بالخطأ فيها ؛ كضم التاء أو كسرها في : ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ ؛ وكفتح التاء وكسرها في قوله : ﴿ مَا قُلْتُ هُمْ ﴾ ، أو لم يتغير ؛ كرفع الهاء أو نصبها في قوله : ﴿ أَلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ . والمراد من السكون : ما يعُمُّ سكونَ الوسطِ والآخر ، ومن الخطأ فيه تبديله بالحركة ؛ سواءً تغير المعنى بالخطأ فيه ؛ كفتح الميم في قوله : ﴿ وَلَا حَرَمًا مِنْ شَيْءٍ ﴾ ، أو لم يتغير ؛ كضم الدال في قوله : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ ، وهذا النوع لا شك أنه حرامٌ بالإجماع ؛ سواء أوهَمَ خلل المعنى ، أو اقتضى تغييرَ الإعراب [ اهـ . مرعشى وملا على ] .

وأما اللحن الخفي : فهو خطأ يطرأ على اللفظ فيخُلُّ بالعرف ولا يخل بالمعنى ، وإنما سُمي خفياً ؛ لأنه يختصُّ بمعرفة علماء القراءة وأهل الأداء ، وهو يكون في صفات الحروف ، كذا أطلق ، لكن ينبغي أن يقيّد الخطأ بما لا يؤدي إلى تبديل حرفٍ بآخر ؛ كترك الإدغام ، وأما إذا أدى إليه ، كترك إطباق الطاء واستعلائه ؛ فهو من اللحن الجلي .

ثم اعلم أن اللحن الخفي ينقسم إلى قسمين :  
أحدهما لا يعرفه إلا علماء القراءة : كترك الإخفاء والقلب والإظهار والإدغام

والغنة، وكتريق المفخّم، وعكسه، ومدّ المقصور، وقصر الممدود، وكالوقف بالحركات كوامل، وتشديد المخفّف، وتخفيف المشدّد. وهذا القسم لا شك في أنه ليس بفرض عينٍ يترتب عليه العقاب الشديد، وإنما فيه خوفُ العتاب والتهديد. [اهـ. مرعشى وملا على].

والثاني لا يعرفه إلا مهرة القراء؛ كتكرير الرءاءات، وتطين النونات، وتغليظ اللامات، وتشويها الغنة، وترعيد الصوت بالمدود والغنات، وترقيق الرءاءات في غير محل التريق. وهذا القسم لا يتصوّر أن يكون فرض عين، بل هو مستحبٌ يحسّن النطق به حال الأداء [اهـ. شرح الملا على].

وقال البركوى في شرحه على الدر اليتيم: «تحرّم هذه التغييرات جميعها؛ لأنها وإن كانت لا تخل بالمعنى، لكنها تخل باللفظ؛ لفساد رونقه وذهاب حسنه وطلاوته». اهـ.

### التتمة

في تقسيم الواجب في علم التجويد إلى واجب شرعى أو صناعى قال في شرح القول المفيد: اعلم أن الواجب في علم التجويد ينقسم إلى واجب شرعى؛ وهو ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه، أو صناعى؛ وهو ما يحسّن فعله، ويقبّح تركه، ويغزّر على تركه التعزير اللائق به عند أهل تلك الصناعة. فالشرعى: ما يحفظ الحروف من تغيير المبنى وإفساد المعنى، فيأثم تاركة. والصناعى: ما ذكره العلماء في كتب التجويد؛ كالإدغام، والإخفاء، والإقلاب، والترقيق، والتفخيم؛ فلا يأثم تاركة على اختيار المتأخرين.

وأما المتقدمون فاختروا وجوب الجميع شرعاً، وهذا هو الموافق لما قاله العلامة ناصر الدين الطبلاوى؛ حيث سئل: هل يجب إدغام النون الساكنة والتنوين عند حروف الإدغام، وإظهارهما عند حروف الإظهار، وإخفاؤهما عند حروف الإخفاء، وقلبهما عند حروف الإقلاب أم لا؟ وإذا كان واجباً فهل

يجب على مؤدّب الأطفال تعليمهم ذلك؟ وهل المدّ اللازم والمتصل كذلك؟ وإذا قلتم بالوجوب في جميع ذلك، فهل هو شرعيٌّ يثاب فاعله ويأثم تاركة ويكون تركه لحناً؟ أو صناعيٌّ فلا ثواب لفاعله ولا إثم على تاركة ولا يكون تركه لحناً؟ وماذا يترتب على تارك ذلك؟ وإذا أنكر شخصٌ وجوبه. فهل هو مصيب أو مخطيء؟ وماذا يترتب عليه في إنكار ذلك؟ أفتونا أثابكم الله!!

فأجاب بقوله: الحمد لله الهادي للصواب، نقول بالوجوب في جميع ذلك؛ من أحكام النون، والتنوين، والمدّ اللازم، والمتصل، ولم يرد عن أحد من الأئمة أنه خالف فيه، وإنما تفاوتت مراتبهم في المد المتصل، مع اتفاقهم على أنه لا يجوز قصره كقصر المنفصل في وجه من الوجوه، وقد أجمعت الفقهاء والأصوليون على أنه لا تجوز القراءة بالشاذ مع وروده في الجملة؛ فما بالك بقراءة ما لم يرد أصلاً! وقد نصت الفقهاء على أنه إذا ترك شدّة من الفاتحة؛ كشدة: ﴿الرَّحْمَنِ﴾ منها بأن جزم اللام وأتى بها ظاهرة فلا تصحّ صلاته، ويلزم من عدم الصحة التحريم؛ لأن كلّ ما أبطل الصلاة حرّم تعاطيه، ولا عكس، وقد قال ابن الجزري في التمهيد: «ما قرئ به وكان متواتراً فجائزاً، وإن اختلف لفظه، وما كان شاذاً فحرماً تعاطيه، وما خالف ذلك فكذلك، ويكفر متعمّده، فإذا تقرر ذلك فترك ما ذكر ممتنع بالشرع، وليس للقياس فيه مدخل، بل هو محض اتباع. وقد قال العلامة ابن الجزري:

والأخذ بالتجويد حثّم لازم من لم يجود القرآن آثم  
فيجب على كلّ عاقل له ديانة أن يتلقاها بالقبول عن الأئمة المعتمدين، ويرجع إليهم في كيفية أدائه؛ لأن كلّ فن إنما يؤخذ عن أهله؛ فاعتن به، ولا تأخذ بالظن، ولا تتقله عن غير أهله.

ويجب على المعلم للقرآن - من فقيه الأولاد وغيره - أن يعلم تلك الأحكام وغيرها مما اجتمعت القراءة على تلقيه بالقبول؛ لأن كل ما اجتمعت عليه القراءة

حرمت مخالفته، ومن أنكر ذلك - أى مما تقدم كله - فهو مخطىء آثم يجب عليه الرجوع عن هذا الاعتقاد - والله يقول الحق وهو يهدى السبيل . اهـ . باختصار .  
وقال ابن غازى فى شرحه : « الواجب فى علم التجويد » ينقسم إلى قسمين :  
أحدهما شرعى : وهو ما أجمع عليه القراء ؛ كالإخفاء ، والإدغام ، والإظهار ،  
والإقلاب ، وترك المد فيما أجمع على قصره ، وترك القصر فيما أجمع على مده ،  
وغير ذلك مما ليس فيه خلاف . فهذا الواجب يفسق تاركه ، ويكون مرتكباً  
لكبيرة ، كما دل عليه الحديث السابق ؛ وهو : « اقرأوا القرآن بلحون العرب .. »  
الحديث .

والثانى صناعى : وهو ينقسم إلى أقسام ثلاثة : الأول : ما كان من مسائل  
الخلاف ؛ نحو قوله : ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ آخر التوبة ، ونحو قوله :  
﴿ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴾ ؛ فإن الأول قرأه ابن كثير بزيادة ﴿ مِنْ ﴾ قبل  
﴿ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ ، وقرأه الباقون بترك تلك الزيادة . والثانى قرأه نافع وابن عامر  
وكذا أبو جعفر بترك ﴿ هُوَ ﴾ ؛ فيصير اللفظ ( فإن الله الغنى الحميد ) ، وقرأه  
الباقون : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴾ [ فى سورة الحديد ] بزيادة ﴿ هُوَ ﴾ قبل  
﴿ الْغَنِيُّ ﴾ . وهذا الواجب - أعنى ما كان من وجوه الاختلاف - لا يآثم تاركه ،  
ولا يتصف بالفسق .

والثانى : ما كان من جهة الوقف : فإنه لا يجب على القارىء الوقف على محل  
معين ؛ بحيث لو تركه يآثم ، ولا يجرم الوقف على كلمة بعينها إلا إذا كانت موهمة  
وقصدًا ، فإن اعتقد معناها كفر والعياذ بالله ؛ كأن وقف على قوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا  
يَسْتَحْيِي - ﴾ - ﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ ﴾ و ﴿ إِنِّي كَفَرْتُ ﴾ وشبه ذلك . ومعنى  
قولهم : « لا يوقف على كذا » ؛ معناه أنه لا يحسن الوقف صناعةً على كذا ، وليس  
معناه أن الوقف يكون حراماً أو مكروهاً ، بل خلاف الأولى ، إلا إن تعمد الوقف

على نحو قوله: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا﴾ ونحو قوله: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا﴾ وابتدأ بما بعد ذلك: فيحرم عليه، فإن اعتقد معناه كفر كما هو ظاهر. اهـ.

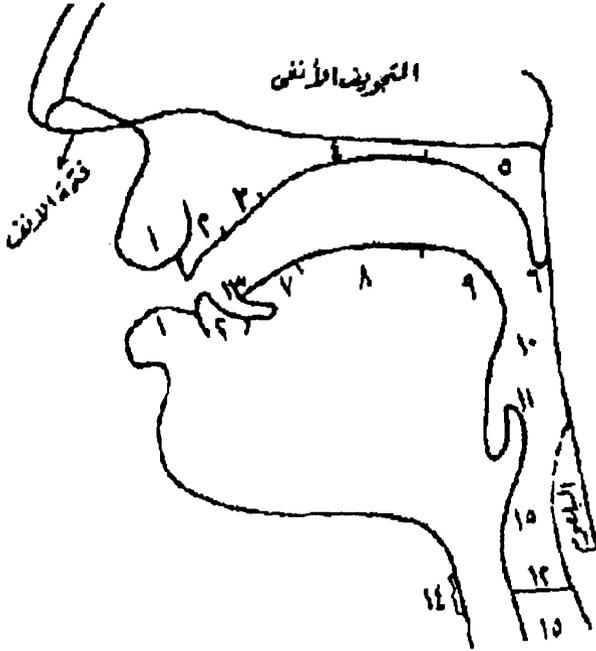
والثالث: وجوبه على من أخذ القراءة على شيخ متقن ولم يتطرق للحن إليه سبيلاً من غير معرفة أحكام، وعلى العربي الفصيح الذي لا يتطرق إليه اللحن سبيلاً بأن كان طبعه القراءة بالتجويد من غير أن يخل في قراءته بشيء من الأحكام المجمع عليها؛ فإن تعلم هذين للأحكام أمر صناعي، أما من أخل بشيء من الأحكام المجمع عليها، أو لم يكن عربياً: فلا بد في حقه من تعلم الأحكام والأخذ بمقتضاها من أفواه المشايخ، فإن لم يفعل أثم بالإجماع. اهـ.

قال في النشر: «ولا شك أن الأمة كما هم متعبدون بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده، كذلك هم متعبدون بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه على الصفة المتلقاة من أئمة القراءة المتصلة بالحضرة النبوية الأفضحية العربية التي لا يجوز مخالفتها ولا العدول إلى غيرها». اهـ. فيجب على القارئ مراعاة ما أجمع عليه القراء؛ من إخراج الحروف من مخارجها، وتوفية صفاتها؛ من ترقيق المرقق، وتفخيم المفخم، وإدغام المدغم، وإظهار المظهر، وإخفاء المخفي، ومد المددود، وقصر المقصور، وغير ذلك مما هو لازم في كلامهم، وإلا كان من الذين ضلّ سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا، ومن الداخلين في قوله ﷺ: «رُبَّ قارئ للقرآن والقرآن يلعنه».

\*\*\*\*\*

## رسم توضيحي يساعد في فهم مخارج الحروف

- ١ - Lips ..... الشفاه (جمع شفة)
- 2- Teeth ..... الأسنان
- 3- Teeth - ridge ..... أصول الأسنان ( ومقدم الحنك )
- 4- Hard Palate ..... الحنك الصلب ( وسط الحنك )
- 5- Soft Palate ..... الحنك اللين ( أقصى الحنك )
- 6- Uvula ..... اللهاة
- 7-Blade of The Tongue ..... طرف اللسان
- 8- Front of The Tongue ..... مقدم اللسان ( وسط اللسان )
- 9- Back of The Tongue ..... مؤخر اللسان
- ١٠ - الحلق ..... 10- Pharynx
- 11- Epiglottis ..... لسان المزمار
- ١٢ - موقع الأوتار الصوتية ..... 12- Position of Vocal Cords
- ١٣ - ذلق اللسان ( نهايته ) ..... 13- Tip of Tongue
- ١٤ - منطقة الحنجرة ( من الأمام ) ..... 14- Larynx ( Position of )
- ١٥ - القصبة الهوائية ..... 15- Windpipe



- |                             |                               |
|-----------------------------|-------------------------------|
| 1- Lips                     | ١- الشفاه                     |
| 2- Teeth                    | ٢- الأسنان                    |
| 3- teeth-ridge              | ٣- أصول الأسنان (ومقدم الحنك) |
| 4- Hard palate              | ٤- الحنك الصلب (وسط الحنك)    |
| 5- Soft palate              | ٥- الحنك اللين (أقصى الحنك)   |
| 6- Uvula                    | ٦- اللهاة                     |
| 7- Blade of Tongue          | ٧- طرف اللسان                 |
| 8- Front of Tongue          | ٨- مقدم اللسان (وسط اللسان)   |
| 9- Back of Tongue           | ٩- مؤخر اللسان                |
| 10- Pharynx                 | ١٠- الحلق                     |
| 11- Epiglottis              | ١١- لسان المزمار              |
| 12- Position of Vocal Cords | ١٢- موقع الأوتار الصوتية      |
| 13- Tip of Tongue           | ١٣- ذلق اللسان (نهايته)       |
| 14- Larynx (Position of)    | ١٤- منطقة الحنجرة (من الأمام) |
| 15- Windpipe                | ١٥- القصبة الهوائية           |

## الباب الأول

### في بيان ما يتعلق بمخارج الحروف

وهو يشتمل على ثلاثة فصول وتتمه :

## الفصل الأول

في بيان معنى المَخْرَج ، وكيفيةه ، ومعنى الحرف لغةً واصطلاحاً ،

وعَدَد الحروف ، والحركات الأصلية والفرعية

اعلم أن هذا الباب من أهم أبواب التجويد ؛ فيجب أن يعتنى بإتقانه كلُّ مَنْ أراد أن يقرأ القرآن المجيد ، قال الشمس ابن الجزرى في مقدمته :

إذ واجبٌ عليهم مُحْتَمٌ قبلَ الشروعِ أولاً أن يعلموا

مخارجَ الحروف والصفات لينطقوا بأفصح اللغات

فَمَنْ أتقنَ مخارجَ الحروف والصفات نطقَ بأفصح اللغات ، وهى لغة العرب العُرباء التي نزل القرآن بها ، ولغة سيد ولد عدنان ، ولغة أهل الجنة في الجنة ؛ لقوله ﷺ : « أَحَبُّوا العَرَبَ لثلاث : لأنى عربى ، والقرآن عربى ، ولسان أهل الجنة في الجنة عربى » . أخرج الطبرانى والحاكم والضياء عن ابن عباس ؓ . والمخارج : جمع مَخْرَج ، على وزن مَفْعَل بفتح الميم وسكون الفاء ؛ وهو اسمٌ لموضع خروج الحرف ؛ كَمَدْخَل ومَرَقَد اسمٌ لموضع الدخول والرقود ، وقد فسّر بعضهم المخرج بأنه عبارة عن الحيز المولّد للحرف ، وهو قريبٌ من الأول . ثم اعلم أن النَّفْس الذى هو الهواء الخارج من داخل فم الإنسان إن كان مسموعاً فهو صوتٌ ، وإلا فلا ، والصوت إن اعتمد على مَخْرَجٍ محققٍ أو مَقْدَرٍ فهو حرفٌ ، وإلا فلا ، والحرف ؛ معناه فى اللغة : الطَّرْفُ ، وفى الاصطلاح : صوتٌ اعتمد على مقطع ؛ أى مَخْرَجٍ مُحَقَّقٍ ، وهو أن يكون

اعتماده على جزء معين من أجزاء الحلق واللسان والشفيتين ، أو مقطع مقدر ، وهو هواء الفم ؛ إذ الألف لا معتمد له في شيء من أجزاء الفم ؛ بحيث إنه ينقطع في ذلك الجزء ؛ ولذا يقبل الزيادة والنقصان ، والمراد بالحرف حرف المبنى من الحروف الهجائية ، لا حرف المعنى مما هو مذكور في كتب العربية ، وإنما سمي حرفاً ؛ لأنه غاية الطرف ، وغاية كل شيء حَرَفُه ؛ أى طرفه . ومادة الحرف : الصوت ؛ وهو هواء متموج بتصادم جسمين ، ومن ثم عمَّ به ولم يختص بالإنسان ، بخلاف الحرف ؛ فإنه مختص بالإنسان وضعاً ، والحركة عَرَضٌ محلُّه لإمكان اللفظ والتركيب ، كما ذكره الملاء على في شرحه على الجزرية . وفي حاشية شرح العقائد النسفية لشيخ الإسلام كمال الدين ابن أبي شريف : أن مطلق الصوت عندنا : كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى من غير تأثير لتموج الهواء والقرع والقلع ، خلافاً للحكماء في زعمهم أنه كيفية تحدث في الهواء بسبب التموج المعلول للقرع ، الذي هو إمساس بعنف ، أو القلع الذي هو انفصال بعنف ، بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع ؛ فعلى كلا المذهبين لا يكون الصوت هواءً أصلاً . وفي شرح الملاء على : والتحقيق أن مذهب أهل السنة هو أن لا تأثير لغير الله ، وأن الأشياء قد توجد بسبب من الأسباب ، لكن عند خلق الله إياه ، كما أنه سبحانه يخلق الشَّبَع بسبب الأكل ، وهو قادر على أن يُشبع من غير أكل ، وأن يجعل الأكل سبباً لزيادة الجوع ، كما هو مُشاهد في المستسقى والمبتلى بالجوع .

ثم اعلم أن الحروف الهجائية قسمان : أصلية وفرعية :

أما الأصلية ؛ فهي تسعة وعشرون حرفاً على ما هو المشهور ، ولم يكمل عددها إلا في لغة العرب ؛ إذ لا همزة في لغة العجم إلا في الابتداء ، ولا ضاد إلا في العربية ، كذا قال فخر الدين الجاربردى في شرح الكافية ، ولذلك أشار الطيبي في كتابه المفيد بقوله :

وعِدَّةُ الحروفِ للهجاءِ تسعٌ وعشرون بلا امتراء  
 أوْهَمَا الهمزةُ لكنْ سُمِّيَتْ بِأَلِفٍ بَحَارًا إذْ قَدْ صُوِّرَتْ  
 بها في الابتداءِ حَتْمًا وهىَ في سِوَاهُ بالواوِ وِيا وأَلِفٍ  
 ودونَ صورةٍ فما للهِمَزِ ما مَرَّرْتِخْفِيفٍ إِلَيْهِ عَلِيمًا

قال في الرعاية : « الحروف التي يؤلف منها الكلام تسعة وعشرون حرفًا ؛  
 وهى حروف أ ب ت ث ج إلخ .. وشهرتها تغنى عن ذكرها ، وهى التى  
 يُفهم بها كتاب الله تعالى ، وبها يُعرف التوحيد ويُفهم ، وبها افتتح الله عامَّة  
 السور ، وبها أقسم ، وبها نزلت أسماؤه وصفاته ، وبها قامت حجةُ الله على  
 خلقه ، وبها تُعقل الأشياء وتُفهم الفرائض والأحكام ، وغير ذلك ، وبالجملة  
 فشرُّها كثير لا يُحصى .»

وأما الحروف الفرعية ؛ فهى التى تخرج من مخرَجَيْن ، وتتردّد بين حرفين ،  
 وتنقسم إلى فصيح وغير فصيح ، والوارد من الأول فى القرآن ثمانيةٌ أحرف :

الأول : الهمزة المسهّلة ؛ وهى التى تكون همزةً محضةً من غير تليين ، ولا  
 تكونُ تليينًا محضًا من غير همزة ؛ وهى على ثلاثة أقسام : لأنها تكون بين الهمزة  
 والألف ؛ نحو : ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ ، وبين الهمزة والياء ؛ نحو : ﴿أَأَيْنَكَ﴾ ، وبين  
 الهمزة والواو نحو : ﴿أَأَنْزَلَ﴾ ؛ فالأولى تولدت من الهمزة الخالصة والألف ،  
 والثانية تولدت منها ومن الياء ، والثالثة منها ومن الواو .

والثانى : الألف الممالاة ، وهى ألفٌ بين الألف والياء ، لا هى ألفٌ خالصة  
 ولا ياء خالصة ، وإنما هى ألفٌ قربت من لفظ الياء ؛ لِعِلَلٍ أوجبت ذلك ،  
 فهى متولدة من الألف المحضة والياء المحضة .

والثالث : الصاد المشمّة رائحة الزاى ؛ أى التى يخالط لفظها لفظُ الزاى ؛  
 نحو : ﴿أَلصِّرَاطَ﴾ و ﴿قَصْدُ السَّبِيلِ﴾ وإنما فعلوا بها ذلك لقرب الزاى

من الصاد؛ إذ هما من مخرَج واحد ومن حروف الصغير، والأصل في الصاد: السين؛ وهى حرف مهموس منفتح فيه صغير، والطاء حرف مطبق مجهور لا صغير فيه، والمهموس ضد المجهور، وهو أضعف منه في النطق والمخرَج، والمنطبق ضد المنفتح، وهو أقوى منه في النطق والمخرج، فلما اجتمعت الأضدادُ أُبدلوا من السين حرفاً يؤاخيها في النطق وفي المخرج والصغير، ويؤاخي الطاء في الجهر؛ وهو الزاي، وخلطوا بلفظ الزاي الصاد؛ لمؤاخاتها لها في المخرج والصغير، ولمؤاخاتها للطاء في الإطباق؛ لثلاثيُحُلُّوا بزوال السين في صغيرها، فقرَّبَ لفظه من لفظ الطاء عند ذلك، فصار عملُ اللسان من موضع واحد، ولم يُحُلُّوا بالسين التي هى الأصل؛ إذ قد عوّضوا منها حرفاً من مخرجها فيه من الصغير ما فيها، وكذلك الدال المهملة حرفٌ مجهور لا صغير فيه، والصاد حرفٌ مهموس فيه صغير، ففعلوا به ما فعلوا بالسين قبل الطاء؛ ليعمل اللسان عملاً واحداً، وعلى ذلك قراءة حمزة في: ﴿الصِّرَاطَ﴾، ومعه الكسائي في نحو: ﴿أَصْدَقُ﴾ من كل دال وقع قبلها صاد ساكنة في كلمة واحدة، فلا هى صاد خالصة، ولا هى زاي خالصة.

والرابع: الياء المشممة صوت الواو في مثل: ﴿قِيلَ﴾ و ﴿وَعِضْنَ﴾؛ حالة الإشمام في قراءة هشام والكسائي.

والخامس: الألف المفخمة التابعة لحرفٍ مفخم؛ فهى أَلْفٌ يخالط لفظها تفخيمٌ يقربها من لفظ الواو، كما كانت الألف الممالاة يخالط لفظها ترقيقٌ يقربها من الياء؛ فهى مترددة بين الألف الأصلية والواو، وذلك في لفظ الجلالة بشرطها المعتبر؛ وهو أن تكون بعد فتحٍ أو ضمٍّ، وفيما صحت به الرواية عن ورش من طريق الأزرق عن نافع؛ نحو: ﴿الصَّلَاةَ﴾، و ﴿مُصَلَّى﴾، و ﴿الطَّلَقَ﴾، و ﴿بِظَلَامٍ﴾، وما أشبه ذلك من كل لام مفتوحة وقعت بعد

صَادٍ أَوْ طَائٍ أَوْ ظَاءٍ سَكَّنَتْ أَوْ فَتَحَتْ ، وَهَذِهِ لُغَةٌ فَاشِيَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَإِنَّمَا دَعَاهُمْ إِلَى ذَلِكَ إِرَادَةٌ نَفْيِ جَوَازِ الْإِمَالَةِ فِيهَا . وَوَجْهُ تَفَرُّعِ هَذِهِ الْحُرُوفِ أَنَّهَا مَتَوْلَدَةٌ مِنْ امْتِزَاجِ الْحَرْفَيْنِ الْأَصْلِيِّينِ كَمَا ذَكَرَ .

وَالسَّادِسُ وَالسَّابِعُ : اللَّامُ الْمُفَخَّمَةُ ، وَالنُّونُ الْمُخْفَاةُ ؛ كَمَا فِي شَرْحِ الْمُلَّا عَلَى الْقَارِي ، وَشَرْحِ الْبَرْكُوبِيِّ ، وَشَرْحِ نُونِيَةِ السَّخَاوِيِّ ، وَشَرْحِ الْقَوْلِ الْمَفِيدِ ، وَقَالَ الْحَلَبِيُّ فِي شَرْحِهِ : « وَزَادَ الْقَاضِي اللَّامَ الْمُفَخَّمَةَ وَالنُّونَ الْمُخْفَاةَ ، وَهُوَ وَهْمٌ ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهَا شَائِبَةٌ حَرْفٍ آخَرَ ، وَلَمْ يَقْعَا بَيْنَ مَخْرَجَيْنِ ، غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّ اللَّامَ لَامٌ مَغْلَظَةٌ ، وَالنُّونَ نُونٌ مُخْفَاةٌ ، مَخْرَجُهَا الْخِيْشُومُ عَلَى مَا يَأْتِي ، وَكَوْنُهَا ذَاتَ مَخْرَجَيْنِ فِي حَالَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ - أَعْنَى حَالَةَ إِخْفَائِهَا وَعَدَمِهِ - غَيْرُ كَوْنِهَا خَارِجَةً مِمَّا بَيْنَ مَخْرَجَيْنِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَلَا تَكُونُ مِنَ الْفُرْعِيَّةِ أَصْلًا » اهـ .

وَالثَّامِنُ : الْمِيمُ الْمَسْكُونَةُ ، وَحُكْمُهَا كَحُكْمِ النُّونِ الْمُخْفَاةِ ، وَهُوَ أَنَّهَا إِذَا أَظْهَرَتْ تَكُونُ أَصْلِيَّةً ، وَإِذَا أُدْغِمَتْ أَوْ أُخْفِيَتْ كَانَتْ فُرْعِيَّةً ؛ أَيْ نَاقِصَةً . وَإِنْفَرَدَ الطَّبِيبِيُّ بِذِكْرِ هَذَا الْحَرْفِ وَلَمْ أَرَهُ لِغَيْرِهِ . وَقَدْ أَشَارَ لِلْأَحْرَفِ الثَّمَانِيَّةِ بِقَوْلِهِ :

وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا حُرُوفًا زَائِدَةً عَلَى الَّذِي قَدَّمْتُهُ لِفَائِدِهِ  
كَقَضْدٍ مُخْفِيفٍ وَقَدْ تَفَرَّعَتْ مِنْ تِلْكَ كَالْهَمْزَةِ حِينَ سَهَّلْتِ  
وَأَلِفٌ كَالْيَاءِ إِذْ تُمَّالُ وَالصَّادُ كَالزَّايِ كَمَا قَدْ قَالُوا  
وَالْيَاءُ كَالْوَاوِ كَقَبِيلٍ تَمَّا كَثِيرَ ابْتِدَاؤِهِ أَشْمُوًّا صَمًّا  
وَالْأَلِفُ الَّتِي تَرَاهَا فُخِّمَتْ وَهَكَذَا اللَّامُ إِذَا مَا غُلِّظَتْ  
وَالنُّونُ عَدُوُّهَا إِذَا لَمْ يُظْهِرُوا قَلْتُ كَذَاكَ الْمِيمُ فِيمَا يَظْهَرُ

وَاعْلَمْ أَنَّ الْحَرَكَاتِ تَكُونُ أَصْلِيَّةً وَفُرْعِيَّةً أَيْضًا :

فَالْأَصْلِيَّةُ ثَلَاثٌ ؛ وَهِيَ الْفَتْحَةُ ، وَالْكَسْرَةُ ، وَالضَّمَّةُ .

وَالْفُرْعِيَّةُ اثْنَتَانِ : الْأُولَى : الْحَرَكَةُ الْمَهَالَةُ ؛ نَحْوُ : ﴿ وَدُشْرَى ﴾ وَ ﴿ النَّارِ ﴾

﴿الْكَافِرِينَ﴾ عند من أمال . ونحو : ﴿وَرَحْمَةً﴾ و ﴿نِعْمَةً﴾ عند من  
 أمال ذلك في الوقف ؛ فتكون حينئذ حركة فرعية ليست بكسرة خالصة ولا  
 فتحة خالصة ، والثانية : الحركة المشممة في نحو : ﴿قِيلَ﴾ و ﴿وَعِضَّ﴾ في  
 مذهب من أشم كهشام والكسائي .

ولذلك أشار الطيبي فقال :

والحركات وردت أصليَّة وهى الثلاثُ وأتت فرعيَّة  
 وهى التى قبلَ الذى أميلاً وكسرةٌ كضمِّمةٍ كـمِـيلاً

### الفصل الثاني

#### في بيان عدد متعارج الحروف

اعلم أن المخارج اختلف العلماء فيها على ثلاثة أقوال : فذهب الخليل بن  
 أحمد وأكثر النحويين وأكثر القراء ومنهم ابن الجزرى ، إلى أنها سبعة عشر  
 مخرجًا ، وذهب سيبويه ومن تابعه ومنهم الشاطبي ، إلى أنها ستة عشر مخرجًا ،  
 وذهب قطرب والجرمي وابن كيسان وابن زياد الفراء ، إلى أنها أربعة عشر  
 مخرجًا . أما من جعلها سبعة عشر ؛ فجعل في الجوف مخرجًا ، وفي الحلق ثلاثة  
 مخارج ، وفي اللسان عشرة ، وفي الشفتين اثنين ، وفي الخيشوم واحدًا . ومن  
 جعلها ستة عشر أسقط الجوف وفرَّق حروفه ؛ فجعل الألف من أقصى الحلق ،  
 والياء من وسط اللسان ، والواو من الشفتين . ومن جعلها أربعة عشر أسقط  
 الجوف كسيبويه ؛ وجعل مخارج اللسان ثمانية بجعل مخرج اللام والنون والراء  
 مخرجًا واحدًا ؛ أى كليًا منقسمًا إلى ثلاثة مخارج جزئية \* وأنا أتبع في هذه  
 الرسالة إن شاء الله تعالى مذهب الخليل بن أحمد تبعًا لابن الجزرى قدس الله  
 سرّه السرى .

إذا علمت ذلك فاعلم أن المخارج يجمعها خمسة مواضع : الجوف ، والحلق ،

واللسان ، والشفتان ، والخيشوم . فإذا أردت أن تعرف مَخْرَجَ حرفٍ فسكِّنه أو شدِّده ، وهو الأظهر ، ملاحظًا فيه صفاتِ ذلك الحرف ، وأدخِلْ عليه همزة الوصل بأى حركة كانت ، وأصغُ إليه السمع ، فحيث انقطع الصوتُ : كان مَخْرَجُه المحقَّق ، وحيث يمكن انقطاع الصوت في الجملة : كان مَخْرَجُه المقدَّر ، فتدبَّر .

ثم اعلم أن معرفةَ المخرجِ بمنزلةِ الوزنِ والمقدار ، ومعرفةُ الصفةِ بمنزلةِ المحكِّ والمعيار ، ولما كانت مادةُ الحرفِ الصوتَ ، الذى هو الهواء الخارج من داخل الرئة متصعدًا إلى الفم ، رتَّبَ العلماءُ مخارجَ الحروفِ باعتبارِ الصوت ، فيقدِّمون في الذكر ما هو أقرب إلى ما يلي الصدر ، ثم الذى يليه ، وهكذا ، حتى ينتهى إلى مقدَّمِ الفم .

وها أنا أذكرها إن شاء الله تعالى مرتبة كذلك فأقول :

**المخرج الأول : الجوف :** أى جوف الحلق والفم ، وهو الخلاء الداخِل فيها ، ويخرج منه حروفُ المد الثلاثة ، أحدها الألف ، ولا تكون إلا ساكنة ، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا ، وثانيها الواوُ الساكنة المضموم ما قبلها ، وثالثها الياء الساكنة المكسور ما قبلها ، وتسمى هذه الحروف الثلاثة حروف مدِّ ولين ؛ لأنها تخرج بامتدادٍ ولين من غير كُلفة على اللسان لاتساع مخرجها ؛ فإنَّ المخرج إذا اتسع انتشر الصوت فيه وامتد ولان ، وإذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلَّبَ ، ويقال لها أيضًا الحروفُ الجوفية والهوائية ؛ لأن مبدأ أصواتها مبدأ الحلق ، يمتد ويمر على كل جوف الفم والحلق وهو الخلاء الداخِل فيه ، فليس لهن حيزٌ محقَّق ينتهين إليه كما كان لسائر الحروف ، بل ينتهين بانتهاء الهواء - أعنى هواء الفم وهو الصوت - ولذا يَقْبَلْنَ الزيادة والنقصان في مراتبها ، وهُنَّ بالصوت أشبه ، فلولا تصعُّد الألفِ وتسفُّل الياء واعتراض الواو - أى بين الصعود والتسفل - لما تميزت عن الصوت المجرَّد ، وحيث لزمَت الألف هذه الطريقة المعتادة - أى من كونها ساكنةً ، وحركة ما قبلها من جنسها وهى

الفتحة - لم يختلف حالها من أنها تكون دائما هوائية ، بخلاف أختيها ؛ فإنها إذا فارقتها في صفة المشابهة صار لها حيزٌ محققٌ ، ومن ثمَّ كان لها مخرجان : مخرَجُ حالٍ كونها مديتين ، ومخرَجُ حالٍ كونها غيرَ مديتين [ اهـ . شرح الملاء على ] .

المخرج الثاني : أقصى الحلق : يعنى أبعدَه مما يلي الصدرَ ، ويخرج منه حرفان ؛ وهما همزٌ فهاءٌ [ الفاء الداخلة على الحروف فيما سيأتى كما فى قولنا : « همزٌ فهاء » تدل على الترتيب فى المخارج الجزئية الداخلية فى مخرج كلِّ ] ؛ أعنى أنه ينقسم إلى مخرجين جزئيين متقاربين يخرج من أولهما مما يلي الصدر : الهمزُ ، ومن ثانيهما : الهاءُ .

وقيل : الهمزةُ والهاءُ فى مرتبةٍ واحدةٍ ، وفى المرعى : « إن قلت : وقع فى بعض الرسائل أن أقصى الحلق ينقسم إلى ثلاثة مواضع يخرج من ثالثها الألف المدية ! قلت : ما ذكر من الانقسام صحيح ، لكن جعلَ الموضع الثالث مخرجَ الألف المدية مجازًا ، وإنما هو مبدأ صوته ، والجمهور - لما لم يقولوا بهذا المجاز ، بل جعلوا مخرجَ حُرُوفِ المد جوفَ الحلق والضم - سلكنا مسلكهم » . اهـ .

المخرج الثالث : وسطُ الحلق : ويخرج منه عينٌ فحاءٌ مهملتان ؛ أعنى أنه ينقسم أيضا إلى مخرجين جزئيين متقاربين ، يخرج من أولهما العينُ المهملة ، ومن ثانيهما الحاءُ المهملة ، هذا ما نصَّ عليه مكى والشاطبى ، وهو ظاهرُ كلام سيويه ، وعليه ابن الجزرى ، ونصَّ أبو الحسن شريح على أن مخرجَ الحاء قبل مخرج العين ، وهو ظاهر كلام المهدي وغيره . قال أبو حيان فى شرح التسهيل : وهذا هو الأظهر ، وقيل : إن مخرجها على السواء ، ولولا أن فى الحاء بحّةٌ وفى العين بعبعةٌ لكانتا بصوت واحد . [ اهـ . شرح القول المفيد ] .

المخرج الرابع : أدنى الحلق : يعنى أقربَه مما يلي الفمَ ، ويخرج منه عينٌ فحاء معجمتان ؛ أعنى أنه ينقسم إلى مخرجين جزئيين متقاربين ، يخرج من أولهما العين المعجمة ، ومن ثانيهما الحاء المعجمة ، نصَّ عليه شريح ، وهو ظاهر كلام

سيبويه ، وتبعه الشاطبي ، وعليه ابن الجزرى ، ونصَّ الإمامُ مَكِّي وأبو محمد القيروانى على تقديم مخرج الخاء ، قال فى الرعاية : الخاء تخرج من أول المخرج الثالث من مخارج الحلق مما يلي الفم ، وقال ابن خروف النحوى : إن سيبويه لم يقصد ترتيباً فيما هو من مخرج واحد ؛ فهذه ثلاثة مخارجٍ كَلِيَّة ، وكل مخرج منها فيه مخرجان جزئيان متقاربان ، وكلُّ مخرجٍ يخرج منه حرفٌ ، وتسمى هذه الحروف الستة حروفاً حلقيّة ؛ لخروجهن من الحلق .

المخرج الخامس : ما بين أقصى اللسان : يعنى أبعدَه مما يلي الحلق وما يجاذيه من الحنك الأعلى ، ويخرج منه القاف .

المخرج السادس : ما بين أقصى اللسان بعدَ مخرج القاف وما يجاذيه من الحنك الأعلى ، ويخرج منه الكاف فقط ؛ فمخرجُ الكاف أقرب إلى مقدّم الفم من مخرج القاف وأسفل منه قليلاً ، ويُعرف ذلك بأنك إذا وقفتَ على الكاف والقاف ؛ نحو ( اك ) ( اق ) تجد القاف أقرب إلى الحلق ، والكاف أبعدَ منه [ اه . بركوى ] . وفى المرعى : « إن قلت : فعلى هذا أقصى اللسان منقسمٌ إلى موضعين كأقصى الحلق ، فينبغى أن يُجعل أقصى اللسان مخرجاً واحداً كلياً كأقصى الحلق ؟ قلتُ أقصى اللسان فيه طولٌ ، وبين موضعَي القاف والكاف بُعد كما يشهد به ما ذكر ، بخلاف أقصى الحلق » . اه ، وهذان الحرفان يقال لكل منهما هَوَيّ نسبةً إلى اللّهاة ؛ وهى لحمة مشتبكة بأخر اللسان .

المخرج السابع : ما بين وسط اللسان وما يجاذيه من الحنك الأعلى : ويخرج منه ثلاثة أحرف : الجيم ، فالشين ، فالياءُ التحتيّة غيرُ المدية . وهذا ترتيب الشاطبي وابن الجزرى وفى شرح الملاء على : قدّم فى الرعاية الشينَ على الجيم ؛ وهو رأى المهودى . قال المرعى : « ترتيبُ المخارج بحسب حكم الطبع المستقيم خالياً عن التكلف ، كما قال أبو شامة نقلاً عن الدانى رحمه الله تعالى .

فاختلافُ علماء الأداء في ترتيب المخارج اختلافٌ في حكم الطبع المستقيم ، والمرادُ من الياء هنا الياءُ غير المدّية ، كما تقدم ، وتسمى هذه الحروف الثلاثة شجرية ؛ لخروجها من شجر الفم : بسكون الجيم ؛ وهو منفتح ما بين اللحين ، وقيل هو ما بين وسط اللسان وما يقابله من الحنك الأعلى .

المخرج الثامن : ما بين إحدى حافتي اللسان وما يجاذبها من الأضراس العليا : ويخرج منه الضاد المعجمة ، وأوّل تلك الحافة مما يلي الحلق ما يجاذى وسط اللسان بعيد مخرج الياء . وكذا في بعض الرسائل . وآخرها ما يجاذى آخر الطواحن من جهة خارج الفم ، وخروجها من الجهة اليسرى أسهل وأكثر استعمالاً ، ومن اليمنى أصعب وأقل استعمالاً ، ومن الجانبين - يعنى معاً - أعزُّ وأعسر ، وهو معنى قول الشاطبي رحمه الله : [ وهو لذيها \* يعزُّ وباليمنى يكون مقللاً ] ، وكان ﷺ يخرجها من الجانبين ، وقيل : كان سيدنا عمر بن الخطاب ؓ يخرجها من الجانبين أيضاً ، وبالجملة هي أصعب الحروف وأشدّها على اللسان [ اهـ . مرعشى وحلبى ] .

المخرج التاسع : ما بين حافتي اللسان معاً بعد مخرج الضاد وما يجاذبها من اللثة ؛ أى لحمة الأسنان العليا ، وهى لثة الضاحكين والنايين والرباعيتين والثنيتين : ويخرج منه اللام ، وليس في الحروف أوسع مخرجاً منه ، وحكى أبو حيان عن شيخه أبي علي بن أبي الأحوص أنه قال : « يتأتى إخراجها من كلتا حافتي اللسان اليمنى واليسرى دفعةً ، إلا أن إخراجها من حافته اليمنى أمكن ، بخلاف الضاد ؛ فإنها من اليسرى أمكن » . [ اهـ مرعشى وشارح القول المفيد ] . وفي بعض الشروح : مخرجها من أول حافة اللسان إلى آخرها ؛ وهو رأس اللسان مع ما يليها من لثة الحنك الأعلى فويق الضاحك والنايب والرباعية والثنية . واللثة : هى اللحم المركّب فيه الأسنان .

المخرج العاشر : ما بين رأس اللسان وما يحاذيه من لثة الثنيتين العليين :  
ويخرج منه النون المظهرة ، قال الملاء على : جعلوا تخرج النون من طرف اللسان ؛  
وهو رأسه مع ما يليه من اللثة مائلاً إلى ما تحت اللام قليلاً ، وقيل فوقها ؛ أى  
قليلاً ، وتخرج أضييق من مخرج اللام ، قال المرعشى : « ومن جعلها فوق  
اللام يقدّمها في الترتيب على اللام ، وقيدنا النون بالمظهرة ؛ لأن النون المخفاة  
غنة مخرجها الخيشوم ، وهى من الحروف المتفرعة » .

المخرج الحادى عشر : ما بين رأس اللسان مع ظهره مما يلي رأسه وما يحاذيها  
من لثة الثنيتين العليين أيضاً : ويخرج منه الراء ، وقال في الرعاية : الراء تخرج  
من مخرج النون ، غير أنها أدخل إلى ظهر اللسان قليلاً ؛ والمراد من ظهر اللسان  
ظهره مما يلي رأسه ، وظهره : صفحته التى تلى الحنك الأعلى ، وفي الرعاية :  
جعل الجرمى ومن تابعه اللام والنون والراء من مخرج واحد ، وجعل لها  
سيبويه ومن تابعه كالشاطبي وابن الجزرى ثلاثة مخارج متقاربة أه . أقول : لا  
خلاف فى أن لكل منها مخرجاً واحداً جزئياً ، وإنما الخلاف فى عسر التمييز  
وعدم عسره ؛ فمن جعلها من مخرج واحد كلى يقول : إن لكل منها مخرجاً  
جزئياً يعسر تمييزه ، ومن جعلها من ثلاثة مخارج يقول : لا عسر فى التمييز بينها .  
[ اه . مرعشى ] ، وتسمى هذه الحروف الثلاثة ذلقية وذوقية لخروجها من  
ذلق اللسان ؛ أى طرفه .

المخرج الثانى عشر : ما بين ظهر رأس اللسان وأصل الثنيتين العليين :  
ويخرج منه الطاء ، فالدال المهملتان ، فالتاء المثناة الفوقية . أقول : هكذا قالوا ،  
فظهر أن أصليهما ينقسمان إلى ثلاثة مواضع ؛ فما يلي اللثة منهما يخرج منه الطاء ،  
ومن بعيدة الدال ، ومن بعيدة التاء ؛ فالمراد من أصليهما ليس أقصى نهايتهما من  
جانب اللثة لاستحالة الانقسام حينئذ ، بل المراد ما يلي اللثة من نصفيهما . والله

أعلم . [ اهـ . مرعشى ] . ويقال لهذه الثلاثة : الحروف النُّطعية ؛ لأنها تخرج من نِطع : أى جلدِ غارِ الحنكِ الأعلى ( وهو سقْفُه ) ، والثنايا ( الأسنان المتقدمة اثنان فوق واثنان تحت ) . اهـ .

المخرج الثالث عشر على ما حققه أبو شامة : ما بين رأس اللسان وبين صفحتي الثنيتين العليين ؛ أعنى صفحتيها الداخلتين : ويخرج منه الصاد ، فالسين المهملتان ، فالزاي ، ولا يتصل رأس اللسان بالصفحتين ، بل يُسامتهما ، والصادُ أدخُلُ ، والزايُ أخرج ، والسين متوسط ، وفي القول المفيد : والصاد والسين والزاي من مخرَج واحد ؛ وهو طرف اللسان وفوق الثنايا العليا ، وتبقى فرجةٌ قليلة بين اللسان والثنايا عند الذكر ، وتسمى هذه الثلاثة أسليّة لخروجها من أسلة اللسان ؛ أى ما دقّ منه ، وتسمى أيضا حروف الصفير ، وسيأتى بيانه .

المخرج الرابع عشر : ما بين ظهر اللسان مما يلي رأسه وبين رأسى الثنيتين العليين : ويخرج منه ثلاثة أحرف : الظاء فالذال المعجمتان ، فالطاء المثلثة . وهذا المخرج أقرب إلى خارج الفم من المخرج السابق ، باعتبار رأس اللسان ؛ لأن رأس اللسان فيه أقرب إلى خارج الفم منه في المخرج السابق ، يُعرف ذلك بالامتحان . قال المرعشى : « وجه الترتيب هنا باعتبار قرب اللسان إلى الخارج ؛ فاللسان يقرب إلى الخارج في الطاء أكثر مما يقرب في أختيها ، ويقرب إليه في الذال أكثر مما يقرب في الظاء » ، قال أبو حيان في شرح التسهيل : « الظاء مما انفردت بها العرب واختصت بها دون العجم ، والذال ليست في اللغة الفارسية ، والطاء ليست في اللغة الرومية والفارسية ، وتسمى هذه الثلاثة لِثوية لخروجها من قرب اللثة » .

المخرج الخامس عشر : ما بين باطن الشفة السفلى ورأسى الثنيتين العليين : ويخرج منه الفاء فقط .

المخرج السادس عشر : ما بين الشفتين معًا : ويخرج منه الباء الموحدة ، فالميم ، فالواو ، إلا أن الواو بانفتاحهما ، والباء والميم بانطباقهما ، وانطباقهما مع الباء أقوى من انطباقهما مع الميم ، والمراد بالواو هنا غير المدّية ، قال المرعشى : « المراد من انفتاحهما في الواو انفتاحهما قليلاً ، وإلا فهما ينضمان في الواو ولكن لا يصل انضمامهما إلى حد الانطباق ، وانضمامهما في الواو المدّية أقل من انضمامهما في الواو الغير المدّية ، ولعل وجه الترتيب هنا أن لكل من الشفتين طرفين : طرفٌ يلى داخل الفم ، والآخر يلى البشرة ؛ فالمنطبق في الباء طرفا الشفتين اللذان يليان داخل الفم ، والمنضم في الواو طرفاهما اللذان يليان البشرة ، والمنطبق في الميم وسطحها ، فأخرُ المخارج ما يلى البشرة من الشفتين ، وهذه الحروف الأربعة - أعنى الفاء والباء والواو والميم - تسمى شفويةً وشفويةً لخروجها من الشفة ، وإن كان بمشاركة غيرها في البعض » . اهـ .

المخرج السابع عشر : الخيشوم وهو أقصى الأنف : ويخرج منه أحرفُ الغنة ؛ وهى النون الساكنة والتنوين حالة إدغامها بغنة أو إخفائها ، والنون والميم المشدّتان ، والميم إذا أدغمت في مثلها أو أخفيت عند الباء ؛ فإنها ؛ أى النون والميم يتحولان في تلك الأحوال عن مخرَجِهما الأصلي - الذى هو رأس اللسان في الأول وما بين الشفتين في الثانى - إلى الخيشوم ، كما يتحول بعض حروف المدّ عن مخرَجِها الأصلي إلى الجوف ، ولا ينافى ذلك ما مرّ من أن النون من طرف اللسان والميم من الشفتين ؛ لأن المرادَ بهما ثمّ المتحركان أو الساكنتان حالة الإظهار ، والمرادَ بهما هنا الساكنتان حالة الإخفاء والإدغام بغنة . لا يقال : لا بد من عمل اللسان في النون ، وعَمَلِ الشفتين في الميم مطلقاً حتى في حالة الإخفاء والإدغام بغنة ، وكذا للخيشوم عملٌ حتى في حالة التحريك والإظهار ، فلمَ هذا التخصيص ؟ لأنهم نظروا للأغلب فحكموا له بأنه المخرَج ، فلما كان الأغلبُ في حالة إخفائها أو إدغامها بغنة عملُ الخيشوم ،

جعلوه مخرجهما حينئذ ، وإن عملَ اللسانُ والشفَتان أيضًا ، ولما كان الأغلْبُ في حالة التحريك والإظهار عملَ اللسان والشفَتين ؛ جعلوهما المخرج ، وإن عملَ الخيشومُ حينئذ أيضًا . [ أفاد ذلك بعضهم عن العلامة الشبراملسى مع بعض زيادة . اهـ . ] ، واستحسن ذلك في شرح القول المفيد بقوله : « إن عبارة شيخنا المصنف القائل بأن الخيشوم هو مخرَجُ النون والميم المخفَتين أحسنُ من قول بعضهم : إن الخيشوم [ هو ] مخرَجُ الغنة ؛ لأن الغنة صوت في الخيشوم ، وهو صفةٌ من صفات النون - ولو تنوينًا - والميم الساكتتين حالة الإخفاء أو ما في حكمه من القلب والإدغام بغنة ، واللائقُ بالصفات ذكرُها في محلها لا في الخارج » . اهـ . ومثل ذلك قال المَلّا على في شرحه عند قول ابن الجزرى : \* وغنة مخرجهما الخيشوم \* بعد أن أقام الدليلَ على أن الغنة مخرَجُها الخيشوم بأن الشخص لو أمسك أنفَه لم يمكن خروجها : ثم الغنة من الصفات ؛ لأنها صوتٌ أغنَ لا عملٌ للسان فيه ، فكان اللائقُ ذكرُها مع الصفات لا مع مخرج الذوات . ومثلُهما ابن الناظم ؛ حيث قال : « والغنة صفة النون - ولو تنوينًا - والميم المدغمَتين والمخفَتين » ، فكان ينبغي أن يذكر هنا عوضًا عنها مخرج النون المخفأة ؛ فإنَّ مخرَجَها من الخيشوم ، وهى حرفٌ بخلاف الغنة . اهـ . وإن أجيب عن عبارة ابن الجزرى بأن فيها حذفًا والتقدير : « وغنةٌ مخرَجُ محلِّها الخيشوم » ، أو بأنه جرى على أن الغنة هى النون المخفأة ؛ فلم تخرج إذن عن الحرفية . اهـ . وفى المرعى : إن قلت : ما الفرق بين النون المخفأة وبين الغنة ؟ قلتُ : هما متَّحدان ذاتًا مختلفان اعتبارًا ؛ لأن كلاً منهما وإن كان صوتًا خارجًا من الخيشوم ، لكن ذلك الصوتُ صفةٌ فى الأصل للنون والميم الساكتتين المظهرتين ؛ كما فى ( عن ) و ( لم ) ، ويسمى حينئذ غنة ، وقد تخفى النون الساكنة ؛ ومعناه أن تعدم ذاتها وتبقى صفتها التى هى الغنة ؛ كما فى ( عنك ) . وسميت الغنة الباقية من النون نونًا مخفأة ، وبالجمله إن الغنة تطلق لغةً على

الصوت الخارج من الخيشوم ؛ سواء قام بالحرفين المذكورين أو قام بنفسه ، وفي اصطلاح أهل الأداء تختص بما قام بالحرفين . وإن قلتَ : الصفة كيف تقوم بنفسها ؟ قلتُ : الغنة لها مخرج غير مخرج موصوفها ؛ ولذا أمكن التلفظ بها وحدها ، بخلاف سائر الصفات . وإن قلتَ : قد ظهر أن الخيشوم مخرج للغنة أيضا ، فلمَ لم تُذكر هنا ؟ قلتُ : النون المخفأة عُدَّت حرقًا لاستقلالها بخلاف الغنة ؛ فإنها قائمة بالحرف وصفةٌ له ، فلمَ تُعدَّ حرقًا ، والمقصود هنا بيان مخارج الحروف ؛ ولذا قال البعض عند قول ابن الجزرى : \* وغنةٌ مخرَجُها الخيشومُ \* : كان ينبغي أن يذكر هنا عوضًا عن الغنة النون المخفأة ؛ فإنَّ مخرجها أيضًا الخيشوم ، وهي حرفٌ بخلاف الغنة . إن قلتَ : النون المخفأة من الحروف المتفرعة ، وقد ذكر مخرجها ، فلمَ لم يذكر مخارج سائر الحروف المتفرعة ؟ قلتَ : ذكر أن مخرج النون المخفأة زائد على ما مرَّ من مخارج الحروف الأصول ، بخلاف سائر الحروف المتفرعة ؛ فإنَّ مخارجها ليست زائدة على مخارج الحروف الأصول ، ولما كان الخيشوم مخرجًا للحرف الفرعى أُخِّرَ عن مخارج الحروف الأصول اهـ . مرعى .

وها هنا انتهى الكلام على مخارج الحروف مع بسط الكلام عليها بما ذكره وأوضحه أهل التحقيق في كتبهم ؛ فعليك أيها الطالب لتجويد القرآن بحفظها وإحكامها ؛ فإنه لا سبيل إلى التجويد إلا بعد إتقانها .

### الفصل الثالث

في بيان ما يحتاج إلى معرفته

طالب فن التجويد وهو معرفة أسنان الفم

هي في أكثر الأشخاص اثنتان وثلاثون : منها الثنايا ؛ وهي الأسنان الأربعة المتقدمة ؛ اثنتان فوق واثنتان تحت ، ثم الرباعيات بفتح الراء وتخفيف الياء ؛ وهي الأربعة خلف الثنايا ، ثم الأنياب ؛ وهي أربعة أخرى خلف الرباعيات ،

ثم الأضراس ؛ وهى عشرون ضرسًا ، من كل جانب عشرة ، منها الضواحك ؛ وهى أربعة من الجانبين تلى الأنياب ، ثم الطواحين ، ويقال فيها أيضًا الطواحن بغير ياء ، وهى اثنا عشر طاحنًا من الجانبين خلف الضواحك ؛ ستة من فوق ، فى كل جانب ثلاثة ، وستة من تحت كذلك ، ثم النواجذ بالذال المعجمة ؛ وهى الأربعة الأواخر ، من كل جانب اثنان ؛ واحدة من أعلى وأخرى من أسفل ، ويقال لها ضرسُ الحلم و ضرس العقل ، وهى أقصى الأضراس ، وهى قد لا تنبت لبعض الناس ، وقد ينبت لبعضهم بعضها وللبعض كلها ، وقد نظمها بعضهم فقال :

وعِدَّةُ الأَسنان لِلإنسانِ كُلُّ ثلاثونَ يَلِيها اثنان  
منها الثنابا أربعٌ وأربعٌ هُنَّ الرِّباعياتُ فَيَما يُسَمِّعُ  
وَسَمُّ الأَنيابِ منها أربعاً وأربعاً ضواحكاً لمن وَعَى  
وعِدَّةُ الرَّحَى منها اثنا عشر ثلاثةً فى كل شقٍّ قد ظَهَرَ  
وأربعٌ نواجذٌ أَقصى الفَمِ وهى بِذالِ إن سُئِلتْ مُعْجَم

وأخَصَّرُ من هذا مع إفادة الترتيب قول بعضهم :

ثنياتُ الفَتى ورِباعِيَّاتُ وَأَنيابُ الفَتى كُلُّ رَباعٍ  
وأربعُ الضواحكُ ثم سِتٌّ وستٌّ فى طواحنها انتفاعُ  
وأربعُ النواجذِ ما ماضٍ إذا عَرِيَ الفَتى عنها ارتجاعُ

أى الغالبُ ذلك . قال الحلبي : « وقد لا توجد لبعض الناس ، وقد يوجد بعضها دون بعض » . اهـ .

فائدة :

اعلم أن الأسنان على ثلاثة أنواع : منها ما هو للطحن والتنعيم ؛ وهى الأضراس ، ومنها ما هو للكسر ؛ وهى الأنياب ؛ ولذلك خلقت رءوسها

مستديرة ، ومنها ما هو للقطع ؛ وهو الرباعيات والثنايا ؛ ولذلك خلقت حادّة  
الراءوس [ اهـ ، حاشية النحراوي مع بعض زيادة ] . فاجتهد يا أخي في حفظ  
هذا ؛ لأنه ينفعك في معرفة المخارج ؛ لا سيما مخرج الضاد واللام وأخواتها .

## التتمة

### في بيان ألقاب الحروف

اعلم أن ألقاب الحروف عشرة ، لقبها بها الخليل بن أحمد في أول كتاب  
العين .

الأول : الحروف الحلقية ؛ وهي ستة مذكورة في قول بعضهم :

همزُ فهاءٌ ثم عينٌ حاءٌ مهملتان ثم غينٌ خاءٌ

الثاني : اللّهويّتان ؛ وهما القاف والكاف .

الثالث : الشجرية ؛ وهنّ الجيم والشين والياء .

الرابع : الأسلية ؛ وهنّ الصاد والسين المهملتان والزاي .

الخامس : النطعية ؛ وهنّ الطاء والذال المهملتان والتاء الفوقية .

السادس : اللثوية ؛ وهنّ الظاء والذال المعجمتان والتاء المثلثة .

السابع : الذلقية بفتح اللام وسكونها ؛ وهنّ اللام والنون والراء .

الثامن : الشفهية ؛ وهنّ الفاء ، والواو ، والباء الموحّدة ، والميم .

التاسع : الجوفية ؛ وهنّ الألف والباء والواو المديّتان .

العاشر : الهوائية ؛ وهنّ الحروف الجوفية ؛ لأنها باعتبار المد هوائية ، وباعتبار

مجيئها من الجوف جوفية . ومخرج الجوفية من جوّ القم والحلق ؛ أي خلائهما ،

والجوّ في أصل اللغة ما بين السماء والأرض فأطلق على الخلاء المذكور مجازاً ،

والجوّ والجوف كلاهما لغتان في الخلاء . [ اهـ . شرح ابن غازي ] .



## الباب الثاني

### في بيان صفات الحروف

فيه خمسة فصول وتتمة :

## الفصل الأول

### في بيان ما تُعرف به الصفةُ من همسٍ وجهرٍ ونحوهما

اعلم أن المخارج للحروف بمثابة الموازين ؛ تُعرف بها مقاديرها ، والصفات بمثابة الناقد الذي يميز الجيد من الرديء . فبيان مخرج الحرف تُعرف كمّيته ؛ أي مقداره ، فلا يزداد فيه ولا يُنقصُ ، وإلا كان لحنًا ، وبيان الصفة تُعرف كيفيته ؛ أي عند النطق به من سليم الطبع ؛ كجزي الصوت وعدمه ، وتحقيق ذلك أن الهواء الخارج من داخل الرئة - وهو موضع النفس وللقلب كالغشاء - إن خرج بدفع الطبع من غير أن يُسمع : يُسمّى نفسًا بفتح الفاء ، وإن خرج بالإرادة وعرض له تموجٌ يُسمع بسبب تصادم جسمين : سُمّي صوتًا ، وإن عرض للصوت كيفياتٌ مخصوصة بسبب اعتماده على مقطع - أي مخرج محقق - وهو الذي ينقطع فيه الصوت كجزء من الحلق أو اللسان أو الشفتين أو الخيشوم ، أو مخرج مقدر وهو الذي لم ينقطع فيه الصوت ، بل قدروا له جوف الحلق والفم : سُمّي ذلك الصوت حروفاً . وإن عرض للحروف كيفياتٌ أُخر في الواقع بسبب نحو جزي الصوت وعدمه وقوة الاعتماد على المخرج وعدمها : سُميت تلك الكيفيات صفات . ثم إن النفس الخارج الذي هو صفة حروفٍ إن تكيفَ بكيفية الصوت حتى يحصل صوتٌ قوى كان الحرفُ مجهورًا ، وإن بقى بعضه بلا صوتٍ يجري مع الحرف : كان الحرف مهموسًا ، وأيضًا إذا انحصر صوت الحرف في مخرجه انحصارًا تامًا ، فلا يجري جريانًا أصلًا يُسمّى شديدًا ؛ فإنك لو وقفت على قولك :

« الحجج » وجدت صوتك راكداً محصوراً ، حتى لو أردت مد صوتك لم يمكنك ،  
وأما إذا جرى الصوت جرياناً تاماً ولم ينحصر أصلاً ؛ فإنه يسمّى رخواً كما في  
« الطش » ؛ فإنك لو وقفتَ عليها وجدت صوت الشين جاريّاً تمده إن شئت ،  
وأما إذا لم يتم الانحصار ولا الجري فيكون متوسطاً بين الشدة والرخاوة كما في  
« الظل » ؛ فإنك لو وقفتَ عليه وجدت الصوت لا يجري مثل جرى « الطش » ،  
ولا ينحصر مثل انحصار « الحجج » بل يخرج على حد الاعتدال بينهما ، وقس على  
ذلك البواقي .

[ انتهى من مثلاً على ، مع بعض زيادة ] .

ثم اعلم أن لهذه الصفات ثلاث فوائد :

( الفائدة الأولى ) تمييز الحروف المشتركة في المخرج . قال ابن الجزري : كل  
حرف شارك غيره في مخرج فإنه لا يمتاز عنه إلا بالصفات ، وكل حرف شارك  
غيره في صفات ؛ فإنه لا يمتاز عنه إلا بالمخرج ، ولولا ذلك لا تحدث أصوات  
الحروف في السمع ، فكانت كأصوات البهائم لا تدل على معنى ، ولما تميزت  
ذواتها ، وهذا معنى قول المازني : إذا همست وجهرت وأطبقت وفتحت اختلفت  
أصوات الحروف التي من مخرج واحد . وقال الرماني وغيره : لولا الإطباق ،  
لصارت الطاء دالاً ؛ لأنه ليس بينهما فرق إلا الإطباق ، ولصارت الظاء ذالاً ،  
ولصارت الصاد سيناً .

( الفائدة الثانية ) معرفة القوي من الضعيف ؛ ليُعلم ما يجوز أن يدغم وما لا  
يجوز ؛ فإن ما له قوة ومزية على غيره لا يجوز أن يدغم في ذلك الغير ؛ لئلا تذهب  
تلك المزية كما سيأتي بيان ذلك في محله إن شاء الله تعالى .

( الفائدة الثالثة ) تحسين لفظ الحروف المختلفة المخرج ؛ فقد اتضح لك بهذا  
أن ثمرات معرفة الصفات التمييز والتحسين ومعرفة القوة والضعف ؛ فسبحان  
من دقت في كل شيء حكمته .

( لطيفة ) رُوى أن الإمام أبا حنيفة - رحمه الله تعالى - ناظرَ معتزليًا فقال له :  
 قل : باء ، فقال : باء ، فقال : قل : حاء ، فقال : جاء ، فقال : بينَ مَحْرَجَيْهِما ، فبينَهما ،  
 فقال : إن كنتَ خالِقًا فِعْلِكَ فأخْرِجِ الباءَ مِنْ مَحْرَجِ الحاءِ ، فبُهِتَ المعتزلي  
 وانصرف .

[ انتهى . شرح الملاء على ] .

## الفصل الثاني

### فى بيان عدد الصفات ، ومعناها لغةً واصطلاحًا ، وبيان عدد حروفها

اعلم أنّ الصفات جمع صفة . وهى لغةً ما قام بالشيء من المعاني كالعلم  
 والسواد . ولم يريدوا بالصفة معنى النعت كما أراه النحويون ؛ مثل : اسم الفاعل  
 والمفعول ، أو ما يرجع إليها من طريق المعنى ؛ نحو : مثل وشبه . واصطلاحًا :  
 كيفيةً عارضةً للحرف عند حصوله فى المخرج من الجهر والرخاوة والهمس  
 والشدة ونحوها ، وبذلك يتميز بعض الحروف المتحددة فى المخرج عن بعض ؛  
 فهى لفظ يدل على معنى فى موصوفه ؛ إما باعتبار محله أو باعتبار ذاته ؛ فالأول  
 كالجوفية والحلقية واللهوية إلى آخر ما تقدم فى التتمة ، والثانى كالجهر والهمس  
 وأمثالها من كل صفة لازمة للحرف فى جميع أحواله ؛ أى سواء كان ساكنًا أو  
 محرّكًا بأى حركة .

ثم إن العلماء رحمهم الله تعالى اختلفوا فى عدد الصفات ؛ فمنهم من عدّها سبع  
 عشرة صفةً ، وهو الإمام ابنُ الجزري رحمه الله تعالى ، وتابعه على ذلك شراح  
 مقدمته وغيرهم . ومنهم من زاد على ذلك ، وهو صاحب الرعاية ؛ فإنه أوصلها  
 إلى أربع وأربعين صفة . ومنهم من نقص عن السبع عشرة كالبركوى ؛ فإنه عدّها  
 فى كتابه الدراليتيم أربع عشرة بنقص الذلاقة وضدها وهو الإصمات ،  
 والانحراف واللين ، وزيادة صفة الغنة . وكشارح نونية الإمام السخاوى ؛ فإنه

عدها ست عشرة صفة بنقص الذلاقة وضدها أيضًا ، وزيادة صفة الهوائى ؛ أى الحرف الهوائى وهو الألف . وكالمرعشى ؛ فإنه ذكر فى رسالته سبع عشرة صفة إلا أنه نقص الذلاقة وضدها والانحراف واللين ، وزاد أربع صفات : الغنة ، والخفاء ، والتفخيم ، والترقيق ، وفيه أن التفخيم والترقيق من الصفات العارضة ، والمقام مقام عد الصفات اللازمة . فتأمل . ولما كان خير الأمور أوسطها اخترت أن أذكر فى هذه الرسالة ما هو الأوسط من هذه الأقوال الثلاثة ، وهو قول ابن الجزرى بأنها سبعة عشر ، ثم بعد التكلم عليها نتكلم على صفتي الخفاء والغنة ؛ لأنها من الصفات اللازمة أيضًا . وقد ذكرهما كثير من أئمة هذا الفن . فنقول :

اعلم أن الصفات السبع عشرة تنقسم إلى قسمين : قسم له ضد وهو خمسة وضده كذلك ؛ يجعل ما بين الرخاوة والشدّة مع أحدهما كما يأتى ، وقسم لا ضد له وهو سبع ؛ فذوات الأضداد : الجهر وضده الهمس ، والشدّة وضدها الرخاوة ، وما بينها ، والاستعلاء وضده الاستفال ، والإطباق وضده الانفتاح ، والإذلاق وضده الإصمات . وأما التى ليس لها أضداد : فالصفير ، والقلقلة ، واللين ، والانحراف ، والتكرير ، والتفشى ، والاستطالة ، فالجملة سبعة عشر ؛ فكل حرف يأخذ خمس صفات من المتضادة ، وأما غير المتضادة فتارة يأخذ منها صفة أو صفتين ، وتارة لا يأخذ شيئاً ؛ فغاية ما يجتمع فى الحرف الواحد سبع صفات ؛ فالراء يكمل لها سبع صفات : الانحراف ، والتكرير ، والخمسة المتضادة . وسيأتى بيان ذلك إن شاء الله تعالى فى الفصل الخامس فى ذكر توزيع الصفات على موصوفاتها .

ولنشرع الآن فى بيان معانى الصفات لغةً واصطلاحًا ، وبيان عدد حروفها ، فنقول :

الصفة الأولى : الجهر : ومعناه لغةً : الإعلان والإظهار ، وفى القول : إعلاء الصوت به واصطلاحًا : انحباس جزى النفس عند النطق بالحرف لقوته ، وذلك

من قوّة الاعتماد على مخرجه . وحروفه تسعة عشر حرفاً جمعها بعضهم في كلمات وهي ( عظمَ وزنٌ قارىءٌ ذى غضٍ جدّ طلب ) ؛ أى رجح ميزان قارىء ذى غضٍ للبصر اجتهد في الطلب . قال المرعشى : وهذه الحروف لقوتها في نفسها وقوّة الاعتماد عليها في موضع خروجها لا تخرج إلا بصوتٍ قوى شديد تمنع النفس من الجرى معها ، وبهذا الاعتبار سُميت مجهورة ، وهي ما عدا حروف الهمس الآتى ذكرها ، وبعضها أقوى من بعض في الجهر على قدر ما في الحرف من صفات القوّة ؛ فالطاء أقوى من الدال ، وإن اشتركتا في قوّة الجهر ؛ لانفراد الطاء بالإطباق والاستعلاء والتفخيم . وسيأتى بيان ذلك في محله .

الصفة الثانية : الهمس : ومعناه لغةً : الخفَاءُ ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا ﴾ [ طه : ١٠٨ ] ؛ أى صوتاً خفياً ، والمرادُ به في الآية حِسُّ مشى الأقدام إلى المحشّر .

واصطلاحاً : جريان النفس عند النطق بالحرف لضعفه ، وذلك من ضعف الاعتماد على مخرجه . وحروفه عشرةٌ يجمعها قولك : ( فحثة شخص سكت ) ، وبعض هذه الحروف أضعف من بعضٍ في الهمس ؛ فالصاؤُ المهملة والخاءُ المعجمة أقوى من غيرهما ؛ لأن في الصاؤُ إطباقاً واستعلاءً وصفيراً ، وكلها من صفات القوّة ، وفي الخاءُ استعلاءً . والكافُ والتاءُ المثناة فوق أقوى من باقى الحروف غير الصاؤُ والخاءُ ؛ لما فيها من الشدة ، وهي من صفات القوّة أيضاً . وأضعفُ الحروف المهموسة : الهاءُ ، والفاءُ ، والحاءُ ، والتاءُ المثلثة ؛ إذ ليس فيهن صفة قوّة ؛ بل أضعفُها الهاءُ ؛ إذ في الفاءُ والحاءُ والتاءُ صفة الظهور الذى هو ضد الخفاءُ ، وهو من صفات القوّة ، لكن لم يوضع له اسم في هذا الفن [ انتهى من مرعشى في حاشيته ] .

قال ابن الجزرى في التمهيد : « الحروفُ الخفية أربعة : الهاءُ ، وحروفُ المدِّ

واللين ؛ سُميت بالخفية لأنها تُخْفَى في اللفظ إذا اندرجت بعد حرفٍ قبلها ،  
ولخفاء الهاء قُوَّوْها بالصلة . اهـ .

تنبيه اعلم أن جَرَى النَّفْسِ وعدم جريه عند تحريك الحرف أبينُ منها عند  
إسكانه ، ويمثّل للمجهورة بقى ، وللمهموسة بكك ؛ فإنك تجدُ النَّفْسَ في الأول  
محصورًا وفي الثاني جاريًا ؛ وإنما مثّلوا بهذين المثالين إيذانًا بأن تباين القسمين إذا  
ظهر في الحرفين المتقاربين مخرَجًا - وهما القاف والكاف - كان ظهوره مع  
المتباعدين أكثر ، وتحقيقُ الفرق هنا ما قاله المُلَّا على : « إن نَفَسَ الحرف إن تَكَيَّفَ  
كله بكيفية الصوت حتى حصل صوتٌ قوى كان الحرف مجهورًا ، وإن بقى  
بعضه بلا صوت يجرى مع الحرف كان الحرف مهموسًا » . قال المرعشى : « هذا  
الفرق إنما يتحقق في القراءة جهرًا ؛ فالمراد من الصوت القوى الجهرُ ، وقوله : «  
بلا صوت » يعنى بلا صوت جهريّ يجرى مع مبدأ الحرف ؛ فإذا قلت : ( اذ )  
بالمعجمة ومددتها تجد نَفْسَهَا كله متكيفًا بصوت جهريّ وإذا قلت ( اص ) بالمهملة  
ومددتها تجد مبدأ نَفْسَهَا متكيفًا بصوت جهري ، وأخره خاليًا عن ذلك الجهري ،  
بل متكيفًا بصوت خَفِيّ ، وقس عليها ؛ فالصااد المهملة بعض صوتها مجهورٌ  
وبعضه مهموس ، لكن الاصطلاح وقع على أنها مهموسة ، وكذا سائر حروف  
الهمس ، وأما في القراءة سرًّا فلا يتحقق هذا الفرق » . اهـ . ومعنى قوله : ( فحثة  
شخصٌ سكت ) قال بعض شراح الجزرية : إن هذه الكلمات وقعت في مجلس  
بعض الملوك من بعض فصحاء العرب ؛ حيث قال البعض المذكور : كان فلان  
يتكلم كلامً هُجْرٍ فحثة شخصٌ سكت . والهُجْر بضم الهاء : الفحش ، والحث على  
الشيء بالمثلثة : الحُض عليه ، ذكره صاحب الصحاح . ولك أن تقول : « سكت  
فحثة شخصٌ » ، وهو أحسن ما قيل لاستقامة المعنى ؛ لأن إطالة السكوت لغير  
حاجةٍ من دينٍ أو دنيا مكروهة ؛ أى سكتَ فحثة شخصٌ على الكلام فتكلم .

الصفة الثالثة : الشَّدَّة : ومعناها لغةٌ : القوة ، واصطلاحًا : انحباس جَرَى

الصوت عند النطق بالحرف لكمال قوة الاعتماد على المخرج ، ويكمل هذا الانحباس عند إسكان الحرف ؛ سواء انحبس معه النفس - كما في الأحرف الجهرية الشديدة وهي ستة أحرف : الهزمة ، وحروف القلقللة الخمسة - أم لا ، كما في التاء والكاف الشديديتين المهموستين ، فبذلك عُلِمَ الفرق بين النفس والصوت . وحروفُ الشدَّة ثمانيةٌ يجمعها قولك : ( أجد قط بكت ) ، وإنما لُقبَت بالشدَّة لاشتداد الحرف في مخرجه حتى لا يخرج معه صوت ، ألا ترى أنك تقول في الحرف الشديد ( اج ات ) فلا يجري الصوت في الجيم والتاء وكذلك أخواتهما ، فلما اشتد في موضعه ومُنِع الصوت أن يجري معه سُمِّيَ حرفاً شديداً . وهي مختلفة في القوَّة ، فإذا كان مع الشدة جهراً وإطباقاً فذلك غايةُ القوَّة كالطاء ، ففيها اجتمعت الصفات الأربعة ، فعلى قدر ما في الحرف من الصفات القوية تكون قوته ، وعلى قدر ما فيه من الصفات الضعيفة يكون ضعفه ، فافهم هذا لتعطى كلَّ حرفٍ حقَّه في قراءتك من القوَّة ، وتتحفظ على بيان الضعيف في قراءتك أيضاً . ومعنى قوله : ( أجدُ قط بكت ) أنه كان لبعض العرب محبوبة تسمى قط ، فسمع بكاءً في بيتها فقال : ( أجد قط بكت ) .

الصفة الرابعة : الرخاوة : ومعناها لغةٌ : اللين ، واصطلاحاً : جريان الصوت مع الحرف لضعف الاعتماد على المخرج . وحروفها ستة عشر . وقد نظمها بعضهم فقال :

رِخْوٌ مِنْ الْحُرُوفِ سِتُّ وَعَشْرُ حَاءٌ وَخَاءٌ ، ذَالٌ ، زَائٌ ، ذَا اسْتَهْرُ  
ثَاءٌ ، وَسِينٌ ، ثُمَّ شَيْنٌ ، وَالْفُ ، صَادٌ ، وَضَادٌ ثُمَّ ظَاوٌ ، عُرِفُ  
وَالغَيْنُ ، ثُمَّ الْفَاءُ ، ثُمَّ الْهَاءُ ، وَقَدْ أَتَى فِي خَتْمِهِنَّ الْيَاءُ  
وَأَخَصَّرَ مِنْ هَذَا مَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ :

إِنْ تَشَأْ أَلْفَاظَ رِخْوٍ لَا تَكُنْ فِي الْحِفْظِ لَاهِي  
رَمْزُهُ خُذْ عَثَّ حَظْ فَضْ شَوْصَ زِيَّ سَاهِ

وأما التوسط بين الشدّة والرخاوة : فهو عدم كمال احتباس الصوت وعدم كمال جريه ، وحروقه خمسةٌ يجمعها قولك : « لِنَ عُمَرُ » وهى اللام والنون والعين والميم والراء ، وجمعها فى هذه الكلمات فيه إشارةٌ إلى أنه أمره باللين والتواضع ، وأصله : لِنَ يا عمر ، حُذِفَ منه حرفُ النداء تخفيفاً . قال بعضُ الشراح : « وأصلُ هذه المقالة أن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرَّ على النبي صلى الله عليه وآله ووراءه جماعةٌ وهو يمشى الهويناً ، فقال له النبي صلى الله عليه وآله : لِنَ عُمَرُ ، فقال : يا رسول الله ، والله ما من شخصٍ منهم إلا وله حاجةٌ . اهـ . وبعضهم زاد على هذه الخمسة حروف المدِّ ، وعليه فتصير ثمانيةً ، وإليه مال الشاطبي ، وجمعها بعضهم فى قوله : ( ولينا عمر ) ، وفى بعض مؤلفات مكى لم يضيف إليها الألف فجمعها ( نولى عمر ) . اهـ . وإنما كانت مرتبتها بين مرتبتين ؛ لأن الرخوة إذا نُطِقَ بها فى نحو ( ألبس وأنعش ) جرى معها الصوت ، والشديدة إذا نُطِقَ بها فى نحو ( اضرب ) و ( اجلد ) انحبس الصوت معها ولم يجر ، والتى بين الرخوة والشديدة إذا نُطِقَ بها فى نحو : ( انعم ) و ( اعمل ) ، لم يجر الصوت معها جريانه مع الرخوة ، ولم ينحبس انحباسه مع الشديدة ، وتسمى هذه الحروف بينيةً ؛ أى بين الشديدة والرخوة لجرى بعض الصوت معها وانحصار بعضه ، فنُسبتُ إلى بين بين ، وهو محل التوسط بين الشيتين . وفى المرعى قال فى شرح المواقف : « إن الحروف الشديدة آنيةٌ لا توجد إلا فى آن حبس النفس ، وما عداها زمانيةٌ يجرى فيه الصوت زماناً ، وهى متفاوتة فى الجريان ؛ إذ الحروف الرخوة أتمَّ جرياناً من الحروف البينية ، وحروف المدِّ أطول زماناً من سائر الحروف الرخوة » .

تنبيه اعلم أن كلاً من الحروف الشديدة والرخوة ينقسم إلى مجهورة ومهموسة : أما الشديدة المجهورة فهى ستة أحرف : الهمزة ، وحروف ( قطب جد ) . وأما الشديدة المهموسة فهى حرفان : الكاف والتاء الفوقية ، وأما الرخوة المجهورة فهى ثمانية أحرف : الضاد ، والطاء ، والذال ، والغين المعجمات ، والزاي ،

والألف المدية ، والواو ، والياء مدّين أم لا . وأما الرخوة المهموسة فهي ثمانية أحرف أيضًا ؛ وهي الحروف المهموسة ما عدا الكاف والتاء الفوقية . وأما الحروف البينية فكلها مجهورة . فظهرَ من هذا التفصيل أن كلاً من المجهورة والمهموسة ينقسم إلى شديدة ورخوة ، وإن كان للمجهورة قسم آخر وهو البينية . ثم اعلم أن مبدأ أصوات جميع الحروف عند الجهر بالقراءة جَهْرِيٌّ ، ولو كان الحرف مهموسًا ، وأن صوتَ الحرف ، وإن كان مجهورًا فهو لا يتحقق بدون النفس ؛ لأن حقيقة الصوت هو النفسُ المسموع كما سبق ؛ فاحتباسُ الصوت يستلزم احتباسَ النفس معه ، وجرّؤه يستلزم جرّيه ، وأن نفس الحرف وإن كان مهموسًا لا ينفك عن الصوت ؛ لأن حقيقة الحرف هو الصوت المعتمد على المخرج كما سبق ، وأن نفس الحرف المجهور قليلٌ ، ونفس الحرف المهموس كثير ، فما ذُكر من أنه قد يجرى النفس ولا يجرى الصوت كالكاف والتاء الفوقية معناه : يجرى النفس الكثير ولا يجرى الصوت القوى الذي حصل في مبدأ الحرف ، وليس المراد نفى جريان الصوت بالكلية ، ألا ترى أنه ذُكر أن صوتَ الشين في الطش جارٍ تمكّده إن شئت مع أن الشين مهموس كالكاف والتاء ، وما ذُكر من أنه قد يجرى الصوت ولا يجرى النفس كالضاد والغين ؛ يعنى المعجمتين معناه : يجرى الصوت القوى ولا يجرى معه نفسٌ كثير كما يجرى مع المهموس ، وليس المراد نفى جريان النفس بالكلية ؛ ألا ترى إلى ما قاله البعض - وهو ابن الجزرى - إن الرخاوة جريانُ الصوت والنفس . إذا علمتَ هذا فاعلم أن صوت الحرف ونفسه إما أن يحتبسا بالكلية فيحصل صوتٌ شديد وهو في الحروف الشديدة أو لا يحتبسا أصلًا ، بل يجريان جريانًا كاملًا وهو في الحروف الرخوة ، أو يتوسطا بين كمال الاحتباس وكمال الجرى وهو في الحروف البينية ، فهذه ثلاثة أنواع ؛ ففي النوع الأول إن جرى بعد ذلك الاحتباسِ نفسٌ كثير فالحرف شديدٌ مهموس ، وإن لم يجرّ فالحرف شديدٌ مجهور . وفي النوع الثاني إن كان صوتُ الحرف جارياً

كله مع نفسٍ قليل فالحرف رُخوٌّ مجهور، وإن كان جاريًا كله مع نفسٍ كثير فالحرف رُخوٌّ مهموس . وقد عرفت أن المهموس في اصطلاحهم ما كان بعضُ صوته خفيًا عند الجهر بالقراءة، وهو آخرُه؛ إذ مبدؤه جهريٌّ ألبته حيثئذ . ولا تجد حرفًا كلَّ صوته خفيٌّ عند الجهر بالقراءة؛ فمن عدَّ الكافَ والتاءَ من المجهورة بناءً على أن الشدة تؤكِّد الجهرَ فقد وهمَ؛ إذ لو كان كذلك لكان جميعُ الحروف مجهورًا . والنوع الثالث : مجهور كله . إن قلتَ الهمسُ جريانُ النفسِ، وهو يستلزم جريان الصوت، والشدة احتباس الصوت، وهو ما يستلزم احتباس النفس، فبين الهمس والشدة تناقضٌ؛ فكيف تكون الكاف والتاء شديدتين مهموستين؟ قلتُ: الشدة في آن والهمسُ في زمانٍ آخر؛ يعنى أن شدتها باعتبار الابتداء، وهمسها باعتبار الانتهاء؛ فإن الصوت يجرى معها آخرًا، وشرطُ التناقض اتحادُ الزمن، وقد اختلفا هنا؛ ففي كل منهما صوتان: الأول قوى، والثاني ضعيف . وقولنا: « والثاني ضعيف » احترازٌ عن حروف القلقله؛ فإنها وإن كان فيها صوتان إلا أن ثانيهما قوى . مثال التاء الموقوف عليها: ﴿ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ وَعَلَّمَتِ ﴾، والكاف: ﴿ يَبْنِي لَأُتَشْرِكَ ﴾، و﴿ وَأَنْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ ﴾ . [ انتهى من مرعشى وابن غازي ] .

الصفة الخامسة : الاستعلاء : ومعناه لغةً : الارتفاع والعلو، واصطلاحًا : ارتفاع اللسان عند النطق بالحرف إلى الحنك الأعلى . وحروفه سبعة يجمعها قولك : ( خص ضغط قط ) . وأشدُّها استعلاءً القاف كما في الرعاية في باب القلقله . قال في النشر : « وهى حروف التفخيم على الصواب ، وأعلاها الطاء ، كما أن أسفل المستفلة الياء التحتية . وقيل : حروف التفخيم هى حروف الإطباق . وسُميت مستعلية لأن اللسان يعلو عند النطق بها إلى الحنك الأعلى ، ويجوز أن يكون تسميتها مستعلية لخروج صوتها من جهة العلو ، وكلُّ ما حَلَّ في عالٍ فهو مستعلٍ » . قال المرعشى : « إن المعتبرَ في الاستعلاء استعلاء أقصى اللسان ؛ سواء

أستعلى معه بقية اللسان أولاً ، وحروف وسط اللسان وهى الجيم والشين والياء لا يُستعلى بها إلا وسط اللسان ، والكاف لا يُستعلى بها إلا ما بين أقصى اللسان ووسطه ، فلم تُعدّ هذه الأربع من المستعلية ، وإن وُجد فيها استعلاء اللسان ؛ لأن استعلاءه فى هذه الأربع ليس مثل استعلائه بالحرف المستعلى . وقال الجاربردى : « وتَجَوَّزوا فى تسميتها مستعلية ؛ لأن المستعلى إنما هو اللسان ، وأما الحرف فهو مستعلٍ عنده اللسان ، واختصر وقيل مستعل ، ومثل هذا الاختصار كثيرٌ فى اللغة ؛ كما قيل « ليل نائم » ؛ أى حاصلٌ فيه النوم . وجمع هذه الأحرف فى هذه الكلمات فيه موعظتان : الأولى : أن قوله ( قط ) أمرٌ من قاظ بالمكان إذا أقام فيه ، و( خُص ) بضم الخاء المعجمة : البيت من القصب ، والضغط : الضيق . والمعنى أقم وقت حرارة الصيف فى خص ذى ضغط ؛ أى اقم من الدنيا بمثل ذلك وما قاربه ولا تغتر بزينتها وزخارفها ؛ فإن مالك إلى الخروج منها كما قال ﷺ : « كُنْ فى الدنيا كأنك غريبٌ أو عابرٌ سبيل » . الثانية : قال بعض شراح الجزرية : ومعنى هذه الكلمات : خُصَّ القبر بالضغطة والحصر ، قط : أى تيقظ من غفلتك واعمل لآخرتك ، وكلتا الموعظتين حسنة .

الصفة السادسة : الاستفال : ومعناه لغةً : الانخفاض ، واصطلاحاً : انحطاط اللسان عند خروج الحرف عن الحنك إلى قاع الفم ، وحروفه ما عدا حروف الاستعلاء السبعة ، وهو اثنان وعشرون حرفاً ، وجمعها بعضهم فى بيتين فقال :

خُذْ حُرُوفَ الاسْتِفَالِ وَاتْرُكْ مَنْ قَالَ إِفْكَاءَ  
تَبَّثْ عِزَّ مَنْ يُجَوِّدُ حَرْفَهُ إِذْ سَأَلَ شَكَّاءَ

وسُميت هذه الحروف مستفلة ؛ لأن اللسان لا يستعلى بها إلى الحنك الأعلى عن النطق بها كما يستعلى بالمستعلية ، وهذا الاسم مجاز ؛ لأن المستفل إنما هو اللسان لا الحرف . وفى التمهيد أن الياء التحتية مستفلة جداً ، وفيه أيضاً أن الراء واللام المفخمتين يشبهان الحروف المستعلية . قال المرعشى : « الظاهرُ أنهما فى

حالتى تفخيمهما من الحروف المستعلية .

الصفة السابعة : الإطباق : ومعناه لغةً : الإلصاق ، واصطلاحًا : هو إطباق ؛ أى تلاصق ما يجاذى اللسان من الحنك الأعلى على اللسان عند التلفظ بالحرف . وقال القسطلانى : « الإطباق : تلاقى طائفتى اللسان والحنك الأعلى عند النطق بحروفها » . وقال المرعشى : « الإطباق فى الاصطلاح - على ما يُشعر به كلام الجاربردى - : استعلاء أقصى اللسان ووسطه إلى جهة الحنك الأعلى ، وانطباق الحنك على وسط اللسان بحيث ينحصر الصوت بينهما » . وحروف الإطباق أربعة جمعها ابن الجزرى فى نصف بيت فقال : وصادٌ ضاڈ طاءٌ طاءٌ مُطْبَقَةٌ .

بفتح الباء وكسرها وبترك تنوين الأول والثالث للوزن . وإنما لم تُركب هذه الحروف الأربعة على قياس سائرهما لعدم حصول معنى فى تركيبها ، ولثقلها على اللسان ، بخلاف غيرها ، وتجوّزوا فى تسميتها مُطْبَقَةٌ ؛ لأن المطبق إنما هو اللسان والحنك ، وأما الحرف فمطبّقٌ عنده ، فاختصر ، فقليل مطبقة ، ومثله كثيرٌ فى الاستعمال ، والكلام فى المنفتحة كذلك ؛ لأن الحرف لا يفتح ، وإنما يفتح اللسان عن الحنك عند النطق به .

ثم اعلم أن الإطباق أبلغ من الاستعلاء وأخص منه ؛ إذ لا يلزم من الاستعلاء الإطباق ، ويلزم من الإطباق الاستعلاء ؛ ألا ترى أنك إذا نظقت بالغين والحاء المعجمتين والقاف وقلت : ( خخ وغغ وقق ) استعلى أقصى اللسان إلى الحنك من غير إطباق ، يعنى من غير إطباق الحنك على وسط اللسان ، وإذا نظقت بالصاد وأخواتها وقلت : ( صص و طط ) استعلى وسط اللسان أيضًا ، وانطبق الحنك على وسط اللسان ؛ فالقاف والحاء والغين مستعلية وليست بمطبقة . وفى رسالة المرعشى نقلًا عن الرعاية : « وبعض حروف الإطباق أقوى من بعض ؛ فالطاء المهملة أقواها فى الإطباق لجهرها وشدتها ، والطاء المعجمة أضعفها فى الإطباق لرخاوتها وانحرافها إلى طرف اللسان مع أطراف الثنايا العليا ، والصاد والضاد

متوسطتان في الإطباق ؛ يعنى أن هذه الثلاثة لرخاوتها ضعُفَ إطباقها ، وكانت  
الظاء المعجمة أضعفها في الإطباق لانحرافها المذكور . اهـ .

الصفة الثامنة : الانفتاح : ومعناه : لغةً : الافتراق ، واصطلاحًا : تجافى كل من  
الطائفتين - أى طائفتى اللسان والحنك - عن الأخرى حتى يخرج الريح عند  
النطق بالحرف . وحروفُه خمسة وعشرون يجمعها قولك : ( من أخذ وجد سعة  
فزكا حقَّ له شربُ غيث ) ، ومعنى التركيب : من وجد سعةً فأدى زكاة ماله كان  
على الله حقُّ أن يسقيه من رحمته . [ اهـ . شرح الشيخ حجازى ] . وسُمِّيَتْ هذه  
الحروف الخمسة والعشرون منفتحةً ؛ لانفتاح ما بين اللسان والحنك الأعلى ،  
وخروج الريح من بينهما عند النطق بها ، وهى ما عدا الحروف المطبقة ؛ فالانفتاحُ  
أعمُّ من الاستفال ؛ لأن كل مستفلٍ منفتح بدون العكس ؛ لأن القاف والحاء  
والغين المعجمتين منفتحةٌ وليست بمستفلة . وفى المرعى : « إن قُلْتَ : ينطبق  
الحنك الأعلى على وسط اللسان ، وينحصر الصوت بينهما فى الجيم ، فلمْ لَمْ تُعَدَّ من  
المطبقة ؟ قُلْتَ : استعلاءُ أقصى اللسان معتبرٌ اصطلاحًا فى الإطباق كما عرفت . »

الصفة التاسعة : الدلاقة : ومعناها لغةً : حِدَّةُ اللسان وبلاغته وطلاقته .  
وحروف الدلاقة - ويقال لها الحروفُ الذُّلِقُ بضم الذال وسكون اللام - سِتَّةٌ  
جمعها ابنُ الجزرى فى ثلاث كلمات وهى : ( قَرَّ من لُبِّ ) ، ومعناه : هرب الجاهل  
من ذى لبِّ ؛ أى من عاقل ؛ لأن اللبَّ بضم اللام العقلُ ، ويمكن أن يكون  
المعنى قَرَّ من الخلق مَنْ له عقل به عَرَفَ الحق ؛ ففيه إيحاء إلى قوله تعالى : ﴿ فَفِرُّوْا  
إِلَى اللَّهِ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾ . اهـ . ملا على . وسُمِّيَتْ هذه  
الحروف الستة مُذَلِّقَةً بالذال المعجمة لسرعة النطق بها لخروج بعضها من ذلِّق  
اللسان ؛ أى طَرَفِهِ وهو الرء واللام والنون ، وبعضها من ذلِّق الشفة ، وهى الباء  
الموحدة والفاء والميم ، وهى أخفُّ الحروف وأسهلُها وأكثرُها امتزاجًا بغيرها ،

ومقتضى تعليلهم أن تكون الواو من الحروف المذلقة ، ولم أر من ذكره ، فتأمل .

الصفة العاشرة : الإصمات : ومعناه لغة : المنع ؛ لأن من صمت منع نفسه من الكلام ، والمراد بها هنا أنها ممنوعة من انفرادها أصولاً في بنات الأربعة والخمسة بمعنى أن كل كلمة على أربعة أحرف أو خمسة أصولاً لا بد أن يكون فيها مع الحروف المصمتة حرف من الحروف المذلقة لتعادل خفة المذلق ثقل المصمت ، ولذلك قالوا : إن عسجدا اسم للذهب أعجمي لكونه من بنات الأربع ، وليس فيه حرف من المذلقة ، وحروفه أي [ حروف ] الإصمات ما عدا الحروف المذلقة الستة ، وهي ثلاثة وعشرون حرفاً يجمعها قولك : ( جُزَّ غَشَّ ساخِطٍ صدُّ ثقةٌ اذ وعظهُ يحضُّك ) أي : عُدَّ عن غش ساخِطٍ للحق واصطد ثقةً فإن وعظه يحثك على الخير اه . قال ابن غازي في شرحه : « وإنما سُميت مصمّمة ؛ لأنها حروف أصمّت ؛ أي مُنعت أن تختص ببناء كلمة في لغة العرب - إذا كثرت حروفها - لاعتياصها وصعوبتها على اللسان ، فهي حروف لا تتفرد بنفسها في كلمة كثيرة الحروف ؛ أعني أكثر من ثلاثة أحرف حتى يكون معها غيرها من الحروف المذلقة » . قال مكّي في الرعاية : « إن الألف ليست من المذلقة ولا من المصمّمة ؛ لأنها هوائية لا مستقرّ لها في المخرج » . اه .

الصفة الحادية عشرة : الصفير : ومعناه لغة : صوتٌ يصوتُ به للبهائم ، واصطلاحاً : صوت زائد يخرج من بين الشفتين يصحبُ حروفه الثلاثة عند خروجها . وهي : الصاد المهملة ، والزاي ، والسين المهملة ، وقد جمعها ابنُ الجزرى في نصف بيت فقال :

صفيّرُها صادٌ وزايٌّ سينٌ

وإنما سُميت بحروف الصفير لأنك إذا قلت : ( اص از اس ) سمعتَ لهنّ صوتاً يشبه صفير الطائر ؛ لأنها تخرج من بين الثنايا وطرف اللسان ، فينحصر الصوت هناك إذا سكنتُ ويأتي كالصفير ؛ فالصادُ تشبه صوتَ الأوز ، والزايُّ

صوت النحل ، والسين صوت الجراد . وفي الأحرف الثلاثة - لأجل صفيها - قوة ، وأقواها في ذلك : الصاد للاستعلاء والإطباق اللذين فيها ، ثم الزاي للجهر لأنه من صفات القوة ، وأما السين فهي أضعفها لكونها مهموسة ، والهمس الخفاء كما تقدم ، وعلى هذا ينبغي لك أن تحرص على بيان صفيها أكثر من صفي الزاي ؛ لأنه بين الجهر ، وصفي الزاي من صفي الصاد لأنه بين الإطباق ، كما ينبغي لك أن تحرص على بيان كل حرف مهموس غير ما فيه الاستعلاء . [ اه . ابن غازي ] .

الصفة الثانية عشرة : القلقلعة : قال المرعشي في رسالته : هي في اللغة : شدة الصياح كما نُقل عن الخليل . وتجيء بمعنى التحريك . قال في الصحاح : « قلقله قلقله وقلقلًا وقلقلًا ؛ أي حرّكه فتحرك واضطرب » . واصطلاحًا على ما صرح به أبو شامة نقلًا عن صاحب الرعاية : « صوت زائد حدث في المخرج بعد ضغط المخرج وحصول الحرف فيه بذلك الضغط ، وذلك الصوت الزائد يحدث بفتح المخرج بتصويت ، فحصل تحريك مخرج الحرف وتحريك صوته ؛ أما المخرج فقد تحرك بسبب انفكاك دفعي بعد التصاق محكم . وأما الصوت فقد تبدل في السمع ، وذلك ظاهر ، فلك تعريف القلقلعة بتحريك الصوت أو بتحريك المخرج ، ويشتد عند الجمهور في إطلاق اسم القلقلعة على ذلك الصوت الزائد كونه قويًا جهريًا بسبب أنه حاصل بفك المخرج دفعة بعد لصقه لصقًا محكمًا ؛ ولذا خصوا القلقلعة بحروف اجتمعت فيها الشدة والجهر ؛ فالشدة تحصر صوت الحرف لشدة ضغطه في المخرج ، والجهر يمنع جرى النفس عند انفتاح المخرج ، فيلتصق المخرج التصاقًا محكمًا ، فيقوى الصوت الحادث عند انفتاح المخرج دفعة . وهي حروف خمسة يجمعها قولك ( قطب جد ) : القاف ، والطاء المهملة ، والباء الموحدة ، والجيم ، والذال المهملة . وإنما سميت بذلك لأن صوتها لا يكاد يتبين به سكوئها ما لم تخرج إلى شبه المتحرك لشدة أمرها ، من قولهم قلقله إذا حرّكه ،

وإنما حصل لها ذلك لاتفاق كونها شديدةً مجهورة ، فالجهرُ يمنع النفسَ أن يجرى معها ، والشدةُ تمنع أن يجرى صوتها . فلما اجتمع لها هذان الوصفان احتاجت إلى التكلف في بيانها ، فلذلك يحصل ما يحصل من الضغط للمتكلم عند النطق بها ساكنةً حتى تكاد تخرج إلى شبه تحريكها لقصد بيانها ؛ إذ لولا ذلك لما تبيّنت ؛ لأنه إذا امتنع النفسُ والصوتُ تعذّر بيانها ما لم يُتكلف بإظهار أمرها على الوجه المذكور ، ولا فرق في هذه الأحرف بين أن تكون متطرفةً ووقف عليها ؛ كقاف ﴿ خَلَقِ ﴾ ، وطاء ﴿ مَحِيْطٌ ﴾ ، وباء ﴿ قَرِيْبٌ ﴾ ، وجيم ﴿ بَهِيْجٍ ﴾ ، ودال ﴿ مَجِيْدٌ ﴾ ، أو متوسطةً ساكنة : كقاف ﴿ خَلَقْنَا ﴾ ، وطاء ﴿ قَطْمِيْرٍ ﴾ ، و ﴿ أَطْوَارًا ﴾ ، وباء ﴿ بَرَبَوَّةٍ ﴾ ، وجيم ﴿ آجْتَبَهُ ﴾ ، ودال ﴿ يَدْخُلُونَ ﴾ .

[اهـ . مرعشى وابن غازى] . وقال في تبصرة المريد « وتنقسم القلقلة إلى ثلاثة أقسام : أعلى وهو في الطاء ، وأوسط وهو في الجيم ، وأدنى وهو في الثلاثة الباقية . وقال الشيخ حجازى في شرحه : « وتجب المبالغة في القلقلة حتى يسمع غيرك نبرةً قويةً عاليةً بحيث تُشبه الحركة ؛ أى حركة ما قبله ، وتتبع الحرف بعد سكونه كما هو كلام الشيخ حفظه الله نقلًا عن الكتب المعتمدة ، فلا تتأتى القلقلة إلا بالجهر البالغ ؛ فمن اكتفى بإسراع نفسه لم يتبع تعريف الجهر نفسه ؛ لأن أدنى الجهر إسراع غيره لا إسراع نفسه ؛ فمن أسمع القلقلة نفسه فقط لا يقال إنه أتى بالقلقلة وإنما يقال إنه ترك القلقلة ، فهو لحنٌ ، ولا يحصل التشديد بالمبالغة فيها لأن التشديد يورث إلباث الحرف مقدار الحرفين ، والقلقلة هى التحريك لا الإلباث » . والله أعلم . اهـ . وقال المرعشى : « وينبغى أن يُبالغ في إظهار القلقلة عند سكون الوقف كما أشار إليه ابنُ الجزرى في نظمه بقوله :

وَيَبِيْنَنَّ مُقْلَقًا إِنْ سَكْنَا وَإِنْ يَكُنْ فِي الْوَقْفِ كَانَ أَتَيْنَا  
والحاصلُ أن القلقلةَ صفةٌ لازمةٌ لهذه الأحرف الخمسة ، لكنها في الموقوف

عليه أقوى منها في الساكن الذي لم يوقف عليه ، وفي المتحرك قلقلةً أيضاً لكنها أقل فيه من الساكن الذي لم يوقف عليه ؛ لأن تعريف القلقلة باجتماع الشدة والجهر كما في المرعشى يشير إلى أن حروف القلقلة لا تنفك عن القلقلة عند تحركها ، وإن لم تكن القلقلة عند تحركها ظاهرة ، كما أن حَرْفِي الغنّة وهما النون والميم لا يخلوان عن الغنة عند تحريكهما وإن لم تظهر . فبذلك تبيّن أن مراتبها ثلاثة ، وهذه القلقلة بعضها أشد من بعض ، وأقواها القاف بالاتفاق لشدة ضغطه واستعلائه ، ولذلك قال بعضهم : إن أصلَ صفة القلقلة لها ، ثم وصفوا الأربعة الباقية تبعاً لها . [ اهـ . مرعشى وابن غازى ] . ثم اعلم أن بعضهم أضاف إلى أحرف القلقلة الخمسة الهزمة معللاً ذلك بأنها قد اجتمعت فيها الشدة والجهر كما هو شأن أحرف القلقلة ، ولكن الجمهور أخرجوها من أحرف القلقلة ، ولعل سبب ذلك ما في الرعاية أن الهزمة كالتهوع ؛ أى التقيؤ والسعلة ، فجرت عادة العلماء بإخراجها بلطافة ورفقٍ وعدم تكلفٍ في ضغط مخرجها ؛ لئلا يظهر صوت يُشبه التهوع والسعلة . وقال المقدسى في شرحه على الجزرية : إنما أخرجها الجمهور من حروف القلقلة لما يدخلها من التخفيف حالة السكون ، ففارقت أخواتها ، ولما يعترها من الإعلال . وقال المرعشى في رسالته : ولم يُعدّ الكاف ، والتاء المثناة الفوقية من حروف القلقلة - مع أن فيهما صوتاً زائداً حدث عند انفتاح مخرجيهما - لأن ذلك الصوت فيهما يلبس بجري نفس ؛ أى بسبب ضعف الاعتماد على المخرج ؛ فهو صوتٌ همسٍ ضعيف ؛ ولذا عُدَّتا شديديتين مهموستين ، فلو لم يلبس ذلك الصوتُ فيهما بجري نفسٍ لكانَ قلقلةً وكان التاء دالاً .

ثم اعلم أن انتفاء القلقلة إما بانتفاء صوت انفتاح المخرج بالكلية ، وإما بانتفاء شدة الصوت وانفتاحه بأن يكون ذلك الصوت مقرونًا بنفس جارٍ كما في الكاف والتاء ، وهى لازمةٌ لحروف ( قُطِبَ جَدَّ ) ، وإحداثها في غيرها لحنٌ ، كما حُدِّر في بعض الرسائل عن قلقلة الفاء واللام في ﴿ أَفَوَاجًا ﴾ و ﴿ جَعَلْنَا ﴾ . والقُطِب

بتثليث القاف ( أى ضمها وفتحها وكسرها ) ، والضم أشهر ، وهو فى الأصل قطب الرحى ، ويطلق ويراد به ما يكون عليه مدار الأمر كما يقال فلان قطب بنى فلان ؛ أى سيدهم الذى يدور عليه أمرهم ، والجد : البخت والعظمة . وفى ابن غازى : الجد : ضد الهزل ، ودأله مشددة . اهـ .

الصفة الثالثة عشرة : اللين : ومعناه لغةً : ضد الخشونة . واصطلاحاً : إخراج الحرف بعدم كلفةٍ على اللسان ، وهو صفة لازمة للواو والياء التحتية الساكنتين المفتوح ما قبلهما ، نحو ﴿ خَوْفٌ ﴾ و ﴿ بَيْتٍ ﴾ ، فهما حرفا لين بلا مد ، فلا مد عليهما وصلًا ويجوز مدُّهما وقفا إذا وقع بعدهما ساكن كـ ﴿ خَوْفٌ وَيْتٌ ﴾ ، ويكون وصف اللين فيها أيضًا عند مجانسة ما قبلهما لهما ، كـ ﴿ هُوْدٍ ﴾ و « شَيْث » ، وفى الألف كـ ﴿ مُوسَى ﴾ وتظهر فائدة ذلك عند لقائها الساكن بعدها بسبب الوقف أو الإدغام ، فتجرى الأوجه الثلاثة : المد ، والتوسط ، والقصر .

الصفة الرابعة عشرة : الانحراف : ومعناه لغةً : الميل والعدول . واصطلاحاً : ميل الحرف بعد خروجه إلى طرف اللسان . وهو صفة لحرفين : اللام ، والراء ؛ وإنما وصفا بالانحراف لأنها : « انحرفا عن مخرجهما حتى اتصلا بمخرج غيرهما ؛ فاللام فيها انحراف ؛ أى ميلٌ إلى ناحية طرف اللسان ، والراء أيضًا فيها انحرافٌ إلى ظهر اللسان وميلٌ قليل إلى جهة اللام ، ولذلك يجعلها الأئمة لأمًا » . ( اهـ . ابن غازى ) . وقال الشيخ حجازى فى شرحه : « وانحرفا عن صفتها أيضا إلى صفة غيرهما ؛ أما اللام فهو من الحروف الرّخوة ؛ لكن اللسان انحراف به مع الصوت إلى الشدة فلم يعترض فى منع خروج الصوت الاعتراض الشديد ، ولا يخرج معه الصوت كخروجه مع الرّخوة ، فسمّى منحرفًا لانحرافه عن حكم الشديدة وعن حكم الرّخوة ، فهو بين الصفتين . وأما الراء فهو حرفٌ انحراف عن مخرج النون - الذى هو أقرب المخارج إليه - إلى مخرج اللام ، وهو أبعد عن

تُخْرِجُ النُّونَ مِنْ مَخْرَجِهِ فَسُمِّيَ مَنْحَرَفًا لِذَلِكَ . وَفِي شَرْحِ الْحَلْبِيِّ : سُمِّيَ اللَّامُ بِالْمَنْحَرَفِ ؛ لِانْحِرَافِهِ إِلَى مَخْرَجٍ غَيْرِهِ وَهُوَ الضَّادُ ، وَلِذَلِكَ إِذَا فُخِّمَ قَارِبَهَا فِي اللَّفْظِ .  
 الصِّفَةُ الْخَامِسَةُ عَشْرَةَ : التَّكْرِيرُ : وَمَعْنَاهُ لُغَةً : إِعَادَةُ الشَّيْءِ مَرَّةً أَوْ أَكْثَرَ .  
 وَاصْطِلَاحًا : ارْتِعَادُ رَأْسِ اللِّسَانِ عِنْدَ النُّطْقِ بِالْحَرْفِ ، وَهُوَ صِفَةٌ لَازِمَةٌ لِلرَّاءِ .  
 وَمَعْنَى وَصْفِهِ بِالتَّكْرِيرِ كَوْنُهُ قَابِلًا لَهُ ، فَيَجِبُ التَّحْرِيزُ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنْ هَذِهِ  
 الصِّفَةِ تَرْكُهَا . وَفِي الْمَرْعِشِيِّ نَقْلًا عَنِ الرَّعَايَةِ : وَالرَّاءُ حَرْفٌ قَابِلٌ لِلتَّكْرِيرِ الَّذِي  
 فِيهِ ، وَأَكْثَرُ مَا يَظْهَرُ تَكَرُّرُهُ إِذَا كَانَ مُشَدَّدًا نَحْوَ كَرَّةٍ وَمَرَّةٍ ؛ فَوَاجِبٌ عَلَى الْقَارِئِ  
 أَنْ يُخْفِيَ تَكَرُّرَهُ وَلَا يُظْهِرَهُ ، وَمَتَى أَظْهَرَهُ فَقَدْ جَعَلَ مِنَ الْحَرْفِ الْمَشَدَّدِ حُرُوفًا ،  
 وَمِنَ الْمَخْفَفِ حَرْفَيْنِ ، وَقَالَ فِيهَا : وَالتَّكْرِيرُ فِي الرَّاءِ الْمَشَدَّدَةِ أَظْهَرَ وَأَحْوَجُ إِلَى  
 الْإِخْفَاءِ مِنْهُ فِي الْمَخْفَفَةِ ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ ابْنُ الْجَزْرِيِّ فِي مَقْدَمَتِهِ :

وَأَخْفَى تَكَرُّرًا إِذَا تَشَدَّدَ

قَالَ الْمَرْعِشِيُّ : لَيْسَ مَعْنَى إِخْفَاءِ تَكَرُّرِهِ إِعْدَامُ تَكَرُّرِهِ بِالْكَلِمَةِ ، بِإِعْدَامِ ارْتِعَادِ  
 رَأْسِ اللِّسَانِ بِالْكَلِمَةِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُمْكِنُ إِلَّا بِالْمُبَالَغَةِ فِي لَصِقِ رَأْسِ اللِّسَانِ بِاللُّثَّةِ ،  
 بِحَيْثُ يَنْحَصِرُ الصَّوْتُ بَيْنَهُمَا بِالْكَلِمَةِ كَمَا فِي الطَّاءِ الْمَهْمَلَةِ ، وَذَلِكَ خَطَأٌ لَا يَجُوزُ كَمَا  
 صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الْجَزْرِيِّ فِي النَّشْرِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُوْدِي إِلَى أَنْ يَكُونَ الرَّاءُ مِنَ الْحُرُوفِ  
 الشَّدِيدَةِ مَعَ أَنَّهُ مِنَ الْحُرُوفِ الْبَيْنِيَّةِ ، بَلْ مَعْنَاهُ تَقْوِيَةُ ذَلِكَ لِلصَّقِّ بِحَيْثُ لَا يَتَّبِعُ  
 التَّكْرِيرُ وَالْارْتِعَادُ فِي السَّمْعِ ، وَلَا يُمَيِّزُ اللَّافِظُ وَلَا السَّامِعُ بَيْنَ الْمَكْرُورِينَ كَمَا نَقَلْنَاهُ  
 عَنْ شَرْحِ الْمَوَاقِفِ . اهـ . قَالَ الْجَعْبَرِيُّ : وَطَرِيقُ السَّلَامَةِ مِنْهُ أَنْ يُلصِقَ اللَّافِظُ بِهِ  
 ظَهَرَ لِسَانَهُ بِأَعْلَى حَنَكِهِ لَصِقًا مُحْكَمًا مَرَّةً وَاحِدَةً ، بِحَيْثُ لَا يَرْتَعِدُ ؛ لِأَنَّهُ مَتَى ارْتَعَدَ  
 حَدَثَ مِنْ كُلِّ مَرَّةٍ رَاءً ، فَهَذِهِ الصِّفَةُ يُجِبُّ أَنْ تُعْرَفَ لِتُجْتَنَّبَ لِأَيُّوتَى بِهَا . وَذَلِكَ  
 كَالسَّحْرِ يُعْرَفُ لِتُجْتَنَّبَ .

الصِّفَةُ السَّادِسَةُ عَشْرَةَ : التَّفْسِيسُ : وَمَعْنَاهُ لُغَةً : الْإِنْتِشَارُ وَالْإِنْبِثَاتُ . وَقِيلَ  
 مَعْنَاهُ لُغَةً : الْإِتْسَاعُ ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ تَفَسَّتَ الْقَرْحَةُ بِمَعْنَى اتَّسَعَتْ حِكَاةً صَاحِبِ

القاموس . واصطلاحًا : انتشار الريح في الفم عند النطق بالشين حتى يتصل بمخرج الظاء المشالة . وفي المرعى نقلًا عن الرعاية : معناه : كثرة انتشار خروج الريح بين اللسان والحناك ، وانبساطه في الخروج عند النطق بالحرف . وقال فيها في باب الشين : التَّفْشَى : ريحٌ زائدة تنتشر في الفم عند النطق بالشين المعجمة . اهـ . والتفشى : صفةٌ للشين وحدها عند ابن الجزرى والشاطبى ، ومع الفاء عند صاحب درر الأفكار ، ومع الثاء المثلثة عند صاحب الرعاية ، ومع الضاد المعجمة عند بعض العلماء . وقال - أى ذلك البعض - : الشينُ تَفْشَى في الفم حتى تتصل بمخرج الظاء ، والضاد تفشى حتى تتصل بمخرج اللام . اهـ . وقال قوم : إن في الصاد والسين المهملتين والراء تَفْشِيًا . كذا في التمهيد . قال المرعى : وبالجملة إن الحروف المذكورة مشتركة في كثرة انتشار خروج الريح ، لكن ذلك الانتشار في الشين أكثر ، ولذا اتفق على تَفْشِيهِ ، وفي البواقي المذكورة قليلٌ بالنسبة إليه ؛ ولذا لم يصفها أكثر العلماء بالتَفْشَى .

الصفة السابعة عشرة : الاستطالة : ومعناها لغةً : الامتداد ، وقيل : بُعْدُ المسافتين . واصطلاحًا : كما صرَّح به ابنُ الجعبرى : امتدادُ الصوت من أول حافة اللسان إلى آخرها . وهى صفةُ الضاد المعجمة ، وقد عرفتُ أوَّلَ الحافة وأخْرَها في بيان مخرج الضاد . وهذا التعريف أولى مما وقع في بعض الرسائل : « الاستطالة : امتداد الصوت وهى فى الضاد » ؛ وذلك لأن امتداد الصوت لا يُخص بالضاد . ولما شارك المستطيلُ الممدودُ فى امتداد الصوت وفى جريانه - وإن لم يبلغ المستطيلُ قَدْرَ ألفٍ فُرُق - كما قال الجعبرى - بين المستطيل والممدود بأن المستطيلُ جرى فى مخرجه ، والممدودُ جرى فى نفسه بسكون الفاء بمعنى الذات . وتوضيحُ هذا الفرق أن للمستطيل مخرجا له طولٌ فى جهة جريان الصوت ؛ فجرى فى مخرجه بقدر طولهِ ولم يتجاوزهُ ، لما عرفتُ أن الحرف لا يتجاوز مخرجه المحقق ، وليس للممدود مخرجٌ ، فلم يجرِ إلا فى ذاته ؛ إذ المخرجُ المقدر ليس بمخرَجٍ حقيقةً ؛ فلا

## خاتمة

### فى الكلام على صفتى الخفاء والغنة ، وبيان حروفهما

• اعلم أن الخفاء معناه فى اللغة : الاستتار . وفى العرف : خفاء صوت الحرف . وحروفه أربعة : حروف المد الثلاثة ، والهاء . أما خفاء حروف المد فلسعة مخرجها . قال أبو شامة : حروف المد أخفى الحروف لاتساع مخرجها ، وأخفاهن وأوسعهن مخرجاً : الألف ثم الياء ثم الواو . ولخفاء حروف المد يجب بيئتها قبل الهمزة بتطويل مدها خوفاً من سقوطها عند الإسراع ؛ لخفائها وصعوبة الهمزة بعدها . قال المرعى : ولعل معناه : إذا وقع الأصعب بعد الأسهل ، يهتم الطبع للأصعب ، فيذهل عن الأسهل ، فينعدم فى التلفظ ؛ فيجب الاهتمام ببيان الأسهل حينئذ . وأما خفاء الهاء فلاجتماع صفات الضعف فيها . قال فى الرعاية : الخفاء من علامات ضعف الحروف ، ولما كان الهاء حرفاً خفياً وجب أن يتحفظ بيئتها حيث وقعت . قال المرعى : معنى « بيئتها » تقوية صوتها بتقوية ضغط مخرجها ، فلو لم يتحفظ على تقوية ضغط مخرجها لمال الطبع إلى توسيع مخرجها لِعسر تضييقه لبعده عن الفم ، فيكاد ينعدم فى التلفظ . اهـ .

وأما الغنة فقد نصَّ العلماء على أنها من الصفات اللازمة ، وهو صوت أغنَّ مجهور شديد لا عمل للسان فيه . قيل إنه شبيه بصوت الغزالة إذا ضاع ولدؤها . قال الجعبرى : الغنة : صفة النون ولو تنويناً ، والميم ، تحركتا أو سكتتا ، ظاهرتين أو مخفأتين أو مدغمتين ، وهى فى الساكن أكمل من المتحرك ، وفى الساكن المخفى أزيد من الساكن المظهر ، وفى الساكن المدغم أوفى من الساكن المخفى ، فيجب المحافظة عليها وعلى إظهارها أيضاً من الميم والنون المشدّتين مطلقاً مقدار ألف ؛ أى حركتين ؛ لا يزداد ولا يُنقص عن ذلك ؛ لأن ميزاتها فى النطق بها كميزان المدّ

الطبيعى فى النطق به ، ثم التشديد فيها يشمل المدغمتين فى كلمة أو كلمتين ؛  
فالنون المدغمة فى كلمة نحو : ﴿ مِنْ الْجَنَّةِ وَالنَّاسِ ﴾ ، وفى كلمتين نحو :  
﴿ مِنْ نَصْرَيْنَ ﴾ ، والميم المدغمة فى كلمة نحو : ﴿ الْمُرْمِلُ ﴾ ، ﴿ مُحَمَّدٌ  
رَسُولُ اللَّهِ ﴾ ، وفى كلمتين نحو : ﴿ وَمَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ ﴾ ، ﴿ كُمْ مِنْ فِئَةٍ ﴾ .  
ثم اعلم أن النون أغن عن الميم كما فى التمهيد . وقال الرضى : فى الميم غنة وإن  
كانت أقل من غنة النون . قال المرعى : أقوى الغنات غنة النون المشددة فهى  
أكمل من غنة الميم المشددة ، وغنة النون المخففة أكمل من غنة الميم المخففة . اهـ .  
فعليك يا أذى بحفظ هذه الصفات على التفصيل حتى تكون عالماً بالتجويد  
والترتيل . وللحروف صفات أخر غير مشهورة تركناها خوفاً من الإملال  
والتطويل .

### الفصل الثالث

#### فى بيان الفرق بين الحروف المشتركة فى المخرج والصفة

اعلم أن كل حرف شارك غيره فى مخرجه فإنه لا يمتاز عن مشاركته إلا  
بالصفات ، وكل حرف شارك غيره فى صفاته فإنه لا يمتاز عنه إلا بالمخرج .  
( فالهمزة والهاء ) اشتركتا مخرجا وانفتاحا واستفالا ، وانفردت الهمزة بالجهر  
والشدة ، فلولا الهمس والرخاوة اللذان فى الهاء مع شدة الخفاء لكانت همزة ،  
ولولا الشدة والجهر اللذان فى الهمزة لكانت هاء .  
( والعين والحاء المهملتان ) اشتركتا مخرجا وانفتاحا واستفالا ، وانفردت الحاء  
بالهمس والرخاوة ، فلولا الجهر وبعض الشدة فى العين لكانت حاء ، ولولا  
الهمس والرخاوة فى الحاء لكانت عينا .  
( والغين والحاء المعجمتان ) اشتركتا مخرجا ورخاوة واستعلاء وانفتاحا ،  
وانفردت الغين بالجهر .

( والجيم والشين والياء ) اشتركت مخرجًا وانفتاحًا واستفلاً ، وانفردت الجيم بالشدة ، واشتركت مع الياء في الجهر ، وانفردت الشين بالهمس والتفسي ، واشتركت مع الياء في الرخاوة .

( والضاد والطاء المعجمتان ) اشتركتا جهراً ورخاوةً واستعلاءً وإطباقاً ، وافترتا مخرجاً ، وانفردت الضاد بالاستطالة . وفي المرعى نقلاً عن الرعاية ما يختصره أن هذين الحرفين أعني الضاد والطاء متشابهان في السمع ، ولا تفترق الضاد عن الطاء إلا باختلاف المخرج والاستطالة في الضاد ، ولولاهاما لكانت إحداهما عين الأخرى ؛ فالضادُ أعظمُ كُلفَةً وأشقُّ على القارئ من الطاء ، ومتى قصر القارئ في تجويد الطاء جعلها ضاداً ؛ لأنها تقرب من الطاء . وقال فيها أيضاً : ولا بد للقارئ من التحفظ بلفظ الضاد حيث وقعت ؛ فهو أمر يقصر فيه أكثر من رأيت من القراء والأئمة لصعوبته على من لم يدرب به . فلا بد للقارئ المجود أن يلفظ بالضاد مفخمةً مستعليةً مطبقةً مستطيلةً ، فيظهر صوتُ خروج الريح عند ضغط حافة اللسان لما يليه من الأضراس عند اللفظ بها ، ومتى قرط في ذلك أتى بلفظ الطاء المعجمة ؛ فالضاد أصعب الحروف تكلفاً في المخرج ، وأشدّها صعوبة على اللافظ . اهـ . باختصار . وقال فيها : وإذا وقعت الطاء بعد الضاد نحو ﴿ أَنْقَضَ ظَهْرَكَ ﴾ فلا بد من بيان الطاء وتمييزها عن الضاد ، فإن لفظت بالضاد المعجمة بأن جعلت مخرجها من حافة اللسان مع ما يليها من الأضراس بدون إكمال حصر الصوت ، وأعطيت لها الإطباق والتفخيم الواسطين والرخاوة والجهر والاستطالة والتفسي القليل ، فهذا هو الحق المؤيد بكلام الأئمة في كتبهم ، ويشبه صوتها حينئذ صوت الطاء المعجمة بالضرورة . فإذا بعد الحق إلا الضلال ! ولإشكال أمر الضاد أُنبت في الكلام . اهـ . مرعى .

( والطاء والذال المهملتان والتاء المثناة الفوقية ) اشتركت في المخرج والشدة ، وانفردت الطاء بالإطباق والاستعلاء والتفخيم ، فلولا هذه الثلاثة لكانت دالاً ،

ولولا أضدادها في التاء لكانت طاءً ، ولو أعطيت الطاء همساً مع بقاء الإطباق والاستعلاء والتفخيم لا تصيرُ حرفاً معتداً به ، بل هو لحنٌ ، وتنفرد الدال عن التاء بالجهر فقط ، فلولا الجهر لكانت تاءً ، ولولا الهمس في التاء لكانت دالاً ، فالطاء أقربُ إلى الدال منها إلى التاء بدون العكس ؛ لأن الدال أقرب إلى التاء ، وبالعكس .

( والطاء والذال المعجمتان والتاء المثلثة ) اشتركت مخرجاً ورخاوةً ، وانفردت الطاء بالاستعلاء والإطباق ، واشتركت مع الذال في الجهر ، فلولا الإطباق والاستعلاء في الطاء لكانت ذالاً ، ولولا أضدادها في الذال لكانت ظاءً ، وانفردت التاء بالهمس ، واشتركت مع الذال استفالاً وانفتاحاً ، ومتى قصرَ القاريء في تفخيم الطاء جعلها ذالاً ، ومتى قصرَ في ترقيق الذال إذا وقع بعدها قاف نحو : ( ذاق ) دخلها تفخيمٌ يؤديها إلى الإطباق فتصير ظاءً ؛ لأن القاف مفخَّم ، والمفخَّم يغلب على المرقَّق ، فيسبق اللسانُ إلى أن يعطى للمرقق تفخيماً .

( والصاد والسين والزاي ) اشتركت مخرجاً ورخاوةً وشفيراً ، وانفردت الصاد عن السين بالإطباق والاستعلاء والتفخيم ، فلولا هذه الثلاث لكانت سيناً ، ولولا أضدادها في السين لكانت صاداً ، وعن الزاي بهذه الثلاث وبالهمس ، فلولا هذه الأربع لكانت زايًا ، ولولا أضدادها في الزاي لكانت صاداً ، وتنفرد السين عن الزاي بالهمس فقط ، فلولا الهمس لكانت زايًا ، ولولا الجهر في الزاي لكانت سيناً ؛ فالصاد أقرب إلى السين منها إلى الزاي ، بدون العكس ؛ لأن السين أقرب إلى الزاي . اهـ . فإذا أحكم النطق بكل حرف على حدته موفياً حقّه فليُعمِل نفسه بإحكامه حالة التركيب ؛ لأنه ينشأ عن التركيب ما لم يكن حالة الأفراد ، وذلك ظاهر ؛ فكم ممن يُحسن الحروف مفردةً ولا يحسنها مُركبةً بحسب ما يجاورها من مُقارب ومُجانس وقوى وضعيف ومفخَّم ومرقَّق ؛ فيجذب القوى الضعيفَ ، ويغلب المفخَّم المرقَّق ، فيصعب على اللسان النطق بذلك على حقه إلا

بالرياضة الشديدة حالة التركيب ، فمن أحكم صحة التلفظ حالة التركيب  
حصل حقيقة التجويد بالإتقان والتدريب ، وسنورد من ذلك ما هو كافٍ إن شاء  
الله تعالى .

## الفصل الرابع

### في بيان الصفات القوية والضعيفة

اعلم أن الصفات تنقسم إلى قوية وضعيفة :

أما صفات القوة فهي : الجهر ، والشدة ، والاستعلاء ، والإطباق ، والإصمات ،  
والصفير ، والقلقلة ، والانحراف ، والتكرير ، والتفشي ، والاستطالة ، والغنة .  
قال المرعشي : وبعض هذه الصفات أقوى من بعض في القوة ؛ فالقلقة أقوى  
الصفات ، والشدة أقوى من الجهر ، وكل واحد من هذه الثلاثة أقوى من التفشي ،  
والصفير والإطباق أقوى من الاستعلاء الخالي عنه .

وأما الصفات الضعيفة فهي : الهمس ، والرخاوة ، والبينية ، والاستفال ،  
والانفتاح ، والذلاقة ، واللين ، والحقاء . هذا ما مشى عليه المقدسي والملا على  
وصاحب القول المفيد . لكن رأيت في شرح ابن غازي أنه قسمها أقساماً ثلاثة :  
قوية ، وضعيفة ، ومتوسطة . وعدد الإصمات والذلاقة من المتوسطة ، أي بين  
القوة والضعف ؛ فكل حرف من التسعة والعشرين لا بد أن يتصف بخمس  
صفات من الصفات المتضادة . وأما غير المتضادة فتارة يتصف بصفة أو صفتين  
منها ، وتارة لا يتصف بشيء .

ثم اعلم أن الحرف إذا كثرت فيه صفات القوة وقلت منه صفات الضعف كان  
قوياً ، ويتفرع منه الأقوى ، وكذلك إذا كثرت فيه صفات الضعف وقلت منه  
صفات القوة كان ضعيفاً ويتفرع منه الأضعف ، فإذا استوى فيه الأمران كان  
متوسطاً ؛ فالطاء المهملة أقوى الحروف ؛ لأنه قد اجتمع فيها من صفات القوة ما

لم يجتمع في غيرها من الحروف ؛ فإنها مجهورة شديدة مستعلية مطبقة مصمّنة مقلقلة . والصاد المهملة من الأحرف القوية ؛ لأنه قد اجتمع فيها من صفات القوّة : الاستعلاء والإطباق والأصمات والصفير ، ومن صفات الضعف : الهمس والرخاوة ، فهي دون الطاء في القوّة ؛ إذ عدت الجهر والشدة . والسين المهملة من الأحرف الضعيفة بما اجتمع فيها من صفات الضعف ؛ فإن فيها الاستفّال والانفتاح والهمس والرخاوة ، وفيها من صفات القوّة : الإصمات والصفير . فهي دون الصاد في القوة ، إذ عدت الاستعلاء والإطباق . والثاء المثلثة من أضعف الحروف ؛ أي بما اجتمع فيها من صفات الضعف ؛ فإن فيها الاستفّال والانفتاح والهمس والرخاوة ، وفيها من صفات القوّة : الإصمات . فهي أضعف من السين المهملة ؛ إذ عدت الصفير . والباء الموحدة من الأحرف المتوسطة في القوّة والضعف ؛ لأن فيها الجهر والشدة والقلقلة من صفات القوّة ، وفيها الاستفّال والانفتاح والإذلاق من صفات الضعف ، فعلى قدر ما في الحرف من الصفات القوية تكون قوته ، وعلى قدر ما فيه من الصفات الضعيفة يكون ضعفه .

وبما تقرّر علم أن الحروف الهجائية على خمسة أقسام : قوى ، وأقوى ، وضعيف ، وأضعف ، ومتوسط . ( فالقوى ) حروفه ستة : وهى الجيم ، والذال والصاد المهملتان ، والغين المعجمة ، والراء ، والزاي . ( والأقوى ) حروفه أربعة : الطاء المهملة ، والصاد ، والطاء المعجمتان ، والقاف ؛ فجملة ما للقوّة عشرة أحرف . و(المتوسط ) حروفه ثمانية : الهمزة ، والألف ، والباء الموحدة ، والثاء المثناة فوق ، والحاء والذال المعجمتان ، والعين المهملة ، والكاف . و(الضعيف ) حروفه خمسة : السين ، والشين ، واللام ، والواو ، والياء التحتية . و(الأضعف) حروفه ستة : الثاء المثلثة ، والحاء المهملة ، والنون ، والميم ، والفاء ، والهاء . [ اهـ . مرعشى وشرح القول المفيد ] . وقد نظم بعضهم ذلك فقال :

أَقْوَى الحُرُوفِ الطَّاءُ وَضَادٌّ مَعَجَمَهُ وَالظَّاءُ ثُمَّ القَافُ وَهِيَ الخَافِئَةُ  
 قَوِيَّتُهَا جِيمٌ وَدَالٌ ثُمَّ رَا صَادٌ وَرَآئِي ثُمَّ عَيْنٌ قُرَّرَا  
 وَأَوْسَطُ هَمْزٌ وَبَاءٌ تَا أَلِفٌ خَاءٌ وَذَالٌ عَيْنٌ كَافٌ ثُمَّ قِفٌ  
 وَأَضْعَفُ الحُرُوفِ ثَاءٌ حَاءٌ وَالنُّونُ وَالْمِيمُ وَفَاءٌ هَاءٌ  
 ضَعِيفُهَا سِينٌ وَشِينٌ لَامٌ وَالوَاوُ وَالْيَاءُ هِيَ الخِتَامُ

فاجتهد رحمك الله ، واشتغل بتصحيح ألفاظ حروف القرآن على الصفة المتلقاة  
 من الأئمة أولى الإتيان ، المتصلة بالخرصة النبوية الألفية العربية التي لا يجوز  
 مخالفتها ولا العدول عنها إلى غيرها ، خصوصاً الأحرف الضعيفة التي كثرت  
 فيها صفات الضعف ؛ كالهاء ؛ فإن فيها همساً ورخاوة واستفالاً وانفتاحاً ، وفيها  
 صفةٌ واحدة من صفات القوة وهي الإصمات ، فالأكثرُ غلبَ الأقل . ولهذا  
 تذهبُ من بعض القراء ؛ نحو : ﴿ جِبَاهُهُمْ ﴾ و ﴿ وُجُوهُهُمْ ﴾ . فتأمل .

### ﴿ الفصل الخامس ﴾

#### في توزيع الصفات على موصوفاتها

#### مرتببةً على ترتيب معارجها وفي ذكر ما يتعلق بكل حرف من التجويد

اعلم أن أوَّلَ مخارج الحروف الجوفُ ، وهو مخرَجُ الحروف المدِّ الثلاثة ،  
 وصفاتها خمسةٌ : الجهر ، والرخاوة ، والانفتاح ، والإصمات ، والاستفال . وقد  
 جمعها بعضهم فقال :

وَأَحْرَفُ المَدِّ لها اشْتِرَاكٌ فِي خَمْسِ أوصَافٍ لها إِدْرَاكٌ  
 رِخَاوَةٌ جَهْرٌ وَفَتْحٌ قَدْ أَتَى إِصْمَاتٌ كُلٌّ وَاسْتِفَالٌ ثَبَاتٌ

قال بعض شراح الجزرية : اعلم أن الألف الساكنة المفتوح ما قبلها انفردت  
 بأحوالٍ ليست في غيرها : منها أنها تقع زائدة إذا لم تنقلب عن حرفٍ آخر ، فإن

انقلبت كانت أصلية ، فتقلب عن واو نحو : ﴿ قَالَ ﴾ ، وعن ياء نحو : ﴿ جَاءَ ﴾ ،  
وعن همزة نحو : ﴿ سَالَ ﴾ ، وتكون عوضاً عن التنوين المنصوب في حال الوقف ،  
وتكون تابعة للحرف الذى قبلها ، فإن وقعت بعد حرف مستغلي وجب  
ترقيقها اتفاقاً نحو : ﴿ أَلْعَلَمِينَ ﴾ و ﴿ الرَّحْمَنِ ﴾ و ﴿ إِيَّاكَ ﴾ و ﴿ هَذَا ﴾  
و ﴿ حَمَّ ﴾ وما أشبه ذلك . وإذا وقعت بعد حرف مستغلي وجب تفخيمها اتفاقاً  
نحو : ﴿ الصَّادِقِينَ ﴾ و ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ و ﴿ وَالْقَائِمِينَ ﴾ و ﴿ الْخَشِيعِينَ ﴾ ؛  
لأن الألف ليس فيه عمل عضوي أصلاً حتى يوصف بالتفخيم أو الترقيق ، وإنما  
يخرج من الجوف من غير انضغاط صوته في موضع . اهـ . قال المرعشى : « ولما  
كان في الياء والواو المديتين عمل عضوي في الجملة كما سبق ، لم يكونا تابعين لما قبلها ،  
بل هما مرفقتان في كل حال ، كذا يفهم من إطلاقتهما » . ولعل الحق أن الواو المدية  
تُفخَّم بعد المفخَّم ، وذلك لأن ترقيقها بعد المفخَّم في نحو : ﴿ وَالطُّورِ ﴾ ،  
و ﴿ الصُّورِ ﴾ و ﴿ قُوَا ﴾ لا يمكن إلا بإشراها صوت الياء المدية بأن يجرَّك وسطاً  
اللسان إلى جهة الفك الأسفل من الحنك كما يشهد به الوجدان الصادق ، مع أن  
الواو ليس فيه عمل اللسان أصلاً . وقد رجوت أن يوجد التصريح بذلك أو  
الإشارة إليه في كتب هذا الفن ، لكن أعيانِي الطلبُ ، فمن وجدَه فليكتبه هنا . اهـ .  
وأما الياء المدية فلا شك أنها مرفقة في كل حال . [ اهـ . بالحرف ] .

\*وأما الهمزة: فقد تقدّم الكلام على تحرُّجها ونسبتها. ولها من الصفات خمس :  
الجهر ، والشدة ، والإصمات ، والانفتاح ، والاستفال . وقد جمعها بعضهم في  
بيت فقال :

لِلْهَمْزِ جَهْرٌ وَاسْتِفَالٌ ثَبَاتٌ فَتَحٌّ وَشِدَّةٌ وَصَمْتُ يَافَتَى  
وهي من حروف الإبدال وحروف الزوائد ، وهي لا صورة لها في الخط تُعرف  
بها ، وإنما يستعار لها صورةٌ غيرها ؛ فمرّة يُستعار لها صورة الألف نحو ( رأس ) ،

ومرة يستعار لها صورة الواو نحو ( يؤمنون ) ، ومرة يُستعار لها صورة الياء نحو : ﴿ وَيَبْرُ ﴾ و ﴿ أَلَذِئْبُ ﴾ ، ومرة لا يكون لها نحو : ( دفاء ) و ( ملء ) ، وإنها تُعلم بالشكل والمشاقفة . والناس يتفاوتون في النطق بها على مقدار غلظ طباعهم ؛ فمنهم من يلفظ بها لفظاً تستبشعه الأسماع وتنبو عنه القلوب ، وتنفّر منه الطباع ، ويثقل على العلماء بالقراءة ، وذلك مكروه ، معيبٌ من أخذ به . ومنهم من يلفظ بها مفخمةً ، وهو خطأ . ومنهم من يشدّها في تلاوته يقصد بذلك تحقيقها ، وأكثر ما يستعملون ذلك بعد المدّ نحو : ﴿ يَتَأَيُّبًا ﴾ وهذا حرام . ومنهم من يأتي بها في لفظه مسهّلةً ، وذلك لا يجوز إلا فيما أحكمت الرواية تسهيله . والذي ينبغي للقارئ إذا أتى بالهمزة أن يأتي بها سلسةً في النطق ، سهلةً في الذوق ، من غير لكنٍ ولا انتبارٍ لها ، ولا خروج بها عن حدّها ، ساكنةً كانت أو متحركة ، يألف ذلك طبع كل أحد ، ويستحسنه أهل العلم بالقراءة . فإذا ابتدأ بها القارئ فليتحفظ من تغليظ النطق بها نحو قوله : ﴿ الْحَمْدُ ﴾ ﴿ الَّذِينَ ﴾ ﴿ أَنْذَرْتَهُمْ ﴾ ولا سيما إذا أتى بعدها ألفٌ نحو : ﴿ أَتَى ﴾ و ﴿ آيَاتِ ﴾ ، و ﴿ آمِينَ ﴾ فإن جاء بعدها حرفٌ مُغلّظ كان التحفظ أكّد نحو : ﴿ اللَّهُ ﴾ ﴿ اللَّهُمَّ ﴾ ، أو مفخّم نحو ﴿ الطَّلِقَ ﴾ ﴿ اصْطَفَى ﴾ ﴿ وَأَصْلَحَ ﴾ ، فإن كان حرفاً مجانساً أو مقارباً لها : كان التحفظ بسهولة أشدّ وبتريقها أكّد ، نحو : ﴿ أَهْدِنَا ﴾ ﴿ أَهْدِنِي ﴾ ﴿ أَعُوذُ ﴾ ﴿ أَعْطَى ﴾ ﴿ أَحَطْتُ ﴾ ﴿ أَحَقُّ ﴾ فكثير من الناس ينطق بها كالمتهوع [ أي المتقيىء ، يقال : تهوع القيء إذا تكلفه . اهـ ] . ويجب المحافظة عليها إذا أتت بعد حرف المدّ لثلاث تصير ياءً نحو : ﴿ كَلَّا إِنَّ ﴾ و ﴿ قَالُوا إِنَّ ﴾ ، وكذا ينبغي أن يُتحفظ من إخفائها إذا انضمت أو انكسرت وكان بعد كلٍّ منها أو قبله ضمةٌ أو كسرةٌ نحو قوله : ﴿ إِلَى بَارِكُمْ ﴾ و ﴿ سُبُلِ ﴾ و ﴿ مُتَّكُونَ ﴾ و ﴿ أُعِدَّتْ ﴾ ، وينبغي أيضًا إذا وقف على الهمزة المتطرفة بالسكون أن يُظهرها

في وقفه لِيُعَدِ مخرجها وضغطها بالسكون ؛ لأن كل حرف سَكَن حُقِّفَ إلا الهمزة ؛  
فإنها إذا سكنت ثقلت لا سيما إذا كان قبلها ساكنٌ ؛ سواء كان الساكن حرفَ علةٍ  
أو صححةً نحو : ﴿ مِّنَ السَّمَاءِ ﴾ و ﴿ مِنْ شَيْءٍ ﴾ و ﴿ ظَلَبَ السَّوَاءِ ﴾  
و ﴿ وَمَكَرَ السَّيِّئِ ﴾ و ﴿ وَلَا الْمُسِيءِ ﴾ و ﴿ مِلْءُ ﴾ و ﴿ دِفْءُ ﴾  
و ﴿ أَلْحَبَاءِ ﴾ ؛ ولذلك أثر هشامٌ تسهيلها على تسهيل الهمزة المتوسطة ، فإن  
كانت الهمزة المتطرفة منصوبةً بعدها تنوينٌ أُبدل التنوين ألفًا ، وصارت الهمزة  
غيرَ متطرفة ؛ لأن الألف جاءت بعدها ؛ نحو قوله : ﴿ لَوْ يَجِدُونَ مَلَجًا ﴾  
و ﴿ دُعَاءً ﴾ و ﴿ نِدَاءً ﴾ و ﴿ بِنَاءً ﴾ و ﴿ نِسَاءً ﴾ . [ اه . تمهيد و ثغر ] .

\* وأما الهاء : فقد تقدم الكلام على أنها تخرج من مخرج الهمزة ، وهو المخرج  
الأول من مخارج الحلق ، ولها خمسُ صفات وهي : الهمس ، والرخاوة ،  
والاستفال ، والانفتاح ، والإصمات ، وقد جمعها بعضهم في بيت فقال :  
للهاءِ الاستِفَالُ مَعِ فَتْحِ كَذَا هَمْسٌ وَرِخْوَةٌ مِ إصماتٌ خُذَا  
قال ابن الجزري في التمهيد : ومن صفاتها الخفاء ؛ لأنها تخفى في اللفظ إذا  
اندرجت بعد حرفٍ قبلها ، ولخفائها قوؤها بالصلة ، وقال السخاوي في نونيته :  
والهاءُ تَخْفَى بَيِّنًا إِظْهَارَهَا فِي نَحْوِ مِنْ هَادٍ وَفِي بُهْتَانِ  
وَجِبَاهُهُمْ وَوَجْوهُهُمْ بَيِّنٌ بِلَا ثِقَلٍ تَزِيدُ بِهِ عَلَى التَّبْيَانِ  
[ اه ]

فلولا الهمسُ والرخاوةُ اللذان فيها مع شدة الخفاء لكانت همزةً ، ولولا الشدة  
والجهر اللذان في الهمزة لكانت هاءً ؛ إذ المخرج واحدٌ ، ومن أجل ذلك أُبدلت  
العربُ مِنَ الهاءِ همزةً ومن الهمزة هاءً ، فقالوا : ماء وماء ، وأرقتُ الماءَ وهرقتُهُ ،  
كذا في مواضع . وقد تكون حروفٌ من مَخْرَجٍ واحدٍ وتختلف صفاتها ، فيختلف

لذلك ما يقع في السمع من كل حرف ، ولما كانت الهاء حرفاً خفياً أى لاجتماع جميع صفات الضعف فيها : وَجَبَ أَنْ يُتَحَفَّظَ بَيَانُهَا أَى بَيَانُ تَقْوِيَةِ صَوْتِهَا بِتَقْوِيَةِ ضَغْطِ مَخْرَجِهَا لِمَا لَطَبَعَ إِلَى تَوْسِيعِ مَخْرَجِهَا لِعُسْرِ تَضْيِيقِهِ لِيُعَدَّ عَنِ الضَّمِّ ، فَيَكَادُ يَنْعَدِمُ فِي التَّلْفِظِ ، وَإِذَا تَكَرَّرَتِ الْهَاءُ فِي كَلِمَةٍ أَوْ كَلِمَتَيْنِ كَانَ الْبَيَانُ آكَدًا لِتَكَرُّرِ الْخَفَاءِ ، وَلِتَأْتِيَ الْإِدْغَامُ فِي ذَلِكَ لاجْتِمَاعِ الْمَثَلِينَ ، وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِهِ : ﴿ وَجُوهُهُمْ ﴾ و ﴿ وَيُلْهِمُهُمْ ﴾ و ﴿ فِيهِ هُدًى ﴾ و ﴿ فَأَعْبُدُوهُ هَذَا ﴾ فلا بد من تبيين تفكيكها وملاحظة بَيَانِهَا مِنْ غَيْرِ عَجَلَةٍ تُجْحَفُ بِلَفْظِهَا ، وَلَا تَمْطِيطُ يَزِيدُ عَلَى الْمَطْلُوبِ فَيَثْقُلُ عَلَى الْأَسْمَاعِ وَالْقُلُوبِ ، فَإِنَّ مَا زَادَ عَلَى الْبَيَانِ لَيْسَ بَيَانٌ ، وَقَدْ قَالَ حَمِزَةُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : « مَا فَوْقَ الْقِرَاءَةِ لَيْسَ بِقِرَاءَةٍ » . قَالَ الْمَرْعُوشِيُّ : وَتَجِبُ الْمَحَافِظَةُ عَلَى تَرْقِيقِهَا إِذَا كَانَ بَعْدَهَا أَلْفٌ مَدِّيَّةٌ نَحْوَ : ﴿ هَاتِنْتُمْ هَتُولَاءِ ﴾ ، وَكَذَا إِذَا قَارَنَ الْمَفْخَمُ نَحْوَ : ﴿ فَاطَّهَّرُوا ﴾ و ﴿ ظَهَرَ أَلْفَسَادُ ﴾ . وَإِذَا وَقَعَتْ بَيْنَ الْأَفِينِ وَجِبَ بَيَانُهَا لاجْتِمَاعِ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ خَفِيَّةٍ كَقَوْلِهِ : ﴿ بَنَنَهَا ﴾ و ﴿ طَحَلَهَا ﴾ وَنَحْوِهِ ، فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْأَلْفِ هَاءٌ كَانَ الْبَيَانُ آكَدًا نَحْوَ قَوْلِهِ : ﴿ مُنْتَهَاهَا ﴾ . وَفِي الرِّعَايَةِ : وَإِذَا وَقَعَتْ الْهَاءُ بَعْدَ حَاءٍ مَهْمَلَةٍ وَجِبَ التَّحْفُظُ بِإِظْهَارِ الْهَاءِ نَحْوَ : ﴿ وَسَبِّحْهُ ﴾ : ثَلَاثًا تَصِيرُ مَعَ الْحَاءِ الَّتِي قَبْلَهَا بِلَفْظِ حَاءٍ مُشَدَّدَةٍ بِأَنْ تَنْقَلِبَ حَاءً وَتُدْغَمَ فِيهَا لِقُوَّةِ الْحَاءِ وَضَعْفِ الْهَاءِ ، وَالْقَوِيُّ يَغْلِبُ عَلَى الضَّعِيفِ وَيَجْذِبُهُ إِلَى نَفْسِهِ . وَكَذَا إِذَا وَقَعَتْ قَبْلَ حَاءٍ مَهْمَلَةٍ يَجِبُ التَّحْفُظُ بِبَيَانِ الْهَاءِ نَحْوَ : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾ و ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ ﴾ و ﴿ فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ ﴾ ؛ لِثَلَاثَةِ تَزَادُ خَفَاءً عِنْدَ الْحَاءِ وَتَصِيرُ حَاءً فَيُنْطَقُ بِحَاءَيْنِ ، أَوْ تَصِيرُ مَدْغَمَةً فِي الْحَاءِ . وَكَذَا تَجِبُ الْمَحَافِظَةُ عَلَى الْهَاءِ فِي قَوْلِهِ : ﴿ بِمَزْحَرِيهِ ﴾ ؛ لِثَلَاثَةِ تَصِيرُ حَاءً ، وَكَذَا يَجِبُ التَّحْفُظُ عَلَيْهَا إِذَا وَقَعَتْ قَبْلَ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ نَحْوَ :

﴿ وَاللَّهُ عَلِيمٌ ﴾ . وإذا سكنت الهاء وأتى بعدها حرف آخر لا بد من بيانها لخصائها نحو : ﴿ اللَّهُ يُسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ و ﴿ عَهْدًا ﴾ و ﴿ أَهْتَدَى ﴾ و ﴿ كَالْعَيْنِ ﴾ ، وكذا إذا أتت ساكنة بعد الحاء المهملة نحو قوله : ﴿ يَنْبُوحُ أَهْبِطُ ﴾ ؛ لثلاث تصير حاء . وفي هذا القدر كفاية ، فتأمل .

\* وأما العينُ المهملة : فقد تقدم الكلام على أنها تخرج من المخرج الثاني من الحلق ، ولها خمس صفات : الجهر ، والسينية ، والاستفال ، والانفتاح ، والإصمات . وقد جمعها بعضهم في بيتٍ فقال :

لِلْعَيْنِ جَهْرٌ ثُمَّ وَسَطٌ حَصْلًا فَتُحُّ اسْتِفَالٌ ثُمَّ صَمْتُ نُقْلًا  
 فإذا نطقت بها فبينَ جهرها ، وإلا عادت حاء ؛ إذ لولا الجهرُ وبعضُ الشدة لكانت حاء ، وكذلك لولا الهمسُ والرخاوة اللذان في الحاء لكانت عينًا ، فإذا وقع بعدها حرفٌ مهموس كقوله : ﴿ تَعْتَدُ وَأُ ﴾ و ﴿ الْمُعْتَدِينَ ﴾ ؛ فلا بد من ترقيقها وبيان جهرها وشدتها . وكذا إذا وقع بعدها ألفٌ نحو : ﴿ أَلْعَلَمِينَ ﴾ فلطفَ العينَ ورقق الألف ، وبعض الناس يفخّمونه ، وهو خطأ . وإذا تكررت فلا بد من بيانها لقوتها وصعوبتها على اللسان ؛ لأن التلفظ بحرف الحلق منفردًا فيه صعوبة ، فإذا تكررت كان أصعبٌ نحو قوله : ﴿ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ ﴾ و ﴿ يَنْزِعُ عَنْهُمَا ﴾ و ﴿ فُزِعَ عَنِ ﴾ و ﴿ وَنَطَبَعُ عَلَيَّ ﴾ و ﴿ يَشْفَعُ عِنْدَهُ ﴾ و ﴿ تَطَّلَعُ عَلَيَّ ﴾ . وإذا سكنت العينُ وأتى بعدها هاءٌ وجبَ التحفظُ بإظهار العين ؛ لثلاث تقرب من لفظ الحاءِ وتُدغمُ فيها الهاءُ فتصيرُ كأنها حاءٌ مشددةٌ نحو قوله : ﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ ﴾ و ﴿ فَاتَّبِعْهَا ﴾ و ﴿ فَبَايَعَهُنَّ ﴾ و ﴿ لَا تَطِيعُهُ ﴾ وكذا إذا سكنت وأتى بعدها غينٌ معجمةٌ وجبَ بيانها ؛ لثلاث يتبادر اللسان إلى الإدغام لِتُقرب المخرج نحو قوله : ﴿ وَأَسْمَعُ غَيْرَ مُسْمَعٍ ﴾ ، ويجب أن يُحترز عن حصر

صوت العين بالكلية إذا شُدَّتْ نحو: ﴿يَدْعُ الْيَتِيمَ﴾ و ﴿يَوْمَ يُدْعُونَ إِلَىٰ نَارِ جَهَنَّمَ دَعَا﴾ ؛ لثلاث تصير من الحروف الشديدة ، قال الرضى : «ينسلُّ صوتُ العين قليلاً ؛ لأنه عُدَّ من الحروف البينية » . [ اهـ . المرعى وتمهيد ] .

\* وأما الحاء المهملة : فقد تقدم الكلام على أنها تخرج من المخرج الثانى مِنْ وَسَطِ الحَلْتِ بعد مخرج العين المهملة ؛ لأنها معاً من وسطه ، ولها خمسُ صفات : الهمسُ ، والرخاوةُ ، والاستفَالُ ، والانفتاحُ ، والإصماتُ ، وقد جمعها بعضهم فى بيتٍ فقال :

للحاءِ صمَّتْ رِخْوَةٌ همسٌ أتى      والانفتاحُ الاستِفَالُ يافتى  
 فإذا نطقتَ بها فوقها حقها من مخرجها وصفاتها . قال الخليل فى كتاب العين :  
 لولا البحةُ التى فى الحاء لكانت مشبَّهةً بالعين فى اللفظ لاتحاد مخرجيهما ، وقال  
 المرعى :

وإذا أتى بعد الحاء أَلِفٌ وَجِبَتْ المحافظةُ على تريقها نحو قوله : ﴿حَمَّ﴾  
 و ﴿الْحَاكِمِينَ﴾ و ﴿وَلَا حَامِرٍ﴾ وشبهه ، ويجب أن يُتَحَفَّظَ بيان لفظها عند  
 إتيان العين بعدها ؛ لأنها من مخرج واحد ؛ ولأن العين أقوى قليلاً من الحاء ،  
 فهى تجذب لفظ الحاء إلى نفسها نحو قوله تعالى : ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ ﴿لَا  
 جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ و ﴿الْمَسِيحُ عِيسَى﴾ و ﴿رُحْرِحَ عَنِ النَّارِ﴾ فيصلر الحاء  
 عيناً وذلك غير جائز ؛ لأنه إما أن يُلفظ بالعينين بلا إدغام ، وذلك لا يجوز عند  
 أحد ، أو بإدغام ، وذلك ليس إلا عند أبى عمرو فى رواية ؛ قال أبو شامة : ورؤى  
 عن أبى عمرو إدغام الحاء فى العين - يعنى المهملتين - حيث التقياً مُطْلَقًا .  
 أقول : يعنى روايةً غير مشهورة ؛ إذ لا يُدغم فى المشهور إلا فى : ﴿رُحْرِحَ عَنِ  
 النَّارِ﴾ كما فى التيسير ؛ ويجب التحفظُ عن إدغام الحاء فى العين فى قوله :

﴿فَأَصْفَحَ عَنْهُمْ﴾ فكثيراً ما يقبلون الحاءَ فيه عيناً ويُدغمونها ؛ وذلك لا يجوز إجماعاً ، وإذا لقيت الحاءَ حاءً مثلها وجبَ التحفظ بيانها ؛ لثلاثاً تُدغمُ نحو قوله : ﴿عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى﴾ و ﴿لَا أَبْرَحُ حَتَّى﴾<sup>٢</sup> . وإذا سكنت وأتى بعدها هاءٌ وجبَ التحفظ بيانها أيضاً ؛ لثلاثاً تُدغمُ الهاءُ فيها ؛ لقرب المخرجين ؛ ولأن الحاءَ أقوى من الهاءِ ، فهي تجذب الهاءَ إلى نفسها ، وهذا كثيراً ما يقع فيه الناس ، فينطقون بحاءٍ مشددةً ، وذلك لا يجوز إجماعاً نحو قوله : ﴿فَسَيِّحُهُ﴾ ، وكذلك يجب الاعتناء بترقيقها إذا جاورها حرفُ الاستعلاء نحو : ﴿أَحَطْتُ﴾ و ﴿الْحَقُّ﴾ ، فإذا توسَّطت بين حرفين مفخَّمين كان ذلك أوجب نحو : ﴿حَصَّحَصَّ الْحَقُّ﴾ [ اهـ . نشر وتمهيد ومرعشى ] .

\* وأما الغينُ المعجمة : فقد تقدَّم الكلام على أنها تخرج من المخرج الثالث من مخرج الخلق ؛ وهو أدناه ، وصفاتها خمسٌ : الجهرُ ، والاستعلاءُ ، والانفتاح ، والرخاوةُ ، والإصماتُ ، وقد جمعها بعضهم في بيتٍ فقال :

لِلغَيْنِ الاسْتِعْلَاءُ وَصَمْتُ انْفِتِيحٍ وَرِخْوَةٌ كَذَاكَ جَهْرٌ قَدْ وَضَّحَ  
فإذا نطقتَ بالعينِ فوفِّها حقَّها من صفاتها ، وإياك أن تُحدثَ فيها همساً فيلتبسَ لفظُها بالحاءِ ؛ لأنها من مخرَجٍ واحدٍ ، واحذر تفخيمَ لفظِ المستفلة عند مجاورتها ، وإذا وقع بعدها ألفٌ فلا بد من تفخيمَ لفظها لاستعلائها ؛ نحو قوله : ﴿عَافِرِ الدَّنْبِ﴾ و ﴿عَاسِقِي إِذَا وَقَبَ﴾ ، وكذا إن كانت مفتوحة ولم يجيء بعدها ألفٌ نحو : ﴿غُفُورٌ﴾ و ﴿غَفَّارًا﴾ . وسيأتى بيان بقية مراتبها في التفخيم مع حروف الاستعلاء آخر باب التفخيم والترقيق . قال المرعشى : يجب التحفظُ في بيان الغين المعجمة إذا وقع بعدها عينٌ مهملةٌ أو قافٌ أو هاءٌ لقرب مخرَجها منها ؛ فيُخاف أن يبادر اللفظُ إلى الإخفاء أو الإدغام نحو : ﴿لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا﴾

و ﴿أَفْرِغْ عَلَيْنَا﴾ و ﴿أَبْلِغْهُ﴾ . وإذا وقع بعد الغين الساكنة شينٌ معجّمة وجب  
 بيانها؛ لثلاث تَقْرُبُ مِنْ لفظ الخاء لاشتراكهما في الهمس والرخاوة كقوله : ﴿يَغْشَى﴾  
 ونحوه ، وكذا حكمه مع سائر الحروف نحو : ﴿الْمَغْضُوبِ﴾ و ﴿صِبْغَةً﴾  
 و ﴿يَغْفِرُ﴾ و ﴿فَرَعَتْ﴾ و ﴿وَأَسْتَغْفِرِ اللَّهَ﴾ و ﴿وَأَغْطَشَ﴾ و ﴿ضِغْثًا﴾  
 و ﴿بَغْيًا﴾ و ﴿أَغْنَى﴾ و ﴿أَغْلَلًا﴾ وشبه ذلك . فتأمل . اهـ .

\* وأما الخاء المعجّمة : فقد تقدم الكلام على مخرجها ونسبتها . وصفاتها  
 خمس : الهمس ، والرخاوة ، والاستعلاء ، والانفتاح ، والاصمات ، وقد جمعها  
 بعضهم في بيت فقال :

للخاءِ الاستعلاء وفتحُ اغلما رِخْوٌ وَصَمْتُ ثُمَّ هَمْسٌ أَفْهَمَا  
 فإذا نطقت بها فوفّها حقّها من صفاتها ؛ لأنها مشاركةٌ للغين في صفاتها إلا في  
 الجهر ، فإذا لم يُبين هَمْسُ الخاء صارت غينا ، قال في التمهيد : وينبغي أن يُخَلَّصَ  
 لفظها إذا سكنت ، وإلا فربما انقلبت غينا كقوله : ﴿وَلَا تَحْشَى﴾ و ﴿وَأَخْتَارَ  
 مُوسَى﴾ ﴿فَأَخْتَلَطَ﴾ و ﴿تَحْتَمَّرَ﴾ . وإذا وقع بعدها ألفٌ فلا بد من تفخيم  
 لفظها لاستعلائها نحو ﴿خَشِيعِينَ﴾ و ﴿خَاطِئَةٍ﴾ .

\* وأما القاف : فقد تقدّم الكلام على مخرجها ونسبتها ، ولها ست صفات :  
 الجهر ، والشدة ، والاستعلاء ، والقلقلة ، والاصمات ، والانفتاح . وقد جمعها  
 بعضهم في بيتٍ فقال :

للقافِ إصماتٌ وجَهْرٌ قَلْقَلَا وشِدَّةٌ فَتَحٌ وَعِلْوٌ فَاعِقِلَا  
 فإذا نطقت بها فأخرِجها مِنْ مخرجها ، ووفّها حقّها من جميع صفاتها ، واعتن  
 ببيان جهرها واستعلائها ؛ إذ لولا الجهر والاستعلاء اللذان فيها لكانت كافًا ،  
 ولولا الهمسُ والتسفلُ اللذان في الكاف لكانت قافًا ، وإلى هذا أشار الإمام

السخاوى فى نونيته فقال :

والقافُ بَيِّنٌ جَهْرُهَا وَعُلُوُّهَا وَالكَافُ خَلْصٌ هَمْسُهَا بَيِّانٌ  
إِن لَمْ تُحَقِّقْ جَهْرَ ذَلِكَ وَهَمْسَ ذَا فَهُمَا لِأَجْلِ الْقُرْبِ يَخْتَلِطَانِ  
أى لِأَجْلِ قُرْبِهِمَا فِى الْمَخْرَجِ يَخْتَلِطُ صَوْتُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرَ ، وَإِذَا تَكَرَّرَتْ كَانَ  
الْبَيَانُ أَكْثَرَ نَحْوَ قَوْلِهِ : ﴿ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾ و ﴿ فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ ﴾ و ﴿ الْحَقُّ قَالُوا ﴾ ،  
وَاحْتِرَازٌ مِنْ تَقْرِيْبِهَا مِنَ الْكَافِ فِى نَحْوِ : ﴿ الْمَشْرِقَيْنِ ﴾ ﴿ فَأَلْمُورِيْنَ قَدْ حَا ﴾ .  
وَإِذَا سَكَنْتُ وَكَانَ سَكُونُهَا لِازْمًا أَوْ عَارِضًا فَلَا بَدَّ مِنْ بَيَانِ قَلْقَلَتِهَا وَإِظْهَارِ شِدَّتِهَا ؛  
وَإِلَّا مَازَجَتْ الْكَافَ نَحْوِ : ﴿ وَيَقْتُلُونَ ﴾ و ﴿ أَقْسَمُوا ﴾ و ﴿ لَا تَقْنَطُوا ﴾  
و ﴿ وَأَقْصِدْ ﴾ و ﴿ فَلَا تَقَهَّرْ ﴾ و ﴿ فَاقْضِ ﴾ و ﴿ الْحَقُّ ﴾ و ﴿ فِرْقٌ ﴾ وَنَحْوِ  
ذَلِكَ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُبَيِّنْ قَلْقَلَتِهَا فِى مِثْلِ قَوْلِهِ : ﴿ سُنْقَتِلْ ﴾ صَارَ مِثْلُ نَكْتَلِ ،  
وَكَذَا ﴿ تَقْفُ ﴾ تَكْفُ .. وَإِذَا وَقَعَتِ الْكَافُ بَعْدَهَا أَوْ قَبْلَهَا وَجَبَ بَيَانُ كُلِّ مِنْهَا  
لِغَيْرِ الْمَدْغَمِ ؛ لِثَلَا يَشُوبُ الْقَافَ شَيْءٌ مِنْ لَفْظِ الْكَافِ يَقْرِبُهَا مِنْهَا أَوْ يَشُوبُ  
الْكَافَ شَيْءٌ مِنْ لَفْظِ الْقَافِ نَحْوِ : ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ و ﴿ خَلَقَكُمْ ﴾ و ﴿ لَكَ  
قُصُورًا ﴾ وَشَبِهَ ذَلِكَ . وَفِى إِدْغَامِهَا إِذَا سَكَنْتُ فِى الْكَافِ مَذْهَبَانِ : الْإِدْغَامُ  
النَّاقِصُ مَعَ إِظْهَارِ التَّفْخِيمِ وَالِاسْتِعْلَاءِ كَالطَّاءِ وَالتَّاءِ فِى قَوْلِهِ : ﴿ أَحَطَّتْ ﴾  
و ﴿ بَسَطَتْ ﴾ ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي مُحَمَّدٍ مَكِّيٍّ وَغَيْرِهِ ، وَالِإِدْغَامُ الْكَامِلُ بِلَا  
إِظْهَارِ شَيْءٍ فِى صِيْرِ النُّطْقِ بِكَافٍ مُشَدَّدَةٍ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الدَّانِيِّ وَمَنْ وَالَاهِ ،  
وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ ، إِلا أَنَّهُ الْوَجْهَ الْآخِرَ أَصَحُّ قِيَاسًا ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ  
﴿ أَحَطَّتْ ﴾ وَبَابِهِ : أَنَّهُ الطَّاءُ قَوِيَتْ بِالِإِطْبَاقِ .

\* وَأَمَّا الْكَافُ : فَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى مَخْرَجِهَا وَنَسْبَتِهَا ، وَصِفَاتِهَا خَمْسٌ :  
الْهَمْسُ ، وَالشَّدَّةُ ، وَالِانْفِتَاحُ ، وَالِإِصْمَاتُ ، وَالِاسْتِفَالُ ، وَهِيَ إِلَى الضَّعْفِ أَقْرَبُ .

وقد جمعها بعضهم في بيتٍ فقال :

لِلْكَافِ صَمْتُ شِدَّةٍ هَمْسٌ أَتَى وَالانْفِتَاحُ اسْتِفْأَلٌ يَأْتِي

فإذا نطقتَ بها فوقها حَقَّها واعتنِ بها فيها من الشدة والهمس ؛ لئلا يذهب بها إلى الكاف الصمَّاء الثابتة في بعض لغات العجم ، وهي غيرُ جائزة في لغة العرب ، وليُحذَرَ من إجراء الصوت معها كما يفعله بعض النبط والأعاجم ، ولا سيما إذا تكررت أو شُدَّت أو جاورها حرفٌ مهموسٌ نحو : ﴿ بِشْرِكِكُمْ ﴾ و ﴿ يُدْرِكِكُمُ الْمَوْتُ ﴾ و ﴿ نَكْتَلُ ﴾ . وإذا أتى بعدها حرفٌ استعلاءً وجبَ التحفُظُ ببيانها ؛ لئلا تلتبسَ بلفظِ القافِ نحو قوله : ﴿ كَطِيَّ السَّجْلِ ﴾ و ﴿ كَالطَّوْدِ ﴾ ونحوه ، وإذا تكررت من كلمة أو كلمتين فلا بدَّ من بيان كلِّ منهما ؛ لئلا يقربَ اللفظ من الإدغام لتكلف اللسان بصعوبة التكرير ؛ نحو قوله : ﴿ مَنَسِكِكُمْ ﴾ و ﴿ مَا سَلَكِكُمْ ﴾ و ﴿ نُسَبِحُكَ كَثِيرًا ﴾ وَنَذُرُكَ كَثِيرًا ﴿ على مذهب المظهر ، ولا بد من ترقيقها إذا أتى بعدها ألفٌ ؛ نحو : ﴿ كَافِرٍ ﴾ و ﴿ كَانُوا ﴾ و ﴿ كَافُورًا ﴾ . ولا بد من ظهور همسها إذا سكنت نحو : ﴿ مِمَّا يَكْسِبُونَ ﴾ و ﴿ يَكْتُمُونَ ﴾ و ﴿ أَكْبَرُ ﴾ ، وقد يتساهل في هذا كثيرٌ من الناس فيتركون الهمس . [ اهـ . تمهيد ومرعشى ] .

\* وأما الجيم : فقد تقدم الكلام على أنها تخرج من وسط اللسان ، وهي شديدة مجهورة ، مفتحة ، مستفلة ، مصمّنة ، مقلقلة ، إلى القوة أقرب ، وقد جمع بعضهم صفاتها في بيتٍ فقال :

لِلْجِيمِ جَهْرٌ شِدَّةٌ وَقَلْقَلَةٌ صَمْتُ انْفِتَاحٍ وَاسْتِفْأَلٌ فَاصِغٌ لَهُ

فإذا نطقتَ بها فوقها حَقَّها من تخرُّجها وصفاتها ، واعتنِ ببيان جَهْرها وشدتها ، وإلا عادت شيئاً أو ممزوجة بالشين ؛ ولذلك أشار الإمام السخاوي في نونيته

فقال :

والجِيمُ إن ضعفتُ أتتْ مزوجةً بالشينِ مثل الجِيمِ في المَرْجانِ  
والعَجَلِ واجتنبوا وأخرَجَ شَطَاهُ والرَّجَسَ مثل الرَّجَزِ في التَّيَّانِ  
وإذا سكنتُ الجِيمُ : فإمَّا أن يكون سكوئها لازمًا أو عارضًا ؛ فإن كان لازمًا  
وجبَ التحفُظُ من أن تُجعلَ شيئًا ؛ لأنها من مخرج واحد ، وإنَّ قومًا يغلطون فيها  
لا سيما إذا أتى بعدها زايٌّ أو حرفٌ مهموس ، فيحدثون فيها همسًا ورخاوةً  
ويدغمونها في الزاي والشين ، ويذهبون لفظها ، وذلك نحو قوله : ﴿ وَالرَّجَزَ ﴾ ،  
و ﴿ تَجَزَّوَتْ ﴾ ، و ﴿ تَجَزَّى ﴾ ، و ﴿ أَخْرَجَ شَطْهَهُ ﴾ ، و ﴿ رَجَسَا ﴾ ،  
و ﴿ اجْتَمَعُوا ﴾ ، و ﴿ اجْتَنَبُوا ﴾ و ﴿ حَرَجَتْ ﴾ ، و ﴿ وَجَهَكَ ﴾ ، و ﴿ وَلَا  
تَجَهَّرْ ﴾ ونحو ذلك ، ولا بد أن يُنطقَ بجهرها وشدتها وتقلُّبها ، وإن كان  
سكونها عارضًا فلا بد من إظهار شدتها وجهرها وقلُّبها أيضًا ، وإلا ضعفتُ  
وأتتْ مزوجةً بالشين ، وذلك نحو قوله : ﴿ أَجَاجٌ ﴾ و ﴿ فَخَرَّاجٌ ﴾ ونحو ذلك .  
وإذا أتتْ مشددةً أو مكررةً وجبَ على القارئ بيانها لقوة اللفظ بها وتكرير الجهرِ  
والشدَّة فيها نحو قوله : ﴿ حَبَجَجْتُمْ ﴾ ﴿ وَحَاجَّهْ ﴾ ﴿ ائْتَجَّوْنِي ﴾ ، فإن أتى  
بعد الجيم المشددة حرفٌ مشدَّدٌ خفيٌّ كان البيان لها لازمًا ؛ لئلا يخفى الحرفُ  
الذي بعد الجيم نحو : ﴿ يُوجِّهْ ﴾ ، أو أتى بعدها حرفٌ مجانس لها مشدد نحو :  
﴿ لُجِّي ﴾ كان البيان أيضًا أكَّدَ لصعوبة اللفظ بإخراج الياء المشددة بعد الجيم .  
[ اهـ . تمهيد وشرح نونية السخاوى ] .

\* وأما الشين المعجمة : فقد تقدم الكلامُ على أنها تخرج من وسط اللسان ،  
وأنها شجرية ، وهى مهموسة ، رخوة ، مستفلة ، منفتحة ، مصمته ، متفشية ، إلى  
الضعف أقرب ، وقد جُمعت صفاتها في بيت وهو :

للسين همس مَع تَفْسُ مُسْتَقِيلٌ صَمْتُ وَرِخْوُ ثَم فَتَحٌ قَدْ نُقِلَ  
 فإذا نطقت بالسين فوفها حقها من مخرجها وصفاتها، واعتني ببيان تفسيها،  
 وهو على ثلاثة أقسام: أعلى، وأوسط، وأدنى. فالأعلى: يكون فيها حال  
 تشديدها نحو: ﴿مِنَ الشَّيْطَانِ﴾، و﴿الشَّاكِرِينَ﴾، و﴿فَبَشِّرْنَاهَا﴾؛  
 والأوسط: يكون فيها حال سكونها نحو: ﴿أَشْرَبْنَاهُ﴾ و﴿أَشْرَبُوا﴾  
 و﴿الرُّشْدُ﴾. والأدنى: يكون فيها حال تحركها نحو: ﴿يَغْشَى﴾ و﴿تَحْشَى﴾  
 و﴿وَأَشْرَبُوا﴾ و﴿شَجْرَةَ﴾ و﴿وَلَوْ شِئْنَا﴾. اهـ. فإن وقف عليها فلا بد من  
 بيان تفسيها، وإلا صارت كالجيم، كذا إن وقع بعدها جيمٌ وجب بيان لفظها؛  
 لئلا تقرب من لفظ الجيم؛ لأنها أختها ومن مخرجها، ولكن الجيم أقوى منها؛  
 نحو: ﴿فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ و﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ﴾ ولا بد أن يتحفظ  
 من تخشين لفظها عند مجاورة الحروف المستعلية وما شابهها نحو قوله:  
 ﴿شَطَطًا﴾ و﴿شَقَقْنَا﴾ و﴿شَغَفَهَا﴾ و﴿شَرَقِيَّةٍ﴾. [ انتهى تمهيد،  
 ومرعشى مع بعض زيادة ].

\* وأما الباء المثناة التحتية: فقد تقدّم الكلام على أنها تخرج من مخرج الجيم  
 والسين، وأنها شجرية، وهي مجهورة، رخوة، منفتحة مستفلة جدًا، مصمته،  
 إلى الضعف أقرب، وقد جمع بعضهم ما لها من الصفات في بيت فقال:  
 للباء الاستفأل مَع فتح كذا جَهْرٌ وَرِخْوٌ ثَمَّ إِصْبَاتٌ حُذَا  
 فإذا نطقت بها فاحرص على رخاوتها ليحصل التخلص من شائبة الجيم،  
 وكثيرًا ما يتلفظ به بعض القراء فيأتي بالياء من قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ كالجيم،  
 وهو لحنٌ فاحش، قال الإمام السخاوي في نونيته:

لأشربنَّها الجيم إن شدَّذها فتكون معدودًا من اللحن

قال شارحها : ينبغى أن يُحترز في قوله : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ عن ستة أشياء يفعلها بعض الجهال : الأول : تخفيف اللفظ بالهمز إذا وصل ، الثانى : شِدَّةُ نَبْرِ الهمزة إذا ابتداء ، الثالث : تخفيفُ الياء ، الرابع : تقريبُها من الجيم ، الخامس : السكُّتُ على الألف ، السادس : إشباعُ فتحةِ الكاف .

وإذا سكنتِ الياء بعد كسرٍ وأتى بعدها مثلها وجبَ بيان كلِّ منها خشيةَ الإدغام ؛ لأنه غير جائز ، وتُمْكِّنُ الأولى لِمَدِّهَا ولينها وذلك نحو قوله : ﴿فِي يُوسُفَ﴾ و ﴿الَّذِي يُوسُوسُ﴾ . وإذا تحركت الياء بالكسر وقبلها أو بعدها فتحةٌ نحو : ﴿تَرِينَ﴾ و ﴿مَعِيشَ﴾ أو انفتحت واكتفتها كسرةٌ وفتحةٌ نحو : ﴿لَا شَيْءَ فِيهَا﴾ و ﴿وَتَعِيهَا أُذُنٌ﴾ وجب تخفيف الحركة عليها وتسهيل اللفظ بحركتها اهـ . وقال المرعى : إذا تكررت الياء في كلمة أو كلمتين وجب بيانها نحو : ﴿وَأَحْيَيْتَنَا﴾ و ﴿أَنْ تُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ و ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيَى﴾ و ﴿وَالْبَغْيَ يَعِظُكُمُ﴾ ؛ خصوصا إذا كانت إحداهما مشددة مكسورة نحو : ﴿إِنْ وَلَّىٰ اللَّهُ﴾ و ﴿أَنْتَ وَلِيٌّ فِي الدُّنْيَا﴾ و ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ﴾ و ﴿وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ اللَّهِ﴾ فإِن لم يتحفظ أسقط إحداهما في التلاوة ، وإن كانت الياء مشددةً وجبَ بيانُ تشديدها نحو : ﴿إِيَّاكَ﴾ و ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ﴾ و ﴿وَلِيًّا ﴿يَرْتُنِي﴾ ؛ لثقل التشديد ، وإذا كانت متطرفة ووقفت عليها بغير رَوْمٍ ؛ فإن التشديد إلى البيان أحوج نحو : ﴿هُوَ الْحَيُّ﴾ و ﴿مِنْ طَرْفِ خَفِيِّ﴾ و ﴿بِمُصْرِحِي﴾ . وأما في الوصل فإظهار التشديد أسهل . وإذا كان بعد الياء ألفٌ وجبَ ترقيقُها نحو : ﴿شَيْطَانِيهِمْ﴾ و ﴿وَذُرِّيَّتِهِمْ﴾ و ﴿يَتَأَيُّهَا﴾ و ﴿إِيَّاكَ﴾ . وإذا أتى بعد الياء حرفٌ مفخَّمٌ وجبت المحافظةُ على ترقيق الياء ؛

لثلا يسبق اللسان إلى تفخيمها لتفخيم ما بعدها نحو: ﴿يَصْطَرِخُونَ﴾ ،  
و ﴿يَضْرِبُونَ﴾ و ﴿يَطْفِئُ﴾ و ﴿يَغْفِرُ﴾ و ﴿يَرَى﴾ .

\* وأما الضاد المعجمة : فقد تقدم الكلام على أنها تخرج من أول حافة اللسان  
وما يليه من الأضراس ولها ستُّ صفات : الجهرُ ، والرخاوةُ ، والإطباقُ ،  
والاستعلاءُ ، والإصماتُ ، والاستطالة . وقد جمعها بعضهم في بيت فقال :

للضاد إصماتٌ مع استِعلاء جُهرٍ إطالة رُخوٍ وإطباقٌ شُهرٍ  
قال ابن الجزرى في التمهيد : « اعلم أن هذا الحرف ليس في الحروف حرفٌ  
يعسرُ على اللسان غيره ؛ فإن ألسنة الناس فيه مختلفة وقلٌ من يحسنه ؛ فمنهم من  
يُخرجه ظاءً معجمةً لأنه يشارك الظاء في صفاتها كلها إلا الاستطالة ، فلولا  
الاستطالة واختلافُ المخرجين لكانت ظاءً ، وهم أكثرُ الشاميين وبعضُ أهلِ  
المشرق ، وهذا لا يجوز في كلام الله تعالى لمخالفته المعنى الذى أراد الله تعالى ؛ إذ  
لو قلنا فى : ﴿الضَّالِّينَ﴾ الظالين بالظاء المعجمة لكان معناه الدائمين ، وهذا  
خلافُ مراد الله تعالى ، وهو مبطلٌ للصلاة ؛ لأن الضلال بالضاد هو ضد الهدى  
كقوله : ﴿ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَاهُ﴾ و ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ ونحوه ، والظُّلُول  
بالظاء هو الصيرورة كقوله : ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ وشبهه ، فمَثَلُ الذى  
يجعل الضادَ ظاءً فى هذا وشبهه كالذى يُبدل السين صادا فى نحو قوله : ﴿وَأَسْرُوا  
الْجَوَى﴾ ، أو يبدل الصادَ سينًا فى نحو قوله : ﴿وَأَصْرُوا وَأَسْتَكْبَرُوا﴾  
فالأول من السَّرِّ ، والثانى من الإصرار ، وقد حكى ابنُ جنى فى كتاب التنبيه  
وغيره أن من العرب من يجعل الضادَ ظاءً مطلقًا فى جميع كلامهم . وهذا غريب ،  
وفيه توسُّعٌ للعامة . ومنهم من لا يوصلها إلى تخرجها بل يُخرجها دونه ممزوجةً  
بالطاء المهملة لا يقدرّون على غير ذلك ، وهم أكثرُ المصريين وبعضُ أهل المغرب ،

ومنهم من يجعلها دالاً مفخمة ، ومنهم من يُخرجها لاماً مفخمة وهم الزبالع ،  
ومن ضاهاهم ؛ لأن اللامَ مشاركة لها في المخرج لا في الصفات ، فهى بعكس  
الطاء ؛ لأن الطاء تشارك الضادَ في الصفات لا في المخرج ؛ وإلى ذلك أشار الإمام  
السخاوى فى نونيته فقال :

والضادُ عالٍ مستطيلٌ مُطَبَّقٌ جَهْرٌ يَكِلُّ لِدِيهِ كُلُّ لِسَانٍ  
حاشا لِسَانٍ بِالفصاحَةِ قَيْمٍ دَرِبٍ لِأحكامِ الحروفِ مُعَانِي  
كَمِ رَامَةٍ قَوْمٌ فَمَا أَبَدُوا سِوَى لَامٍ مُفَخَّمَةٍ بِأَعْرَفَانِ  
مَيِّزَةٍ بِالِإيضاحِ عَن طَاءٍ وَفِي أَضْلَلْنَ أَوْ فِي غِيضٍ يَشْتَبِهَانِ  
واعلم أن هذا الحروف خاصة إذا لم يقدر الشخص على إخراجها من مخرجها  
بطبعه لا يقدر عليه بكلفة ولا بتعليم ، فإذا أتى بعد الضاد طاءً معجمة وجب  
الاعتناء ببيان أحدهما عن الآخر لتقارب التشابه ؛ نحو : ﴿ أَنْقَضَ ظَهْرَكَ ﴾  
و ﴿ يَعْضُ الظَّالِمُ ﴾ و ﴿ بَعْضَ الظَّالِمِينَ ﴾ .

وإذا سكنت وأتى بعدها حرفٌ إطباقٍ وجبَ التحفظ بلفظ الضاد ؛ لثلا يسبق  
اللسان إلى ما هو أخف عليه وهو الإدغام نحو قوله : ﴿ فَمَنْ أَضْطَرَّ ﴾ و ﴿ ثُمَّ  
أَضْطَرُّهُ ﴾ و ﴿ أَضْطَرَّتُمْ ﴾ ، وإذا أتى بعدها حرفٌ آخر من حروف المعجم  
فلا بد من المحافظة على بيانها وإلا بادر اللسان إلى ما هو أخف منها نحو قوله :  
﴿ أَعْرَضْتُمْ ﴾ و ﴿ أَفْضْتُمْ ﴾ و ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً ﴾ و ﴿ وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ ﴾  
و ﴿ وَقَيْضَنَا ﴾ و ﴿ مَحْضَنَ ﴾ و ﴿ فَرَضْنَا ﴾ و ﴿ وَلَيَضْرِبَنَّ ﴾ و ﴿ حَضِرًا ﴾  
و ﴿ نَضْرَةً ﴾ و ﴿ وَوَلَا فَضْلُ اللَّهِ ﴾ و ﴿ أَرْضُ اللَّهِ ﴾ و ﴿ مِلَّةُ الْأَرْضِ ﴾  
و ﴿ بَعْضِ دُنُوبِهِمْ ﴾ . وإذا تكررت الضاد فلا بد من بيان كل واحدة  
منها ؛ لأن بيانها عند مثلها أكد من بيانها عند مقاربتها ؛ ولذلك قال مكى رحمه الله

تعالى : إذا تكررت يجب بيانها لوجود التكرار في حرف قوى مطبق مستعمل  
 مستطيل ؛ وذلك نحو قوله : ﴿ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ ﴾ و ﴿ وَأَغْضُضْ مِنْ  
 صَوْتِكَ ﴾ . [ اهـ . تمهيد مع بعض زيادة ] .

ولعسر النطق بهذه الكلمات وأمثالها نبّه السخاوى فى نونته على وجوب  
 المحافظة على بيانها فقال :

وَأَبْنُهُ عِنْدَ التَّاءِ نَحْوَ أَفْضُتُمْ وَالطَّاءِ نَحْوَ اضْطَرَّ غَيْرَ جَبَانٍ  
 وَالْجِيمِ نَحْوَ اخْفِضْ جَنَاحَكَ مِثْلَهُ وَالنُّونِ نَحْوَ يَحْضُنْ قِسْمُهُ وَعَانَ  
 وَالرَّاءِ نَحْوَ لِيُضْرِبَنَّ أَوْ لَامٍ فَضُّ لُ اللَّهِ بَيِّنٌ حَيْثُ يَلْتَقِيَانِ  
 وَبَيَانٌ بَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَأَغْضُضْ وَأَنْ قَضَّ ظَهْرَكَ اعْرِفْهُ تَكُنْ ذَا شَانِ

\* وأما اللام : فقد تقدم الكلام على مخرجها ونسبتها ، ولها ست صفات :  
 الجهر ، وبين الشدة والرخاوة ، والانفتاح ، والاستفال ، والإذلاق ، والانحراف ،  
 وهى إلى الضعف أقرب ، وقد جمع بعضهم ما لها من الصفات فى بيت فقال :

لِلَّامِ الْإِسْتِفَالُ مَعِ وَسَطٍ فَتَحَ جَهْرٌ وَالْإِنْحِرَافُ وَالذُّلُقُ وَضَحٌ

فإذا نطقت بها فوقها حقها من مخرجها وصفاتها ، ويين تريقها ، خصوصا إذا  
 كان بعدها ألف نحو : ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ﴾ . وإذا وقع بعدها لام لفظ الجلالة

مفخمة أو حرف إطباق وجبت المحافظة على تريق اللام الأولى نحو : ﴿ وَقَالَ

اللَّهُ ﴾ ﴿ رُسُلُ اللَّهِ ﴾ و ﴿ عَلَى اللَّهِ ﴾ و ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ و ﴿ لَسَلَطَهُمْ ﴾

و ﴿ وَلَيَتَلَطَّفْ ﴾ و ﴿ فَأَخْتَلَطْ ﴾ ، وكذا إذا وقعت اللام بعد حرف مفخم نحو :

﴿ وَطَلَّ مَا كَانُوا ﴾ و ﴿ فَصَلَّتِ الْعَيْرُ ﴾ و ﴿ مَطَّلِعِ الْفَجْرِ ﴾ ولا خلاف بين

القراء فيما ذكرناه من تريقها سواء تحركت أو سكنت ، إلا ما ورد عن ورش من  
 طريق الأزرق كما سيأتى بيانه فى محله . وإذا تكررت اللام فلا بد من بيان كل

واحدة منهما لصعوبة اللفظ بالمكرر على اللسان نحو: ﴿وَلَيَمْلِلِ الَّذِي﴾ و﴿قُلْ﴾  
 ﴿اللَّهُمَّ﴾ و﴿قُلْ اللَّهُ﴾ و﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ و﴿قُلْ لِلَّذِينَ﴾ وشبه ذلك. هذا ما  
 يتعلق بحكم اللام المتحركة .

وأما حُكْمُهَا إِذَا سَكَنْتْ : فإنها تارة تكون لامَ تعريف ، وتارة تكون غيرَها ،  
 فإن كانت لامَ تعريف كان لها عند حروف المعجم أى الثانية والعشرين حالتان :  
 الأولى : إظهارها ؛ أى وجوبًا عند أربعة عشر حرفًا جمعها بعضهم فى أربع كلمات  
 وهى « ابغ حجك وخف عقيمه » الألف أعنى الهمزة ، والباء الموحدة ، والغين  
 المعجمة ، والحاء المهملة ، والجيم ، والكاف ، والواو ، والحاء المعجمة ، والفاء ،  
 والعين المهملة ، والقاف ، والياء المثناة تحت ، والميم ، والهاء . وأسماء الحروف  
 كافية عن الأمثلة ، وتسمى هذه الحروف حروفًا قمرية ؛ تشبيهاً لها بالقمر ، واللام  
 بالكوكب ؛ بجامع الظهور فى كلِّ ، وسببُ ظهورها عند هذه الأحرف تباعدُ  
 المخرَجَيْن . الحالة الثانية : إدغامها - أى وجوبًا - فى الأحرف الباقية ، وهى أربعة  
 عشر حرفًا ، ذكرها الجمزورى فى أوائل كلمات هذا البيت فقال :

طِبُّ ثُمَّ صِلْ رَحْمًا تَفْرُضُ ضِفْ ذَانِعْمُ دَعُ سَوْءَ ظَنِّ زُرْ شَرِيفًا لِلْكَرَمِ  
 وهى : الطاءُ المهملة ، والياءُ المثناة ، والصادُ المهملة ، والراء ، والياءُ المثناة فوق ،  
 والضاد ، والذال المعجمتان ، والنون ، والذال والسين المهملتان ، والطاءُ المشالة ،  
 والزاي ، والشين المعجمة ، واللام ، وأسماءُ الحروف كافيةٌ عن الأمثلة ، وجمعها  
 بعضهم أيضا على ترتيب الحروف فقال :

اللامُ للتعريف قد أدغمتُ فى أحرفٍ عشرٍ وفى أربعَهِ  
 التاءُ والتاءُ ومن دالها للطاء والنون واللام معهُ  
 وتسمى هذه الحروف حروفًا شمسية ؛ تشبيهاً لها بالشمس ، واللامُ بالكوكب ،  
 بجامع خفاء كلِّ عند الآخر . وسبب إدغامها فى هذه الأحرف : تقارب

المخرجين؛ أى فى غير اللام ، وفيها للتماثل . اهـ . وأما إن كانت غير لام تعريف فيكون لها ثلاثة أحوال :

الحالة الأولى : تُدغم فى مثلها وفى الرءاء وجوباً نحو : ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ ﴾ ، و ﴿ وَقُلْ هُمْ ﴾ و ﴿ بَلْ لَا تَخَافُونَ ﴾ ، ونحو : ﴿ قُلْ رَبِّ ﴾ و ﴿ بَلْ رَبُّكُمْ ﴾ و ﴿ بَلْ رَانَ ﴾ ولذلك أشار ابن الجزرى فى مقدمته فقال :

وَأَوْلَى مِثْلٍ وَجِنْسٍ إِنْ سَكَنَ أَدْغَمَ كَقُلْ رَبِّ وَبَلْ لَأَوْبِنُ  
قال ابن غازى : فإن قيل : لمَّ وَجَبَ إدغامُ أول التماثلين والمتجانسين إذا سَكَنَ  
الأوَّل منها نحو : ﴿ كَلَّا بَلْ لَا تَخَافُونَ ﴾ . ونحو : ﴿ قُلْ رَبِّ إِمَّا تُرِيْبِي ﴾ ؟  
أجيبُ بأنه لما كان الحرف الثانى من المثال الأول وهو اللام من قوله : ﴿ بَلْ لَأَ ﴾  
متماثلاً أدغم للخفة ، ولما كان الثانى من المثال الثانى وهو الرءاء من وقوله : ﴿ قُلْ  
رَبِّ ﴾ متقارباً عند الجمهور ومتجانساً عند الفراء ومن تابعه نُزِل منزلة التماثل  
لاتفاق المخرجين ، فازدحما فى المخرج ، فلا يطبق اللسان بيان الأول منها لعدم  
الحركة التى تنقل اللسان من موضع إلى آخر ؛ فلذلك اتَّفَق على إدغام كل ما  
سكن من أول المثليين والمتقاربين فى الثانى فتأمل . اهـ .

الحالة الثانية : تُدغم اللام جوازاً من ﴿ هَلْ ﴾ ، ﴿ بَلْ ﴾ فى ثمانية أحرف :  
واحدٌ منها يختص بهل وهو التاء المثلثة فى ﴿ هَلْ تُؤَبِّبُ الْكَفَّارُ ﴾ ، وليس غيره فى  
القرآن . وخمسة تختص بلام ( بل ) وهى السين فى ﴿ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ ﴾ فى  
موضعين ، والطاء فى ﴿ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ ﴾ والظاء فى ﴿ بَلْ ظَنَنْتُمْ ﴾ ، والضاد فى  
﴿ بَلْ ضَلُّوا ﴾ ولا ثانى له ، والزاي نحو : ﴿ بَلْ زَيْنَ ﴾ و ﴿ بَلْ زَعَمْتُمْ ﴾ .  
واثنان لهما معاً وهما التاء والنون نحو قوله : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ ﴾ و ﴿ بَلْ تَأْتِيهِمْ ﴾

﴿ هَلْ تَدُلُّكُمْ ﴾ و ﴿ بَلْ نَحْنُ مُحْرَمُونَ ﴾ . وسيأتى بيان اختلاف القراء فيها في باب الإظهار والإدغام . وقد نظمها بعض شراح الجزرية على هذا التفصيل فقال :

أَلْبَلْ وَهَلْ تُرَوَى نَوَى هَلْ نَوَى وَبَلْ سَرَى ظَلُّ ضُرٌّ زَائِدٌ طَالَ وَامْتَلَا  
وَتُدْغَمُ اللَّامُ الْمُجْزُومَةُ أَيْضًا جَوَازًا فِي الذَّالِّ مِنْ قَوْلِهِ : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ﴾ .

الحالة الثالثة : تُظْهِرُ اللَّامُ وَجُوبًا بِاتِّفَاقِ الْقُرَّاءِ مِنَ الْفِعْلِ إِذَا كَانَ بَعْدَهَا نُونٌ  
مُتَحَرِّكَةً سِوَاءِ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًّا أَمْ أَمْرًا نَحْوُ : ﴿ أَنْزَلْنَا ﴾ و ﴿ أَرْسَلْنَا ﴾  
و ﴿ فَضَلْنَا ﴾ و ﴿ قُلْنَا ﴾ و ﴿ أَدْخَلْنَا ﴾ و ﴿ أَنْزَلْنَا ﴾ و ﴿ أَجْعَلْنَا ﴾ ، أَوْ كَانَ بَعْدَ  
اللَّامِ تَاءٌ مُشْتَاةٌ فَوْقِيَّةٌ نَحْوُ : ﴿ فَالْتَقَمَهُ الْحَوْثُ ﴾ و ﴿ فَالْتَقَى الْمَاءُ ﴾ و ﴿ فَلْتَقُمْ  
طَائِفَةً ﴾ ، وَلَا فَرْقَ فِي هَذِهِ اللَّامِ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ فَاءَ الْفِعْلِ أَوْ عَيْنَهُ أَوْ لَامَهُ ،  
وَاتَّفَقُوا أَيْضًا عَلَى إِظْهَارِهَا مِنْ لَفْظِ ﴿ قُلْ ﴾ عِنْدَ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ : النُّونِ نَحْوُ :  
﴿ قُلْ نَعَمْ ﴾ و ﴿ قُلْ نَارُ ﴾ وَالسِّينِ نَحْوُ : ﴿ قُلْ سَمُّهُمْ ﴾ و ﴿ وَقُلْ سَلِّمْ ﴾ ،  
والتَّاءِ نَحْوُ : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا ﴾ و ﴿ قُلْ تَمَتَّعُوا ﴾ ، وَالصَّادِ نَحْوُ : ﴿ قُلْ صَدَقَ  
اللَّهُ ﴾ . وَلِذَلِكَ أَشَارَ الْإِمَامُ السَّخَاوِيُّ فِي نُونِيَّتِهِ فَقَالَ :

وَبَيَانُهُ فِي نَحْوِ فَضَّلْنَا عَلَى رَفِيقٍ لِكُلِّ مُفَضَّلٍ يُقْظَانُ  
وَيُقْلُ تَعَالَوْا قُلْ سَلَامٌ قُلْ نَعَمْ وَبِمِثْلِ قُلْ صَدَقَ اغْلُ فِي التَّبْيَانِ  
وَقَالَ الْجَمْزُورِيُّ فِي تَحْفَةِ الْأَطْفَالِ :

وَأُظْهِرَنَّ لَامٌ فِعْلٍ مُطْلَقًا فِي نَحْوِ قُلْ نَعَمْ وَقُلْنَا وَالتَّقَى

قال شارح النونية : فينبغي للقارىء أن ينطق باللام في جميع ذلك ساكنة  
مُظْهِرَةً ، مِنْ غَيْرِ تَعَسُّفٍ وَلَا تَكْلُفٍ ، وَلِيَحْتَرِزَ مِنْ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ : أَحَدُهَا : إِهْمَالُ

بيان الإظهار في ذلك؛ فإن قومًا يميلون ببيان إظهار اللام فيدغمون فيقولون : ﴿أَرْسَلْنَا﴾ و ﴿جَعَلْنَا﴾ و ﴿أَنْزَلْنَا﴾ ؛ لأن اللسان يسارع إلى الإدغام لقرب المخرَجين ، وثانيها : الإفراط والتعسف في بيان الإظهار ؛ فإن قومًا يتعسفون فيه فيحركون اللام الساكنة مبالغةً في بيان الإظهار ، وثالثها : السكتُ على اللام وقطعُ اللفظ عندها إرادةً للبيان وفرارًا من الإدغام ، وهذا يفعله كثير من القراء ، وهو غلط ، فيجب اجتنابه . اهـ .

قال ابن الجزرى في التمهيد : فإن قيل : لمُ أدغمتِ اللام الساكنة في نحو : ﴿النَّارِ﴾ و ﴿النَّاسِ﴾ و أظهرتُ في نحو : ﴿قُلْ نَعَمْ﴾ و كلُّ منهما واحد ؟ قلتُ : لأن هذا فعل قد أُعلِّ بحذف عينه ، فلم يُعلِّ ثانيا بحذف لامه لتلا يصير في الكلمة إجحاف ؛ إذ لم يبق منها إلا حرفٌ واحد ، وأل حرف مبنى على السكون لم يحذف منه شيء ولم يُعلِّ بشيء فلذلك أدغم ، ألا ترى أن الكسائي ومن وافقه أدغم اللامَ من ﴿هَلْ﴾ و ﴿بَلْ﴾ في نحو قوله : ﴿هَلْ تَعْلَمُ﴾ و ﴿بَلْ نَحْنُ﴾ ، ولم يدغمها في ﴿قُلْ نَعَمْ﴾ و ﴿قُلْ تَعَالَوْا﴾ . وإن قيل : قد أجمعوا على الإدغام في ﴿قُلْ رَبِّي﴾ والعلة موجودة ؟ قلتُ : لأن الرءاء حرف مكرر منحرف فيه شدة وثقل يضارع حروف الاستعلاء بتفخيمه ، واللام ليس كذلك ، فجذب اللامَ جذبَ القوى للضعيف ، ثم أدغم الضعيفُ في القوى على الأصل بعد أن قوى بمضارعه بالقلب ، والرءاء قائمٌ بتكريره مقام حرفين كالمشددات ، فاعلم . وأما النون فهو أضعف من اللام بالغنة ، والأصل أن لا يدغم الأقوى في الأضعف . ألا ترى أن اللام إذا سكنت كان إدغامها في الرءاء إجماعًا من أكثر الطرق ، ولا كذلك العكس . وكذلك إذا سكنت النون كان إدغامها في اللام إجماعًا ، ولا كذلك العكس . اهـ .

\* وأما النون : فقد تقدم الكلام على مخرَجها ونسبِها ، وهى مجهورة ، متوسطة

بين الشدة والرخاوة ، منفتحة ، مستفلة ، مذلقة ، إلى الضعف أقرب ، وقد جمع بعضهم صفاتها في بيت فقال :

لِلنُّونِ الْإِسْتِفَالُ مَعَ جَهْرِ عُرْفٍ وَسَطٌ وَالْإِنْفِتَاحُ وَالذَّلْقُ وَصِفٌ

اعلم أن النون حرفٌ أغنُّ أصلٌ في الغنة من الميم لقربه من الخيشوم ، فإذا سكنت تخرج من الخيشوم لا من مخرج المتحركة - وسيأتي الكلام على حكمها إذا سكنت في باب الإدغام والإظهار - والكلام هنا على النون المتحركة ، فإذا جاء بعدها ألفٌ غير ثمالة يجب على القارئ أن يرققها ولا يغلظها كما يفعله بعض الناس نحو : ﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ ﴾ و ﴿ وَلَا تَأْصِرِ ﴾ و ﴿ النَّاصِرِينَ ﴾ و ﴿ النَّارَ ﴾ و ﴿ نَاصِرَةٌ ﴾ و ﴿ نَاطِرَةٌ ﴾ . وليحترز من خفائها حالة الوقف نحو : ﴿ أَلْعَلَّمِينَ ﴾ ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ ﴿ الظَّالِمُونَ ﴾ فيجب عليه الاعتناء ببيانها ؛ فكثيراً ما يترك ذلك فلا يُسمعونها حالة الوقف ، وإذا تكررت وجب عليه التحفظ من ترك بيان المثلين نحو قوله : ﴿ سُنُّنٌ ﴾ و ﴿ بِأَعْيُنِنَا ﴾ و ﴿ لِيُؤْمِنَنَّ ﴾ و ﴿ يَقُولُونَ نَحْشَى ﴾ و ﴿ وَنَحْنُ نَرْتَضِصُ بِكُمْ ﴾ ، وإذا كانت الأولى مشددة كان البيان أكَّد لاجتماع ثلاث نونات كقوله : ﴿ وَلَتَعْلَمَنَّ نَبَأَهُ ﴾ .

وإذا أُلقيت حركة الهزمة على التنوين وحرك بها على مذهب ورش كقوله في يوسف : ﴿ مِنْ سُلْطٰنٍ إِنْ أَحْكَمُ ﴾ لُفْظٌ بِثَلَاثِ نُونِيَّاتٍ مَتَوَالِيَّاتٍ مَكْسُورَاتٍ ، وأما قوله : ﴿ مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا ﴾ فللسبعة فيه وجهان : أحدهما : الإشارة بالشفيتين إلى الحركة عند الإدغام ، وعلى هذا يكون إدغامًا ، وثانيهما : الإشارة إلى النون الأولى بالحركة ، وعلى هذا يكون إخفاءً .

\* وأما الراء : فقد تقدم الكلام على مخرجها ونسبتها ، وهى مجهورة ، بينية ، منفتحة ، مستفلة ، مذلقة ، منحرفة ، مكررة ، وقد ذكر بعضهم ما لها من الصفات

في بيت فقال :

لِلرَّاءِ ذَلْقٌ وَأَنْحِرَافٌ كُثِّرَتْ فَتَجَّ وَجْهَرٌ وَأَسْتِفَالٌ وَتَسَطَّتْ

قال سيويه : إذا تكلمت بالراء خرجت كأنها مضاعفةً ، وذلك لما فيها من التكرير الذي انفردت به دون سائر الحروف ، وقد توهم بعض الناس أن حقيقة التكرير ترعيدُ اللسان بها المرّة بعد المرّة ، فأظهر ذلك حال تشديدها كما يفعله بعض الأندلسيين ، والصوابُ التحفظُ من ذلك بإخفاء تكريرها كما هو مذهبُ المحققين ، وقد يبالغ قومٌ في إخفاء تكريرها مشددةً ، فيأتي بها محضرةً شبيهةً بالطاء ، وذلك خطأ لا يجوز ؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن يكون الراء من الحروف الشديدة مع أنه من الحروف البينية ، فينبغي للقارئ عند النطق بها أن يُلصِقَ ظهرَ لسانه بأعلى حنكه لصقًا محكمًا مرةً واحدةً بحيث لا يرتعد ؛ لأنه متى ارتعد حدث من كل مرة راءٌ ، فإذا نطق بها مشددةً وجب عليه التحفظُ من تكريرها ، وعليه تأديتها برفق من غير مبالغة في الحصرِ نحو قوله : ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿وَخَرَّ مُوسَى﴾ و﴿أَشَدُّ حَرًّا﴾ . وإذا تكررت الراء وكانت الأولى مشددةً كان التحفظ لذلك أشدَّ وأكد كقوله : ﴿مُحَرَّرًا﴾ و﴿وَخَرَّرَا كَعًا﴾ . وليحترز حال ترقيقها من نُحوها نُحوًا يُذهِبُ أثرها وينقل لفظها عن مخرجها كما يفعله بعض الغافلين . وسيأتي حُكمُ تفعيمها وترقيقها في باب التفعيم والترقيق إن شاء الله تعالى .

\*وأما الطاء المهملة : فقد تقدم الكلام على مخرجها ونسبتها ، وهي أقوى الحروف لأنها جمعت من صفات القوة ما لا يجتمع في غيرها ؛ فهي حرفٌ مجهور شديدٌ مُطبقٌ مستعملٌ مقلقلٌ مصمتٌ . وقد جمعها بعضهم في بيت فقال :

لِلطَّاءِ أَنْطَبَاقٌ جَهْرٌ اسْتِعْلَا وَرَدُّ قَلْقَلَةٌ صَمْتُ وَشِدَّةٌ تُعَدُّ

فإذا نطقت بها فأعطها حقها من مخرجها وصفاتها ، واعتن ببيان إطباقها

واستعلائها وتكميل تفخيمها . وإذا كانت مشددة وجبت المحافظة على ما تقدم ؛  
لثلاثا يميل اللسان بها إلى الرخاوة نحو : ﴿ أَطِيرْنَا ﴾ و ﴿ أَنْ يَطْوَفَ ﴾ . فإذا  
تكررت كان البيان أكد لتكرّر حرف مطبق مستعلٍ قوى نحو : ﴿ إِذَا شَطَطًا ﴾ ،  
وإذا سكنت سواء كان سكونها لازماً أو عارضاً فلا بد من بيان إطباقها وقلقلتها  
نحو : ﴿ أَحْطَفَ ﴾ و ﴿ الْأَطْفَلُ ﴾ و ﴿ وَالْأَسْبَاطُ ﴾ و ﴿ الْقِسْطُ ﴾ ونحوه في  
الوقف . وإذا سكنت وأتى بعدها تاءٌ فوقية وجب إدغامها إدغاماً غير مستكمل ،  
بل تبقى معه صفة الإطباق والاستعلاء لثلاثا تشبه بالتاء المدغمة المجانسة لها  
بسبب اتحاد المخرج ، ولولا التجانس لم يُبتغِ الإدغام لذلك ؛ نحو قوله تعالى :  
﴿ لَيْنٌ بَسَطَ ﴾ و ﴿ أَحَطَّ ﴾ و ﴿ فَرَطُ ﴾ كما يُحكّم ذلك بالمشافهة . ويُحترز  
حال الإدغام عن القلقله في الطاء وإن كانت ساكنة ؛ لأنها تُذهب الإدغام .

وفي ابن غازي : « فإن قيل : ما الفرق بين هذا وبين قوله : ﴿ وَدَّتْ طَائِفَةٌ ﴾  
و ﴿ قَالَتْ طَائِفَةٌ ﴾ و ﴿ فَمَأْمَتْ طَائِفَةٌ ﴾ حيث اغتفر فيه اشتباه التاء بالطاء ،  
ولم يُغتفر هذا في عكسه ؟ أجيب : بأنه يمكن أن يفرّق بينها بأنه لما كان أصل  
الإدغام أن يُدغم الأضعف في الأقوى ليصير مثله في القوة ، أدغمت كل طاءٍ  
ساكنة في تاءٍ بعدها إدغاماً غير مستكمل ، يبقى معه تفخيمها واستعلائها ؛  
محافظة على قوة الطاء ، وأدغمت التاء الساكنة في طاءٍ بعدها إدغاماً مستكملاً ،  
وجعل إبقاء صفة التفخيم والاستعلاء دألاً على موصوفها كما في إبقاء صفة الغنة  
عند إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء ، فيكون التشديد متوسطاً في  
الموضعين لأجل إبقاء الصفة . اهـ .

وفي شرح الملاء على القاري . « وقال بعضهم : ومن العرب من يُبدل التاء طاءً  
ثم يُدغم إدغاماً مستكملاً فيقول : ( أحطّ ) و ( فرطّ ) بطاء واحدة مشددة  
مدغمة . قال شريح : وهذا مما يجوز في كلام الخلق لا في كلام الخالق عز وجل ؛

لأن كلام الله لا يجوز فيه التصرف على خلاف ما ثبت عن رسول الله ﷺ بالطرق المتواترة في القراءات المشتهرة ، وأما في كلام المخلوقين فيَتَوَسَّعُ بكل ما جاء من اللغة . وبهذا يتبين أنه لم يَرِدْ في القرآن إبدال الطاء تاءً وإدغامها فيها فيجب الاحتراز عنها .

\* وأما الدال المهملة : فقد تقدم الكلام على مَحْرَجِها ونَسِيَتِها ، وهى حرف قوى ؛ لأنه مجهور ، شديد ، مقلقل ، مُضْمَت ، مُنْفَتِح ، مُسْتَقْبَل ، وقد جمع بعضهم صفاتها في بيت فقال :

لِلدالِ إِصماتٌ وَجَهْرٌ قَلَقَلَهُ وَشِدَّةٌ فَتَحٌ وَسُفْلٌ فَاغْفَلَهُ

فإذا نطقت بها فأعطها حقها واعتن ببيان جهرها ؛ إذ لولا الجهر الذى فيها لكانت تاءً ، ولولا الهمس الذى فى التاء لكانت دالاً . ولهذا تجد كثيراً من الناس يلفظ بالدال كالتاء فى نحو : ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ . وسبب ذلك عدم المحافظة على بيان جهر الدال ؛ فإن افتراقهما لا يحصل إلا بذلك ، ولأجل ما بين الدال والتاء من الاتحاد فى المخرج والتشارك فى أكثر الصفات وَجَبَ إدغام الدال إذا سكنت قبل التاء فى كلمة واحدة نحو : ﴿ حَصَدْتُمْ ﴾ و ﴿ أَرَدْتُمْ ﴾ و ﴿ وَعَدْتُمْ ﴾ و ﴿ أَنَا رَاوِدْتُهُ ﴾ ، وكذلك إذا اجتمعا فى كلمتين نحو : ﴿ قَدْ تَبَيَّنَ ﴾ و ﴿ لَقَدْ تَابَ ﴾ و ﴿ وَقَدْ تَعْلَمُونَ ﴾ .

وإذا سكنت الدال - سواء كان سكونها لازماً أو عارضاً - فلا بد من بيان قلقلتها وبيان شدتها وجهرها ، فإن كان سكونها لازماً سواء كان من كلمة أو كلمتين و أتى بعدها حرفٌ من حُرُوفِ المعجم - لا سيما النون - فلا بد من قلقلتها وإظهارها ؛ لثلاث تَحْفَى عند النون وغيرها ؛ لسكونها واشتراكها فى الجهر نحو قوله : ﴿ الْقَدَرِ ﴾ و ﴿ بِالْعَدْلِ ﴾ و ﴿ وَعَدْنَا ﴾ و ﴿ قَدْ تَرَى ﴾ و ﴿ لَقَدْ رَأَى ﴾ و ﴿ لَقَدْ لَقِينَا ﴾ ونحو ذلك . وإياك إذا أظهرتها أن تحركها كما يفعلها

كثير من العجم ، وذلك خطأ فاحش . وإن كان سكوئها عارضا نحو : ﴿ مِنْ بَعْدِ ﴾ ؛ فلا بد من بيانها وقلقلتها ، وإلا عادت تاء . وإياك إن تعمدت بيانها أن تشددها كما يفعله كثير من القراء .

وإذا تكررت الدال وأتت مشددة أو غير مشددة وجب بيان كل منها لصعوبة التكرير على اللسان ؛ كقوله : ﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ ﴾ و ﴿ أُخِي ﴾ ﴿ أَشَدُّ بِهِ ﴾ و ﴿ أَلْحَنُ صَدَدَنَّاكُمْ ﴾ و ﴿ وَعَدَدُهُ ﴾ و ﴿ مُمَدَّدَةٌ ﴾ ونحو ذلك . وكذلك إذا كانت الدال بدلا من تاء وجب على القارئ بيانها ؛ لثلاثا يميل اللسان بها إلى أصلها ، وذلك نحو : ﴿ مُزْدَجْرٌ ﴾ و ﴿ تَزْدَرِي ﴾ وشبهه ، ولا بد من ترفيقها إذا جاءت بعد حرف مفخم نحو : ﴿ فِي الصُّدُورِ ﴾ و ﴿ يُصْدِرُ ﴾ و ﴿ أَصْدَقُ ﴾ ؛ لثلاثا تُفخِّم فتصير طاء مهملة ، وكذا إذا جاء بعدها ألف نحو ﴿ الدَّارُ ﴾ ، و ﴿ الدَّاعِ ﴾ و ﴿ دَائِمُونَ ﴾ . [ اهـ . تمهيد مع بعض زيادة ] .

\* وأما التاء المشناة الفوقية : فقد تقدم الكلام على مخرجها ونسبتها ، ولها خمس صفات : الشدة ، والهمس ، والاستفال ، والانفتاح ، والإصمات ، وقد جمعها بعضهم في بيت فقال :

لِلتَّاءِ شِدَّةٌ كَذَاكَ هَمْسٌ صَمْتُ انْفِتَاحٌ وَاسْتِفَالٌ خَمْسُ  
فإذا نطقت بها فأعطيها حقها واعتن بيان شدتها ؛ لثلاثا تصير رخوة كما ينطق بها بعض الناس ، وربما جعلت سينا لا سيما إذا كانت ساكنة نحو : ﴿ فِتْنَةٌ ﴾ و ﴿ فِتْرَةٌ ﴾ و ﴿ يَتَلَوْنَ ﴾ و ﴿ وَأَتَلُ عَلَيْهِمْ ﴾ . قال شريح في « نهاية الإتقان » : إن القراء قد يتفاضلون في التاء فتلتبس في ألفاظهم بالسين لقرب مخرجها منها ؛ فيجدون فيها رخاوة وصفيرا ، وذلك أنهم لا يصعدون بها إلى أعلى الحنك ، إنما ينحون بها إلى جهة الشايا ، وهناك مخرج السين . اهـ . ويتأكد الاعتناء ببيانها إذا

تكررت في كلمة نحو: ﴿تَتَوَفَّنُهُمْ﴾ و ﴿تَتَلَوْنَا﴾ ، أو كلمتين نحو: ﴿كِدَتْ تَرَكَنُ﴾ و ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ﴾ ، وإن تكررت ثلاث مرات نحو قوله: ﴿الرَّاجِفَةُ﴾ ١٤٦ تتبّعها﴾ كان الاعتناء ببيان كُلِّ أَشَدَّ وَأَكْدَ لأن في اللفظ به صعوبة . قال مكى في الرعاية : هو بمنزلة الماشى يرفع رِجْلَهُ مرتين أو ثلاث مرات وَيُرْدُّهَا في كل مرة إلى الموضع الذي رفعها منه ، وهذا ظاهرٌ ، ألا ترى أن اللسان إذا لفظ بالتاء الأولى رجع إلى موضعه ليُلفظ بالتاء الثانية ، وذلك صعبٌ فيه تكلفٌ ، ولا بد من زيادة الاعتناء ببيانها وتحليلها مَرَقَّةً إذا أتى بعدها حرفٌ إطباقٍ ولا سيما الطاء التي شاركتها في المخرج ، وذلك نحو: ﴿أَفْتَطَمْعُونَ﴾ و ﴿تَطْهِيرًا﴾ و ﴿وَلَا تَطْغَوْنَا﴾ و ﴿وَلَا تَطْرُدِ﴾ و ﴿وَتَصَلِيَةٌ﴾ و ﴿لِمَ تَصُدُّونَ﴾ و ﴿لَا تُظْلِمُونَ﴾ وإذا أتى بعدها ألفٌ غيرُ الممالة فاحذر تغليظها أو أن تنحو بها إلى الكسر ، بل ائت بها مَرَقَّةً نحو: ﴿الَّتِيْبُونَ﴾ و ﴿تَأْكُلُونَ﴾ . وإذا سكنت وأتى بعدها طاءٌ أو دالٌّ أو تاءٌ وجب إدغامها فيهن ، فإذا أدغمت في الطاء وجب إظهار الإدغام مع إظهار الإطباق والاستعلاء ؛ وذلك نحو قوله: ﴿وَدَّتْ طَائِفَةٌ﴾ . وإذا سكنت وأتى بعدها حرفٌ من حروف المعجم فاحذر إخفاءها نحو قوله: ﴿فِتْنَةٌ﴾ لأن التاء حرفٌ فيه ضعف فإذا سكن ازداد ضعفاً ، فلا بد من إظهاره لشدته ، وتجب المحافظة على همسه خصوصاً عند الوقف عليه نحو قوله: ﴿وَتَمَّتْ﴾ و ﴿كَلِمَتُ﴾ و ﴿بَقِيَّتُ﴾ لثلاثي يصير دالاً مهملة . اهـ .

\* وأما الصاد المهملة : فقد تقدّم الكلام على مخرجها ونسبتها ، ولها ست صفات : الاستعلاء ، والإطباق ، والإصمات ، والصفير ، والهمس ، والرخاوة ، وقد جمعها بعضهم في بيتٍ فقال :

لِلصَادِ الْاِسْتِعْلَا وَهَمْسٌ اِطْبَاقًا رَخْوٌ صَفِيرٌ ثُمَّ صَمْتُ حَقَّقًا  
 فإذا نطقت بالصاد فوفها حقها من مخرَجها وِصِفَاتِهَا ، وَإِذَا سَكَنْتَ وَأَتَى  
 بَعْدَهَا دَالٌّ فَلَا بَدَّ مِنْ تَصْفِيَةِ لَفْظِهَا ؛ لِثَلَا يَخَالِطُهَا لَفْظُ الزَّايِ كَقَوْلِهِ : ﴿ أَصْدَقُ ﴾  
 و ﴿ قَصْدُ السَّبِيلِ ﴾ و ﴿ يُصْدِرَ ﴾ و ﴿ وَتَصْدِيَةٌ ﴾ إِلَّا مَنْ مَذَهَبُهُ التَّشْرِيْبُ .  
 وَإِذَا أَتَى بَعْدَهَا طَاءٌ فَلَا بَدَّ مِنْ بَيَانِ إِطْبَاقِهَا وَاسْتِعْلَائِهَا ، وَإِلَّا قَرِبتَ مِنَ الزَّايِ  
 كَقَوْلِهِ : ﴿ أَصْطَفَى ﴾ و ﴿ يَصْطَفِي ﴾ وَشَبِهُهُ ، وَإِذَا أَتَى بَعْدَهَا تَاءٌ نَحْوُ :  
 ﴿ حَرَصْتَ ﴾ و ﴿ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾ و ﴿ حَصِرْتَ صُدُورُهُمْ ﴾ ؛ فَلَا بَدَّ مِنْ بَيَانِ  
 لَفْظِ الصَّادِ وَتَصْفِيَةِ النُّطْقِ بِهَا ، وَإِلَّا بَادَرَ اللِّسَانَ إِلَى جَعْلِهَا سَيْنًا ؛ لِأَنَّ السِّينَ  
 أَقْرَبَ إِلَى التَّاءِ مِنَ الصَّادِ إِلَى التَّاءِ . [ اهـ . تمهيد ] .

\* وَأَمَّا السِّينُ الْمَهْمَلَةُ : فَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى مَخْرَجِهَا وَنَسَبَتِهَا ، وَلِهَذَا سَتِ  
 صِفَاتُ : الْهَمْسِ ، وَالرَّخَاوَةِ ، وَالانْفِتَاحِ ، وَالِاسْتِفَالِ ، وَالِإِصْطِمَاتِ ، وَالصَّفِيرِ ،  
 وَقَدْ جَمَعَهَا بَعْضُهُمْ فِي بَيْتٍ فَقَالَ :

لِلسِّينِ رَخْوٌ ثُمَّ صَمْتُ سَفَلْتُ هَمْسٌ صَفِيرٌ يَأْتِي وَانْفَتَحْتُ  
 فَإِذَا نَطَقْتَ بِهَا فَوْفَهَا حَقَّهَا ، وَيَبِينُ هَمْسُهَا وَصَفِيرُهَا ، وَخَلَّصَ لَفْظُهَا مِنَ الْجَهْرِ ،  
 خُصُوصًا إِذَا سَكَنْتَ ، وَإِلَّا انْقَلَبَتْ زَايَا ؛ إِذْ لَوْلَا الْهَمْسُ الَّذِي فِيهَا لَكَانَتْ زَايَا ،  
 وَلَوْلَا الْجَهْرُ الَّذِي فِي الزَّايِ لَكَانَتْ سَيْنًا ؛ فَاخْتَلَفَتْ فِي السَّمْعِ هُوَ بِالْجَهْرِ  
 وَالْهَمْسِ ، وَإِذَا أَتَى بَعْدَ السِّينِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْإِطْبَاقِ سِوَاهُ كَانَتْ سَاكِنَةً أَوْ  
 مَتَحْرَكَةً وَجَبَّ بَيَانُهَا بِرَفْقٍ وَتَوَدُّةٍ ؛ لِثَلَا تَجْدِبُهَا قُوَّتُهُ فَتَقْلِبُهَا صَادًا بِسَبَبِ الْمَجَاوِرَةِ ؛  
 لِأَنَّ مَخْرَجَهَا وَاحِدٌ نَحْوُ ﴿ بَسْطَةٌ ﴾ و ﴿ مَسْطُورًا ﴾ و ﴿ تَسْطِعُ ﴾ و ﴿ أَقْسَطُ  
 عِنْدَ اللَّهِ ﴾ ؛ إِذْ لَوْلَا التَّسْفَلُ وَالانْفِتَاحُ اللَّذَانِ فِي السِّينِ لَكَانَتْ صَادًا ، وَلَوْلَا  
 الْاِسْتِعْلَاءُ وَالِإِطْبَاقُ اللَّذَانِ فِي الصَّادِ لَكَانَتْ سَيْنًا . وَيَنْبَغِي أَنْ يَبَيِّنَ صَفِيرُهَا أَكْثَرَ

من الصاد ؛ لأن صفيـر الصاد يبيـن بالإطباق ، وكذلك يجب بيانها في نحو قوله : ﴿ سُلْطَنٍ ﴾ و ﴿ لَسَلَطَهُمْ ﴾ و ﴿ تُسَقِطُ ﴾ ، وكذلك يجب بيان هـمـسها إذا أتى بعدها تاءٌ أو جيمٌ نحو : ﴿ مُسْتَقِيمٍ ﴾ و ﴿ يَسْجُدُ ﴾ و ﴿ مَسْجِدٍ ﴾ ؛ لثلاثا تلتبس بالزاي للمجاورة . وكذلك يجب بيان انفتاحها واستفـالها في نحو : ﴿ وَأَسِرُّوا ﴾ و ﴿ يُسْحَبُونَ ﴾ و ﴿ عَسَى ﴾ و ﴿ قَسَمْنَا ﴾ ؛ لثلاثا تشبته بنحو : (أصروا) و (يصحبون) و (وعصى) و (قصمنا) [اهـ . تمهيد وابن غازي] .

\* وأما الزاي : فقد تقدّم الكلام على مخرَجها ونسبتها ، ولها ست صفات : الجهرُ ، والرخاوة ، والانفتاح ، والاستفال ، والإصمات ، والصفير . وقد جمعها بعضهم في بيت فقال :

لِلزاي جَهْرٌ مَعَ صَفِيرٍ مُسْتَفِيلٍ      صَمْتُ وَرَخْوَتِهِم فَتَحٌ قَدْ نُقِلَ  
 فإذا نطقت بها فبيـن جَهْرَها ؛ لأنها لا تتميز عن السين إلا به ، فإذا سكنت وأتى بعدها حرفٌ مهموسٌ أو مجهورٌ تأكّدَ بيانها ؛ لثلاثا يقرب لفظها من لفظ السين نحو : ﴿ يُزجى سَحَابًا ﴾ و ﴿ مُزجَلَةٌ ﴾ و ﴿ كَزْتَمَ ﴾ و ﴿ تَزْدَرِي ﴾ و ﴿ أَزْدَادُونَ ﴾ و ﴿ أَرْكِي ﴾ و ﴿ وَزْرَكَ ﴾ و ﴿ لَيْزَلِقُونَكَ ﴾ ؛ وشبه ذلك . وإذا تكررت الزاي وجبَ بيانها أيضًا نحو قوله : ﴿ فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ ﴾ لِثقل التكرير ، ولا بد من ترقيقها إذا أتى بعدها ألفٌ نحو قوله : ﴿ مَا زَادُوكُمْ ﴾ و ﴿ أَلزائِيَّةُ ﴾ وشبه ذلك .

\* وأما الظاء المعجمة : فقد تقدّم الكلام على مخرَجها ونسبتها . ولها خمس صفات : الجهر ، والإطباق ، والاستعلاء ، والإصمات ، والرخاوة ، وقد جمعها بعضهم في بيت فقال :

لِلظاءِ صَمْتُ مَعَ إِطْبَاقٍ عُرِفَ      عَلُوُّ وَجَهْرُهُم رَخْوَةٌ قَدْ وُصِفَ

فإذا نطقتَ بها فبيِّن استعلاءَها وإطباقَها لثلاث تشبه بالذال المعجمة لأنها من مخرَّجها ، ولولا الإطباق والاستعلاء اللذان في الظاء لكانت ذالاً ، فالتحقُّظ بلفظ الظاء واجبٌ ؛ لثلاث يدخله شائبة لفظِ الذال في نحو قوله : ﴿ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴾ أي ممنوعاً ، فإن لم يُتَحَفَّظْ ببيان الظاء اشتبه في اللفظ بنحو قوله : ﴿ إِنَّ عَدَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحَدُورًا ﴾ فهو بالذال من الحذر . وإذا سكنت الظاء وأتى بعدها تاءٌ وجبَ بيانها ؛ لثلاث تقرب من الإدغام نحو : ﴿ أَوْعَظْتَ ﴾ [ الشعراء : ١٣٦ ] ، ولا ثاني له .

قال مكِّي : الظاء مُظَهَّرَةٌ بلا اختلافٍ في ذلك بين القراء . وذكر غيره أنه روى عن اليزيدي وعن نصير وعن الكسائي إدغامها فيها ، وإذهابُ صفتها ، فتكون ﴿ أَوْعَظْتَ ﴾ في اللفظ مثل : (أَوْعَدْتَ) من الوعد . قال في الإقناع : وهو جائز ، وذكر الأهوازي عن الجماعة عن نصير أيضاً إدغامها وإبقاء صفتها ؛ وهو جائز حسن ، ولكن أهل الأداء لم يأتوا فيه إلا بالإظهار ، وكأنهم عدلوا عن الإدغام لما فيه من اللبس . [ اهـ . شارح نونية السخاوي ] .

فإن قيل : لم أظهر القراء ﴿ أَوْعَظْتَ ﴾ وأدغموا نحو : ﴿ أَحَطْتُ ﴾ وكلاهما يجوز فيه الأمران ؟ أجيب : بأن الظاء المهملة أقرب إلى التاء ؛ فإنها من مخرَّج واحد ؛ فلذلك اختاروا إدغامها ، وأيضاً فالقراءة سُنَّةٌ مَتَّبَعَةٌ وَيَقْتَدِي فِيهَا الْخَلْفُ بِالسَّلَفِ . ولذلك أشار السخاوي في نونته فقال :

وكذا بيان الصادِ نَحْوُ حَرَضْتُمْ وَالظَّاءِ فِي أَوْعَظْتَ لِلأَعْيَانِ إِذْ أَظْهَرُوهُ وَأَدْغَمُوا قَرَّطْتُ فَاتًّا بِعِ فِي الْقِرَانِ أُمَّةَ الْأَزْمَانِ وَفِي بَعْضِ النِّسْخِ : \* مَخْرُجُ الْحَرْفَيْنِ مَتَّحِدَانِ \* اهـ .

وكذا يلزم تخليصُ الظاء وبيانه ساكناً أو متحرِّكاً حيث وقع .

\* وأما الذال المعجمة : فقد تقدم الكلام على مخرَّجها ونسبها . ولها خمسُ

صفات : الجهر ، والانفتاح ، والاستفال ، والرخاوة ، والإصمات ، وقد جمعها بعضهم في بيت فقال :

لِلذالِ الاسْتِفَالِ مَعَ جَهْرٍ كَذَا فَتُحْ وَرَخَوْتُمْ إِصْمَاتٌ خُذًا  
فإذا نطقت بها فوفها حقها من مخرجها وصفاتها ، واعتن بترقيقها وبيان  
استفالها وانفتاحها إذا جاوزها حرف مفخم ، وإلا فربما انقلبت ظاء نحو :  
﴿ ذَرَهُمْ ﴾ و ﴿ ذَرْنِي ﴾ و ﴿ ذَرَقِي ﴾ و ﴿ ذَرَعًا ﴾ و ﴿ أَنْذَرَهُمْ ﴾ و ﴿ الْأَذْقَانِ ﴾ ،  
ولا سيما في نحو : ﴿ الْمُنْذِرِينَ ﴾ و ﴿ مَحْظُورًا ﴾ و ﴿ وَذَلَّلْنَاهَا ﴾ ؛ لثلاث تشبهه بنحو :  
﴿ الْمُنْظَرِينَ ﴾ و ﴿ مَحْذُورًا ﴾ و ﴿ وَظَلَّلْنَا ﴾ لأن الذال لا تتميز عن الظاء إلا  
بالاستفال والانفتاح . وإذا سكنت الذال وأتى بعدها نونٌ وجب عليك  
إظهارها ، وإلا فربما اندغمت في النون نحو : ﴿ وَإِذْ نَتَقْنَا ﴾ و ﴿ فَتَبَدَّنْهُ ﴾  
و ﴿ أَخَذْنَا ﴾ ؛ وكذلك إذا أتى بعدها حرف مهموسٌ وجب عليك بيان جهرها  
وإلا عادت ثاءً مثلثةً كقوله : ﴿ وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ ﴾ . وإذا أتى بعدها قافٌ  
فلا بد من ترقيقها ، وإلا صارت ظاءً نحو قوله : ﴿ ذُقْ ﴾ و ﴿ ذَاقُوا ﴾  
و ﴿ الْأَذْقَانِ ﴾ ، وإياك والمبالغة في ترقيقها ؛ لثلاث تصير ثاءً مثلثة كما يفعله بعض  
الناس . وإذا تكررت وجب بيان كل منها نحو قوله : ﴿ ذِي الْأَذْكَرِ ﴾ ، وقد  
اجتمعت هنا ثلاث ذالات ؛ لأن اللام قُلبت ذالاً توصلًا إلى الإدغام ، وبيان كل  
واحدة منهن لازم . [ اهـ . تمهيد ] .

\* وأما الثاء المثلثة: فقد تقدم الكلام على مخرجها ونسبتها . ولها خمس صفات :

الهمس ، الرخاوة ، الاستفال ، الانفتاح ، الإصمات . وقد جمعها بعضهم في

بيت فقال:

لِلثَّاءِ هَمْسٌ وَإِنْفِتَاحٌ قَدْ أَتَى رِخَاوَةً صَمْتُ اسْتِفَالٌ يَا فَتَى

فإذا نطقت بها فوقها حقها من صفاتها، وإياك أن تحدث فيها جهرا فيلتبس لفظها بالذال المعجمة ؛ لأنها من مخرج واحد، وإذا وقع بعد الشاء ألف وجب ترقيقها نحو قوله : ﴿ ثَالِثٌ ﴾ و ﴿ وَثَامِيَهُمْ ﴾ ونحوهما . وإذا تكررت الشاء وجب بيانها نحو قوله : ﴿ ثَالِثٌ ثَلَاثَةٌ ﴾ و ﴿ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ ﴾ ؛ مخافة أن يدخل الكلام إخفاءً . وإذا وقعت ساكنة قبل حرف الاستعلاء تأكد وجوب بيانها لضعفها وقوة حرف الاستعلاء بعدها ، نحو قوله : ﴿ ائْتَمَرْتُمُوهُمْ ﴾ و ﴿ حَتَّى يُشْخِرَ ﴾ و ﴿ تَتَّقِفْنَهُمْ ﴾ و ﴿ إِنْ يَتَّقِفُواكُمْ ﴾ و ﴿ أَيُّهُ الثَّقَلَانِ ﴾ ، وكذلك الراء والنون نحو قوله : ﴿ أَعْتَرْنَا ﴾ و ﴿ لَيْثِنَا ﴾ و ﴿ بَعَثْنَا ﴾ كل ذلك يجب فيه بيان الشاء .

\* وأما الفاء : فقد تقدم الكلام على مخرجها ونسبتها، ولها خمس صفات : الهمس ، والرخاوة ، والاستفال ، والانفتاح ، والإذلاق ، وقد جمعها بعضهم في بيت فقال :

لِلْفَاءِ فَتْحٌ اسْتِفَالٌ قَدْ رَسِمَ رِخْوٌ وَذَلُّ ثُمَّ هَمْسٌ قَدْ وَسِمَ  
 فإذا التقت الفاء بالميم أو الواو فلا بد من بيانها نحو : ﴿ تَلَقَّفَ مَا صَنَعُوا ﴾ ،  
 و ﴿ لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ ﴾ ونحو ذلك . وإذا تكررت الفاء تأكد وجوب بيانها ،  
 سواء كانت من كلمة أو كلمتين كقوله : ﴿ أَلَيْسَ خَفَّفَ اللَّهُ ﴾ و ﴿ أَنْ تُخَفِّفَ ﴾  
 و ﴿ فَلَيْسَتْ عَفِيفٌ ﴾ وكذا و ﴿ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ ﴾ و ﴿ خَلَّتِ فِي الْأَرْضِ ﴾ ،  
 في مذهب المظهر ونحو ذلك . وإذا أتى بعدها ألف فلا بد من ترقيقها نحو :  
 ﴿ فَكَيْهَيْنَ ﴾ و ﴿ فَكَيْهُونَ ﴾ و ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ ﴾ . ١٠٨ .

\* وأما الواو : فقد تقدم الكلام على مخرجها ونسبتها، ولها ست صفات :

الجهر ، والاستفال ، والانفتاح ، والإصمات ، والرخاوة ، واللين ، وقد جمعها بعضهم في بيت فقال :

لِلوَاوِ جَهْرٌ مَعَ إِصْمَاتِ سَفَلٍ فَتَحٌ وَرَخْوَةٌ لِيْنٌ قَدْ حَصَلَ

فإذا جاءت الواو مضمومة أو مكسورة وجب بيانها وبيان حركتها ، لئلا يخالطها لفظ غيرها أو يقصر اللفظ عن إعطائها حقها كقوله : ﴿ وَجُوهٌ ﴾ و ﴿ تَفَنُّوتٍ ﴾ و ﴿ وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ ﴾ و ﴿ وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ ﴾ . فإذا انضمت ولقيها مثلها كان البيان أكد لثقله نحو : ﴿ مَا أُورِي ﴾ . وإذا سكنت وانضم ما قبلها وأتى بعدها مثلها : وجب بيان كل منها خشية الإدغام لأنه غير جائز ، ومُتَكَّنُ الواو الأولى لمدّها ولينها ، وذلك نحو : ﴿ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا ﴾ و ﴿ وَقَتَلُوا وَقَتَلُوا ﴾ و ﴿ قَالُوا وَهُمْ ﴾ . ولذلك أشار الإمام السخاوي في نويته فقال :

في يومٍ مَعَ قالوا وَهُمْ ونظيرِ ذَا لا تُدْغَمُوا بِمَا مَعَشَرَ الإِخْوَانِ

فإذا سكنت وانفتح ما قبلها وجب الإدغام وبيان التشديد ؛ لأنها صارت في حكم الصحيح ، فإدغامها واجب كقوله : ﴿ عَفَّوْا وَقَالُوا ﴾ و ﴿ اتَّقُوا وَءَامَنُوا ﴾ و ﴿ ثُمَّ اتَّقُوا وَأَحْسِنُوا ﴾ ولذلك أشار السخاوي فقال :

وَالوَاوُ فِي حَتَّى عَفَّوْا ونظيره إِدْغَامُهُ حَتَّمْ عَلَى الإِنْسَانِ

(فقرة) وإذا أتت مشددة فلا بد من بيان التشديد بقوة من غير تمضغ ولا تراخ ، كقوله : ﴿ لَوَّوْا ﴾ و ﴿ وَأَفْوِضْ ﴾ و ﴿ عَدُّوْا ﴾ ونحوه (ا. هـ . تمهيد) .

\* وأما الباء الوحيدة : فقد تقدم الكلام على مخرجها ونسبتها . ولها ست صفات :

القلقلة ، والجهر ، والشدة ، والاستفال ، والانفتاح ، والإذلاق ، وقد جمعها

بعضهم في بيت فقال :

لِلْبَاءِ فَتَحٌ شِدَّةٌ تَسْفُلُ ذَلَاقَةٌ جَهْرٌ كَذَا تَقْلُقُلُ

فإذا نطقت بالباء فأخرجها من مخرجها مع مراعاة ما فيها من الشدة والجهر ، واحذر أن تخرجها ممزوجة بالفاء كما يفعله بعض الأعاجم ، وإذا أتت من كلمتين وكانت الأولى ساكنة كان إدغامها إجماعاً نحو قوله : ﴿ أَضْرِبْ بِعَصَاكَ ﴾ و ﴿ فَأَضْرِبْ بِهِ ﴾ وإذا سكنت ولقيها ميم أو فاء نحو قوله : ﴿ يَبْنِي أَرْكَبَ مَعَنَا ﴾ أو ﴿ يَغْلِبُ فَسَوْفَ ﴾ جاز فيها الإظهار والإدغام ، فالإظهار لاختلاف اللفظ ، والإدغام لقرب المخرج أو اتحاده .

وإذا التقت الباء المتحركة بمثلها وجب إتيان كل منهما على صفته مرققا ، مخافة أن يقرب اللفظ من الإدغام ، وذلك نحو قوله : ﴿ سَبَبًا ﴾ و ﴿ حَبَبَ إِلَيْكُمْ ﴾ و ﴿ أَلَكِتَبَ بِالْحَقِّ ﴾ عند من يُظهر . وإذا سكنت وجب على القارئ أن ينطق بها مرققة وأن يظهر قلقلتها؛ سواء كان الإسكان لازماً أو عارضاً ، لا سيما إذا أتى بعدها واو نحو : ﴿ بَرَبَوَّةٍ ﴾ و ﴿ أَبْوَابٍ ﴾ و ﴿ أَلْخَبَةِ ﴾ و ﴿ عِبْرَةٌ ﴾ ، و ﴿ فَأَنْصَبَ ﴾ و ﴿ فَارْغَبَ ﴾ و ﴿ أَلَكِتَبَ ﴾ و ﴿ أَلْحِسَابِ ﴾ و ﴿ لَهَبٍ ﴾ ونحو ذلك (ا. هتمهيد) .

قال في النشر : وإن أتى بعدها حرف مفخم وجب على القارئ أن يرقق اللفظ بها نحو : ﴿ وَنَطَّلَ ﴾ و ﴿ بَغْيٍ ﴾ و ﴿ وَوَصَلَهَا ﴾ فإن حال بينهما ألف كان التحفظ بترقيقها أبلغ نحو : ﴿ وَنَطِّلُ ﴾ و ﴿ بَاغٍ ﴾ و ﴿ وَالْأَسْبَاطِ ﴾ فكيف إذا وليها حرفان مفخمان نحو : ﴿ بَرِقَ الْبَصَرُ ﴾ و ﴿ أَلْبَقَرُ ﴾ و ﴿ بَلَّ طَبَعٌ ﴾ عند من أدغم . وقال في فتح الرحمن : وليحذر في ترقيقها من ذهاب شدتها وجهرها لا سيما إذا كان بعدها حرفٌ خفي نحو : ﴿ بِرِيمٍ ﴾ و ﴿ بِهِ ﴾ و ﴿ بَلِغٌ ﴾ و ﴿ بَسِطٌ ﴾ ،

و ﴿بَارِيكُمْ﴾ ، أو حرف ضعيف نحو : ﴿بِثَلَاثَةٍ﴾ و ﴿وَبِذِي الْقُرْبَىٰ﴾ ،

و ﴿بِسَاحَتِهِمْ﴾ . ولذلك أشار ابن الجزرى رحمه الله تعالى في مقدمته فقال :

وباءٌ بَرَقَ باطلٌ بِهِمِ بِذِي فَاحْرِضْ عَلَى الشَّدَةِ وَالْجَهْرِ  
فِيهَا وَفِي الْجِيمِ كَحُبِّ الصَّبْرِ الَّذِي رَبْوَةٌ اجْتُنَّتْ وَحُجُّ الْفَجْرِ

وليحذر أيضًا إذا رققها أن يدخلها إمالةً، فكثيرًا ما يقع في ذلك عامَّة

المغاربة. اهـ.

\* وأما الميم فقد تقدم الكلام على مخرجها ونسبتها . ولها خمس صفات : الجهر ،  
والتوسط أي بين الشدة والرخاوة ، والاستفال ، والانفتاح ، والإذلاق . وقد  
جمعها بعضهم في بيت فقال :

للميم الاستفالُ مع جَهْرِ كذا وَسَطٌ وَفَتْحٌ ثم إِذْلَاقٌ خُذا

اعلم أن الميم حرف أغنُّ ، وتظهر غُنَّتُه من الخيشوم إذا كان مدغمًا أو مُخْفَى ،  
والميم أخت الباء لأن مخرجهما واحد ، فلولا الغنة التي في الميم وبعض الجريان  
الذي معها لكانت باءً ، والميم أيضًا مؤاخيةً للنون في الغنة التي هي في كل منهما ؛  
ولأنهما مجهورتان ، ولذلك أبدلت العرب إحداهما من الأخرى فقالوا : (غين)  
و(غيم) ، وقالوا في الغاية : الندى والمدى ، فإن أتى محرَّكًا فليحذر من تفخيمه  
ولا سيما إذا كان بعده حرفٌ مفخَّمٌ نحو : ﴿مَحْمَصَةٍ﴾ و ﴿مَرَضٌ﴾ و ﴿مَرِيَمٌ﴾  
و ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ﴾ ، فإن أتى بعده ألف كان الحذر من التفخيم أكد ، فكثيرًا ما  
يجري ذلك على الألسنة خصوصًا الأعاجم نحو : ﴿مَلِكٌ﴾ و ﴿مَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ﴾  
و ﴿وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ . وإذا كان ساكنًا فله ثلاثة أحكام ، وسيأتي ذكرها في  
آخر باب الإظهار والإدغام. اهـ .

\*\*\*

## في تجويد الحرف المشدد

اعلم أن الحرف المشدد هو في الحقيقة حرفان ؛ أولهما ساكنٌ ، وثانيهما متحرك ، ولذلك يقوم في وزن الشعر مقام حرفين ، فيجب على القارئ أن يبينه حيث وقع ، ويعطيه حقه ؛ لأنه إن قرط في تشديده حذف حرفاً من تلاوته ، ويتأكد الاعتناء ببيان ذلك إذا لقي الحرف المشدد حرفاً يماثله نحو : ﴿ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾ و ﴿ الْحَقِّ قُلِ اللَّهِ ﴾ و ﴿ مِنْ أَلِيمٍ مَا غَشِيَهُمْ ﴾ و ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ ﴾ و ﴿ وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمْ ﴾ فإن البيان في ذلك أكد لزيادة الثقل باجتماع ثلاثة أمثال ، فينبغي أن يخلص بيانه من غير قطع الأول ، ولصعوبة ذلك أشار الإمام السخاوي في نونيته فقال :

وَبَيِّنَ الْحَرْفَ الْمَشْدَدَ مُوضِحًا مِمَّا يَلِيهِ إِذَا تَقَى الْمِثْلَانِ  
كَالِيمٍ مَا وَالْحَقِّ قُلٍ وَمِثَالُ ظَلٍّ لَنَا لِكَيْمَا يَظْهَرَ الْأَخْوَانِ

فإن كان الحرف المماثل مشدداً نحو : ﴿ وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ ﴾ و ﴿ قُلِ لِلَّذِينَ ﴾ فيكون أولى بالبيان لما فيه من اجتماع أربعة أمثال ، وقد تجتمع ثلاث مشدّدات متواليات ، وهو قليل في القرآن وفي الكلام ، وإنما يأتي في الوصل من كلمتين أو أكثر نحو قوله : ﴿ وَعَلَى أُمَمٍ مِمَّنْ مَعَكَ ﴾ ، فهذه ثلاثة أحرف مشدّدات متواليات قائمة مقام ستة أحرف ، قبلها ميمان خفيفتان في ﴿ أُمَمٍ ﴾ فيجتمع في لفظ ذلك إذا وُصل ثمانُ ميمات متواليات اجتمعن من أصلٍ ومن إدغامٍ ، فيجب على القارئ أن يتحفظ في ذلك غاية التحفظ .

قال مكّي : ولا أعلم له نظيراً في القرآن ( ا . هـ . شارح نونية السخاوي ) .

وفي المرعشي نقلاً عن الرعاية أن المشدّدات على ثلاثة أضرب : ضربٌ فيه ما

يزيد تشديده وهو الراء المشددة ؛ لأن إخفاء تكريرها يزيد في تشديدها فوق تشديد سائر الحروف . وقال فيها أيضاً : إذا كان الحرف المشدد راءً وجب على القارئ أن يشدها تشديداً بالغاً ويُخفي تكريرها ، فإخفاء التكرير كأنه زيادة في التشديد ؛ لأن إخفاء التكرير يحتاج إلى شدة لصق اللسان على أعلى الحنك كما نقل عن الجعبري . اهـ .

قال المرعشي : وينبغي أن يزداد في هذا الضرب اللامُ المفخمة في اسم الله عز وجل ، لما نقل عن الرعاية أنه إذا كان المشدد مفخماً للتعظيم والإجلال نحو : ﴿ وَقَالَ اللَّهُ ﴾ وشبهه وجب على القارئ أن يُظهر التشديد إظهاراً متمكناً ليُظهر التفخيم في اللام . وليس في كلام العرب لامٌ أظهر تفخيماً وأشد تعظيماً من اللام في اسم الله عز وجل ؛ لأنه فُخِّم لإرادة التعظيم والإجلال ، وذلك إذا كان قبل اللام فتح أو ضم .

وضربٌ ليس فيه ما يزيد تشديده ولا ما يُنقصه ، وهو كل ما أدغم ليس فيه تكريراً ولا إظهار غنة الحرف الأول ولا إطباقه ولا استعلاؤه ، نحو الياء من . ﴿ ذُرِّيَّةٌ ﴾ والجيم من ﴿ لُجِّي ﴾ ، وهذا الضرب تشديده دون تشديد الراء المشددة قليلاً . وفي المرعشي نقلاً عن أبي شامة أن إدغام النون الساكنة والتنوين في النون والميم ، وإدغام الميم الساكنة في مثلها من هذا الضرب عند الجمهور ، ومن الضرب الثالث عند مكِّي .

وضربٌ فيه ما يُنقص تشديده : وهو كل ما أدغم مع بقاء الغنة أو الإطباق أو الاستعلاء نحو : ﴿ مَنْ يُؤْمِنُ ﴾ و ﴿ وَاللَّهُ مِنْ وَرَائِهِمْ ﴾ و ﴿ أَحَطَّتْ ﴾ و ﴿ أَلَمْ خَلَقْكُمْ ﴾ ، وهذا الضرب تشديده دون تشديد الضرب الثاني ، واجتمع في قوله : ﴿ ذُرِّيُّ يُوقَدُ ﴾ ثلاث مشدّدات مرتبة ، فتشديد الراء أمكن قليلاً من تشديد الياء الأولى ، وتشديد الياء الأولى أمكن من تشديد الياء الثانية .

وفي التمهيد أن ما ليس فيه غنة يُشدد بسرعة ، وما فيه غنة يشدد بتراخ .  
أقول : وهذا صريح في أن الغنة يتوقف أداؤها على التراخي ، وفيه أيضًا أن  
تشديد إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء يُشدد بتراخي التراخي ،  
وتشديد الحرف المشدد عند الوقف عليه أبلغ من تشديده في الوصل ؛ لأن الوقف  
عليه فيه صعوبة على اللسان ، فيجب بيان تشديده إذا لم يُرَم نحو : ﴿ مُسْتَمِرٌّ ﴾  
و ﴿ مِنْ طَرَفٍ خَفِيٍّ ﴾ و ﴿ هُمُ الْعَدُوُّ ﴾ وأما إذا رُمّت : فإظهار التشديد أسهل  
لأن الروم في حكم الوصل ، لكن الواو والياء يصعب تشديدهما في الوصل أيضًا  
بخلاف سائر الحروف نحو : ﴿ إِيَّاكَ ﴾ و ﴿ أَوَّابٌ ﴾ وإن كان دون صعوبة  
الوقف . [ ا . هـ . مرعشي ] .

\*\*\*

وإلى هنا انتهى الكلام عن الصفات اللازمة .

ولنشرع الآن إن شاء الله تعالى في الكلام على الصفات العارضة التي تعرّض  
لذات الحرف في بعض أحواله ؛ كالتفخيم ، والترقيق ، والإدغام ، والإظهار ،  
ونحوها ، فنقول :

\*\*\*

## الباب الثالث

### في بيان أحكام التفخيم والترقيق

وفيه ثلاثة فصول وتتمة .

## الفصل الأول

### في بيان حقيقة التفخيم والترقيق ، وما يجب تفخيمه وترقيقه من الحروف .

اعلم أن التفخيم في الاصطلاح عبارة عن : سَمَنَ يدخل على جسم الحرف ، أي صوته ، فيمتلئ الفم بصداه . والتفخيم والتسمين والتجسيم والتغليظ بمعنى واحد ، لكن المستعمل في اللام التغليظ ، وفي الراء التفخيم \* والترقيق هو عبارة عن : نُحُولَ يدخل على جسم الحرف فلا يمتلئ الفم بصداه .

ثم اعلم أن الحروف قسمان : حروف استعلاء ، وحروف استفال .

\* أما حروف الاستعلاء : فكلُّها مفخمة لا يستثنى شيءٌ منها في حال من الأحوال ، سواء كانت متحركة أو ساكنة ، جاورت مستفلاً أو غيره ، وهي سبعة أحرف مجموعة في قول بعضهم : « قَطْ حُصَّ ضَغُطٌ » ، وأعلاها في التفخيم حروف الإطباق الأربعة : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ؛ لأن اللسان يعلو بها وينطبق ، بخلاف الغين والحاء والقاف فإن اللسان يعلو بها ولا ينطبق . قال المرعشي : وتفخيم كل حرف منها يكون على قدر استعلائه ؛ فما كان استعلاؤه أبلغ كان تفخيمه أبلغ ، فحروف الإطباق أبلغ في التفخيم من باقي حروف الاستعلاء كما صرح به ابن الجزرى في نظمه حيث قال :

وحرف الاستعلاء فَخَّمْ واخْضُصْ الاطْباقُ أَوْى نحو قال والعصا

قال مُلّا على القارى : (أقوى) صفة مصدرٍ محذوف . والمعنى : واخصص  
حروف الإطباق بتفخيمٍ أقوى من بين سائر حروف الاستعلاء . اهـ .

\* وأما حروف الاستفال : فكلها مرققة ، لا يجوز تفخيم شيء منها إلا الراء  
واللام في بعض أحوالهما ، وسيجيء بيان ذلك ، وإلا الألف المدّية فإنها تابعة لما  
قبلها ، فإذا وقعت بعد الحرف المفخّم تُفخّم ، وإذا وقعت بعد الحرف المرقّق  
تُرَقّق ؛ لأن الألف ليس فيه عمل عضوٍ أصلاً حتى يوصف بالتفخيم أو  
الترقيق . قال المرعشي في رسالته :

« ولما كان في الياء والواو المدّيين عملٌ عضوٍ في الجملة - كما سبق - لم يكونا  
تابعين لما قبلهما بل هما مرّققان في كل حال ، كذا يفهم من إطلاقاتهم . اهـ . وقال  
أيضاً في حاشيته على رسالته : ولعل الحق أن الواو المدّية تفخم بعد الحرف  
المفخم وذلك لأن ترقيقها بعد المفخم في نحو : ﴿ الطُّورِ ﴾ و ﴿ الصُّورِ ﴾  
و ﴿ قُوّاً ﴾ لا يمكن إلا بإشراكها صوت الياء المدية بأن يحرك وسط اللسان إلى  
جهة الحنك كما يشهد به الوجدان الصادق ، مع أن الواو ليس فيه عملٌ للسان  
أصلاً وقد رجوت أن يوجد التصريح بذلك أو الإشارة إليه في كتب هذا الفن ،  
لكن أعياني الطلب ، فمن وجدته فليكتبه هنا . وأما الياء المدّية فلا شك في أنها  
مرقّقة في كل حال » . اهـ .

## الفصل الثاني

### في بيان حكم الراء تفخيماً وترقيقاً

اعلم أن الراء لها حكمان : حكم في الوصل ، وحكم في الوقف . فأما  
حكمها في الوقف فسيأتي ، وأما حكمها في الوصل فهي تنقسم قسمين :  
متحركة وساكنة .

وسيأتي حكم الساكنة ؛ وأما المتحركة فإنها تنقسم ثلاثة أقسام : مفتوحة ،

ومضمومة ، ومكسورة .

فأما المفتوحة فإنها تفخم للجميع ، إلا من أمال منها شيئاً فإنه يرققه ، وإلا ورشاً فإنه يرققها بعد الياء الساكنة من كلمة الراء نحو: ﴿ طَيْرًا ﴾ و ﴿ خَيْرًا ﴾ وبعد الكسرة اللازمة المتصلة في بعض المواضع ؛ سواء حال بين الكسرة والراء المفتوحة ساكنٌ نحو: ﴿ الشَّعْرَ ﴾ أو لا ؛ نحو: ﴿ سِرَاجًا ﴾ . وكذا يرقق الأولى من قوله: ﴿ بِشَرِّرٍ ﴾ من أجل كسرة الراء الثانية بعدها .

وأما المضمومة فإنها تفخم للجميع أيضًا ، إلا ورشاً فإنه يرققها بعد الكسرة اللازمة المتصلة ، سواء حال بين الكسرة والراء ساكنٌ نحو: ﴿ عِشْرُونَ ﴾ أو لا نحو و ﴿ يُبَشِّرُهُمْ ﴾ و ﴿ يُشْعِرُكُمْ ﴾ . وبعد الياء الساكنة في كلمة الراء نحو: ﴿ قَدِيرٌ ﴾ و ﴿ غَيْرٌ بَسِيرٍ ﴾ .

وأما الراء المكسورة فلا خلاف في ترقيقها سواء كانت الكسرة لازمة أو عارضة ، تامة أو مبعضة ، أو مماله ، أو لا أو وسطاً أو طرفاً ، منونة أو غير منونة ، سكن ما قبلها أو تحرك بأي حركة ، سواء وقع بعدها حرفٌ مستعملٍ أو مستفلاً في الاسم أو الفعل نحو: ﴿ رِزْقًا ﴾ و ﴿ وَالْغَرِيمِينَ ﴾ و ﴿ وَفِي الرِّقَابِ ﴾ و ﴿ وَالْفَجْرِ ﴾ و ﴿ لَيَالٍ عَشْرٍ ﴾ و ﴿ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا ﴾ و ﴿ أَنْذِرِ النَّاسَ ﴾ و ﴿ وَأَخْرَجْنَا ﴾ و ﴿ إِنَّ شَانِئَكَ ﴾ على قراءة ورش ، و ﴿ رءَاكُوكِبًا ﴾ و ﴿ أَلذِّكْرَى ﴾ و ﴿ أَلدَّارُ ﴾ عند من أمال .

وأما الراء الساكنة فتكون أولاً ووسطاً وآخرًا ، وتكون في ذلك كله بعد فتح وضم وكسر ، فمثالها أولاً : بعد فتح ﴿ وَأَرْزُقْنَا ﴾ و ﴿ وَأَرْحَمْنَا ﴾ ، وبعد ضم ﴿ أَرْكُضْ ﴾ ، وبعد كسر ﴿ يَبْنِي أَرْكَبَ مَعَنَا ﴾ [لغير حفص] و ﴿ أَمِّمِ

آرْتَابُوا ﴿ و ﴾ رَبِّ آرْجِعُونِ ﴿ و ﴾ الَّذِي آرْتَضَى ﴿ و ﴾ مَنِ آرْتَضَى ﴿ ؛  
 فالتّي بعد فتح لا بد أن تقع بعد حرف عطف ، والتّي بعد الضم تكون بعد  
 همزة الوصل ابتداءً ، وقد تكون كذلك بعد ضم وصلًا ، وقد تكون بعد كسر  
 على اختلاف بين القراء كما مثلنا به ، فإن قوله تعالي : ﴿ وَعَذَابٌ آَرَكُضٌ ﴾  
 يُقرأ بضم التنوين ، قيل على قراءة نافع وابن كثير والكسائي وأبي جعفر  
 وخلف وهشام ، ويقرأ بالكسر على قراءة أبي عمرو وعاصم وحمة ويعقوب  
 وابن ذكوان ، فهي مفخمة على كل حال لوقوعها بعد ضم ، ولكون الكسرة  
 عارضة . وكذلك ﴿ أُمِ آرْتَابُوا ﴾ و ﴿ يَبْنِي آرْكَبَ مَعَنَا ﴾ و ﴿ رَبِّ  
 آرْجِعُونِ ﴾ و ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ﴾ ﴿ آرْجِعِي ﴾ و ﴿ يَتَأْتِيهَا  
 الَّذِينَ ءَامَنُوا آرْكَعُوا ﴾ و ﴿ الَّذِينَ آرْتَدُوا ﴾ و ﴿ تَفْرَحُونَ ﴾ ﴿  
 آرْجِعْ إِلَيْهِمْ ﴾ و ﴿ ثُمَّ آرْجِعِ الْبَصَرَ ﴾ فلا تقع الكسرة قبل الراء في ذلك  
 ونحوه إلا في الابتداء ، فهي أيضًا في ذلك مفخمة لعروض الكسرة ، وكون  
 الراء في ذلك أصلها التفتيح .

وأما الراء الساكنة المتوسطة فتكون أيضًا بعد فتح وضم وكسر ، فمثالها  
 بعد الفتح ﴿ الْبَرْقِ ﴾ و ﴿ خَرَدَلٍ ﴾ و ﴿ الْأَرْضِ ﴾ و ﴿ الْعَرْشِ ﴾  
 و ﴿ وَالْمَرْجَانِ ﴾ و ﴿ وَرَدَّةً ﴾ فالراء مفخمة في ذلك كله لجميع القراء ، لم  
 يأت منهم خلافٌ في حرفٍ من الحروف سوى كلمات ثلاث وهي : ﴿ قَرِيَّةٍ ﴾  
 و ﴿ مَرِيَمَ ﴾ و ﴿ الْمَرَّةِ ﴾ ، فأما ﴿ قَرِيَّةٌ ﴾ و ﴿ يَمْرِيْمُ ﴾ فنصّ على الترقيق  
 فيها لجميع القراء أبو عبد الله بن سفيان وأبو محمد مكي وأبو العباس المهدي  
 وغيرهم من أجل سكونها ووقوع الياء بعدها . وقد بالغ أبو الحسن الحصري  
 في تغليط من يقول بتفتيح ذلك فقال :

وإن سكنت والياء بعد كَمَرِيمِ فرَّقَى وغلَطَ من يُفَعِّمُ عن قهرٍ

وذهب المحققون وجمهور أهل الأداء إلى التفخيم فيهما ، وهو الصواب ،  
وذهب بعضهم إلى الأخذ بالترقيق لورش من طريق الأزرق ، وبالتفخيم لغيره ،  
والصواب المأخوذ به هو التفخيم للجميع ، ولا فرق بين ورش وغيره ، وأما  
﴿ أَلْمَرَّةِ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ بَيْنَ أَلْمَرَّةِ وَزَوْجِهِ ﴾ و ﴿ أَلْمَرَّةِ وَقَلْبِهِ ﴾  
فذكر بعضهم ترقيقًا لجميع القراء من أجل كسرة الهمزة بعدها ، وذهب كثير  
من المغاربة إلى ترقيقها لورش من طريق المصريين ، وقال الحصري :

ولا تقرأن رالمزء إلا رقيقَةً لَدَى سُوْرَةِ الْأَنْفَالِ أَوْ قِصَّةِ السَّخْرِ

والتفخيم هو الأصح ، وهو القياس لورش وجميع القراء . ومثالها بعد  
الضم ﴿ أَلْقَرَّةَ أَنْ ﴾ و ﴿ أَلْفُرْقَانَ ﴾ و ﴿ أَلْغُرْفَةَ ﴾ وفلا خلاف في تفخيم  
الراء في ذلك كله . ومثالها بعد الكسرة ﴿ فِرْعَوْنَ ﴾ و ﴿ لَيْثِرْدِمَةَ ﴾ و ﴿ شِرْعَةَ ﴾  
و ﴿ مِرْيَةَ ﴾ و ﴿ أَلْفِرْدَوْسِ ﴾ فأجمعوا على ترقيق الراء في ذلك كله لوقوعها  
بعد كسرة لازمة متصلة بالراء في كلمتها وليس بعدها حرف استعلاء ، أما إذا  
كانت كسرة ما قبلها غير أصلية ، سواء كانت عارضة متصلة ككسرة همزة  
الوصل نحو : ﴿ أَرْجِعُوا ﴾ و ﴿ أَرْكَبُوا ﴾ في الابتداء ، أو منفصلة عارضة  
لازمة نحو : ﴿ إِنْ أَرْتَبْتُمْ ﴾ و ﴿ لِمَنْ أَرْتَضَى ﴾ أو منفصلة لازمة نحو :  
﴿ الَّذِي أَرْتَضَى لَهُمْ ﴾ ، أو كان بعد الراء في كلمتها حرف من حروف  
الاستعلاء فإن الراء حينئذ تفخِّم لكل القراء ، والواقع منه في القرآن العظيم  
﴿ قِرْطَاسٍ ﴾ بالأنعام و ﴿ فِرْقَةٍ ﴾ و ﴿ وَارْصَادًا ﴾ بالتوبة ، و ﴿ مِرْصَادًا ﴾  
بالنبا ، و ﴿ لِبِأَلْمِرْصَادِ ﴾ بالفجر . ويشترط أن لا يكون حرف الاستعلاء  
مكسورًا كهذه الأمثلة ، وأما إذا كان مكسورًا ففي تفخيم الراء خلاف كما قال

ابن الجزري :

## والخلفُ في فِرْقٍ لكسرٍ يوجَدُ

قال المرعشي : اختلف أهل الأداء في تفخيم راء ﴿فِرْقٍ﴾ ، فمنهم من فخمها نظراً إلى حرف الاستعلاء بعدها ، ومنهم من رققها للكسر الذي في حرف الاستعلاء ؛ لأن حرف الاستعلاء قد انكسرت صولته ، أي قوته المفخمة لتحركه بالكسر المناسب للترقيق أو لكسر يوجد فيما قبله وما بعده ، فيكون وجه الترقيق ضعف الراء لوقوعها بين كسرتين ولو سكن وفقاً لعروض السكون .

قال الداني : والوجهان جيدان : الترقيق : وبه قطع مكّي والصقلي وابن شريح ، وادعوا فيه الإجماع . والتفخيم : وبه قطع الداني في التيسير كما ذكره ابن الناظم . وقال الداني في غير التيسير : والمأخوذ به فيه الترقيق ، نقله النويري في شرح الطيبة ، فهو أولى بالعمل إفراداً وبالتقديم جمعاً . اهـ .

وأما الراء الساكنة المتطرفة فتكون كذلك بعد فتح وضم وكسر ، فمثالها بعد الفتح ﴿يَغْفِرُ﴾ و ﴿لَمْ يَتَغَيَّرْ﴾ و ﴿يَسْخَرُ﴾ و ﴿لَا تَذَرُ﴾ و ﴿فَلَا تَقْهَرُ﴾ و ﴿فَلَا تَنْهَرُ﴾ . ومثالها بعد الضم ﴿وَأَنْظُرُ﴾ و ﴿أَنْ أَشْكُرُ﴾ و ﴿فَلَا تَكْفُرُ﴾ ، فالراء مفخّمة في ذلك كله بلا خلاف . ومثالها بعد الكسر ﴿أَسْتَغْفِرُ﴾ هُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرُ هُمْ﴾ و ﴿أَبْصِرُ﴾ و ﴿وَأَصْطَبِرُ﴾ و ﴿وَلَا تُصَعِّرُ﴾ فلا خلاف في ترقيق الراء في ذلك كله لوقوعها ساكنة بعد الكسر ، ولا اعتبار بوجود حرف الاستعلاء بعدها في هذا القسم لانفصاله عنها ونحو ذلك : ﴿فَأَصْبِرْ صَبْرًا﴾ و ﴿أَنْذِرْ قَوْمَكَ﴾ و ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ﴾ والله تعالى أعلم .

هذا ما يتعلق بحكم الراء في الوصل ، وأما ما يتعلق بحكمها في الوقف :

فهي لا تخلو في الوصل من أن تكون ساكنة قبل الوقف عليها ، أو متحركة ،  
 فإن كانت ساكنة نحو : ﴿ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ و ﴿ وَيَتَابِكَ فَطَهَّرْ ﴾ و ﴿ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾  
 و ﴿ أَنْذِرْ قَوْمَكَ ﴾ أو كانت مفتوحة نحو : ﴿ أَمْرٌ ﴾ و ﴿ صَبْرًا ﴾  
 و ﴿ وَغَفَرَ ﴾ و ﴿ لَنْ نَضِيرَ ﴾ و ﴿ السَّحَرَ ﴾ و ﴿ الْخَيْرُ ﴾ و ﴿ الْحَمِيرِ ﴾ ،  
 أو كانت مكسورة لالتقاء الساكنين نحو ﴿ وَأَذْكَرِ أَسْمَ ﴾ و ﴿ أَنْذِرِ النَّاسَ ﴾  
 أو كانت كسرتها منقولة نحو : ﴿ وَأَنْحَرْ ﴾ ﴿ إِنَّ شَانِئَكَ ﴾ و ﴿ أَنْظِرْ إِلَى  
 الْجَبَلِ ﴾ و ﴿ فَأَصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ ﴾ فإن الوقف على جميع ذلك بالسكون  
 المجرد لا غير . وإن كانت مكسورة والكسرة فيها للإعراب نحو : ﴿ بِالْبَيْرِ ﴾  
 و ﴿ مَجْنَكُمُ إِلَى الْبَيْرِ ﴾ و ﴿ بِالْحَرْبِ ﴾ و ﴿ إِلَى الْخَيْرِ ﴾ و ﴿ لَصَوْتِ الْحَمِيرِ ﴾ ، أو كانت  
 كسرتها للإضافة إلى ياء المتكلم نحو : ﴿ فَسَتَعْمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ ﴾ و ﴿ فَكَيْفَ  
 كَانَ نَكِيرِ ﴾ ، أو كانت الكسرة في عين الكلمة نحو : ﴿ يَسْرِي ﴾ في سورة  
 الفجر و ﴿ الْجَوَارِ ﴾ في الشورى والرحمن والتكوير ، و ﴿ هَارٍ ﴾ في التوبة على ما  
 فيه من القلب ، ونحو ذلك مما الكسرة فيه ليست منقولة ولا لالتقاء الساكنين :  
 جاز في الوقف عليها الرَّوْمُ والسكون . وإن كانت مرفوعة نحو : ﴿ وَقُضِيَ  
 الْأَمْرُ ﴾ و ﴿ الْكَبِيرُ ﴾ و ﴿ الْأُمُورُ ﴾ و ﴿ الْتَذِيرُ ﴾ و ﴿ الْأَشْرُ ﴾ و ﴿ الْخَيْرُ ﴾ :  
 جاز الوقف في جميع ذلك بالروم والإشمام والسكون . وإذا تكرر هذا فاعلم  
 أنك متى وقفت بالسكون أو بالإشمام نظرت إلى ما قبلها : فإن كان قبلها  
 كسرةٌ نحو : ﴿ بُعِثَ ﴾ و ﴿ قَدْ قُدِرَ ﴾ و ﴿ نَاصِرَ ﴾ و ﴿ الْأَشْرُ ﴾ ، أو ساكنٌ  
 بعد كسرة نحو : ﴿ وَالذِّكْرُ ﴾ و ﴿ الشَّعْرَ ﴾ و ﴿ بِهِ السَّحْرُ ﴾ أو ياءٌ ساكنة  
 نحو : ﴿ قَدِيرٌ ﴾ و ﴿ نَذِيرٌ ﴾ و ﴿ لَا ضَيْرَ ﴾ و ﴿ الْخَيْرُ ﴾ أو حرف ممال نحو :

﴿الْدَارِ﴾ و ﴿الْأَبْرَارِ﴾ عند من أمال ، أو مرقق في قوله: ﴿بِشَرِّ﴾ عند من رقق الرءاء: رققتهأ . وإن كان ما قبلها في الوقف مفتوحاً أو مضموماً: فإنها تفخم للجميع ، سواء تخلل بين هاتين الحركتين وبين الرءاء ساكنٌ نحو: ﴿الْقَدْرِ﴾ و ﴿بِالصَّبْرِ﴾ و ﴿وَالْفَجْرِ﴾ ، أو لم يتخلل نحو: ﴿الْبَصْرِ﴾ و ﴿الزُّبْرِ﴾ . وقد نظم الملا علي القاري ما يتعلق بحكمها في الوقف فقال :

وَفَخَّمِ الرَّاءَ زَمَانَ الْوَقْفِ    إِنْ لَمْ تَكُنْ بَعْدَ مُمَالِ الْحَرْفِ  
أَوْ بَعْدَ كَسْرِ أَوْ سُكُونِ الْيَاءِ    وَرَقَّقْنَهَا سَائِرَ الْبِنَاءِ

ثم قال : ولا يخفى أن قولي « بعد كسر » بإطلاقه يعمُّ ما يكون بفصلٍ وبدونه فيشمل نحو: ﴿الذِّكْرِ﴾ و ﴿الشِّعْرِ﴾ .

ثم اعلم أن الساكن الحاجز بين الكسر والرءاء إذا كان صادًا نحو ﴿أَدْخُلُوا مِصْرَ﴾ أو طاءً في قوله: ﴿عَيْنَ الْقَطْرِ﴾ فقد اختلف في ذلك أهل الأداء ، فمن اعتد بحرف الاستعلاء فخم الرءاء ، ومن لم يعتد به رققها ، لكن ابن الجزري اختار في ﴿مِصْرَ﴾ التفخيم ، وفي ﴿الْقَطْرِ﴾ الترقيق نظرًا فيها لحال الوصل ، وعملاً بالأصل ، يعني أن الرءاء في ﴿مِصْرَ﴾ مفتوح مفخم في الوصل ، وفي ﴿الْقَطْرِ﴾ مكسور مرقق ، وهذا هو المعول عليه . وقد نظم ذلك شيخنا الشيخ محمد المتولي فقال :

وَاخْتِيرَ أَنْ يُوقَفَ مِثْلُ الْوَصْلِ    فِي رِءَاءِ مِصْرَ الْقَطْرِ يَا ذَا الْفَضْلِ

وإن أردت أن تقف على قوله: ﴿أَنْ أُسْرِ﴾ بالسكون في قراءة من وصل وكسر النون ، فإن الرءاء تُرَقِّقُ ، أما على القول بأن الوقف عارضٌ فظاهر ، وأما على القول الآخر فإن الرءاء قد اكتنفتها كسرتان ، وإن زالت الثانية وقفًا : فإن الكسرة قبلها توجب الترقيق . فإن قيل : إن الكسر عارض فتفخم مثل ﴿أُمِّ﴾

أَرْتَابُوا ﴿ فالجواب أن يقال : كما أن الكسر عارضٌ فالسكون عارض ، ولا أولوية لأحدهما ، فيلغيان معًا ، ويرجع إلى كونها في الأصل مكسورة ، فترقق على أصلها ، وأما في قراءة الباقيين وكذا ﴿ فَأَسْرِي ﴾ في قراءة من قطع أو وصل ؛ فمن لم يعتد بالعارض رققَ أيضًا ، ومن اعتد به احتمل عنده التفخيم للعروض ، واحتمل الترقيق فرقًا بين كسرة الإعراب وكسرة البناء ؛ لأن أصل ﴿ أُسْرِي ﴾ حذفت بياءً حذفت لبناء الفعل فيبقى الترقيق دلالةً على الأصل ، وفرقًا بين ما أصله الترقيق وما عرض له ، فإذا وقف على قوله : ﴿ أَنْ ﴾ للاختبار وأراد الابتداء بقوله : ﴿ أُسْرِي ﴾ . على قراءة من وصل : فإنه يبتدىء بكسر الهمزة ، وقد أشار إلى بيان ذلك صاحب كنز المعاني فقال :

وفاسرٍ أن اسرٍ الوصلُ أصلٌ دنا ووقفٌ بترقيق راءٍ في أن اسرٍ لِنُ خلا  
كذا رجح الباقيون فيه ، وكلُّهُم يُرَجِّحُهُ في فاسرٍ قطعًا وموصلًا  
وهمزة اسرٍ اكسرٍ لَدَى البدءِ إن تقفُ على أن لَدَى أصلٍ دنا ووقفُ الابتلا

### ﴿ الفصل الثالث ﴾

#### في بيان حكم الالامات تغليظًا وترقيقًا

اعلم أن تغليظ اللام على قسمين : متفق عليه ، ومختلف فيه .

فالمتفق عليه : تغليظها من اسم الله تعالى ، وإن زيد عليه الميم بعد فتحة أو ضمة نحو : ﴿ قَالَ اللَّهُ ﴾ و ﴿ شَهِدَ اللَّهُ ﴾ و ﴿ رُسُلُ اللَّهِ ﴾ و ﴿ قَالُوا أَلَّهِمَّ ﴾ قصدًا لتعظيم هذا الاسم الأعظم ولأن موجب الترقيق معدوم ، والفتحة والضمة يستعليان في الحنك ، والاستعلاء خفيف ، فإن كان قبلها كسرة محضة فلا خلاف في ترقيقها سواء كانت الكسرة متصلة في الرسم أو منفصلة ، عارضة أو لازمة ، نحو : ﴿ وَوَلَّيْهِ ﴾ و ﴿ بِأَللَّهِ ﴾ ﴿ أَيْ فِي اللَّهِ ﴾ و ﴿ بِسْمِ اللَّهِ ﴾

و ﴿قُلِ اللَّهُمَّ﴾ ونحو: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ﴾ و ﴿أَحَدٌ ۝ اللَّهُ﴾ وإنما رقت بعد الكسرة كراهة تصعد بعد التسفل واستثقالاً له . واختلف فيما وقع بعد الراء المماله وذلك في رواية السوسي في قوله: ﴿نَزَى اللَّهُ﴾ و ﴿وَسَيَرَى اللَّهُ﴾ فيجوز تفخيم اللام لعدم وجود الكسر الخالص قبلها ، وترقيقها لعدم وجود الفتح الخالص ، والأول اختيار السخاوي كالشاطبي ، ونص على الثاني الداني في جامعهم وقال إنه القياس ، والوجهان صحيحان مأخوذ بهما . وأما نحو قوله تعالى : ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ﴾ و ﴿يُبَشِّرُ اللَّهُ﴾ إذا رقت للأزرق فإنه يجب تفخيم اللام من اسم الله بعدها قولاً واحداً لوجود الموجب ، ولا اعتبار بترقيق الراء قبلها فإن قلت : لم لم تفخم لام ﴿السَّلْمِ﴾ وهو من أسماؤه تعالى ؟ قلت : نعم من أسماؤه تعالى لكن الأول يدل على الذات بالمنطوق ، وللفرق بينه وبين اللات في الوقف بالهاء مع عدم المنافرة . وإن قيل : لم كتب ﴿اللَّهُ﴾ بلامين و ﴿الَّذِي﴾ و ﴿الَّتِي﴾ بلام واحدة ؟ قلت : تفرقة بين المعرب والمبني . وإن قيل : لم حذفوا الألف الأخيرة خطأ ؟ قلت : لكي لا تلتبس باللاه الذي هو اسم فاعل من لها يلهو ، وقيل تخفيفاً (أ . هـ . مقدسي ، وشرح الشيخ حجازي).

وأما المختلف فيه : فكل لام مفتوحة مخففة أو مشددة متوسطة أو متطرفة قبلها صادٌ مهملةٌ أو طاءٌ أو ظاءٌ سواءً فتحت هذه الثلاث أو سكنت خففت أو شددت نحو: ﴿عَلَى صَلَاتِهِمْ﴾ و ﴿تَابُوا وَأَصْلَحُوا﴾ و ﴿أَوْ يُصَلِّبُوا﴾ و ﴿ءَايَاتٍ مُفَصَّلَاتٍ﴾ و ﴿أَنْ يُوصَلَ﴾ و ﴿لَهُ طَلَبًا﴾ و ﴿مَطَّلِعِ الْفَجْرِ﴾ و ﴿وَبِئْرٍ مُعَطَّلَةٍ﴾ و ﴿إِنْ طَلَّقْكَ﴾ و ﴿ظَلَمُوا﴾ و ﴿بِظُلَامٍ﴾ ﴿أَظْلَمَ﴾ و ﴿ظَلَّ وَجْهَهُ﴾ ﴿ظَلَمُوا﴾ و ﴿ظلام﴾ وشبه ذلك ، فقرأ ورش من طريق

الأزرق بتغليظ اللام التالية لهذه الثلاثة من ذلك كله . أما إذا كانت اللام مضمومة أو مكسورة أو ساكنة نحو: ﴿ لَظَلُّوا ﴾ و ﴿ إِلَّا مَنْ ظَلِمَ ﴾ ﴿ فَظَلَّتُمْ ﴾ و ﴿ تَطَلَّعْ عَلَىٰ قَوْمٍ ﴾ و ﴿ يُصَلِّيٰ عَلَيْكُمْ ﴾ و ﴿ وَصَلْنَا لَهُمْ الْقَوْلَ ﴾ وشبه ذلك ؛ فإن اللام ترقق لا غير ، وكذلك إذا كانت هذه الأحرف مضمومة أو مكسورة نحو: ﴿ ظَلَّلِ ﴾ و ﴿ عَطَلَّتْ ﴾ و ﴿ فَصَلَّتْ ﴾ و : فالترقيق لا غير . اهـ .

## التتمة

### في بيان مراتب تنفخيم حروف الاستعلاء وفي تقسيم حروف التنفخيم إلى ثلاثة أقسام

قال المرعشي : وحروف الاستعلاء عند ابن الطحان الأندلسي ثلاثة أضرب في مقدار التنفخيم : الأول : ما تمكن أي قوى فيه التنفخيم ، وهو ما كان مفتوحًا ، والثاني : ما كان دونه ، وهو المضموم ، والثالث : ما كان دون المضموم ، وهو المكسور ، وعند ابن الجزري على خمسة أضرب : ما كان مفتوحًا بعده ألف ، ثم ما كان مفتوحًا من غير ألف ، وهذان مندرجان تحت أول الثلاثة ، ثم ما كان مضمومًا ، ثم ما كان ساكنًا ، ثم ما كان مكسورًا . هذا ما ذكره المرعشي في رسالته نقلًا عن ابن الجزري في التمهيد ، ونقله عنه أيضًا الحلبي والملا علي في شرحيهما على الجزرية ، والنحراوي في حاشيته على شرح شيخ الإسلام ، وهو المأخوذ به والمعول عليه ، واستصوبه شيخنا عمدة المحققين الشيخ محمد المتولي ، وأنشأ فيه سؤالًا وأجاب عنه بقوله :

نصُّوا بأنَّ حَرْفَ الاستعلاءِ مُفَخِّمٌ بدونِ ما استثناءٍ  
لكن وجدنا نحوَ غِلٍّ يُتخذُ مُرَقَّقًا فيما علينا قد أخذُ

فما جوابُ هذه المسألةِ عندكم فتوضّحوه بالتّي  
 يُهدى السلامُ أولاً إليكمُ وبعدهُ فالجوابُ ذرّاً يُنظّمُ  
 حروفُ الاستعلاءِ فحَمّ مُطلقاً وقيل بل ما كان منها مُطبّقاً  
 والأوّلُ الصوابُ عند العُلما ولكن الإطباقُ كان أفخماً  
 ثمّ المفخّماتُ عنهم آتيةٌ على مراتبٍ ثلاثٍ وهيه  
 مفتوحها مضمومها مكسورُها وتابِعٌ ما قبله ساكنها  
 فما أتى من قبله من حركةٍ فافرضه مُشكّلاً بتلك الحركة  
 وخاءٌ إخراجٌ بتفخيمِ أتت من أجل راءٍ بعدها إذ فُحمت  
 وقيل بل مفتوحها مع الألفِ وبعدهُ المفتوحُ من دون ألفِ  
 مضمومها ساكنها مكسورُها فهذه خمسٌ أتاك ذكرُها  
 فهي وإن تكُنْ بأدنى منزلةٍ فخيمةٌ قطعاً من المستفلة  
 فلا يقال إنهارقيقةٌ كضدها تلك هي الحقيقةُ  
 فلا تكُنْ مستشكّلاً لِقولهم فخيمةٌ في كل حال إذ عُلِمَ  
 والاختبارُ شاهداً لقولنا فكن بصيراً بالعلوم متقياً  
 تمّ الجوابُ شافياً ومُختتمٌ باسم السلامِ دائماً عليكم

وأخصرُ من هذا ما ذكره بعضهم فقال :

مراتبُ التفخيمِ حصرُها يفي طبّ ضيفُ صدقِ ظلِ قل غيرِ خفى  
 فالأولُ المفتوحُ بعده ألفُ وبعده المفتوحُ من دون ألفِ  
 مضمومها ساكنها فما كُسرُ خمسٌ من الصفاتِ في السبعِ حُصرُ

فتفخيمِ القافِ مثلاً على خمسةِ أضرب : الأولُ ما تمكَّنَ : أي قوي فيه التفخيمُ ،

وهو ما كان مفتوحاً بعده ألفٌ نحو : ﴿ قَالَ ﴾ و ﴿ وَالْقَائِمِينَ ﴾ . والثاني : ما

كان دونهُ ، وهو ما كان مفتوحاً من دون ألفٍ بعده نحو : ﴿ لَقَدْ كَانَ ﴾ و ﴿ وَقَدْ

خَلَقْتُمْ ﴿ و ﴿ صَدَقْتُمْ ﴾ . والثالث : ما كان دونه ؛ وهو المضموم ؛ نحو :  
﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا ﴾ و ﴿ يَقُولُ ﴾ . والرابع : ما كان ساكنًا ، قال شيخنا :  
الساكن فيه تفصيلٌ وهو : إن كان ما قبله مفتوحًا يُعطي تفخيم المفتوح الذي لم يكن  
بعده ألف ، نحو : ﴿ يَقَطُّعُونَ ﴾ ، و ﴿ وَيَقْتُلُونَ ﴾ ، وإن كان ما قبله  
مضمومًا يعطي تفخيم المضموم نحو : ﴿ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ ﴾ و ﴿ وَيَرْزُقُهُ ﴾ ، وإن كان  
ما قبله مكسورًا يُعطي تفخيمًا أدنى مما قبله مضمومٌ نحو ﴿ أَقْرَأُ ﴾ و ﴿ نَذِقُهُ ﴾  
والخامس : نحو : ﴿ لَا قَبِيلَ لَهُمْ ﴾ و ﴿ قَبِيلَ لَهُمْ ﴾ .

ثم اعلم أن حروف الاستعلاء - ويقال لها حروف التفخيم - سبعة ، ويتبعها  
حرفان : الراء في حال تفخيمها ، ولام التعليل . قال المرعشي نقلًا عن التمهيد :  
لأن اللام والراء المفخمتين يشبهان الحروف المستعلية . وقال المرعشي أيضًا : الظاهر  
أنهما في حالتي تفخيمهما من الحروف المستعلية ، وهي تنقسم في التفخيم إلى ثلاثة  
أقسام : أعلى ، وأوسط ، وأدنى ، فأعلاها اللام المفخمة . وأوسطها : حروف  
الإطباق ، وهي في التفخيم على ثلاثة أقسام أيضًا ، وسيأتي بيانها . وأدناها : بقية  
الحروف . قال المرعشي : ولما كانت الطاء المهملة أقوى في الإطباق من أخواتها ،  
كان تفخيمها أزيد من تفخيم أخواتها كما في الرعاية والتمهيد . ولما كانت الصاد  
والضاد متوسطتين في الإطباق كما عرفت ، كانتا متوسطتين في التفخيم أيضًا . ولما  
كانت الطاء المعجمة أضعف حروف الإطباق ، في الإطباق كان تفخيمها أقل من  
تفخيم أخواتها . وبالجملة فإن قدر التفخيم على قدر الاستعلاء والإطباق ، فالطاء  
المهملة أفخم الحروف ، ولما كانت القاف أبلغ في الاستعلاء من الخاء والغين  
المعجمتين كما عرفت ، كانت أفخم منهما ، لكن لا يبلغ تفخيمها إلى مرتبة حروف  
الإطباق ، فالمجود الماهر يفرق بين تفخيمي القاف والصاد في قوله : ﴿ وَعَلَى اللَّهِ  
قَصْدُ السَّبِيلِ ﴾ وشبهه . اهـ .



## الباب الرابع

في بيان أحكام الإدغام ، والإظهار ، والإخفاء ، والإقلاب

وفيه خمسة فصول وتتمة .

### الفصل الأول

في بيان معنى الإدغام وكيفية ، وفائدته ، وشروطه ،  
وأساببه ، وموانعه ، والحروف التي تدغم والتي لا تدغم .

اعلم أن الإدغام معناه لغةً : الإدخال ، يقال : أدغمت اللجام في فم الفرس إذا أدخلته فيه ، وأدغمت الميت في اللحد إذا جعلته فيه . واصطلاحاً : خلط الحرفين المتماثلين أو المتقاربين أو المتجانسين فيصيران حرفاً واحداً مشدداً ، يرتفع اللسان عند النطق بهما ارتفاعاً واحدة .

وكيفية الإدغام : أن تجعل الحرف الذي يراد إدغامه مثل المدغم فيه ، فتجعل اللام في نحو : ﴿ أَلشَّمْسُ ﴾ شيئاً ، وفي نحو : ﴿ أَلنَّارُ ﴾ نوناً ، والنون في : ﴿ مَن يُؤْمِنُ ﴾ ياء ، وفي : ﴿ مَن رَّاقٍ ﴾ واواً ، فإذا حصل المثلان وجب إدغام الأول في الثاني حكماً إجماعياً .

وفائدته : تخفيف اللفظ لثقل عود اللسان إلى المخرج الأول ، أو مقاربه ، فاختر العرب الإدغام طلباً للخفة ، لأن النطق بذلك أسهل من الإظهار كما يشهد به الحس ، والمشاهدة ؛ ولذلك شبه النحاة الإظهار بمشي المقيد ؛ لأن الإنسان إذا نطق بحرف وعاد إلى مثله أو إلى مقاربه يكون كالراجع إلى حيث فارق أو إلى قريب من حيث فارق .

وشروطه اثنان : شرط للمدغم : وهو أن يلاقي المدغم فيه خطأً : سواء التقيا

لفظاً أم لا، ليدخل نحو: ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾ فلا تمنع الصلة التي هي الواو الملفوظ بها في: ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾ ويخرج نحو: ﴿أَنَا نَذِيرٌ﴾؛ لوجود الألف خطأ وإن لم يكن يلفظ به .

والشرط الثاني: في المدغم فيه: وهو كونه أكثر من حرف إن كان من كلمة، فيدخل نحو: ﴿خَلَقَكُمْ﴾، ويخرج نحو: ﴿نَزَرُفُكَ﴾ و﴿خَلَقَكَ﴾ .  
وأما أسبابه فثلاثة :

أحدها: التماثل: وهو أن يتحد الحرفان مخرجاً وصفة كالباءين والميمين نحو قوله: ﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا﴾ و﴿وَيَنْقُومِ مَالِي﴾ و﴿أَذْهَبَ بِكِتَابِي﴾ و﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ .

وثانيها: التجانس: وهو أن يتفقا مخرجاً ويختلفا صفة؛ كالتاء مع الطاء والذال مع التاء نحو قوله: ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ﴾ و﴿تَكَادُ تَمَيَّرُ﴾ .

وثالثها: التقارب: وهو أن يتقاربا مخرجاً أو صفة، كالذال والسين المهملتين فإنهما متقاربان مخرجاً نحو: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾، وكالتاء المثناة الفوقية والتاء المثلثة نحو: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودٌ﴾، فإنهما متقاربتان صفة؛ لأنهما مهموستان منفتحتان مستفلتان مرققتان مصممتان مشتركتان في انتفاء الاستطالة والصفير والتكوير والتفشي والحفاء، إلا أن التاء شديدة والتاء رخوة، فالتقارب في الصفة أن يتفقا في أكثرها، وكاللام والراء فإنهما متقاربان فيهما وقد أشار بعضهم إلى بيان كل من الثلاثة فقال:

الانفِاقُ مَخْرَجًا وَصِفَةً تَمَاثُلٌ فِي نَحْوِ بَاءَيْنِ أَتَى  
وَالْخُلْفُ فِي الْأَوْصَافِ دُونَ الْمَخْرَجِ تَجَاسُّسٌ فِي الطَّاءِ وَالتَّاءِ يَجِي  
وَالْقُرْبُ فِي الْمَخْرَجِ أَوْ فِي الصِّفَةِ أَوْ فِيهِمَا تَقَارُبٌ فَاسْتَثْبِتِ  
كَالذَّالِ مَعَ سَيْنٍ وَشَيْنٍ أَوْ كَرَا وَاللَّامِ قَدْ زَالَ الْجِدَالُ وَالْمِرَا

قال المرعشي في حاشية رسالته: وأما عكس هذا بأن اختلفا مخرجًا واتقفا صفةً ، كالدال المهملة والجيم : فغير داخل في شيء من هذه الأقسام الثلاثة ، وقد أدغم بعض القراء الدال في الجيم في مثل قوله تعالى: ﴿ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ ﴾ ، ولعل الأولى إدخاله في المتجانسين بأن يقال : اتفقا مخرجًا واختلفا صفةً ، أو بالعكس .

ثم اعلم أن الحرفين إن تماثلا - والأول ساكنٌ - ففيه عملٌ واحد وهو الإدغام ، أو الأول متحركٌ ففيه عملان : إسكان وإدغام . وإن لم يتماثلا بأن تقاربا أو تجانسا والأول ساكن فعملان : قلبٌ ، وإدغام . أو متحركٌ فثلاثة أعمال : إسكانٌ ، وقلبٌ ، وإدغامٌ . فالساكن أقل عملاً من المتحرك ، ومن ثمَّ سُمِّيَ إدغامه إدغامًا صغيرًا ، وسُمِّيَ إدغام المتحرك بعد إسكانه : إدغامًا كبيرًا . وسمي كبيرًا لكثرة وقوعه ، وأن الحركة أكثر من السكون ، وقيل لشموله نوعي المثلين والمتقاربين والمتجانسين ، وقيل بل لكثرة عمله ؛ لأنه يحتاج فيه إلى إسكان الحرف الأول وإدغامه في الثاني من المتماثلين، ويزيد على ذلك قلب الحرف الأول من المتقاربين والمتجانسين مثل الثاني فتبدل الحاء من : ﴿ زُحْرَحَ عَنِ النَّارِ ﴾ عينًا ، والسين من : ﴿ أَلْنَفُوسُ زُوجَتَّ ﴾ زايًا ، والضاد من ﴿ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ ﴾ شينًا ، ثم يدغم فيما بعده . ( اهـ . ابن غازي ) .

وأما موانع الإدغام فقسمان : متفق عليه ، ومختلف فيه : فالمتفق عليه ثلاثة : وهي كون الأول من المثلين أو المتقاربين منونًا أو مشددًا أو تاء ضمير : فالمنون نحو: ﴿ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ و ﴿ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ وفي ﴿ ظَلُمْتَ ثَلَاثًا ﴾ و ﴿ رَجُلٌ رَّشِيدٌ ﴾ ؛ لأن التنوين حاجز قوي جرى مجرى الأصول ، فمنع من التقاء الحرفين ، بخلاف صلة ﴿ إِنَّهُ هُوَ ﴾ لعدم القوة ، ولا تمنع زيادة الصفة في المدغم ، ولذا أجمعوا على إدغام ﴿ بَسَطْتَ ﴾ ونحوه . والمشدد نحو: ﴿ رَبِّ بِمَا ﴾ ،

و ﴿ مَسَّ سَقَرَ ﴾ و ﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ ﴾ و ﴿ أَحَقُّ كَمَنْ ﴾ و ﴿ أَشَدُّ ذِكْرًا ﴾  
ووجهه ضعف المدغم فيه عن تحمل المشدد لكونه بحرفين ، وإدغام حرفين في  
حرف ممتنع ؛ لأنه لو أدغم فيه لانعدم أحد الحرفين . وتاء الضمير - أي سواء كان  
متكلمًا أو مخاطبًا - نحو : ﴿ كُنْتَ تُرَبًّا ﴾ ﴿ أَفَأَنْتَ تُكْرَهُ ﴾ و ﴿ كِدْتَ تَرَكَنُ ﴾  
و ﴿ خَلَقْتَ طِينًا ﴾ و ﴿ جِئْتَ شَيْعًا إِمْرًا ﴾ . وسبب إظهارهما كونها على حرف  
واحد ، فالإدغام مجحف به ؛ ولأن ما قبله ساكن ففي إدغامه جمع بين ساكنين ،  
ولأنه إذا أدغم التبس الأمر فلا يُدْرَى ضمير المخبر من ضمير المخاطب ، ولا  
يُخْفَى أن في إطلاقهم تاء الضمير على نحو : ﴿ أَفَأَنْتَ تُكْرَهُ ﴾ تجوزًا ، إذ التاء فيه  
ليست ضميرًا على الصحيح .

والمختلف فيه من الموانع : الجزم : وقد جاء في المثلين في نحو قوله : ﴿ تَحَلُّ  
لَكُمْ ﴾ و ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ ﴾ و ﴿ وَإِنْ يَكْ كَذِبًا ﴾ ، وفي المتجانسين :  
﴿ وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ ﴾ و ﴿ أَلْحَقْتُمْ بِهِ ﴾ و ﴿ وَآتِذَا الْقُرْبَى ﴾ ، وفي المتقاربين  
في قوله : ﴿ وَلَمْ يُؤْتِ سَعَةً ﴾ ، والمشهور الاعتداد بهذا المانع في المتقاربين ،  
وإجراء الوجهين في غيره . ( ا هـ . إتحاف البشر وشرح الشاطبية للسخاوي ) .

فإذا وجد الشرط والسبب ، وارتفع المانع : جاز الإدغام ، فإن كانا مثلين :  
أسكن الأول وأدغم في الثاني ، وإن كانا غير مثلين : قلب كالثاني وأسكن ثم أدغم  
وارتفع اللسان عنهما ارتفاعاً واحدة من غير وقف على الأول ؛ لأن الإدغام لا  
يكون إلا عند وصل الكلمة بالتالية . ( أ هـ . إتحاف ) .

ثم اعلم أن الحروف الأصول التسعة والعشرين تنقسم بالنسبة إلى هذا الباب  
أربعة أقسام : قسم منها لا يدغم في شيء ، وهو سبعة أحرف : الهمزة ، والألف ،  
والحاء المعجمة والطاء ، والظاء ، والصاد المهملة ، والزاي ، فالسبعة بمعزل عن

التماثل إلا الأربعة الأخيرة باعتبار الإدغام فيها . والثاني : لا يدغم إلا في مثله وهو ستة أحرف : الهاء ، والعين ، والغين ، والياء ، والفاء ، والواو . والثالث : لا يدغم إلا في مجانسه أو مقاربه ؛ لأنه لم يلق مثله ، وهو خمسة أحرف : الجيم ، والشين ، والضاد ، والذال ، والذال ، والرابع : يُدغم في مثله ومجانسه ومقاربه وهو أحد عشر حرفاً : الحاء المهملة ، والقاف ، والكاف ، واللام ، والنون ، والراء ، والباء ، والتاء ، والثاء ، والسين ، والميم . اهـ .

## الفصل الثاني

### في بيان الإدغام الكبير ، وهو ما تحرك أول حرفيه

وينقسم إلى مثلين ، وإلى غيره

أما المدغم من المثلين فهو ضربان : من كلمة ، ومن كلمتين .

أما ما كان من كلمة : فهو كلمتان فقط وهما : ﴿ مَنَّسِكُكُمْ ﴾ بالبقرة ، و ﴿ سَلَكُكُمْ ﴾ بالمدثر ، فلا يدغم غيرهما على الصحيح ، نحو : ﴿ جِبَاهُهُمْ ﴾ و ﴿ وُجُوهُهُمْ ﴾ و ﴿ بَشَرِكِكُمْ ﴾ و ﴿ بِأَعْيُنِنَا ﴾ . ولذلك أشار الإمام الشاطبي في حزره فقال :

فَفِي كَلِمَةٍ عَنْهُ مَنَّا سَلَكُكُمْ وَبِاقِي الْبَابِ لَيْسَ مُعَوَّلًا

وأما ما كان من كلمتين : فالوارد منه في القرآن سبعة عشر حرفاً وهي : الباء نحو : ﴿ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾ ، والتاء نحو ﴿ أَلْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا ﴾ ، والثاء : ﴿ حَيْثُ نَقِفْتُمُوهُمْ ﴾ ، والحاء : ﴿ أَلَنِكَاحِ حَتَّى ﴾ ، والراء ﴿ شَهْرَ مَضَانَ ﴾ ، والسين : ﴿ أَلنَّاسِ سُكَّرِي ﴾ ، والعين : ﴿ يَشْفَعُ عِنْدَهُ ﴾ ، والغين : ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ ﴾ ، والفاء : ﴿ وَمَا اختلفَ فِيهِ ﴾ والقاف : ﴿ فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ ﴾ ، والكاف : ﴿ وَأَذْكَرَ نَبِيَّكَ كَثِيرًا ﴾ ، واللام : ﴿ لَا قِبَلَ لَهُمْ ﴾ ، والميم :

﴿ الرَّحِيمِ ﴿٢﴾ مَلِكٍ ﴾ ، والنون : ﴿ وَبَيْنَ ﴿٣﴾ نَسَارِعُ ﴾ ، والسواو : ﴿ وَهُوَ  
 وَرِيْهِمْ ﴾ ، والهاء : ﴿ فِيهِ هُدًى ﴾ ، والياء : ﴿ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ ﴾ ، فهذه سبعة عشر  
 مثالاً ، لكل حرف مثال ، وقد جمع بعضهم السبعة عشر حرفاً في أوائل هذه  
 الكلمات فقال :

يا لائمي غَيْرْتُ مُهَجَّتِي كَم تُعَنَّفَنِي بِقَلَّةِ هَمَّتِي  
 نَعَيْتُ رَبِعًا فَارْقُوهُ سَادَتِي وَنُحْتُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ حَارَتْ قِصَّتِي

وأما المدغم من المتجانسين والمتقاربين فهو ضربان أيضاً : في كلمة ، وفي  
 كلمتين .

أما ما كان من كلمة فلم يُدغم منه إلا القاف في الكاف إذا تحرك ما قبل القاف  
 وكان بعد الكاف ميم جمع لتحقق الثقل بكثرة الحروف نحو : ﴿ خَلَقَكُمْ ﴾  
 و ﴿ رَزَقَكُمْ ﴾ ، فإن سكن ما قبل القاف نحو : ﴿ مَيْشَقَكُمْ ﴾ و ﴿ مَا خَلَقَكُمْ ﴾ ،  
 أو لم يأت بعد الكاف ميم جمع نحو : ﴿ خَلَقَكَ ﴾ و ﴿ نَزَقَكَ ﴾ فلا خلاف في  
 إظهاره إلا إذا كان بعد الكاف نون جمع وهي ﴿ طَلَّقَنَّ ﴾ فقط بالتحريم ، ففيه  
 خلاف ، لكرهه اجتماع ثلاث تشديدات في كلمة . وقد جمع بعضهم الكلمات  
 التي تُدغم فيها القاف في الكاف في بيتين فقال :

خَلَقَكُمْ رِزْقَكُمْ وَالْمِضَارِعُ مِنْهَا صَدَقْتُمْ وَوَأْتَقْتُمْ فَنَغَرِقْتُمْ وَمَا  
 سَبَقْتُمْ بِلَا خُلْفٍ فَأَدْغِمْ جَمِيعَهَا وَفِي حَرْفٍ طَلَّقَنَّ بِالْخُلْفِ أَدْغِمَا

وأما ما كان من كلمتين : فإن المدغم من الحروف في مجانسه أو مقاربه بشرط  
 انتفاء الموانع المتقدمة ستة عشر حرفاً وهي : الباء ، والتاء ، والثاء ، والجيم ، والحاء ،  
 والذال ، والذال ، والراء ، والسين ، والشين ، والضاد ، والقاف ، والكاف ،  
 واللام ، والميم ، والنون . وقد جمعها الشاطبي في بيت فقال :

شَفَا لَمْ تَضِقْ نَفْسًا بِهَارُمِ دَوَاصِنِ ثَوَى كَانَ ذَا حُسْنٍ سَأَى مِنْهُ قَدْ جَلَا  
وسأذكرها على الترتيب فأقول :

أما الباء الموحدة : فتدغم في الميم في قوله : ﴿ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ﴾ فقط ، وهو في  
خمسة مواضع ؛ لاتحاد مخرجها ، وتجانسهما في الانفتاح والاستفال والجهر ،  
وكافأت الغنة الشدة ، وليس منه موضع آخر البقرة ( الآية ٢٨٤ ) ؛ لأنه ساكن  
الباء في قراءة أبي عمرو ، فهو واجب الإدغام عنده ، فمحله الإدغام الصغير لا  
الكبير . وفهم من تخصيص باء : ﴿ يُعَذِّبُ ﴾ وميم ﴿ مَنْ ﴾ إظهار ما عدا ذلك  
نحو : ﴿ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا ﴾ و ﴿ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا ﴾ و ﴿ وَكُذِّبَ مُوسَى ﴾ . ووجه  
تخصيص الخمسة ثقل ضمة الفعل بعد كسرة ، ثم لا بد من إظهار الغنة في حال  
الإدغام في نفس الحرف الأول لأنك أبدلت من الباء ميًا وفيها غنة .

وأما التاء المثناة الفوقية : فتدغم في عشرة أحرف : في التاء نحو : ﴿ الصَّالِحَاتِ  
ثُمَّ اتَّقُوا ﴾ ، وفي الجيم نحو : ﴿ الصَّالِحَاتِ جَنَّتٍ ﴾ ، وفي الذال المعجمة نحو :  
﴿ وَالذَّرِيَّتِ ذُرُورًا ﴾ ، وفي الزاي نحو : ﴿ بِالْآخِرَةِ زَيْنًا ﴾ ، وفي السين نحو :  
﴿ الصَّالِحَاتِ سُنْدٌ خُلِهْمَ ﴾ ، وفي الشين نحو : ﴿ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ﴾ ، وفي الصاد  
نحو : ﴿ فَأَلْفَغِيرَتِ صُبْحًا ﴾ ، وفي الضاد نحو : ﴿ وَالْعَدِيدَتِ صُبْحًا ﴾ ، وفي  
الطاء نحو : ﴿ الْمَلَكَةِ طَيِّبِينَ ﴾ ، وفي الظاء نحو : ﴿ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ  
ظَالِمِينَ ﴾ .

وأما التاء المثناة : فتدغم في خمسة أحرف : التاء ، والذال ، والسين ، والشين ،  
والضاد ، ففي التاء نحو : ﴿ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴾ ، وفي الذال نحو : ﴿ وَالْحَرْثِ  
ذَلِكَ ﴾ لا غير . وفي السين نحو : ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ ﴾ وفي الشين نحو :

﴿ حَيْثُ شِئْتُمَا ﴾ ، وفي الضاد : ﴿ حَدِيثُ ضَيْفٍ ﴾ فقط .

وأما الجيم : فتدغم في موضعين : أحدهما في الشين في : ﴿ أَخْرَجَ شَطَطَهُ ﴾ ،  
والثاني . في التاء في : ﴿ ذِي الْمَعَارِجِ ﴾ ﴿ تَعْرُجُ ﴾ .

وأما الحاء : فتدغم في العين في حرف واحد وهو : ﴿ فَمَنْ زُحِرَ عَنِ النَّارِ ﴾ .  
وأما الدال المهملة : فتدغم في عشرة أحرف : التاء ، والشاء ، والجيم ، والذال ،  
والزاي ، والسين ، والشين ، والصاد ، والضاد ، والطاء المعجمة ، إلا أن تكون  
الدال مفتوحة وبعد ساكن : فإنها لا تدغم إلا في التاء لقوة التجانس ، ففي التاء  
نحو : ﴿ الْمَسْجِدِ تِلْكَ ﴾ و ﴿ بَعْدَ تَوَكُّيدِهَا ﴾ . وفي الشاء نحو ﴿ يُرِيدُ  
ثَوَابَ ﴾ ، وفي الجيم نحو : ﴿ دَاوُدُ جَالُوتَ ﴾ وفي الذال نحو : ﴿ وَالْقَلْتَيْدِ  
ذَلِكَ ﴾ ، وفي الزاي : ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا ﴾ ، وفي السين نحو : ﴿ الْأَصْفَادِ ﴾ ﴿  
سَرَابِيلُهُمْ ﴾ ، وفي الشين : ﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٌ ﴾ ، وفي الصاد نحو : ﴿ نَفَقْدُ  
صُوعًا ﴾ ، وفي الضاد : ﴿ مِّنْ بَعْدِ ضَرَاءَ ﴾ ، وفي الطاء نحو : ﴿ مِّنْ بَعْدِ ظَمِيمٍ ﴾ .  
وأما الذال المعجمة فتدغم في حرفين : في السين من قوله تعالى : ﴿ فَأَتَّخِذَ  
سَبِيلَهُ ﴾ موضعان في الكهف لا غير ، وفي الصاد من قوله تعالى : ﴿ مَا آتَّخِذَ  
صَحِيبَةً ﴾ بالجن فقط .

وأما الراء فتدغم في اللام إذا تحرك ما قبلها نحو : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمْ ﴾ ، ﴿ لِلْبَشْرِ  
﴿ لِمَنْ ﴾ و ﴿ أَطَهَّرَ لَكُمْ ﴾ ، فإن سكن ما قبلها أدغمت في موضع الخفض  
والرفع نحو : ﴿ وَالنَّهَارِ لَا يَتِي ﴾ و ﴿ الْمَصِيرُ ﴾ ﴿ لَا يُكَلِّفُ ﴾ ، ولا تدغم في  
موضع النصب نحو : ﴿ وَالْحَمِيرَ لَتَرَكَبُوهَا ﴾ .

وأما السين المهملة : فتدغم في حرفين : الزاي من قوله : ﴿ وَإِذَا النُّفُوسُ

رُوجَتْ ﴿ ، والشين من قوله : ﴿ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ باختلاف بين المدغمين فيه .  
وأجمعوا على إظهار : ﴿ لَا يَظْلَمُ النَّاسَ شَيْئًا ﴾ لخفة الفتحة بعد السكون .

وأما الشين المعجمة : فتدغم في السين المهملة من قوله : ﴿ ذِي الْعَرْشِ  
سَبِيلًا ﴾ فقط .

وأما الضاد المعجمة : فتدغم في الشين المعجمة من قوله : ﴿ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ ﴾  
فقط . وتُظهر في نحو قوله : ﴿ وَالْأَرْضِ شَيْئًا ﴾ في سورة النحل ، و﴿ الْأَرْضِ  
شَقًّا ﴾ في عبس . ولا فرق بينهما إلا الجمع بين اللغتين واتباع سنة القراءة \* فإن  
قيل : إن الضاد أقوى من الشين لانطباقها واستعلائها ولا تدغم ؟ قيل : يقابل  
الإطباق والاستعلاء تفشي الشين ، فيعتدلان ، ويتكافآن ، ثم إنها متقاربان في  
المخرج ؛ لأن الشين من وسط اللسان والضاد من حافته .

وأما القاف : فتدغم في الكاف إذا تحرك ما قبلها نحو : ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾  
و﴿ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ ، فإن سكن ما قبلها لم تدغم نحو : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي  
عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ .

وأما الكاف : فتدغم في القاف إذا تحرك ما قبلها نحو : ﴿ لَكَ قُصُورًا ﴾  
و﴿ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ ﴾ ، فإن سكن ما قبلها لم تدغم نحو : ﴿ وَتَرَكُوكَ قَائِمًا ﴾ و﴿ وَلَا  
تَحْزَنْكَ قَوْلُهُمْ ﴾ .

وأما اللام : فتدغم في الراء إذا تحرك ما قبلها بأي حركة نحو : ﴿ رُسُلُ رَبِّكَ ﴾  
و﴿ أَنْزَلَ رُسُلَكُمْ ﴾ و﴿ كَمَثَلِ رِيحٍ ﴾ ، فإن سَكَنَ ما قبلها أدغمها مكسورة أو  
مضمومة فقط نحو : ﴿ يَقُولُ رَبَّنَا ﴾ و﴿ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ ﴾ . فإن انفتحت بعد  
الساكن نحو : ﴿ فَعَصَا رَسُولَ رَبِّهِمْ ﴾ امتنع الإدغام لخفة الفتحة ، إلا لام (قال)

نحو: ﴿ قَالَ رَبِّ ﴾ و ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾ فإنها تدغم حيث وقعت لكثرة دورها .  
 وأما الميم : إذا تحرك ما قبلها فُتسكَّنُ وتُخْفَى بغنة في الباء نحو: ﴿ بِأَعْلَمَ ﴾  
 بِالشَّكْرِينَ ﴾ و ﴿ ءَادَمَ بِالْحَقِّ ﴾ ؛ لأنها لما اشتركا في المخرج وتجانسا في  
 الانفتاح والاستفال ثقل الإظهار والإدغام المحض بذهاب الغنة ، فعدِل إلى  
 الإخفاء ، فإن سُكِّنَ ما قبلها نحو: ﴿ إِبْرَاهِيمَ بَيْنَهُ ﴾ و ﴿ الْأَحْلَمَ بِعَلَمِينَ ﴾  
 و ﴿ الْيَوْمَ بِجَالُوتَ ﴾ فأجمعوا من هذه الطرق على الإظهار ، وإنما اشترطوا  
 الحركة لتحقق الثقل والتمكن من الغنة ، وليس في الإدغام الكبير مخفى غير ذلك .  
 ونبه بتسكين الميم على أن الحرف المخفي كالمدغم يسكن ثم يخفي ، لكنه يفرق  
 بينهما بأنه في المدغم يقلب ويشدد الثاني ، بخلاف المخفي .

وأما النون : فُتدغمُ إذا تحرك ما قبلها في الراء واللام نحو: ﴿ تَأَذَّنَ رَبُّكَ ﴾  
 و ﴿ نُوْمِنَ لَكَ ﴾ ، فإن سكن ما قبلها أظهرت عندهما نحو: ﴿ تَخَافُونَ رَبَّهُمْ ﴾  
 و ﴿ يَكُونُ لَهُمْ ﴾ ، إلا النون من ﴿ نَحْنُ ﴾ فقط فإنها تدغم نحو: ﴿ نَحْنُ لَكَ ﴾ ؛  
 لتقل الضمة مع لزومها وكثرة دورها . اهـ .

### الفصل الثالث

#### في بيان الإدغام الصغير

وهو ما كان الحرف المدغم منه ساكناً . وينقسم إلى ثلاثة أقسام : واجب ،  
 وممتنع ، وجائز .

أما الواجب : فهو إذا التقى حرفان أولهما ساكن نحو قوله : ﴿ أَيَنَّمَا يُوجِهُهُ ﴾  
 و ﴿ يُدْرِ كَكُمُ ﴾ و ﴿ عَبَدْتُمْ ﴾ و ﴿ أَحَطْتُ ﴾ و ﴿ رَبَّنَا نَحْنُ نَحْنُ رَبُّهُمْ ﴾ و ﴿ قَالَتْ ﴾  
 طَائِفَةٌ ﴾ و ﴿ قَدْ تَبَيَّنَ ﴾ و ﴿ أَنْقَلْتِ دَعْوَا ﴾ وجب إدغام الأول منهما بثلاثة شروط :

الشرط الأول : أن لا يكون أول المثلين هاء سكت وهي في قوله تعالى :

﴿ مَالِيَةً ۗ هَلَكًا ﴾ بسورة الحاقة ؛ فإن فيها لكل القراء ممن أثبت الهاء وجهين : الإظهار ، والإدغام . والأول أرجح . وكيفيته أن تقف على الهاء من ﴿ مَالِيَةً ۗ ﴾ وقفة لطيفة حال الوصل من غير قطع نفس ؛ لأنها هاء سكت لا حَظَّ لها في الإدغام ، وقد انفصلت عما بعدها في الخط . ذكره أبو شامة ، وسبقه إليه الداني في جامعه ، واختاره المحقق ابن الجزري ، والوجهان لورش موزعان على الوجهين في ﴿ كِتَابِيَةً ﴾ ، أي الإدغام على النقل ، والسكت على التحقيق ، وإلى ذلك أشار المنصوري بقوله :

وَوَقْفَةٌ لَطِيفَةٌ بِمَالِيَةٍ لِكُلِّهِمْ لِمَنْ رَوَى كِتَابِيَةً  
مُحَقِّقًا وَمَعَ نَقْلِهِ اِمْتَنَعَ إِظْهَارُهُ وَالإِدْغَامُ يُتَّبَعُ

الشرط الثاني : أن لا يكون حرف مد نحو : ﴿ ءَأَمِنُوا وَعَمِلُوا ﴾ و﴿ الَّذِي يُوسِّسُ ﴾ ونحو : ﴿ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ ﴾ و﴿ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وُلْدٌ ﴾ ؛ لثلا يذهب المد بالإدغام . وهذا النوع هو المسمى عندهم بمد التمكين ، ومعنى التمكين أنه يجب على القارئ أن يفصل بين الواوين أو الياءين بمدد لطيفة بمقدار المد الطبيعي ، حذرًا من الإدغام أو الإسقاط ، وهو معنى قول أبي علي الأهوازي : المثلاث إذا اجتمعا وكانا واوين قبل الأولى منها ضمة ، أو ياءين قبل الأولى منها كسرة ؛ فإنهم أجمعوا على أنها يمدان قليلاً ، أي طبيعيًا ، ويظهران بلا تشديد ولا إفراط . وقد نظم ذلك صاحب الكنز فقال :

وَمَا أَوَّلُ الْمَثَلَيْنِ فِيهِ مُسَكَّنٌ فَلَا بَدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ مَتَمَثَّلًا  
لَدَى الْكُلِّ إِلَّا حَرْفٌ مَدٌّ فَأَظْهَرَنْ كَقَالُوا وَهُمْ فِي يَوْمٍ وَا مَدُّهُ مُسَجَّلًا  
لِكُلِّ وَإِلَاهَاءَ سَكَتٍ بِمَالِيَةٍ فِيهِ لَمْ خُلْفٌ وَالْإِظْهَارُ فَضْلًا  
بِسَكَتٍ وَأَدْغَمَ إِنْ نَقَلْتَ كِتَابِيَةً لِيُورِشَ وَإِنْ سَكَتَتْ أَظْهَرَ كَمَا خَلَا

فإن انفتح ما قبل الواو نحو: ﴿عَصَوُا وَكَانُوا﴾ أو الياء نحو: ﴿لَدَى﴾  
 وجب إدغامها عند جميع القراء ، وأما إن كان المثان في كلمة فإن حمزة وهشامًا  
 يدغمان الأول عند الوقف إذا كان حرف المد واوًا أو ياءً والحرف الثاني همزةً نحو:  
 ﴿بَرِيءٌ﴾ و﴿النَّبِيُّ﴾ و﴿قُرْوَى﴾ فيبدلان الهمزة مع الواو واوًا ومع الياء ياءً ،  
 فيجتمع المثان - أولهما حرف مدّ - فيدغمان الأول في الثاني . ١ هـ .

الشرط الثالث : أن لا يكون أول الجنسين أو المتقارين حرف حلق نحو:  
 ﴿فَسَبِّحْهُ﴾ و﴿أَبْلِغُهُ مَا آمَنَهُ﴾ و﴿فَأَصْفَحْ عَنْهُمْ﴾ و﴿أَفْرَغْ عَلَيْنَا﴾ و﴿لَا  
 تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ ؛ لأن حروف الحلق بعيدة عن الإدغام لصعوبتها . ذكره الملا علي في  
 شرحه على الجزرية .

وأما الممتنع فهو أن يتحرك أولهما ويسكن ثانيهما : سواء كان في كلمة نحو:  
 ﴿فَإِنْ زَلَلْتُمْ﴾ و﴿فَرَزْتُمْ﴾ و﴿اتَّخَذْتَ بَيْتًا﴾ ، أو كلمتين نحو: ﴿قَالَ  
 الْمَلَأُ﴾ و﴿وَقَالَ أَرْكَبُوا﴾ فهذا لا يجوز إدغامه ؛ لأن شرط الإدغام تحرك  
 المدغم فيه .

وأما الجائز وهو المراد هنا : فالوارد منه في القرآن تسعة أنواع :  
 النوع الأول : إدغام الباء الموحدة في مقاربتها وهو حرفان : الميم والفاء ، أما  
 الميم فاختلف القراء في إدغام الباء فيها في كلمتين : الأولى قوله تعالى : ﴿وَيُعَذِّبُ  
 مَنْ يَشَاءُ﴾ البقرة على قراءة الجزم ، أظهرها ورش وابن كثير بخلاف عنه ،  
 وأدغمها قالون وأبو عمرو وحمزة والكسائي . والثانية قوله : ﴿يَبْنِي أَرْكَبُ  
 مَعْنًا﴾ بهود أظهرها ورش وابن عامر وخلف ، واختلف عن قالون والبزّي  
 وخلاد ، أي لكل منهم الإظهار والإدغام ، والباقون بالإدغام . وأما الفاء  
 فاختلفوا في إدغام الباء فيها في خمسة مواضع : ﴿يَغْلِبُ فَسَوْفَ﴾ بالنساء ،

﴿ وَإِنْ تَعَجَبَ فَعَجَبٌ ﴾ بالرعء ، ﴿ قَالَ أَذْهَبَ فَمَنْ ﴾ بالإسراء ، ﴿ فَأَذْهَبَ فَاِرَّ لَكَ ﴾ بطه ، ﴿ وَمَنْ لَمْ يَتَّبِعْ فَأُولَئِكَ ﴾ بالحجرات ، أدغمها أبو عمرو والكسائي وخلاد ، واختلف عن خلاد في قوله : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَتَّبِعْ فَأُولَئِكَ ﴾ ، وأظهرها الباقون .

النوع الثاني : إدغام تاء التانيث في مقاربيها ، وهو ستة أحرف : التاء المثلثة نحو : ﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ ﴾ ، والجيم نحو : ﴿ نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ ﴾ و ﴿ وَجَبَّتْ جُنُوبُهَا ﴾ ، وليس غيرهما . والزاي نحو : ﴿ حَبَّتْ زِدْبُهُمْ ﴾ لا غير ، والسين نحو : ﴿ أَنْزَلَتْ سُورَةً ﴾ ، والصاد : ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ و ﴿ هَدِمَتْ صَوَامِعُ ﴾ وليس غيرهما . والظاء نحو : ﴿ كَانَتْ ظَالِمَةً ﴾ . ثم إن القراء في تاء التانيث على ثلاث مراتب : منهم من أظهرها عند جميع حروفها وهو عاصم وقالون وابن كثير ، ومنهم من أدغمها في جميع حروفها وهو أبو عمرو وحمزة والكسائي ، ومنهم من أظهرها عند بعضها وأدغمها في بعضها ، وهو ورش وابن عامر ، فأما ورش فإنه أدغمها في الظاء خاصة وأظهرها عند الخمسة الباقية . وأما ابن عامر فإن الحروف المذكورة عنده على ثلاث مراتب : منها ما أظهر عنده قولاً واحداً وهو السين والزاي ، ومنها ما أدغم فيه قولاً واحداً وهو الظاء والتاء ، ومنها ما عنده فيه تفصيل وهو الصاد والجيم ، فأما الصاد فإنه أدغم فيه بلا خلاف في قوله تعالى : ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ . واختلف راوياه عنه في قوله تعالى : ﴿ هَدِمَتْ صَوَامِعُ ﴾ ، فأظهر هشام وأدغم ابن ذكوان . وأما الجيم فإنه أظهر عندها بلا خلاف في : ﴿ نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ ﴾ ، وأما ﴿ وَجَبَّتْ جُنُوبُهَا ﴾ فإنه أظهرها من رواية هشام ، وعنه فيها الإظهار والإدغام من رواية ابن ذكوان . ( ا . هـ . ابن القاصح على الشاطبية ) .

النوع الثالث : إدغام التاء المثلثة في مقاربتها : ولم يأت في القرآن بعدها من مقاربتها إلا الذال والتاء المثناة الفوقية . أما الذال فاختلّفوا في إدغام التاء فيها من قوله تعالى : ﴿ يَلْهَثُ ذَلِكَ ﴾ أظهره ابن كثير وورش وهشام ، وأدغمه الباقون . وأما التاء فاختلّفوا في إدغام التاء فيها في كلمتين الأولى قوله : ﴿ لَبِثْتُ ﴾ و﴿ لَبِثْتُمْ ﴾ حيث وقع ، أظهرها نافع وابن كثير وعاصم ، وأدغمها الباقون . والثانية قوله : ﴿ أُورِثْتُمُوهَا ﴾ أدغمها أبو عمرو وهشام والأخوان ، وأظهرها الباقون .

النوع الرابع : إدغام الدال المهملة في مقاربتها : وهو عشرة أحرف : التاء المثلثة والذال المعجمة ، وحروف دال « قد » أما التاء : فاختلّفوا في إدغام الدال فيها من قوله : ﴿ وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ ﴾ معاً بآل عمران ، أدغمها البصري والشامي وحمزة والكسائي ، وأظهرها الباقون وهم نافع وابن كثير وعاصم . وأما الذال المعجمة فاختلّفوا في إدغام الدال فيها من قوله : ﴿ كَهَيْعَصَ ① ذِكْرُ ﴾ أظهرها نافع وابن كثير وعاصم ، وأدغمها الباقون ، وأما حروف دال « قد » فهي ثمانية : الجيم نحو : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكُمْ ﴾ ، والذال نحو : ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا ﴾ ، والزاي نحو : ﴿ وَلَقَدْ زَيَّنَّا ﴾ ، والسين نحو : ﴿ قَدْ سَمِعَ ﴾ ، والشين نحو : ﴿ قَدْ شَغَفَهَا ﴾ ، والصاد نحو : ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا ﴾ ، والضاد نحو : ﴿ فَقَدْ ضَلَّ ﴾ ، والطاء نحو : ﴿ لَقَدْ ظَلَمَكَ ﴾ .

\* ثم إن القراء السبعة في دال « قد » على ثلاث مراتب : منهم من أظهرها عند جميع حروفها الثمانية بلا خلاف ، وهم قالون وابن كثير وعاصم . ومنهم من أدغمها في حروفها الثمانية بلا خلاف ، وهم أبو عمرو وحمزة والكسائي . ومنهم من أظهر عند بعضها وأدغم في البعض الآخر ، وهم ورش وابن ذكوان وهشام ،

أما ورش فإنه أدغمها في الضاد والطاء ، وأظهرها عند الستة الباقية ، وأما ابن ذكوان : فإن الأحرف الثمانية عنده على ثلاث مراتب ، منها أربعة أظهر عندها بلا خلاف وهي السين والصاد المهملتان والجيم والشين ، ومنها ثلاثة أدغم فيها بلا خلاف ، وهي الضاد والطاء والذال المعجمات ، ومنها حرفٌ اختلف عنه فيه وهو الزاي . وأما هشام فإنه أظهر ﴿ لَقَدْ ظَلَمَكَ ﴾ ، وأدغم في السبعة البواقي . اهـ .

النوع الخامس : إدغام الذال المعجمة في مقاربتها : وهو التاء المثناة الفوقية ، وحروف ذال (إذ) . أما التاء فاختلف القراء في إدغام الذال المعجمة فيها من قوله : ﴿ فَبَدَّتْهَا ﴾ و ﴿ عُدَّتْ ﴾ أدغمها أبو عمرو وحمة والكسائي ، وأظهرها الباقون ، وكذا قوله : ﴿ اتَّخَذْتُمْ ﴾ و ﴿ أَحَدْتُ ﴾ كيف جاء ، أظهرها ابن كثير وحفص ، وأدغمها الباقون . وأما حروف ذال إذ : فهي ستة : التاء نحو : ﴿ إِذْ تَبَرَّأ ﴾ ، والجيم نحو : ﴿ إِذْ جَاءَ وَكُمْ ﴾ ، والذال نحو : ﴿ إِذْ دَخَلُوا ﴾ ، والسين نحو : ﴿ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ﴾ ، والصاد نحو : ﴿ وَإِذْ صَرَفْنَا ﴾ ، والزاي نحو : ﴿ وَإِذْ زَيْن ﴾ . ثم إن القراء في ذال ﴿ إِذْ ﴾ على ثلاث مراتب : منهم من أظهرها عند حروفها الستة وهم : نافع وابن كثير وعاصم ، ومنهم من أدغمها في حروفها الستة وهم : أبو عمرو وهشام ، ومنهم من أظهرها عند بعضها وهم : الكسائي وخلف وخلاد وابن ذكوان ، أما الكسائي وخلاد فإنهما أظهرها عند الجيم وأدغماها فيما بقي ، وأما خلف فإنه أدغم في التاء المثناة الفوقية والذال المهملة ، وأظهرها عند ما بقي . وأما ابن ذكوان فإنه أدغم في الذال وأظهر عند ما بقي . ( اهـ . ابن القاصح على الشاطبية ) .

النوع السادس : إدغام الراء الساكنة في مقاربتها : ولم يأت في القرآن إدغامها في مقاربتها إلا في اللام نحو : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ و ﴿ وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ ﴾ ، ولم يدغمها فيها غير أبي عمرو بخلاف عن الدوري .

النوع السابع : إدغام الفاء في مُقارِبهَا : وهو الباء الموحدة ، اختلفوا في إدغام الفاء فيها من قوله تعالى : ﴿ نَحْسِفُ بِهِمْ ﴾ في سبأ ، وليس في القرآن غيره ، أدغمه الكسائي ، وأظهره الباقون .

النوع الثامن : إدغام اللام المجزومة في الذال المعجمة ، والراء ، وحروف لام « هل ، وبل » : أما الذال المعجمة : ففي قوله تعالى : ﴿ يَفْعَلْ ذَلِكَ ﴾ حيث وقع ، أدغم اللام فيها أبو الحرث عن الكسائي ، وأظهرها الباقون . وجملة ما في القرآن ستة مواضع وهي : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ﴾ بالبقرة ، ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ ﴾ بآل عمران ، ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا ﴾ و ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ آتِيغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ ﴾ كلتاهما بالنساء ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴾ بالفرقان ، ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ بالمنافقون ، فإن لم يكن لام ﴿ يَفْعَلْ ﴾ مجزوماً لم يدغمه أحد نحو : ﴿ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ﴾ اهـ . وأما الراء فاتفقوا على إدغام اللام فيها حيث وقع نحو : ﴿ بَلْ رَيْبُكُمْ ﴾ و ﴿ بَلْ رَانَ ﴾ و ﴿ قُلْ رَبِّ ﴾ إلا حفصاً في قوله : ﴿ بَلْ رَانَ ﴾ كذا قال أبو شامة ، يعني أن حفصاً يقرأ بالسكت على ﴿ بَلْ ﴾ ، والسكت فصلٌ بين حرفين دون مقدار التنفس ، ولو لم يسكت عليه كسائر القراء لأدغم البتة . اهـ .

وأما حروف لام (هل وبل) فثمانية : التاء المثناة الفوقية ، والتاء المثناة ، والطاء المشالة ، والزاي ، والسين المهملة ، والنون ، والطاء المهملة ، والضاد المعجمة ، وقد جمعها الشاطبي في بيت فقال :

أَلْبَلْ وَهَلْ تُرَوَى ثَنَا ظَعْنُ زَيْنَبِ سَمِيرَ نَوَاهَا طَلَحَ ضُرٌّ وَمُبْتَلَا

وقد تقدمت أمثلتها في تجويد حرف اللام ، وكذا تقدم ما لكل من هل وبل من

الحروف الثمانية ، فراجعه إن شئت . ثم إن القراء في لام هل وبل على ثلاث مراتب ، منهم من أدغم في الجميع ، وهو الكسائي وحده ، ومنهم من أظهر عند الجميع وهو نافع وابن كثير وابن ذكوان وعاصم ، ومنهم من أدغم في البعض وأظهر عند البعض الآخر وهم أبو عمرو وهشام وحمزة . أما أبو عمرو فإنه أدغم ﴿ هَلْ تَرَى ﴾ بالملك والحاقة خاصة ، وأظهر عند البواقى . وأما هشام فإنه أظهر عند النون والضاد وعند التاء بالرعد خاصة ، وأدغم فيما سوى ذلك . وأما حمزة فإنه أدغم في التاء والسين والتاء وأدغم من رواية خلاد بخلاف عنه في الطاء من ﴿ بَلْ طَبَعَ ﴾ في النساء ( اهـ . شرح الشاطبية ) .

النوع التاسع : إدغام النون في الواو من : ﴿ يَسَّ ۝ وَالْقُرْآنِ ﴾ ومن : ﴿ رَتْ ۝ وَالْقَلَمِ ﴾ فأظهرها قالون وابن كثير وأبو عمرو وحمزة وحفص ، واختلف عن ورش في ﴿ رَتْ ۝ وَالْقَلَمِ ﴾ ، وأدغمها الباقون ، وكذا تدغم النون من هجاء (سين) عند (الميم) من ﴿ طَسَمَ ﴾ أول الشعراء والقصص لكل القراء ، إلا حمزة فإنه أظهرها .

### الفصل الرابع

#### في بيان أحكام النون الساكنة والتنوين

اعلم أن النون الساكنة هي التي لا حركة لها كقولك مَنْ وَعَنْ ، وقد نُحْرِكَ لالتقاء الساكنين كقوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ أَرْتَضَى ﴾ و﴿ وَإِنْ أَمْرًا ﴾ ، وهي تُثَبِت لفظًا وخطًا ووصلًا ووقفًا . وتكون في الأسماء والأفعال والحروف متوسطة ومتطرفه .

وأما التنوين : فهو نونٌ ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم تثبت لفظًا ووصلًا ، وتسقط خطأ ووقفًا .

ثم إن لها عند حروف المعجم أربعة أحوال عند الأكثرين وهي : الإظهار ، والإدغام ، والقلب ، والإخفاء ، أي يجعل قسمي الإدغام قسمًا واحدًا ، وجعلها بعضهم ثلاثة ، فأسقط الإقلاب ، وأدخله في الإخفاء ؛ فعلى كلامه يكون الإخفاء معه قلبٌ أو لا قلبَ معه ، والإدغام يكون محضًا وغير محضٍ . وقيل : بل خمسة ، والخلف لفظي . فعلى كونها أربعة أحوال فللإظهار ستة أحرف ، وللإدغام ستة أحرف ، أربعة بغنة ، واثان بغير غنة ، وللقلب حرف ، وللإخفاء خمسة عشر حرفًا ، ولذلك أشار بعضهم بقوله :

عِنْدَ حُرُوفِ الْحَلْقِ يُظَهَّرَانِ وَعِنْدَ رِثْمُونَ يُدْعَمَانِ  
بِغُنَّةٍ فِي غَيْرِ رَاوَلَامٍ وَلَيْسَ فِي الْكَلِمَةِ مِنْ إِدْغَامٍ  
وَعِنْدَ حَرْفِ الْبَاءِ يُقَلَّبَانِ مِيمًا وَعِنْدَ الْبَاقِي يُخْفَيَانِ

وسأذكرها إن شاء الله تعالى مفصلة على هذا الترتيب ، فأقول :

#### الحال الأول : الإظهار :

ومعناه لغة : البيان ، واصطلاحًا : إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنة في المظهر ، وذلك إذا وقع بعد النون الساكنة أو التنوين حرفٌ من حروف الحلق الستة ، وهي الهمزة ، والهاء ، والعين ، والحاء المهملتان ، والغين والحاء المعجمتان ، وجمعها بعضهم في أوائل كلمات نصف بيت مرتبًا على ترتيب المخارج فقال :

أُخِي هَاكَ عَلِمًا حَاذَهُ غَيْرُ خَاسِرٍ

وسميت هذه الحروف حروف الإظهار لظهور النون الساكنة والتنوين عند تلاقي واحد منها ، سواء كانت تلك الحروف في كلمة منفصلة عنها نحو : ﴿ مَنَّ ءَامَنَّ ﴾ و ﴿ كُلُّ ءَامَنَّ ﴾ ، أو في كلمة النون ؛ نحو : ﴿ وَيَنْتَوُونَ ﴾ ، ولا يقع التنوين كذلك . والعلة في إظهارهما عند هذه الأحرف بعد مخرجهما عن مخرجهن ؛ لأنهن من الحلق ، والنون من طرف اللسان ، والإدغام إنما يسوغه التقارب . ثم

لما كان التنوينُ والنونُ سهلين لا يحتاجان في إخراجهما إلى كلفةٍ ، وحروف الحلق أشد الحروف كلفةً وعلاجًا في الإخراج : حصل بينه وبينهن تباينٌ لم يحسن معه الإخفاء كما لم يحسن الإدغام ، إذ هو قريب منه ، فوجب الإظهار الذي هو الأصل ، فكلما بُعدَ الحرف كان التبيين أعلى ، وهو أن تظهر النون الساكنة أو التنوين عند الهمزة والهاء إظهارًا بينًا ويقال له أعلى ، وعند العين والحاء : أوسط ، وعند الغين والحاء : أدنى . فمثالهما عند الهمزة ﴿ وَيَنْعَوْنَ ﴾ و﴿ مَنْ ءَامَنَ ﴾ و﴿ كُلُّ ءَامِنٌ ﴾ في قراءة غير ورش ؛ لأنه يحرك النونَ والتنوينَ بحركة الهمزة . وعند الهاء ﴿ مِّنْهُمْ ﴾ و﴿ مِّنْ هَادٍ ﴾ و﴿ جُرْفٍ هَارٍ ﴾ . وعند العين ﴿ أَنْعَمْتَ ﴾ و﴿ مِّنْ عَمَلٍ ﴾ و﴿ حَقِيقٌ عَلَى ﴾ . وعند الحاء ﴿ وَتَنْحِتُونَ ﴾ ﴿ مِّنْ حَكِيمٍ ﴾ و﴿ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ . وعند الغين ﴿ فَسَيُغْضُونَ ﴾ ولا ثاني له و﴿ مِّنْ غِلٍّ ﴾ و﴿ قَوْلًا غَيْرٍ ﴾ . وعند الخاء ﴿ وَالْمُنْحِنِقَةُ ﴾ ولا ثاني له ، و﴿ وَمِنْ خَزْيٍ ﴾ و﴿ يَوْمَئِذٍ خَسِيعَةٌ ﴾ .

ثم اعلم أنه لا خلاف بين القراء العشرة في إظهار النون الساكنة والتنوين عند هذه الأحرف الستة ، إلا ما كان من مذهب أبي جعفر من إخفائها عند الغين والحاء المعجمتين . واستثنى بعض أهل الأداء له من ذلك : ﴿ وَالْمُنْحِنِقَةُ ﴾ بالمائدة ، و﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا ﴾ بالنساء ، و﴿ فَسَيُغْضُونَ ﴾ بالإسراء ، فأظهر النون في هذه المواضع كالجُمهور ، وفي (النشر) : الاستثناء أشهر ، وعدمه أقيس . ووجه الإخفاء عندهما قريبهما من حرفي أقصى اللسان : القاف والكاف .

ووجه الإظهار: العلة المشتركة، وهي بُعد مخرج حروف الحلق من مخرج النون، وإجراء الحروف الحلقية مجرى واحدًا .

وحقيقة الإظهار : أن ينطق بالنون والتنوين على حدهما ، ثم ينطق بحروف

الإظهار من غير فصلٍ بينهما وبين حقيقتها ، فلا يسكت على النون ، ولا يقطعها عن حروف الإظهار . وتجويده . أي الإظهار . إذا نطقتَ به : أن تسكن النون ثم تلفظ بالحرف ولا تقلقل النون بحركةٍ من الحركات ، ولا تسكنها بنقلٍ ولا ميلٍ إلى غنة ، ويكون سكونها بلطف .

قال في التمهيد : ذكر بعض القراء في كتبهم أن الغنة باقية فيهما عند إظهارهما قبل حروف الحلق . وذكر الشيخ الدّاني عن فارس بن أحمد في مصنفٍ له أن الغنة ساقطة منهما إذا أظهرنا قبل حروف الحلق ، وهو مذهب النحاة ، وبه صرحوا في كتبهم ، وبه قرأت على كل شيوخني ما عدا قراءة يزيد والمسيبي .

قال المرعشي : ويمكن أن يكون النزاع لفظيًا ؛ لأن من قال ببقائها أراد في الجملة عدم انفكاك أصل الغنة عن النون ولو تنوينًا ، ومن قال بسقوطها أراد عدم ظهورها . ا.هـ .

#### الحال الثاني : الإدغام :

وقد تقدم معناه أول الباب . والإدغامُ يكون في ستة أحرف يجمعها حروف (يرملون) وهي تنقسم ثلاثة أقسام :

القسم الأول : أنها - أي النون الساكنة والتنوين - يدغمان بغنة في النون والميم بإجماع القراء نحو : ﴿ مِّنْ نَّذِيرٍ ﴾ و ﴿ شَيْءٍ نُّكْرٍ ﴾ و ﴿ مِّنْ مَّاءٍ ﴾ و ﴿ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴾ إلا ما ورد عن حمزة ، فإنه أظهر النون من هجاء (سين) عند (الميم) من ﴿ طَسَمَ ﴾ أول الشعراء والقصص . قال مكّي في الرعاية : إنها يدغمان في النون والميم مع إظهار الغنة في نفس الحرف الأول ، فيكون ذلك إدغامًا غير مستكمل التشديد لبقاء بعض الحرف غير مدغم وهو الغنة . أقول : هذا رأي مكّي في الرعاية ، وقال أبو شامة : وأما إدغامهما في النون والميم فهو إدغامٌ محضٌ ؛ لأن في كلّ من المدغم والمدغم فيه غنة ، فإذا ذهبت إحداهما - يعني غنة المدغم - بالإدغام :

بقيت الأخرى ، وهذا مذهب الجمهور ، فالتشديد مستكمل على مذهبهم . قال في الرعاية ما حاصله : إن النون الساكنة يلزم إدغامها في النون ؛ سواء كان في كلمة أو في كلمتين ، وسكوئها قد يكون أصلياً نحو : ﴿ مِنْ نَارٍ ﴾ وقد يكون عارضاً نحو : ﴿ لَا تَأْمَنَّا ﴾ و ﴿ مَا مَكَّنِّي ﴾ . ا هـ .

فإن قلت : النون من طرف اللسان وفوق الثنايا ، والميم من بين الشفتين وبينهما مخارج ، فلم ساغ الإدغام مع التباعد ؟ أجيب : بأنه قد يحصل للمتباع وجه يسوغ إدغامه ؛ فالوجه الذي قرّب بين النون والميم ونحوهما هو الغنة التي اشتركا فيها ، فصاروا بذلك متقاربين ( ا . هـ لطائف ) .

وفي شرح الميهي على تحفة الأطفال : وجه إدغامها في النون : التماثل ، فهو من باب إدغام المثلين . ووجه إدغامها في الميم : التجانس ؛ أي الاشتراك في الغنة والجر ، والانفتاح ، والاستفال ، والكون بين الرخوة والشديدة . ا هـ .

القسم الثاني : في إدغامها في الواو والياء : اتفق القراء على إدغامها فيهما من كلمتين كما أشار إليه أبو شامة نحو : ﴿ مِنْ وَالٍ ﴾ و ﴿ مَنْ يَقُولُ ﴾ و ﴿ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةً ﴾ و ﴿ آيَةٌ يُعْرِضُونَ ﴾ . ولكن اختلفوا في بقاء الغنة عند الإدغام ، فقرأ خلف عن حمزة بعدم بقائها أصلاً مع إدغامها فيهما ، فيكون إدغاماً تاماً مستكمل التشديد ، وقرأ الباقيون بإدغامها فيهما مع بقاء غنة ظاهرة ، فيكون إدغاماً ناقصاً غير مستكمل التشديد . ووجه إدغامها في الواو والياء التجانس في الانفتاح والاستفال والجر ، ومضارعتها النون والتنوين باللين الذي فيها ؛ لأنه شبيه بالغنة ، حيث يتسع هواء الفم فيهما ، وأيضاً فإن الواو لما كانت من مخرج الميم أدغما فيها كما أدغم في الميم ، ثم أدغما في الياء لشبهها بما أشبه الميم وهو الواو . والحجة للأكثرين في بقاء الغنة عند الياء والواو : ما في بقائها من الدلالة على الحرف المدغم ، ويقوى ذلك أنهم مجمعون على بقاء صوت الإطباق مع الطاء إذا

أدغمت في التاء ، نحو: ﴿بَسَطَتْ﴾ و﴿أَحَطْتُ﴾ ، فبقاء الإطباق مع إدغام الطاء شبيهة ببقاء الغنة مع إدغام النون ، والحجة لخلف في إذهاب الغنة أن حقيقة الإدغام أن ينقلب الحرفُ الأول من جنس الثاني ، ويكمل التشديد ، ولا يبقى للحرف ولا لصفاته أثر . واتفق العلماء على أن الغنة مع الواو والياء غنة المدغم ، ومع النون غنة المدغم فيه . واختلفوا في الغنة مع الميم ؛ فذهب أبو الحسن بن كيسان النحوي وأبو بكر بن مجاهد المقرئ وغيرهما إلى أنها غنة المدغم من النون والتنوين تغليبا للأصالة ؛ لأن النون أو التنوين قد انقلبا إلى لفظ الميم ، وهو اختيار الداني والمحققين ، وهو الصحيح ، لأن الأول قد ذهب بالقلب فلا فرق بين (من من) و(إن من) وبين(هم من) و(أم من) ولا بد أن تكون الغنة في التنوين أظهر من غيرهما.

تنبيه : التحقيق كما في الحلبي على مقدمة التجويد لابن الجزري أن الإدغام مع عدم الغنة : محض كامل التشديد ، ومعها : غير محض ناقص التشديد من أجل صوت الغنة الموجودة معه ، فهو بمنزلة الإطباق الموجود مع الإدغام ﴿أَحَطْتُ﴾ و﴿بَسَطَتْ﴾ اهـ . ومقتضاه أنه متى وُجدت الغنة كان الإدغام غير محض ناقص التشديد سواء قلنا إنها للمدغم أو المدغم فيه ، ومقتضى كلام الجعبري أنه محض كامل التشديد مع الغنة ، حيث كانت للمدغم فيه لا للمدغم . نبه عليه شيخنا رحمه الله تعالى . وما ذكر من أن الإدغام - إذا صاحبه الغنة - يكون إدغامًا ناقصًا هو الصحيح في النشر وغيره ، خلافاً لمن جعله إخفاءً ، وجعل إطلاق الإدغام عليه مجازاً كالسخاوي رحمه الله . ويؤيد الأول وجود التشديد فيه ، إذ التشديد ممتنع مع الإخفاء (ا. هـ إتخاف البشر) .

ثم اعلم أن النون الساكنة مع حروف الإدغام لا تدغم إلا إذا كانت متطرفة بأن يكون المدغم والمدغم فيه من كلمتين ، أما إذا كانت متوسطة بأن كانا - أي

المدغم والمدغم فيه - من كلمة نحو: ﴿أَلَدُنِّيَا﴾ و﴿بُنَيْنٌ﴾ و﴿قِنَوَانٌ﴾ و﴿صِنَوَانٌ﴾ ولا خامس لهن: فإنها تُظهر؛ لثلاثا يلتبس بالمضاعف لو أدغم، وهو ما تكرر أحد أصوله كـ (صوان) و(رمان) و(ديان) لأنك إذا قلت: (الديا) و(صوان) ألبس ولم يفرق السامع بين ما أصله النون وبين ما أصله التضعيف، فلم يعلم أنه من (الذني) و(الصنو) أو من (الدي) و(الصو)، فأبقيت النون مظهرة، ولذلك أشار الشاطبي فقال:

وعندهما للكل أظهر بكلمة مخافة إشباه المضاعف أنقلا

فإن قلت: هلا أدغم بغنة فيحصل الفرق بها بين المضاعف وغيره؟ فالجواب: أنها لما كانت فارقة فرقا خفيا لم يكن الفرق معتبرا، فمُنع الإدغام خوفاً من اللبس ظاهراً، ولذلك أظهرها العرب مع الميم في كلمة واحدة، حيث قالوا: (شاة زناء) و(غنم زنم) ولم يقع في القرآن مثله. اهـ.

القسم الثالث: أنهما يدغمان بلا غنة في اللام والراء، فيبدل كل من النون الساكنة والتنوين لآما ساكنة عند اللام، وراء عند الراء، ويدغم فيما بعده إدغاماً تاماً لجميع القراء، نحو: ﴿مِنْ لَدُنْهُ﴾ و﴿يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ﴾ و﴿عَنْ رَبِّمَّ﴾ و﴿رَأَوْفٌ رَحِيمٌ﴾ هذا ما قرأنا به من طريق الشاطبية واليسير، وقرئ لنا من أبي جعفر وابن كثير وأبي عمرو ويعقوب وابن عامر وحفص بإدغامها بغنة عند الحرفين المذكورين من طريق الطيبة والنشر ولطائف الإشارات. ويسمى الأول إدغاماً كاملاً لذهاب الغنة منه، وهذا هو المشهور المأخوذ منه، ويسمى الثاني إدغاماً ناقصاً لبقاء أثر الغنة معه.

إن قلت: أليس يستثنى من الإجماع المذكور قوله: ﴿مَنْ رَاقٍ﴾؟ فإن حفصاً لا يدغم النون في الراء هنا بل يسكت على ﴿مَنْ﴾، ثم يقول ﴿رَاقٍ﴾؟ قلت:

لا يستثنى لأن إدغامها فيها إنما يكون عند ملاقاتها إياهما، والسكنة تمنع الملاقاة، وتفصل بين الحرفين، فلو لم يسكت حفص هنا لأدغم البتة، ووجه إدغامها فيها: قرب مخرجهن؛ لأنهن من حروف طرف اللسان، أو كونهن من مخرج واحد على رأي الفراء، وكل منهما يستلزم الإدغام، وأيضاً لو لم يدغما فيها لحصل الثقل لاجتماع المتقارين أو المتجانسين، فبالإدغام يحصل الخفة؛ لأنه يصير في حكم حرف واحد.

ووجه حذف الغنة المبالغة في التخفيف؛ لأن بقاءها يورث ثقلاً ما. وسبب ذلك قلبها حرفاً ليس فيه غنة ولا شبيهاً بها فيه غنة، واختير عدم الغنة، حيث لم تثبت النون رسماً نحو: ﴿أَلَّنْ نَجْعَلْ لَكُمْ﴾ و﴿أَلَّنْ نَجْمَعْ﴾ و﴿أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ﴾ و﴿أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ﴾ و﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنَّنِي لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ﴾، ونحو: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ﴾ ﴿إِلَّا تَنْفِرُوا﴾ فإن ثبتت النون في الرسم نحو: ﴿أَنْ لَا مَلْجَأَ﴾ و﴿أَنْ لَا يَقُولُوا﴾ - كما سيأتي بيان ذلك في المقطوع والموصول - جاز إدغامها في اللام وإظهار الغنة معها، ولو وقعت النون الساكنة قبل اللام والراء في كلمة لكانت مظهرة؛ لثلاثا يلتبس بالمضاعف، ولم يقع ذلك في القرآن.

### الحال الثالث: الإقلاب:

ومعناه لغة: تحويل الشيء عن وجهه، يقال قلبه، أي حوله عن وجهه. واصطلاحاً: جعل حرف مكان آخر. وقال بعضهم: هو عبارة عن قلب مع إخفاء لمراعاة الغنة، والمراد هنا قلب النون الساكنة والتنوين ميماً مخففة قبل الباء الموحده مع بقاء الغنة الظاهرة، وهذا بإجماع الفراء كما صرح به في التيسير، سواء كانت النون مع الباء في كلمة أو كلمتين. والتنوين لا يكون إلا من كلمتين، وذلك نحو: ﴿أُنْبِئْهُمْ﴾ و﴿أَنْ بُورِكَ﴾ و﴿سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾. قال ابن الجزري في النشر: فلا فرق حينئذ في اللفظ بين ﴿أَنْ بُورِكَ﴾ وبين ﴿يَعْتَصِمُ بِاللَّهِ﴾، إلا

أنه لم يختلف في إخفاء الميم المقلوبة عند الباء ولا في إظهار الغنة في ذلك بخلاف الميم الساكنة ؛ يعني أنه وقع اختلافٌ في إخفائها مع إظهار غنتها ؛ فذهب الجمهور إلى ذلك ، وذهب البعض إلى إظهارها مع إخفاء غنتها كما سيأتي . ولا تشديد في ذلك ؛ لأنه بدلٌ لا إدغام فيه إلا أن فيه غنةً ؛ لأن الميم الساكنة من الحروف التي تصحبها الغنة . قال المرعشي : والظاهر أن معنى إخفاء الميم ليس إعدام ذاتها بالكلية ، بل إضعافها وستر ذاتها في الجملة بتقليل الاعتماد على مخرجها وهو الشفتان ؛ لأن قوة الحرف وظهور ذاته إنما هو بقوة الاعتماد على مخرجه ، وهذا كإخفاء الحركة في قوله : ﴿ لَا تَأْمَنَّا ﴾ ، إذ ذلك ليس بإعدام الحركة بالكلية بل تبعيضها ، وسيأتي . وبالجملة إن الميم والباء يخرجان بانطباق الشفتين ، والباء أدخل وأقوى انطباقاً كما سبق في بيان المخارج ، فتُلَفِّظُ بالميم في نحو : ﴿ أَنْ بُورِكَ ﴾ بغنة ظاهرة وبتقليل انطباق الشفتين جداً ثم تُلَفِّظُ بالباء قبل فتح الشفتين بتقوية انطباقهما ، وتجعل المنطبق من الشفتين في الباء أدخل من المنطبق في الميم ، فزمان انطباقهما في : ﴿ أَنْ بُورِكَ ﴾ أطول من زمان انطباقهما في الباء لأجل الغنة الظاهرة حينئذ في الميم ؛ إذ الغنة الظاهرة يتوقف تلفظها على امتداد ، ولو تلفظت بإظهار الميم هنا لكان زمان انطباقهما فيه كزمان انطباقهما في الباء ؛ لإخفاء الغنة حينئذ ، ويقوى انطباقهما في إظهار الميم فوق انطباقهما في إخفائه لكن دون قوة انطباقهما في الباء ؛ إذ لا غنة في الباء أصلاً بخلاف الميم الظاهرة فإنها لا تخلو عن أصل الغنة وإن كانت خفية ، والغنة تورث الاعتماد ضعفاً . ووجه قلبها ميمًا عند الباء أنه لم يحسن الإظهار لما فيه من الكلفة من أجل الاحتياج إلى إخراج النون والتنوين من مخرجها على ما يجب لهما من التصويت بالغنة ، فيحتاج الناطق بهما إلى فتور يشبه الموقف ، وإخراج الباء بعدهما من مخرجها يمنع من التصويت بالغنة من أجل انطباق الشفتين بها ، أي بالباء ، ولم يحسن الإدغام للتباعد في المخرج والمخالفة في الجنسية ، حيث كانت النون حرفاً

أغن ، وكذلك التنوين ، والباء حرفٌ غيرُ أغن ، وإذا لم تدغم الميم في الباء لذهاب غنتها بالإدغام مع كونها من مخرجها فترك إدغام النون فيها مع أنها ليست من مخرَجها أَوْلَى ، ولم يحسن الإخفاء كما لم يحسن الإظهار والإدغام ؛ لأنه بينهما ، ولما لم يحسن وجه من هذه الأوجه أُبدل من النون والتنوين حرفٌ يؤاخيها في الغنة والجهر ، ويؤاخي الباء في المخرج والجهر ، وهو الميم ، فأمنت الكلفةُ الحاصلةُ من إظهار النون قبل الباء (اهـ . شرح التحفة للميهي) .

وفي شرح الملا على : وجه القلب عُسْرُ الإتيان بالغنة في النون والتنوين مع إظهارهما ، ثم إطباق الشفتين لأجل الباء ، ولم يدغم لاختلاف نوع المخرج وقلة التناسب ، فتعيّن الإخفاء ، وتوصل إليه بالقلب ميمًا لتشارك الباء مخرَجًا والنون غنة . اهـ . وليحترز القارئ عند التلفظ به من كَزَّ الشفتين على الميم المقلوبة في اللفظ ؛ لئلا يتولد من كَزَّهما غنة من الخيشوم ممطّطة فليُسكن الميم بتلطفٍ من غير ثقل ولا تعسف .

#### الحال الرابع : الإخفاء :

ومعناه لغة : الستر . يقال : اختفى الرجل عن أعين الناس بمعنى استتر عنهم . واصطلاحًا النطق بحرف ساكن عار ؛ أي خالٍ من التشديد على صفة بين الإظهار والإدغام ، مع بقاء الغنة في الحرف الأول وهو النون الساكنة أو التنوين . وحروفه خمسة عشر ، وهي الباقية بعد الحروف المذكورة في الأحوال الثلاث السابقة . وقد جمع بعضهم حروف الإخفاء الخمسة عشر في أوائل كلمات هذا البيت فقال :

صِفْ ذَا ثَنَا كَمْ جَادَ شَخُصٌ قَدْ سَمَا دُمٌ طَيِّبًا زِدْ فِي تُقَى ضَعِ ظَالِمًا

وجمعها ابن القاصح مُرْتَبَةً في أوائل كلمات هذا البيت فقال :

تَلَا ثُمَّ جَادُ رُذْكََا زَادَ سَلْ شَذَا صِفَا ضَاعَ طَيْبٌ ظَلَّ فِي قُرْبٍ كَلَا

وهذه الحروف لا خلاف بين القراء في إخفاء النون الساكنة والتنوين بغنة عندها ، سواء اتصلت النون بهن في كلمة أو انفصلت عنهن في كلمة أخرى . فمثال الإخفاء عند التاء : ﴿ يَنْتَهُوْا ﴾ و ﴿ مِنْ تَحْتِهَا ﴾ و ﴿ جَنَّتٍ تَجْرِي ﴾ ، وعند الشاء المثناة : ﴿ مَنُورًا ﴾ و ﴿ مِنْ ثَمَرَةٍ ﴾ و ﴿ جَمِيعًا ثَمَرًا ﴾ ، وعند الجيم : ﴿ أُجْبِيْتَكُمْ ﴾ و ﴿ إِنْ جَاءَكُمْ ﴾ و ﴿ شَيْئًا ﴾ ﴿ جَنَّتٍ ﴾ ، وعند الدال المهملة : ﴿ أُنْدَادًا ﴾ و ﴿ مِنْ دَابَّةٍ ﴾ و ﴿ قِنَوَانٌ دَابَّةٌ ﴾ ، وعند الذال المعجمة نحو : ﴿ مُنْذِرٌ ﴾ و ﴿ مِنْ ذَكَرٍ ﴾ و ﴿ سِرَاعًا ذَلِكَ ﴾ ، وعند الزاي : ﴿ فَأَنْزَلْنَا ﴾ و ﴿ فَإِنْ زَلَلْتُمْ ﴾ و ﴿ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا ﴾ ، وعند السين المهملة : ﴿ مِنْسَأَةٌ ﴾ و ﴿ أَنْ سَيَكُونُ ﴾ و ﴿ عَظِيمٌ ﴾ ﴿ سَمْعُونَ ﴾ ، وعند الشين المعجمة : ﴿ يَنْشُرْ لَكُمْ ﴾ و ﴿ لِمَنْ شَاءَ ﴾ و ﴿ عَلِيمٌ ﴾ ﴿ شَرَعَ ﴾ ، وعند الصاد المهملة : ﴿ يَنْصُرْكُمْ ﴾ و ﴿ أَنْ صَدُّوَكُمْ ﴾ و ﴿ رِيحًا صَرَّصْرًا ﴾ ، وعند الضاد المعجمة : ﴿ مَنضُودٍ ﴾ و ﴿ إِنْ ضَلَلْتُ ﴾ و ﴿ قَوْمًا ضَالِّينَ ﴾ ، وعند الطاء المهملة : ﴿ يَنْطِقُونَ ﴾ و ﴿ مِنْ طِينٍ ﴾ و ﴿ صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ ، وعند الظاء المشالة : ﴿ أَنْظَرٌ ﴾ و ﴿ مِّنْ ظَهِيرٍ ﴾ و ﴿ ظِلًّا ظَلِيلًا ﴾ ، وعند الفاء : ﴿ أَنْفِرُوا ﴾ و ﴿ وَإِنْ فَاتَكُمْ ﴾ و ﴿ خَلَدًا فِيهَا ﴾ ، وعند القاف : ﴿ يَنْقَلِبُونَ ﴾ و ﴿ وَلَيْسَ قَلْتٌ ﴾ و ﴿ سَمِيعٌ قَرِيبٌ ﴾ ، وعند الكاف : ﴿ يَنْكُثُونَ ﴾ و ﴿ مِنْ كُلِّ ﴾ و ﴿ عَادًا كَفَرُوا ﴾ وشبه ذلك . فهذه خمسة وأربعون مثالاً للنون المتوسطة والمتطرفة منها ثلاثون وللتنوين خمسة عشر . والحجة لإخفاء النون الساكنة والتنوين عند هذه الأحرف ، أنها لم يقربا من هذه الحروف كقربها من حروف الإدغام ، فيجب إدغامها فيهن من أجل القرب ، ولم يبعدها منهن كبعدهما من حروف الإظهار ، فيجب إظهارهما عندهن من أجل البعد ، فلما عدم القرب الموجب للإدغام والبعد الموجب

للإظهار، أُعطيَا حكمًا متوسطًا بين الإظهار والإدغام وهو الإخفاء؛ لأن الإظهار :  
إبقاء ذاتِ الحرف وصفته معًا ، والإدغام التام : إذهابها معًا والإخفاء هنا :  
إذهابُ ذاتِ النون والتنوين من اللفظ وإبقاء صفتها التي هي الغنة ، فانتقل  
مخرجها من اللسان إلى الخيشوم ؛ لأنك إذا قلت : (عنك) وأخفيت : تجدد  
اللسان لا يرتفع ولا عمل له ، ولم يكن بين العين والكاف إلا غنة مجردة. ولا يرد  
﴿ أَنْتُمْ ﴾ ونحوه ؛ فإن ارتفاع الطرف من اللسان لخروج التاء لا للنون. ثم اعلم  
أن الإخفاء يكون تارةً في الإظهار أقرب ، وتارةً إلى الإدغام أقرب ، وذلك على  
حسب بعد الحرف منها وقربه ، ولفظ ذلك قريبٌ بعضه من بعضٍ ، والذي نقله  
المرعشي في رسالته عن ابن الجزري أن حروف الإخفاء على ثلاث مراتب ، أقربها  
مخرجًا إلى النون ثلاثة أحرف : الطاء والذال المهملتان ، والتاء المثناة الفوقية ،  
وأبعدها : القاف والكاف ، والأحرف الباقية متوسطة في القرب والبعد ، وأن  
الإخفاء على ثلاثة مراتب أيضًا ، فكل حرف هو أقرب إلى النون يكون الإخفاء  
عنده أزيد ، وما قَرَّبَ إلى البعد يكون الإخفاء عنده دون ذلك ، وما كان بعيدًا  
يكون الإخفاء عنده أقل مما قبله ، وإخفاؤهما عند الأحرف الثلاثة الأوَّلِ إخفاءٌ  
أعلى ، يعني أن المخفَى منها عند هذه الأحرف أكثر من الباقي ، وغُتَّتْها الباقية  
قليلة ، يعني أن زمان امتداد الغنة قصير ، وإخفاؤهما عند القاف والكاف إخفاء  
أدنى ، يعني أن يكون المخفَى منها أقل من الباقي ، وغُتَّتْها الباقية كثيرة ، بمعنى  
أن زمان امتدادها طويل ، وإخفاؤهما عند الأحرف الباقية إخفاءٌ أوسط ، وزمان  
غُتَّتْها متوسطٌ ، ولم أرى في مؤلف تقدير امتداد الغنة في هذه المراتب (ا هـ . من  
رسالة المرعشي) . وقال في حاشيته عليها : قوله : (ولم أر في مؤلَّف... ) لو قلنا  
إن أعلاها قَدْرُ ألف ، وأدناها قدر ثلث ألف ، وأوسطها قدر ثلثي ألف ، لأصبنا  
الحقَّ أو قربنا منه . والله أعلم . والذي نقلناه عن مشايخنا وعن العلماء المؤلفين في  
فن التجويد المتقنين : أن الغنة لا تزيد ولا تنقص عن مقدار حركتين كالمدة

الطبيعي ؛ لأن التلفظ بالغنة ظاهرة يحتاج إلى التراخي لما ذكره في التجويد أن الغنة التي في النون والتنوين أشبهت المدَّ في الواو والياء ، لكن ينبغي التحذير عن المبالغة في التراخي اهـ .

تتمة : قال في المرعشي : يجب على القارئ أن يحترز في حالة إخفاء النون من أن يُشَبَّع الضمة قبلها أو الفتحة أو الكسرة ؛ لثلاث يتولد من الضمة واوًا في مثل : ﴿ كُنْتُمْ ﴾ ، ومن الفتحة ألف في مثل : ﴿ عَنكُمْ ﴾ ، ومن الكسرة ياءً في مثل : ﴿ مِنْكُمْ ﴾ كما يقع من بعض القراء المتعسفين ؛ فإن ذلك خطأ صريحٌ وزيادةٌ في كلام الله تعالى . وليحترز أيضًا من المد عند الإتيان بالغنة في النون والميم في نحو : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ﴾ و ﴿ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ وكثيرًا ما يتساهل في ذلك من يبالي في إظهار الغنة فيتولد منها حرف مد فيصير اللفظ (إين الذين) و(إيما فداء) وذلك خطأ أيضًا . وليحترز أيضًا من إصااق اللسان فوق الثنايا العليا عند إخفاء النون ؛ فهو خطأ أيضًا . وطريق الخلاص منه أن يجافي اللسان قليلاً عن ذلك . وليحترز عن ترك الغنة في موضعها وعن إظهار النون ؛ فإنه خطأ فاحش ممن يعلم ومن لم يعلم ؛ إذ الجهل ليس بعذر . اهـ .

## ﴿ الفِصْلُ الْخَامِسُ ﴾

### في الكلام على الميم الساكنة

ولها عند حروف المعجم ثلاثة أحكام : إخفاء ، وإدغام ، وإظهار :

١- فالأول : الإخفاء عند الباء بغنة ظاهرة على ما اختاره الحافظ الداني وغيره من المحققين ، وهو الذي عليه أهل الأداء بمصر والشام والأندلس وسائر البلاد الغربية ، سواء كان سكونها متأصلاً نحو : ﴿ يَعْتَصِمُ بِاللَّهِ ﴾ و ﴿ يَوْمَ هُمْ بَرْزُورٌ ﴾ أو عارضاً نحو : ﴿ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ ﴾ و ﴿ أَعْلَمُ بِالظَّالِمِينَ ﴾ في قراءة

أبي عمرو ويعقوب . وذهب جماعة كأبي الحسن أحمد بن المنادى وغيره إلى إظهارها عندها إظهارًا تامًّا أي من غير غنة ، وهو اختيار مكّي القيسي وغيره ، وهو الذي عليه أهل الأداء بالعراق وسائر البلاد الشرقية . وحكى أحمد بن يعقوب التائب إجماع القراء عليه . والوجهان صحيحان ، مأخوذ بهما ، إلا أن الإخفاء أوّلَى للإجماع على إخفائها عند القلب ، وعلى إخفائها في قراءة أبي عمرو ويعقوب حالة الإدغام . وهذا هو المسمّى عندهم بالإخفاء الشفوي ؛ لخروج الباء والميم من الشفتين . وفي المرعشي نقلًا عن الرعاية : إن قلت من أظهر الميم هنا هل يُظهِرُ غنتها ؟ قلت : المنقول عن نشر ابن الجزري أنه لا يُظهِرها ، وإن كانت الميم لا تخلو عن أصل الغنة ، إذ لولا أصل الغنة لكانت الميم باءً لاتفاقهما في المخرج والصفات والقوة . اهـ . وفي القول المفيد : ووجه إخفاء الميم عند الباء أنها لما اشتركا في المخرج وتجانسا في الانفتاح والاستفال ثَقُلَ الإظهار والإدغام المحض ، فذهبت الغنة ، فَعُدلَ إلى الإخفاء . اهـ .

تنبيه : اعلم أن الإخفاء على قسمين : إخفاء الحركة ، وإخفاء الحرف ، والأول : بمعنى تبعض الحركة كما في قوله : ﴿ لَا تَأْمَنَّا ﴾ ونحوه ، والثاني على قسمين : أحدهما : تبعض الحرف وستر ذاته في الجملة كما في الميم الساكنة قبل الباء أصلية أو مقلوبة من النون الساكنة أو التنوين . وثانيهما : إعدام ذات الحرف بالكلية ، وإبقاء غنته كما في إخفاء النون الساكنة والتنوين عند الحروف الخمسة عشر المتقدمة .

٢. و الوجه الثاني : الإدغام بغنة عند ميم مثلها وجوبًا سواء كانت الأولى مقلوبة من النون الساكنة أو التنوين نحو : ﴿ مِّن مَّاءٍ مَّهِينٍ ﴾ ، وقد سبق بيانه ، أو أصلية نحو : ﴿ خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ ﴾ و ﴿ أُمَّمِّنْ أُسُسَ ﴾ ، ويُطْلَقُ ذلك في كل ميم مشددة نحو قوله : ﴿ دَمْرٌ ﴾ و ﴿ يُعَمَّرُ ﴾ ، ويلزم أن يأتي بكمال التشديد

وإظهار الغنة في ذلك، لأن الغنة عندهم للمدغم فيه فلا فرق عندهم بين ﴿وَمِمَّنْ﴾ و﴿أَمْ مِّنْ﴾. اهـ. المرعشي.

٣- والوجه الثالث: الإظهار - أي وجوباً من غير إظهار غنة - عند بقية الأحرف، وهي ما عدا الباء والميم، وهو ستة وعشرون حرفاً، سواء وقعت في كلمة نحو: ﴿أَنْعَمْتَ﴾ و﴿تُمْسُونَ﴾ أو في كلمتين نحو: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ و﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ﴾ ويسمى هذا الإظهار إظهاراً شفويّاً، ويكون عند الواو والفاء أشد إظهاراً؛ لثلايُتوهم أنها تُخَفَى عندهما كما تخفى عند الباء. ومنشأ ذلك اتحاد مخرجها بالواو وقربها من الفاء، فيسبق اللسان إلى الإخفاء، وذلك نحو: ﴿عَلَيْهِمْ وَلَا﴾ و﴿وَتَرَكْتَهُمْ فِي﴾. ولذلك أشار ابن الجزري في نظمه فقال:

وأظهِرْهَا عند باقي الأَحْرَفِ وأحذِرْ لَدَى واوٍ وِفَا أن تُخْتَفَى  
وقال الجمزوري:

وأحذِرْ لَدَى واوٍ وِفَا أن تُخْتَفَى لِقُرْبِهَا والائْتِمَادِ فاعْرِفْ

تنبيه: اعلم أن الميم لا تُدغم في مقاربتها من أجل الغنة التي فيها، فلو أدغمت لذهبت غنتها فكان إخلالاً وإجحافاً بها، فأظهرت لذلك. (اهـ مقدسي). وفي شرح القول المفيد: لا تُدغم الميم في الواو - وإن تجانسا في المخرج - فرقاً بينها وبين النون المدغمة في الواو كما تقدم، وخوفاً من اللبس، فلا يعرف هل هي ميمٌ أم نونٌ، وكذا لا تدغم في الفاء، لقوة الميم وضعف الفاء، ولا يدغم القوي في الضعيف. وإذا أظهرتها عند هذه الأحرف فاحذر من إحداث الحركة في الميم ومن السكت عليها كما يفعله العامة خوفاً من الإخفاء أو الإدغام لما تقدم، ولا تظهر غنتها عند إظهارها قبل حرف من حروف الإظهار كما يشعر به المنقول سابقاً عن نشر ابن الجزري، وهو المحفوظ من مشافهة المشايخ الثقات، فيقوى

الإعتدال على مخرجها ، ويظهر سكونها بلا إظهار غنة ، فزمان إظهار الميم لعدم ظهور الغنة أسرع من زمان إخفائها ، وأما الميم الساكنة المظهرة التي تظهر فيها الغنة فهي الميم الموقوف عليها بدون الروم .

## التتمة

### في بيان مراتب الإدغام والتشديد بحسب الكمال والنقصان

اعلم أن الإدغام على قسمين : تام و ناقص ، فالتام : إدراج الحرف الأول في الثاني ذاتاً وصفة ؛ كإدغام التاء في الطاء من نحو قوله : ﴿ وَدَّتْ طَّائِفَةٌ ﴾ ، والناقص : إدراج الحرف الأول في الثاني ذاتاً لا صفة كإدغام الطاء في التاء من نحو قوله : ﴿ أَحَطَّتْ ﴾ ونظائره . والصفة الباقية من المدغم إما إطباق أو استعلاء أو غنة ، وقد سبق . ثم إن كل إدغام تام فتشديده مستكمل ، وكل إدغام ناقص فتشديده غير مستكمل كما صرح به في الرعاية .

ثم اعلم أن التشديد لا يستلزم الإدغام ، إذ بعض الكلمات فيه تشديد وليس سببه الإدغام ، بل هو ثابت في أصل وضعه ، نحو (إِنَّ وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ) وأشباهها ، ولا أثر للغنة فيها في نقص التشديد ألبتة ، بل تشديدها مستكمل كما صرح به في الرعاية ، ثم إن ما ليس فيه غنة يشدد بسرعة ، وما فيه غنة يشدد بترخ ، وإن تشديد إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء يشدد بترخي التراخي . ( اهـ . المرعي ) .

\*\*\*\*

## الباب الخامس

### في أحكام المد والقصر

وفيه سبعة فصول ، وتتمة .

## الفصل الأول

### في بيان معنى المد والقصر لغة واصطلاحاً وفي أقسامه ، وشروطه ، وأسبابه ، وأحكامه

اعلم أن الأصل في هذا الباب ما نقله في النشر من حديث ابن مسعود رضي الله عنه ، ولفظه : كان ابن مسعود يُقري رجلاً فقراً الرجل : ﴿ إِنَّمَا أَلْصَدَقْتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ مرسلّة ، أي مقصورة ، فقال ابن مسعود : ما هكذا أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال : كيف أقرأها يا أبا عبد الرحمن ؟ فقال : أقرأنيها : ﴿ إِنَّمَا أَلْصَدَقْتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ فمدها . قال ابن الجزري : هذا حديث جليل حجة ونصّ في هذا الباب ، رجالُ إسناده ثقاتٌ ، رواه الطبراني في معجمه الكبير . اهـ . (ابن غازي) .

ثم اعلم أن المد معناه في اللغة : الزيادة ، قال تعالى : ﴿ يُمِدِّدْكُمْ رَبُّكُمْ ﴾ ، أي يزدكم ، وقال تعالى : ﴿ وَيُمِدِّدْكُمْ بِأَمْوَالٍ ﴾ أي يزدكم ، وتقول العرب : مددت مدّاً ، أي زدت زيادة . ومعناه في اصطلاح القراء : إطالة الصوت بحرف من حروف المد الآتي ذكرها .

وأما القصر فمعناه في اللغة : الحبس ، ومنه قوله تعالى : ﴿ حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ ﴾ أي محبوسات فيها . ويُعرّف القصر أيضاً في اللغة : بالمنع ، يقال :

(قصرت فلائناً عن حاجته: أي منعته عنها) ، ومنه : ﴿ قَصِرَتْ اَلطَّرْفُ ﴾ . وفي الاصطلاح: إثبات حرف المد من غير زيادة عليه .

ثم إن المد قسمان : أصليٌّ ، وفرعيٌّ ، فالأصلي هو المد الطبيعي الذي لا تقوم ذات حرف المد إلا به ، ولا يتوقف على سبب ، بل يكفي فيه وجود أحد حروف المد الثلاثة المجتمعمة في قوله تعالى : ﴿ نُوحِيهَا ﴾ ، وعلامته أن لا يوجد بعده ساكنٌ ولا همزة . وسمي طبيعياً ؛ لأن صاحب الطبيعة السليمة لا ينقصه عن حده ولا يزيد عليه . وحده مقدار ألفٍ وصللاً ووقفاً ، ونقصه عن ألف حرامٍ شرعاً ، فيعاقب على فعله ، ويثاب على تركه ، فما يفعله بعض أئمة المساجد وأكثر المؤذنين من الزيادة في المد الطبيعي عن حده العرفي ، أي عُرف القراء فمن أقبح البدع وأشد الكراهة ؛ لا سيما وقد يقتدى بهم بعض الجهلة من القراء . فإن قيل ما قدر الألف ؟ فقل : هو أن تمد صوتك بقدر النطق بحركتين إحداهما حركة الحرف الذي قبل حرف المد والأخرى هي حرف المد مثاله : ب ب ، فحركة الباء الأولى هي حركة الحرف الذي قبل حرف المد ، والثانية هي مقدار حرف المد نحو: ﴿ قَالَ ﴾ و ﴿ يَقُولُ ﴾ و ﴿ قِيلَ ﴾ ، فحركة القاف في الأمثلة الثلاثة المذكورة هي إحدى الحركتين المذكورتين ، والألف في المثال الأول ، والواو في المثال الثاني ، والياء في المثال الثالث هي الحركة الثانية ( ا هـ . من الثغر الباسم ) .

وأما المد الفرعي : فهو المد الزائد على المد الأصلي لسببٍ من الأسباب الآتية ، وله شروط ، وأسباب .

أما شروطه فثلاثة : الواو الساكنة المضموم ما قبلها ، والياء الساكنة المكسور ما قبلها ، والألف الساكنة المفتوح ما قبلها . وهي لا تكون دائماً إلا حرف مدولين ؛ لأنها لا تتغير عن سكونها ، ولا يتغير ما قبلها عن الحركة المجانسة لها ، بخلاف الواو والياء ، فإنهما تارة يكونان حرفي مد إذا سكنا وناسبهما حركة ما قبلها .

وتارةً يكونان حرفي لين إذا انفتح ما قبلهما كالخوف والبيت . وسيأتي الكلام عليهما في محله إن شاء الله تعالى .

وأما أسبابه ، وتسمى موجباته ، فشيئان : أحدهما لفظي ، والآخر معنوي . فاللفظي إما همز بعد أحد حروف المد ، أو سكون ، والهمز إما أن يوجد بعد حرف المد في كلمة ويسمى مدًّا متصلًا ، أو في كلمتين ويسمى مدًّا منفصلًا ، والسكون إما لازم أو عارض . وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى مفصلاً على هذا الترتيب .

وأما المعنوي : فهو قصد المبالغة في النفي ، وهو سببٌ قوي مقصودٌ عند العرب ، وإن كان سببًا ضعيفًا عند القراء ، وهو ينقسم إلى قسمين :

أحدهما : مد تعظيم ، وهو في ﴿لَا﴾ النافية في كلمة التوحيد نحو : ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ و﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾ و﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ .

قال ابن الجزري : وقد ورد هذا المد في هذه المواضع عند أصحاب القصر في المنفصل لهذا المعنى ، ويسمى مدًّا المبالغة ؛ لأنه طلب للمبالغة في نفي الألوهية عما سوى الله تعالى ، وهو مذهب معروف عند العرب ؛ لأنهم يمدون ما لا أصل له في المد عند الدعاء أو الاستغاثة ، وعند المبالغة في نفي شيء ، فالذي له أصل أولى وأحرى .

وقال النووي في أذكاره : ولهذا كان المذهب الصحيح المختار استحباب مد الذاكر قوله : ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ لما فيه من التدبر ، وأقوال السلف وأئمة الخلف في هذا مشهورة ، ويدل على ذلك ما روي في حديث ابن عمر مرفوعاً إلى النبي ﷺ : « من قال لا إله إلا الله ومد بها صوته أسكنه الله دار الجلال ، دارٌ سمى بها نفسه فقال : ﴿ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ ، ورزقه الله النظر إلى وجهه الكريم » . روي عن أنس ؓ : « من قال لا إله إلا الله ومدّها هدمت له أربعة آلاف ذنب » .

قال ابن الجزري في النشر : وكلاهما ضعيفان يُعمل بهما في فضائل الأعمال .  
والثاني مد التبرئة : وهو مروى عن حمزة في نحو : ﴿ لَا رَبَّ ﴾ و ﴿ لَا شَيْءَ ﴾  
فِيهَا ﴿

و ﴿ لَا قِبَلَ لَهُمْ ﴾ و ﴿ لَا إِكْرَاهَ ﴾ و ﴿ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ . والمدُّ للسبب المعنوي ،  
سواء كان في كلمة التوحيد أو في غيرها وسطاً لا يبلغ الإشباع ؛ لضعف سببه عن  
السبب اللفظي ، وقد يجتمع السببان اللفظي والمعنوي في نحو : ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا  
اللَّهُ ﴾ و ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾ و ﴿ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ فيمد لحمزة مدًّا مشبعًا على  
أصله لأجل الهمزة ، ويلغى المعنوي إعمالاً للقوي وإلغاءً للضعيف . ( اهـ .  
المرعشي بتصرف ) .

وأما أحكامه فثلاثة : أحدها الوجوب وهو في المد المتصل . وثانيها الجواز وهو  
في ثمانية أنواع : المد المنفصل ، والمد العارض للإدغام ، والمد العارض للوقف ،  
وما نقلت فيه حركة الهمزة إلى الساكن قبلها عند من أجاز ذلك نحو : ﴿ ءَأَلْتَنَ ﴾  
في موضعين بسورة يونس ومد البدل نحو : ﴿ ءَأَمْنُوا ﴾ و ﴿ أوتُوا ﴾ و ﴿ إِيْمَنَّا ﴾  
، ومد اللين نحو : ﴿ شَيْءٍ ﴾ و ﴿ سُوءٍ ﴾ ، ومد الصلة نحو : ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾  
ءَأَنْذَرْتَهُمْ ﴾ ، ومد الروم في : ﴿ هَتَأْتُمْ أَوْلَاءَ ﴾ و ﴿ هَتَأْتُمْ هَتَوُلَاءَ ﴾ عند من  
سهل همزة ﴿ أَنْتُمْ ﴾ وأدخل ألفاً قبلها ، و ﴿ إِسْرَائِيلَ ﴾ و ﴿ دُعَاءَ ﴾ و ﴿ نِدَاءَ ﴾  
عند من سهل الهمزة في ذلك كله ونحوه وصلًا ووقفًا وثالثها : اللزوم : وهو  
قسمان : كلمي وحرفي ، وكل منهما مثقل أو مخفف . وسيأتي بيان ذلك كله أيضًا إن  
شاء الله تعالى ، وقد أشار إلى الأحكام الثلاثة صاحب التحفة فقال :

لِلْمَدِّ أَحْكَامٌ ثَلَاثَةٌ تَدُومُ وَهِيَ الْوُجُوبُ وَالْجَوَازُ وَاللِّزُومُ  
 فَوَاجِبٌ إِنْ جَاءَ هَمْزٌ بَعْدَ مَدٍّ فِي كَلِمَةٍ وَذَا يَمْتَصِلُ يُعَدُّ  
 وَجَائِزٌ مَدٌّ وَقَصْرٌ إِنْ فُصِّلَ كُلٌّ بِكَلِمَةٍ وَهَذَا الْمَنْفِصِلُ  
 وَمِثْلُ ذَا إِنْ عَرَضَ السَّكُونُ وَقَفَّا كَتَعْلَمُونَ نَسْتَعِينُ  
 أَوْ قَدَّمَ الْهَمْزُ عَلَى الْمَدِّ وَذَا بَدَلُ كَأَمَنُوا وَإِيَّانَا خُذْنَا  
 وَلَا زِمٌ إِنْ السَّكُونُ أَصْلًا وَضَلًّا وَوَقَفَّا بَعْدَ مَدِّ طُوًّا

ثم اعلم أن الفرق في التسمية بين المد اللازم والواجب اصطلاحى، أما باعتبار المعنى اللغوي فلا فرق بينهما، فإنه لا يجوز قصر أحدهما عند أحد من القراء، فلو قرئ بالقصر يكون لحنًا قبيحًا وخطأ صريحًا، أقول: يعني يقال لكل منهما باعتبار المعنى اللغوي: مد لازم ومد واجب، إذ معناهما بحسب اللغة واحد وهو ما لا يجوز تركه. [اهـ. ملا على باختصار].

## الفصل الثاني

### في بيان المد المتصل وما فيه من المراتب للقراء السبعة

اعلم أن المد المتصل: هو الذي اتصل سببه بشرطه ك ﴿جَاءَ﴾ و ﴿شَاءَ﴾ و ﴿وَجِئْتِ﴾ و ﴿سَيِّءٌ﴾ و ﴿سُوءٌ﴾ و ﴿قُرْءٍ﴾ و ﴿النَّبِىِّ﴾ و ﴿النَّبِىِّ﴾ و ﴿النبوة﴾ عند من همزها وشبه ذلك، وله محل اتفاق، ومحل اختلاف، فمحل الاتفاق: هو أن القراء اتفقوا على اعتبار أثر الهزمة، وهو زيادة المد المسمى عندهم في الاصطلاح بالمد الفرعي، ومحل: الاختلاف هو تفاوتهم في مقدار تلك الزيادة على حسب مذاهبهم فيه، فأطولهم مدًا: ورش وحمزة، وقدر بثلاث ألفات، ثم عاصم بألفين وألفين ونصف، والشامي وعلي بألفين، وقالون وابن كثير وأبو عمرو بألفين وبألف ونصف، ثم إن هذه الألفات المذكورات قدر كل ألف منها

حركاتان عربيتان ، وكان مشايخنا يقدرون لنا ذلك تقريباً بحركات الأصابع ، أي قبضاً وبسطاً ، وذلك يكون بحالة متوسطة ليست بسرعة ولا بتأن . فاعلم ضبط ذلك لتكون على يقين في ضبط كل مرتبة . ومن قال بأن أطول المد خمس ألفات ، فعنده مقدار كل ألف حركة ، فتكون الجملة ست حركات ؛ لأنه يريد غير ما فيه من المد الطبيعي ، ومقداره عنده حركة ، وكذا من قال بأن مقدار التوسط ثلاث ألفات ، ودونه ألفان : فإنه يريد غير ما فيه من المد الطبيعي ومقداره عنده حركة كما تقدم ، فتنبه لذلك ؛ لثلاث تختلف عليك الأقوال . [ اهـ . ابن غازي مع بعض زيادة ] . وإنما سمي هذا المد واجباً ؛ لأن جميع القراء أجمعوا على مده من لَدُن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا ، ولا خلاف بينهم في مده قطعاً ، حتى قال إمام المتأخرين محرر الفن ابن الجزري رحمه الله تعالى : « تتبعت قصر المتصل فلم أجده في قراءة صحيحة ولا شاذة ، بل رأيت النص بمدّه عن ابن مسعود ؓ » . وقد تقدم ذكره أول الباب ، فالمد محل اتفاق ، والزيادة محل اختلاف ، وقد علما . [ اهـ . شرح القول المفيد ، وشرح الشيخ حجازي ] .

قال الجعبري : ووجه المد أن حرف المد ضعيفٌ خفيٌّ ، والهمز قويٌ صعب ، فزيد في المد تقوية للضعيف عند مجاورة القوى . وقيل ليتمكن من النطق بالهمزة على حقها من شدتها وجهرها ، وقيل : ليُستعان به على النطق بالهمزة ، وليكون صوتاً لحرف المد عن أن يسقط عند الإسراع ؛ لخفائه وصعوبة الهمزة . وأما وجه التفاوت في مراتب المد : فلأجل مراعاة سنن القراءة .

تنبيه قال في الاتحاف : إذا تغير سبب المد ، جاز المد والقصر مراعاةً للأصل ونظراً للفظ ، سواء كان السبب همزاً أو سكوتاً ، وسواء كان التغير بين بين أو بإبدال أو حذف أو نقل ، والمدُّ اختيار الداني وابن شريح والشاطبي والجعبري وغيرهم . والتحقيق عند صاحب النشر : التفصيل بين ما ذهب أثره كالتغير بالحذف ، فالقصر نحو : ﴿ هَتُّوْلَاءِ إِنْ ﴾ عند من يسقط أولى الهمزتين ، وما بقي

أثر يدل عليه ، فالمد ترجيحاً للموجود على المعدوم ؛ كقراءة قالون بتسهيل الهمزة المذكورة بين بين . ونصّ عليه في طيبته بقوله :

وَالْمَدُّ أَوْلَىٰ إِن تَغَيَّرَ السَّبَبُ وَبَقِيَ الْأَثَرُ أَوْ فَاقْصِرْ أَحَبُّ

[ا هـ . إتحاف] .

### الفصل الثالث

#### في بيان المد المنفصل وما فيه من المراتب للقراء السبعة

اعلم أن المد المنفصل هو الذي انفصل عن شرطه ، وهو: أن يقع حرف المد آخر كلمة ، والهمز أول كلمة أخرى ، نحو: ﴿بِمَا أَنْزَلَ﴾ و﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ﴾ و﴿قُولُوا آمَنَّا﴾ ونحو: ﴿عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ﴾ عند من وصل الميم ، و﴿لِمَنْ حَشِيَ رَبَّهُ﴾ ﴿إِذَا زُلْزِلَتْ﴾ بين السورتين <sup>(١)</sup> ، ونحو: ﴿اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ﴾ عند من أثبت الياء ، وسواء كان حرف المد ثابتاً رسماً أم ساقطاً منه ثابتاً لفظاً كما مثلنا به . وتقدّم أن المد في هذا النوع يسمى جائزاً ، أي لاختلاف القراء فيه ، فابن كثير والسوسي يقصرانه ويمدانه ، والباقون يمدونه بلا خلاف ، ولم يقل أحد من العلماء إن الذين يمدون من القراء هنا يمدون قدرًا واحدًا مشبعًا ، فالمنقول هنا عن القراء ليس إلا التفاوت في المد ، فمن مدّ فمدّه متفاوت على قدر مراتبهم في التحقيق والترتيل والتوسط والحد ، كما تقدم بيان ذلك ، فأطولهم مدًا ورشّ وحمزة ، وقُدّر بثلاث ألفات ، ثم عاصم بألفين وألفين ونصف ، ثم ابن عامر والكسائي بألفين ، ثم قالون والدوري بألف وبألف ونصف ، ثم ابن كثير والسوسي بألف ، وهذه الرتبة الأخيرة عارية عن المد الفرعي ، وهي الخامسة الزائدة على المتصل .

(١) أي بين سورتي البيّنة والزلزلة .

والحاصل أن المد المنفصل والمتصل اتفقا في الزيادة وتفاوتا في النقص ، فلا يجوز فيها الزيادة على ست حركات ، ولا يجوز نقص المتصل عن ثلاث حركات ، ولا المنفصل عن حركتين ، وهذا كله تقريبًا لا يضبط إلا بالمشافهة من أفواه المشايخ والسَّماع من الأستاذ الراسخ ، ثم الإدمان عليه ، وقد أشار بعضهم إلى ما لكل من القراء السبعة في مراتب المد المتصل والمنفصل فقال :

ومنفصلاً أشيع لَوَزْشٍ وحمزة كمتّصل والشام مع عاصم تلا  
 بأربعة ثم الكسائي كذا اجعلن وعن عاصم خمسٌ وذا فيها كلا  
 ومنفصلاً فاقصر وثلثٌ ووسطن لقالون والدوري كموصولٍ انقلا  
 ولكن بلا قصر وعن صالح ومكي لمتصلٍ ثلثٌ ووسطه تفضلاً  
 مع القصر في المفصول صاحٌ وثلثنٌ ووسط لموصولٍ على القصر تجملاً  
 وثلثٌ على التليث وامتددة أربعاً على مثلها خمساً بخمسة تسبلاً  
 وفي ذي اتصالٍ حيثُ ثلثت فاقصرن لمنفصلٍ وامتددة ثلاثاً لتعدلاً  
 وفي أربعٍ قصرٌ أتى مع أربعٍ وفي الخمس خمسٌ ذي المراتب جُملاً

وبيان ذلك أن الذي نقلناه عن مشايخنا أن قالون وابن كثير وأبا عمرو يقصرون المنفصل ويمدون المتصل ثلاث حركات وأربع حركات ، وأن لقالون والدوري طريقة أخرى وهي مدهما معاً ثلاثاً وأربعاً ، وأن ابن عامر والكسائي وعاصمًا يمدونها معاً أربع حركات ، وأن لعاصم طريقةً أخرى وهي مدهما معاً خمس حركات ، وأن ورشًا وحمزة يمدانها ست حركات . إذا تأملت ذلك وجدت المراتب ستاً : قصر المنفصل ، ومد المتصل ، ثلاثاً وأربعاً ، ومدهما معاً ثلاثاً أو أربعاً أو خمساً أو ستاً ، هذا إذا تقدم المنفصل ، أما إذا تقدم المتصل وتأخر المنفصل : فالمراتب ستٌ أيضاً ، وهي أنك إذا مددت المتصل ثلاثاً أتيت في المنفصل بالقصر وثلاثة ، وإذا مددت المتصل أربعاً أتيت في المنفصل بالقصر وأربع ، وإذا مددت المتصل خمساً تعين مد المنفصل كذلك ، وكذا يتعين مده ستاً

إذا مددت المتصل ستاً .

ثم اعلم أن المد المنفصل لا يجري حكمه المتقدم من اعتبار المراتب إلا في الوصل ، فلو وقف القارئ على حرف المد عاد إلى أصله ، وسقط المد الزائد لعدم موجه . ووجه المد للهمز أن حروف المد خفية ، والهمز بعيد المخرج ، صعب في اللفظ ، فإذا لاصق حرفاً خفياً خيف عليه أن يزداد خفاءً ، فقوي بالمد احتياطاً لبيانه وظهوره . ووجه القصر أن الهمز لما كان فيه بصدد الزوال في حال الوقف ، لم يُعط في حال الثبات حكماً ، بخلاف المتصل ؛ فإن الهمز فيه لازمٌ وصلًا ووقفًا . تنبيه : اعلم أنه إذا اجتمع في حال القراءة مدان متصلان نحو : ﴿ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ﴾ لا يجوز للقارئ أن يمد أحدهما دون الآخر ، بل تجب التسوية بينهما ، لقول ابن الجزري في مقدمته :

( واللفظ في نظيره كمثلته ) .

ولأنها من جملة التجويد ، فإن مد الأول مقدار ألفين لا يمد الثاني أكثر من ألفين ولا ينقصه ، وإن مده مقدار ألفين ونصف لا يمد الثاني أكثر من ألفين ونصف ولا ينقصه ، وكذا إذا اجتمع مدان منفصلان نحو : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ لا يجوز للقارئ أن يمد أحدهما دون الآخر لما تقدم ؛ فإن مد الأول مقدار ألف ونصف لا يمد الثاني أكثر من ألف ونصف ولا ينقصه . وإن مده مقدار ألفين لا يمد الثاني أكثر من ألفين ولا ينقصه . قال الشيخ النويري في شرحه على الدرّة : « والقراءة بخلط الطرق وتركيبها حرام أو مكروهة أو معيبة » .

وقال ابن الجزري : والصواب عندي في ذلك التفصيل ، وهو أنه إن كان قرأ ذلك على سبيل الرواية لا يجوز من حيث إنه كذبٌ في الرواية وتخليط على أهل الدراية ، وإن لم يكن على سبيل النقل والرواية بل على سبيل التلاوة فإنه جائز ،

وإن كنا نعيب ذلك على أئمة القراءات العارفين باختلاف الروايات : من وجه تساوي العلماء بالعوام ، لا من وجه أن ذلك مكروه أو حرام [اهـ . باختصار] . وجزم في موضع آخر بالكرهية من غير تفصيل ، والتفصيل هو التحقيق [اهـ . غيث النفع]

## الفصل الرابع

### في بيان أقسام المد اللازم

اعلم أن المد اللازم على أربعة أقسام : لازم كلي . ولازم حرفي ، وكلٌّ منهما مثقل أو مخفف ، ولكلٌّ ضابطٌ يميزه .

١- أما اللازم الكلمي المثقل ؛ فضابطه : أن يأتي بعد حرف المد حرف ساكن مدغم وجوباً نحو : ﴿ الطَّامَّةُ ﴾ و ﴿ الصَّاخَّةُ ﴾ و ﴿ دَابَّةٍ ﴾ و ﴿ الْحَاقَّةُ ﴾ و ﴿ أَحْتَجُونِي ﴾ و ﴿ تَأْمُرُونِي ﴾ في قراءة من شدد النون ، و ﴿ أَعْدَانِي ﴾ في قراءة هشام . فأصل ذلك كما قال أبو الطيب عبد المنعم بن غلبون في أصل كلام العرب لا في القرآن : ( الطاممة ) و ( الصاخخة ) و ( الدابية ) و ( الحاققة ) و ( اتحاججونني ) و ( تأمرونني ) فسكنوا الحرف الأول وأدغموه في الثاني ، وكذا نون المضارعة في نون الوقاية ، فلا يسمى هذا السكون عارضاً بل لازماً ، ولم يأت في القرآن مثلاً للياء . وسمي لازماً لالتزام القراء مده مقداراً واحداً من غير تفاوت فيه ، وهو ثلاث ألفات على الأصح المشهور من خمسة أقوال ذكرها صاحب النشر . ويقال أيضاً : سُمِّيَ لازماً للنزوم سببه في الحالين ، أي حالي الوصل والوقف . ولذلك أشار ابن الجزري في مقدمته بقوله :

فلازِمٌ إن جَاءَ بَعْدَ حَرْفٍ مَدُّ سَاكِنٌ حَالِيْنٌ وَبِالطُّوْلِ يُمَدُّ

وَسُمِّيَ كَلِمِيًّا لَوْجُودِ حَرْفِ الْمَدِّ مَعَ الْحَرْفِ الْمَدْغَمِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَمَثَقَلًا لَوْجُودِ التَّشْدِيدِ بَعْدَ حَرْفِ الْمَدِّ ، إِذِ الْحَرْفُ الْمَشْدُدُ أَثْقَلُ [اهـ . ابن غازي] . أما إذا

كان حرف المد في كلمة والحرف الساكن في كلمة أخرى ؛ فإنه يحذف منه حرف المد في اللفظ ، نحو : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ ﴾ و ﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ ﴾ و ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ [ ا هـ . شرح تحفة الأطفال للميهي ] .

٢- وأما اللازم الكلمي المخفف ؛ فضابطه : أن يأتي بعد حرف المد حرف ساكن في الحالين ، نحو : ﴿ أَلْتَنَنَّ ﴾ في موضعي يونس على البدل في قراءة غير نافع ، و ﴿ وَحَيَايَ ﴾ في قراءة نافع ؛ حيث يسكن الياء بخلاف عن ورش ، ونحو : ﴿ ءَأَنْذَرْتَهُمْ ﴾ في قراءة ورش بالبدل في أحد وجهيه ، و ﴿ وَالَّتِي يَبْسَنَنَّ ﴾ عند من أسكن الياء مظهرة ، أي وهو البزي وأبو عمرو بخلاف . وسمي لازماً لما تقدم في القسم الذي قبله ، وكلمياً لوجود حرف المد مع الحرف الساكن في كلمة واحدة ، ومخففاً ؛ لأن الحرف الساكن الموجود بعد حرف المد أخف من المدغم .  
 تنبيه : في القرآن ستة مواضع يجب مدّها عند جميع القراء القدر المتقدم - وهو - ثلاث ألفات ، أو تسهيلها مع القصر وهي ﴿ ءَأَلْذَكَّرَيْنَنَّ ﴾ معاً بالأنعام ، و ﴿ أَلْتَنَنَّ ﴾ معاً بيونس و ﴿ ءَأَلَلَّهُ أُذِينَ لَكُمْ ﴾ بها أيضاً ، و ﴿ ءَأَلَلَّهُ خَيْرٌ ﴾ بالنمل ، وموضع سابع في قراءة أبي عمرو وأبي جعفر وهو ﴿ أَلْسِحْرُ ﴾ بيونس أيضاً . وقد أشار إلى ذلك ابن الجزري في الطيبة فقال :

وهمز وصل من كآله أذن أبدل لكل أو فسهل واقصرن

وقال الشاطبي في الحرز:

وإن همز وصل بين لام مسكن وهمزة الاستفهام فامدده مبدلاً  
 فللكل ذا أولى ويقصره الذي يسهل عن كل كالآن مثلاً

[ ا هـ . شرح ابن غازي ] .

٣ ، ٤ - وأما اللازم الحرفي ، فضابطه : أن يوجد حرف في فواتح بعض السور ،

هجاؤه ثلاثة أحرف أوسطها حرف مد ، والثالث ساكن ، وذلك في ثمانية أحرف يجمعها قولك (نَقَصَ عَسَلُكُمْ) منها سبعة تمدُّ مَدًّا مشبَعًا بلا خلاف على القول المشهور وهي : النون والقاف والصاد والسين المهملتان واللام والكاف والميم ، ثم المدغم من ذلك فيما بعده من الحروف يسمى مثقلًا ، وغير المدغم يسمى مخففًا ، فلام من قوله : ﴿الْمَرْءُ﴾ مثقل في قراءة غير أبي جعفر ، وميم مخفف على كل قراءة . و (ص ذكرُ) من فاتحة مريم ، والسين من ﴿طَسَمَ﴾ من فاتحة الشعراء والقصص ، و ﴿يَسَّ﴾ و ﴿الْقُرْآنِ﴾ و ﴿رَبِّ الْقَلَمِ﴾ مثقلة في قراءة من أدغم ، ومخففة في قراءة من لم يدغم ، ويسمى كل من هذين النوعين لازمًا للالتزام القراء مدّه القدرَ المتقدم في الكلمتي ، وحرفيًا لوجود حرف المد مع الحرف الساكن أو المدغم في حرف واحد . (أهـ . ابن غازي) . وفي المرعشي قال أبو شامة : فإن تحرك الساكن في هذا القسم نحو : ﴿الْمَرْءُ﴾ اللهُ ﴿ أول آل عمران ؛ فإنه بفتح الميم وفتح الهمزة عند جميع القراء إلا الأعمش و ﴿الْمَرْءُ﴾ أَحْسَبَ النَّاسُ ﴿ أول العنكبوت ؛ فإنه بفتح الميم على قراءة ورش خاصة ، فإنه ينقل فتحة همزة الاستفهام إلى الميم ، ويحذف الهمزة فيجوز في هذين المثالين المد نظرًا إلى الساكن الأصلي على الراجح ، ويجوز القصر نظرًا إلى الحركة العارضة ، وإنما كانت فتحة مع أن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين الكسر مراعاةً لتفخيم لام اسم الله ، إذ لو كسرت الميم لرققت لام لفظ الجلالة وانتفت المحافظة على تفخيمها . قال في الطراز : الصواب أن الميم حينئذ فتحت لتفخيم لفظ الجلالة لا للنقل على حسب التخفيف كما ذكره ، ولذلك أشار صاحب الكنز فقال :

وَمُدَّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاتِحِ مَشْبَعًا وَإِنْ طَرَأَ التَّحْرِيكُ فَاقْصُرْ وَطَوَّلَا  
لِكُلِّ وَذَا فِي آلِ عِمْرَانَ قَدْ آتَى وَوَرَشَ فَقَطْ فِي الْعَنْكَبُوتِ لَهُ كِلَا

قال ابن آجروم : وهذا الاختلاف الحاصل في ﴿الْمَرْءُ﴾ اللهُ ﴿ وفي ﴿الْمَرْءُ﴾

أَحْسِبُ ﴿ إنما يكون في حال الوصل ، أما الوقف فلا خلاف في الإشباع لصحة السكون ، وهو أصلي ، يعني أن زوال السكون في الوصل في ﴿ التَّمَرُّمُ اللهُ ﴾ وفي ﴿ التَّمَرُّمُ أَحْسِبُ ﴾ هو عارض ، ورجوعه في الوقف أصلي ، وليس كباب ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ ؛ إذ السكون فيه عارض ، والأصل الحركة فتأمل . [ ا هـ . برهان ]  
 وأما الأعشى وهو طريق أبي بكر راوي عاصم فإنه يقرأ ﴿ التَّمَرُّمُ اللهُ ﴾ بسكون الميم وإثبات الهمزة . [ ا هـ . مر عشي ] .

وأما (العين) من فاتحتي مريم والشورى ففيها خلاف ذكره الشاطبي بقوله :  
 وفي عين الوجهان ، والطولُ فُضْلاً

قال بعض الشراح : أراد بالوجهين المد والتوسط . وقال بعضهم : أراد بقوله الوجهان : التوسط والقصر بدليل قوله بعد (والطول فضلا) أي الطول أفضل من مقابله وهو التوسط والقصر . وقال ابن الجزري في طبيته :  
 ونحو عينٍ فالثلاثة هُتْمٌ

أي لجميع القراء : الطول : وهو الأفضل ومقدّم على غيره ، وهو مذهب ابن مجاهد ، وعليه جل أهل الأداء ، والحجة لتفضيله أنه قياس مذهبهم في الفصل بين الساكنين ، وأن فيه مجانسة لما جاوره من المدود . والتوسط : وهو مذهب ابن غلبون وجماعة ، والحجة لتفضيله التفرقة بين ما حركته من جنسه وبين ما قبله حركة من غير جنسه ، فيكون لحرف المد مزية على حروف اللين . قال مكّي : مد عين دون ميم قليل لانفتاح ما قبل عين ؛ لأن حرف المد واللين أمكن في المد من حروف اللين . والقصر : لعدم وجود حرف المد . [ ا هـ . شرح ابن غازي وشرح التحفة ] . وإلى الأقسام الأربعة أشار صاحب التحفة فقال :

أقسام لازمٍ لديهم أربعه وتلك كلميٌّ وحرفيٌّ معه

كلاهما مَخْفَفٌ مَثَقَلٌ فهذه أربعة تَفْصِيلٌ  
 فإن بكلمة سُكُونٌ اجْتَمَعَ مع حَرْفٍ مَدٌّ فهو كِلْمِيٌّ وَقَعَ  
 أو في ثَلَاثِيَّ الحُرُوفِ وَجَدَا والمَدُّ وَسَطَةٌ فَحَرْفِيٌّ بَدَا  
 كلاهما مَثَقَلٌ إِنْ أُدْغِمَا مَخْفَفٌ كُلٌّ إِذَا لَمْ يُدْغَمَا  
 وَاللَّازِمُ الحَرْفِيُّ أَوَّلُ السُّورِ وَجَوْدَةٌ وَفِي نَسَمَانَ انْحَصَرَ  
 يَجْمَعُهَا حُرُوفٌ «كَمْ عَسَلِي نَقْضُ» وَالْعَيْنُ ذُو وَجْهَيْنِ وَالطُّوْلُ أَخْصُ

والحاصل أن مجموع أسماء الحروف في أوائل السور أربعة عشر حرفاً جمعها صاحب التحفة في قوله: (صله سحيراً من قطعك)، وجمعت في قوله بعضهم (نص حكيم له سر قاطع) وجمعها بعضهم في قوله: (طرق سمعك النصيحة). وهي تنقسم إلى أربعة أقسام، سبعة منها مُدٌّ مَدًّا مشبَعًا بلا خلاف لوجود الموجب لذلك وهو السكون، وواحد منها فيه الخلاف المتقدم وهو العين، وخمسة منها ليس فيها إلا المد الطبيعي لعدم الساكن بعدها، وهي المذكورة في قول بعضهم (حيٌّ طَهْرٌ) فالحاء من أول الحواميم السبعة والياء من أول مريم وكذا من يس، والطاء من أول طه والشعراء والنمل والقصاص والهاء من أول مريم وطفه، والراء من أول يونس وهود ويوسف والرعد وإبراهيم والحجر، وواحد ليس فيه مد أصلاً وهو ألف؛ لكون هجائه ثلاثة أحرف ليس أوسطها حرف مد، وهذا معنى قول الشاطبي رحمه الله تعالى:

وفي نحو طه القَصْرُ إذ ليس ساكِنٌ وما في أَلْفٍ من حَرْفٍ مَدٌّ فَيَمْطُلَا

وقد أوضح ذلك صاحب تحفة الأطفال فقال:

وما يسوى الحرفِ الثَلَاثِيَّ لا أَلْفٌ فمَدُّهُ مَدٌّ طَبِيعِيٌّ أَلْفٌ  
 وذاك أيضاً في فَوَاتِحِ السُّورِ في لفظٍ حَيٌّ طاهرٌ قد انحصر  
 ويجمع الفَوَاتِحَ الأربَعِ عَشَرَ (صِلُهُ سُحَيْرًا مَن قَطَعَكَ) ذا اشتَهَرَ

تنبيه اعلم أنه إذا اجتمع في حال القراءة مدان لازمان مثقلان نحو : ﴿أُتْحَجُّوتِي فِي اللَّهِ﴾ أو مثقلٌ وخفَّفٌ نحو : ﴿الْمَرَّةُ﴾ و﴿الْمَصَّ﴾ لا يجوز للقارئ أن يمد أحدهما دون الآخر بل تجب التسوية بينهما لقول ابن الجزري المتقدم في المد المنفصل .

## ﴿ الفِصْلُ الخَامِسُ ﴾

### في بيان المد العارض للسكون

ضابطه : أن يقع بعد حرف المد أو اللين ساكنٌ عارضٌ سكونه ، إما للوقوف نحو : ﴿الْعَلَمِينَ﴾ و﴿الْدِّينِ﴾ و﴿نَسْتَعِينُ﴾ ، وكذا نحو : ﴿مَنَابٍ﴾ و﴿خَطِيبِينَ﴾ و﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ لغير ورش . وإما للإدغام عند بعض القراء كالإدغام الكبير لأبي عمرو ومن رواية السوسي وذلك نحو : ﴿الرَّحِيمِ﴾ ﴿مَلِكٍ﴾ و﴿فِيهِ هُدًى﴾ وشبهه ، فللقراء في ذلك ثلاثة مذاهب : الأول : الإشباع ، كاللازم لاجتماع الساكنين اعتدادًا بالعارض . قال في النشر : واختاره الشاطبي لجميع القراء ، واختاره بعضهم لأصحاب التحقيق ، كحزمة ومن معه . والثاني : التوسط لمراعاة اجتماع الساكنين مع ملاحظة كونه عارضًا فحطه عن الأصل ، وهو مذهب أبي بكر بن مجاهد وأصحابه ، واختاره الشاطبي للكل أيضًا ، واختاره بعضهم لأصحاب التوسط كابن عامر ومن معه . والثالث : القصر لعروض السكون فلا يعتد به ؛ لأن الوقف يجوز في التقاء الساكنين مطلقًا . واختاره الجعبري ، وخصه بأصحاب الحدر كأبي عمرو ومن معه ، والصحيح كما في النشر جواز كلٍّ من الثلاثة للجميع ؛ لعموم قاعدة الاعتداد بالعارض وعدمه عن الجميع . وقال في البرهان : وهذا الخلاف لا يجري إلا إذا وقف على الكلمة بالسكون أو بالإشباع ، فإن وقف عليها بالرَّوم فليس غير القصر ؛ لعدم موجب

المد وهو السكون ؛ لأن الرّوم هو الإتيان ببعض الحركة على ما يأتي قريباً ؛ فلا سكون فيه ، فَتَحَصَّلَ مما ذكرناه أن الكلمة الموقوف عليها إذا لم يكن آخرها همزاً ولا حرفاً مشدداً وكانت مرفوعة ، وكان قبل الحرف الموقوف عليه حرف مدّ أو لين نحو : ﴿ نَسْتَعِينُ ﴾ و ﴿ خَيْرٌ ﴾ و ﴿ حَوْفٌ ﴾ جاز فيها السكون والإشمام والرّوم ، فيحصل فيها في الوقف من الإشباع والتوسط والقصر سبعة أوجه على التخيير ثلاثة مع السكون المجرد ، وثلاثة مع الإشمام ، وواحد مع الرّوم ، وهو القصر ، فإن كانت الكلمة مخفوضة أو مكسورة نحو : ﴿ الرَّحِيمِ ﴾ و ﴿ آلِدِينَ ﴾ و ﴿ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ ، وكذا : ﴿ أَنْ يُكْذِبُونَ ﴾ و ﴿ وَاتَّبِعُونَ ﴾ ، فلا يجوز فيها الإشمام بل السكون والرّوم فقط ، فيحصل فيها في الوقف أربعة أوجه : ثلاثة مع السكون ، وواحد مع الرّوم ، ولا بد من حذف الياء الزائدة مع الرّوم في نحو قوله : ﴿ أَنْ يُكْذِبُونَ ﴾ و ﴿ وَاتَّبِعُونَ ﴾ و ﴿ دَعَانِ ﴾ عند من يثبتها في الوصل ، فإنها تحذف مع الرّوم كما تحذف مع السكون ، وإن كانت منصوبة أو مفتوحة نحو : ﴿ أَلْعَلَمِينَ ﴾ و ﴿ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ و ﴿ لَا رَبَّ ﴾ فلا يجوز فيها روم ولا إشمام بل السكون فقط ، فيحصل فيها في الوقف ثلاثة أوجه : الطول ، والتوسط ، والقصر مع السكون المجرد ، وإن كانت الكلمة الموقوف عليها فيها خلاف للقراء بأن كانت تقرأ وصلًا بالنصب والرفع مثلاً نحو قوله : ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ ﴿ قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ ﴾ فينبغي للقارئ إذا قرأ بالرفع أن يقف بالرّوم ليظهر اختلاف القراءتين في اللفظ وصلًا ووقفًا .

ثم اعلم أن المعتبر في جواز الرّوم والإشمام الحركة الظاهرة الملفوظ بها ؛ سواء كانت أصلية أو نائبة عن غيرها ، فيجوز الرّوم فيما جمع بألف وتاء مزيدتين وما ألحق به نحو : ﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ ﴾ و ﴿ وَإِنْ كُنْ أَوْلَتْ ﴾ وإن كان منصوباً ،

لأن نصبه بالكسرة ، ولا يجوز في الإسم الذي لا ينصرف نحو: ﴿إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ و﴿بِإِسْحَاقَ﴾ ؛ لأن جره بالفتحة ، و﴿وَتَمُودَ﴾ يجوز صرفه وعدم صرفه ، وكلاهما جاء نظماً ونثراً ، ومنع صرفه للعلمية والتأنيث باعتبار القبيلة ، والصرف لعدم التأنيث باعتبار الحي أو الأب ، فيجري حكم الوقف عليه على هذا . وإن كان الحرف الموقوف عليه مشدداً نحو: ﴿صَوَافٍ﴾ و﴿غَيْرِ مُضَارٍّ﴾ و﴿وَلَا جَانٌّ﴾ ، فليس فيه سوى الإشباع تغليبا لأقوى السبين وهو السكون المدغم بعد حرف المد ، والغاء للأضعف . قال في غيث النفع نقلاً عن ابن الجزري : (ولو قيل بزيادة المد في الوقف على قدره في الوصل لم يكن بعيداً ، لاجتماع ثلاثة سواكن . والوقف على المنصوب منه فيه السكون فقط ، وعلى المجرور فيه السكون والروم ، وعلى المرفوع فيه السكون والروم والإشمام . وإن كان همزاً فله حالتان : الأولى : أن يكون قبله حرف لين كالياء والواو الساكنتين بين الفتحة والهمزة نحو: ﴿سَوِّءَ﴾ فهو مثل ما تقدم ، أي إن كان مجروراً ففيه أربعة أوجه : القصر ، والتوسط ، والطول مع السكون المجرد ، والروم مع القصر . وإن كان مرفوعاً ففيه سبعة أوجه : ثلاثة مع السكون المجرد ، وثلاثة مع الإشمام ، وواحد مع الروم ، وهو القصر . الثانية : أن يكون قبله حرف مد وهو إما مكسور نحو: ﴿مِنَ السَّمَاءِ﴾ أو مفتوح نحو: ﴿جَاءَ﴾ و﴿شَاءَ﴾ أو مضموم نحو: ﴿السُّفَهَاءُ﴾ و﴿الْعُلَمَاءُ﴾ ، فلو وقف لحفص مثلاً على المفتوح وقف بألف أو ألفين ونصف أو ثلاث ألفات ؛ فهذه ثلاثة أوجه ، والمكسور فيه ما مرّ وفيه الروم على الوجهين الأولين ، فتصير خمسة ، والمضموم فيه ما مرّ وفيه الإشمام على كل من الأوجه الثلاثة ، فتصير ثمانية ، ولو وقف لأبي عمرو مثلاً على نحو: ﴿السَّمَاءِ﴾ بالسكون ، فإن لم يُعْتَدَّ بالعارض كان مثل حالة الوصل ، ويكون كمن وقف له

على ﴿ اَلِكْتَبِ ﴾ بالقصر ، وإن اعتد بالعارض زيد في ذلك إلى الإشباع كما إذا قرئ له وصلًا بألف ونصف ؛ فإنه يزداد له التوسط بألفين والإشباع بثلاثة . وإذا وقف عليه للأزرق لم يَجْزُ له غير الإشباع ؛ لأن سبب المد لم يتغير ، بل ازداد قوة بسكون الوقف ، ولو وقف له - أعني الأزرق - على : ﴿ يَسْتَهْرِءُونَ ﴾ ﴿ مُتَكِينٍ ﴾ و ﴿ مَغَابٍ ﴾ : فمن روي عنه المد وصلًا وقف كذلك ، اعتد بالعارض أم لا ، ومن روى التوسط وصلًا وقف به إن لم يعتد بالعارض ، بالمد إن اعتد به . ومن روى القصر كطاهر بن غلبون وقف كذلك إن لم يعتد بالعارض ، وبالتوسط والإشباع إن اعتد به .

تنبيهان : الأول : إذا اجتمع سببان قوي وضعيف عُمِل بالقوي وأُلغِيَ الضعيف إجماعًا ، وذلك في نحو قوله : ﴿ ءَأَمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامِ ﴾ و ﴿ وَجَاءُوا أَبَاهُمْ ﴾ ، فلا يجوز فيه تَوْسُطٌ ولا قَصْرٌ للأزرق ، وإذا وَقَف على نحو : ﴿ نَشَاءُ ﴾ و ﴿ تَفِيءَ ﴾ و ﴿ اَلسُّوِّءِ ﴾ بالسكون لا يجوز فيه القصر عن أحد عن همز ، وإن كان ساكنًا للوقف . وكذا لا يجوز التوسط لمن مَذْهَبُهُ الإشباع وصلًا ، بل يجوز عكسه ، وهو الإشباع وقفًا لمن مذهبه التوسط وصلًا . [ اهـ . شرح القول المفيد ] .

الثاني : إذا اجتمع في حال القراءة مدان عارضان أو أكثر كأن وقف على قوله :

﴿ رَبِّ اَلْعَلَمِينَ ﴾ وعلى ﴿ اَلرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ لا ينبغي للقارئ أن يمد أحدهما أقل أو أكثر من الآخر ، وكذا إذا اجتمع حرفا لين كأن وقف على قوله : ﴿ لَا رَبِّ ﴾ وعلى قوله : ﴿ اَلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ ؛ لأن ذلك وإن لم يكن حرامًا لكنه مكروه ومعيب يقبح على الفاعل ارتكابه ويعاتب عليه عند أهل هذا الشأن ، لما فيه من تركيب الطرق وتخليطها ، ولأن التسوية في ذلك من جملة التجويد .

وقد أوضحت ذلك وبيته في أربع طرق : الطريقة الأولى : ذكر الشيخ جلبي

في كتابه الفيض الرباني أن أوجه الاستعاذة الأربعة تتضمن خمسة عشر وجهًا ،  
أربعة على قطع الجميع :

الأول : قصر ﴿ الرَّحِيمِ ﴾ و﴿ الرَّحِيمِ ﴾ و﴿ الْعَلَمِينَ ﴾ ، والثاني : روم  
﴿ الرَّحِيمِ ﴾ و﴿ الرَّحِيمِ ﴾ مع قصر العالمين ، والثالث : توسط الجميع ،  
والرابع : مدُّ الجميع . وأربعة على وصل الاستعاذة بالبسملة : قصر ﴿ الرَّحِيمِ ﴾  
مع ﴿ الْعَلَمِينَ ﴾ ، وروم ﴿ الرَّحِيمِ ﴾ مع قصر ﴿ الْعَلَمِينَ ﴾ ، وتوسطها ،  
ومدُّهما . وأربعة على قطع الاستعاذة ووصل البسملة بالقراءة تُفهم مما سبق ،  
وثلاثة في ﴿ الْعَلَمِينَ ﴾ على وصل الجميع . وقال : هذه الطريقة التي تقتضي ما  
نقلناه عن شيخنا المرار العديدة وسمعناه ممن يقرأون عليه بها ، ونقل عن الشيخ  
الطباخ رحمه الله طريقةً أخرى وهي جواز تثليث ﴿ الْعَلَمِينَ ﴾ على الروم . وعليه  
فتكون الأوجه أحدًا وعشرين وجهًا لأنها تزيد ستة : توسط ﴿ الْعَلَمِينَ ﴾ ومدّه  
على روم ﴿ الرَّحِيمِ ﴾ و﴿ الرَّحِيمِ ﴾ في قطع الجميع ، أو ﴿ الرَّحِيمِ ﴾ فقط في  
وصل البسملة بالقراءة ، أو ﴿ الرَّحِيمِ ﴾ فقط في وصلها بالاستعاذة .

الثانية : لو وقف على ﴿ الْعَلَمِينَ ﴾ وعلى ﴿ غَيْرِ ﴾ مثلاً : تعين قصر ﴿ غَيْرِ ﴾  
على قصر ﴿ الْعَلَمِينَ ﴾ ، فإذا وسط ﴿ الْعَلَمِينَ ﴾ جاز في غير توسط وقصر ،  
فإذا مددت ﴿ الْعَلَمِينَ ﴾ جاز التثليث في ﴿ غَيْرِ ﴾ ، ولذلك أشار بعضهم بقوله :

وكلُّ مَنْ أشيعَ نحو الدين ثلاثةٌ يجري بوقف اللين  
ومن يرى قصرًا بالقصر اقتصرَ ومن يوسطه يوسط أو قصر

الثالثة : إذا تقدم اللين على المد كأن وقف على قوله : ﴿ لَا رَبَّ ﴾  
و﴿ الْمُتَّقِينَ ﴾ جاز لك تثليث ﴿ الْمُتَّقِينَ ﴾ على قصر ﴿ لَا رَبَّ ﴾ ، وتوسطها ،

ومد ﴿الْمُتَّقِينَ﴾ ، ومدهما معاً ، ولذلك أشار بعضهم بقوله :

وكلُّ من قصرَ حرفَ اللين ثلاثةٌ يجري بنحو اللين  
وإن توسّطه فوسّط أشبعاً وإن تمكّده فمُدّ مُشبعاً

فيكون في ترتيبها ستة أوجه - تقدم اللين أو تأخر - وإن كانت الكيفية في التقديم ليست كالكيفية في التأخير ، والظاهر جواز الروم في ﴿غَيْرِ﴾ عند قصرها ولو على توسط ﴿الْعَلَمِينَ﴾ ، أو المد ؛ لأن الروم وإن كان كالوصل إنما هو فيها هو واقع ؛ ألا ترى أنه يجوز وصل ﴿غَيْرِ﴾ على توسط ﴿الْعَلَمِينَ﴾ . وعليه فتكون الأوجه تسعة ، لأن الروم يأتي على قصر ﴿غَيْرِ﴾ ، و﴿غَيْرِ﴾ تقصر ثلاث مرات . ( اهـ . فيض رباني مع بعض زيادة ) .

الرابعة : قال في غيث النفع : إذا وصلت سورة البقرة بالفاتحة من قوله : ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ إلى قوله : ﴿الْمُتَّقِينَ﴾ لحفصٍ مثلاً : يأتي على ما يقتضيه الضرب ثمانية وأربعون وجهًا . بيانها أنك تضرب خمسة ﴿الرَّحِيمِ﴾ وهي الطول ، والتوسط ، والقصر ، والروم ، والوصل ، في ثلاثة ﴿الضَّالِّينَ﴾ وهي الطول ، والتوسط ، والقصر خمسة عشر ، ثم تضرب الخمسة عشر في ثلاثة ﴿الْمُتَّقِينَ﴾ خمسة وأربعون ، تضيف إليها ثلاثة ﴿الْمُتَّقِينَ﴾ مع وصل الجميع ، فالمجموع ما ذكر . فإذا فهمت هذا فلتعلم أن الصحيح من هذه الأوجه اثنا عشر وجهًا . بيانها أنك تأتي بالطول في ﴿الضَّالِّينَ﴾ و﴿الرَّحِيمِ﴾ ، و﴿الْمُتَّقِينَ﴾ ثم بروم ﴿الرَّحِيمِ﴾ ووصله مع الطول في ﴿الْمُتَّقِينَ﴾ فيها فهذه ثلاثة أوجه ، ومثلها مع التوسط في ﴿الضَّالِّينَ﴾ ، ومثلها مع القصر تسعة ، ثم تصل الجميع مع ثلاثة ﴿الْمُتَّقِينَ﴾ اثنا عشر وجهًا . اهـ .

## في ذكر أنواع المد

اعلم أن المد اسم جنس تحته أنواع أنهاها بعضهم إلى أربعة عشر نوعًا ، وبعضهم إلى ستة عشر ، وبعضهم إلى أربعة وثلاثين نوعًا ، وعبر عنها بعضهم بالألقاب . والذي أذكره في هذه الرسالة أحدًا وعشرين نوعًا :

النوع الأول: مد الأصل نحو: ﴿ جَاءَ ﴾ و ﴿ شَاءَ ﴾ و ﴿ خَابَ ﴾ و ﴿ طَابَ ﴾ و ﴿ وَحَاقَ ﴾ و ﴿ زَاغَ ﴾ ، سُمِّيَ بذلك ؛ لأن حرف المد والهمزة من أصل الكلمة ، وإيضاحه أن الأصل جياً وشياً وخيب وطيب وحيق وزينغ بوزن فَعَلَّ بفتح الفاء والعين في الجميع ، فالياء من أصل الكلمة ؛ لأنها في مقابلة العين من فَعَلَّ ، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا ، وكذا الهمز فيما هُمَزَ من هذه الألفاظ من أصل الكلمة أيضًا ؛ لأنه في مقابلة اللام من فَعَلَّ . وأما ﴿ خَافَ ﴾ فهو واوي وأصله خوف بوزن فعل بفتح الفاء وكسر العين ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا . فعُلم أن مد الأصل لا يتوقف على ما كان مهموزًا من هذا النوع ، بل يعمُّ المهموز وغيره . والمهموز من أقسام المد المتصل . [ا هـ . ابن غازي] .

والثاني: المد المتصل نحو: ﴿ سَيِّءَ ﴾ و ﴿ سَيِّئَتَ ﴾ و ﴿ سُوءَ ﴾ ، سمي بذلك لاتصال حرف المد بسببه وهو الهمزة .

والثالث: المد الممكن نحو قوله: ﴿ أَوْلَيْتِكَ ﴾ ؛ سمي بذلك ؛ لأن القارئ لا يتمكن من تحقيق الهمزة وإخراجها من مخرجها إلا به ، وهو من أقسام المتصل ، ويدخل أيضًا في مد الرّوم عند حمزة في وقفه .

والرابع: المد المتوسط نحو: ﴿ رِيَاءَ ﴾ و ﴿ بَرَاءَ ﴾ و ﴿ الْأَنْبِيَاءَ ﴾ في قراءة نافع . قال ابن غازي: سمي بذلك لتوسط حرف المد بين همزتين محققتين أو محققة

ومسهلة ؛ لأنه يمد مدًا متوسطًا ، كذا قالوه ، وهو مشكل ، إذ لا فرق بينه وبين غيره في إجراء المراتب المتقدمة فيه ، وهو من أقسام المتصل أيضًا .

والخامس : المد المنفصل نحو : ﴿ إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾ ؛ سمي بذلك لانفصال حرف المد عن كلمة الهمزة ، ويُسمَّى مد البسط ؛ لأنه يبسط بين كلمتين بساطًا ، فيفصل به بينهما .

والسادس : مدُّ التعظيم نحو : ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ عند من يقصر المنفصل .

والسابع : مد المبالغة وهو مدُّ لا النافية للجنس نحو : ﴿ لَا رَبَّ ﴾ و ﴿ لَا شَيْءَ فِيهَا ﴾ عند حمزة فقط بمقدار ألفين .

والثامن : مدُّ الروم في : ﴿ هَتَأْتُمْ هَتُؤَلَاءِ ﴾ و ﴿ هَتَأْتُمْ أُؤَلَاءِ ﴾ عند من سهَّل همزة أنتم وأدخل ألفًا قبلها ؛ سمي بذلك لأن القارئ يروم بعده الهمزة فلا يأتي بها محققة . ويجري ذلك في وقف حمزة في نحو : ﴿ إِسْرَائِيلَ ﴾ و ﴿ دُعَاءَ ﴾ و ﴿ وَنِدَاءَ ﴾ وما أشبه ذلك .

والتاسع : مدُّ الحجز كقوله : ﴿ ءَأَنْذَرْتَهُمْ ﴾ ونحوه على قراءة من أدخل ألفًا بين الهمزتين ؛ سواء حُققَت الهمزة الثانية أم سهلت ؛ سمي بذلك لأنه يحجز بين الهمزتين .

والعاشر : مد العدل نحو : ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ ، سمي بذلك لأنه يعدل حركة أو لأنه متساوٍ عند القراءة في المد ، ويسمى أيضًا باللازم الكلمي المثقل .

والحادي عشر : مدُّ الفرق نحو قوله : ﴿ ءَأَذْكَرَيْنِ ﴾ و ﴿ ءَأَلَلُّ ﴾ و ﴿ أَلْسِحْرُ ﴾ و ﴿ ءَأَلْفَنَ ﴾ في قراءة من مدَّ . سُمِّي بذلك للفرق بين الاستفهام والخبر ، وهو من أقسام المد اللازم الكلمي المثقل أو المخفف كما تقدم .

والثاني عشر : المدُّ الخفي نحو : ﴿ أَرَاءَيْتُمْ ﴾ و ﴿ هَتَأْتُمْ ﴾ على مذهب ورش ،

حيث يبدل الهمزة الثانية المتحركة ألفاً ويسكن ما بعدها كالياء والنون من هذين المثالين ؛ سمي بذلك لإخفاء الهمزة بإبدالها ألفاً ، وهو من أقسام المد اللازم الكلمي المخفف .

والثالث عشر : المدُّ العارض للإدغام في قراءة أبي عمرو ويعقوب في نحو : ﴿الرَّحِيمِ﴾ ﴿مَلِكٍ﴾ و ﴿قَالَ لَهُمْ﴾ و ﴿يَقُولُ رَبَّنَا﴾ فلهما في مثل ذلك : المد ، والتوسط ، والقصر .

والرابع عشر : المدُّ العارض للوقف : وهو أن يوجد بعد حرف المد أو اللين حرف سكنه القارئ لأجل الوقف نحو : ﴿الْمُقَلِّحُونَ﴾ و ﴿نَسْتَعِينُ﴾ و ﴿خَوْفٌ﴾ و ﴿بَيْتٍ﴾ . وتقدم أنه يجوز فيه لكل القراء ثلاثة أوجه : المد ، والتوسط ، والقصر .

والخامس عشر : مدُّ التمكن : وهو إذا اجتمعت الواو الساكنة المضموم ما قبلها مع واو أخرى نحو : ﴿ءَامَنُوا وَعَمِلُوا﴾ ، أو الياء الساكنة المكسور ما قبلها مع ياء أخرى نحو : ﴿فِي يَوْمَيْنِ﴾ فيجب الفصل بين الواوين أو الياءين بمدة لطيفة بمقدار المد الطبيعي حذراً من الإدغام أو الإسقاط .

والسادس عشر : مدُّ البدل نحو : ﴿ءَادَمَ﴾ و ﴿ءَأَزَرَ﴾ و ﴿أُوتُوا﴾ و ﴿الْإِيمَانَ﴾ سمي بذلك لأن المد بديل من الهمزة الساكنة ، فأصل ﴿ءَادَمَ﴾ (آدم) بهمزة مفتوحة فساكنة ، أبدلت الهمزة الساكنة ألفاً ، وأصل ﴿أُوتُوا﴾ (أوتوا) بهمزة مضمومة بعدها همزة ساكنة أبدلت الهمزة الساكنة واواً ، وأصل ﴿إِيمَانًا﴾ (إيمان) بهمزة مكسورة بعدها همزة ساكنة أبدلت الهمزة الساكنة ياءً ، وقد أشار إلى هذا المعنى أبو القاسم الشاطبي بقوله :

وإبدالُ أخرى الهمزتين لكلِّهم إذا سكنت عزمٌ كآدم أو هـلا

السابع عشر : مدُّ الهجاء ويسمى الثابت واللازم ، وهو الموجود في فواتح السور التي هجاؤها على ثلاثة أحرف ، أوسطها حرف مد ، نحو لام وميم وصاد ، سمي بذلك لأن السكون فيه لازم ، فإن لم يكن على ثلاثة أحرف أوسطها حرف مدُّ بأن كان على حرفين كطاء طه وحاء حم وياء يس سُمي مد هجاء لا لازماً ، واقتصر فيه على المد الطبيعي .

الثامن عشر : مد اللين نحو : ﴿ شَيْءٍ ﴾ و ﴿ أَسْوَأَ ﴾ ، فقد اتفق كل من القراء على قصره وصلًا ، إلا ورثًا من طريق الأزرق ، فإن له التوسط والمد وصلًا ووقفًا . اهـ .

تنبيه قال الصفار في جواب الحُلِّ الأوْدِّ : كيفية مد الياء من ﴿ شَيْءٍ ﴾ ونحوه : أن ترفع وسط اللسان إلى ما يقابله من الحنك كارتفاعه إذا نطقت بالياء من : « ليث » و ﴿ غَيْثٍ ﴾ ونحوهما ، ويمكن ثمَّ بقدر ما يحصل التوسط ، ويزيد في المكث إن كان مُشَبَّعًا . وكيفية مد الواو من : ﴿ أَسْوَأَ ﴾ ونحوه أن تضم شفطيك كأنضمهما إذا نطقت بالواو من : ﴿ عَتَوَا ﴾ و ﴿ شَرَوْا ﴾ ونحوهما ، ويمكن ذلك الضم بقدر ما يحصل التوسط ، ويزيد في المكث إذا أراد الإشباع كما تقدم . [ اهـ . من المجرد على الدر اللامع ] .

التاسع عشر : مدُّ الصلة عند من وصل ميم الجمع الواقعة قبل همزة القطع نحو : ﴿ عَلَيْنَهُمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ ﴾ وهما ورش وقالون ، فمدَّ ورش في هذا النوع من طريق الأزرق بمقدار ثلاث ألفات ، واختلف عن قالون ، فرؤي عنه القصر بمقدار ألف ، وهو الاقتصار على المد الطبيعي ، وقرأنا له بألف ونصف ، وبألفين من طريق الشاطبية ، فإن وقع بعدها غير همزة القطع فقالون يقتصر فيه على المد الطبيعي نحو : ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ﴾ ، وأما ابن

كثير فيمد مدًا طبيعيًا مطلقًا ، سواء وقع بعدها همزة قطع أم لا .

العشرون : مدُّ العوض : وهو في كل هاء كناية قبلها فعلٌ مجزوم آخره ياء حذفت لأجل الجازم وعُوِّضت عنها هاء الضمير ، وقد اختلف القراء في إسكان تلك الهاء وتحريكها مع القصر والمد ، ونحو : ﴿ يُؤَدِّهِـَآ إِلَيْكَ ﴾ و ﴿ نُؤَلِّهِـَآ مَا تَوَلَّى ﴾ وهو فيما بعده همز : من قبيل المد المنفصل ، وفيما ليس بعده همز : من قبيل المد الطبيعي عند من يَمُدُّه . علم ذلك من قول أبي شامة عند قول الشاطبي رحمه الله :

وَسَكَنَ يُؤَدِّهِـَآ مَعَ نُؤَلِّهِـَآ وَنُضَلِّهِـَآ وَنُؤَلِّهِـَآ مِنْهَا فَاعْتَبَرَ صَافِيًا حَلَا

تنبيه : اعلم أن هاء الكناية في عرف القراء عبارةٌ عن هاء الضمير التي يُكنى بها عن الواحد المذكر الغائب ، والمراد بها الإيجاز والاختصار ، وأصلها الضم إلا أن يقع قبلها كسر أو ياء ساكنة فحينئذ تُكسر . ولها في كتاب الله أربعة أحوال :

الأول : أن تقع بين متحركين نحو : ﴿ إِنَّهُ كَانَ ﴾ و ﴿ إِنَّهُ هُوَ ﴾ و ﴿ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ ﴾ و ﴿ يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا ﴾ و ﴿ لِقَوْمِهِمْ يَنْقُومُ ﴾ ولا خلاف في صلتها حينئذ بعد الضم بواو ، وبعد الكسر بياء ؛ لأنها حرف خفيٌّ ، إلا مواضع اختلف فيها وهي قوله : ﴿ بِيَدِهِ ﴾ موضعان بالبقرة ، وموضع بالمؤمنون ، وموضع بيس ، و ﴿ يُؤَدِّهِـَآ ﴾ معًا و ﴿ نُؤَلِّهِـَآ ﴾ معًا بآل عمران ، و ﴿ نُؤَلِّهِـَآ ﴾ موضع بالشورى ، و ﴿ نُؤَلِّهِـَآ ﴾ و ﴿ وَنُضَلِّهِـَآ ﴾ بالنساء ، و ﴿ أَرْجِحَ ﴾ بالأعراف والشعراء ، و ﴿ يَأْتِيهِ ﴾ بطه ، و ﴿ وَيَتَّقَهُ ﴾ بالنور ، و ﴿ فَالْقَلْبَ ﴾ بالنمل ، و ﴿ يَرِضَهُ لَكُمْ ﴾ بالزمر ، و ﴿ يَرَهُ ﴾ معًا بالزلزلة . وتفصيلها في كتب القراءات .

الثاني : أن تقع بين ساكنين مطلقًا نحو : ﴿ وَآتَاهُ اللَّهُ ﴾ و ﴿ تَذَرُوهُ الرِّيحُ ﴾

﴿ وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ ﴾ و ﴿ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ ﴾ .

الثالث : أن تقع بين متحرك وساكن نحو : ﴿ أَسْمُهُ الْمَسِيحُ ﴾ و ﴿ لَهُ الْمَلِكُ ﴾ و ﴿ وَ لَهُ الْحَمْدُ ﴾ ، وهذان لا خلاف في عدم صلتها ؛ لثلاثي يجمع ساكنان على غير حدّهما .

الرابع : أن تقع بين ساكن ومتحرك نحو : ﴿ فِيهِ هُدًى ﴾ و ﴿ خُدُوهُ فَاعْتَلَوْهُ ﴾ وهذا مختلف فيه ، فابن كثير يصل الهاء المضمومة بو او مدية ، والمكسورة بياء مدية نحو : ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ ﴾ و ﴿ وَمَا أَسْنَنِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ ﴾ ووافق حفص عن عاصم في حرف واحد وهو ﴿ وَتَحَلَّدَ فِيهِ مُهَانًا ﴾ بالفرقان ، ووافق هشام أيضًا في قوله : ﴿ أَرْجِحُهُ ﴾ في الموضعين ؛ فإنه قرأهما بهمز ساكن قبل الهاء وبضم الهاء ووصلها بو او ساكنة كما يقرؤه ابن كثير ، والباقون يقرأون بترك الصلة .

تنبيه : يجب المد في هاء الضمير وصلًا ، ويمتنع وقفًا فإنها تسكن لأجل الوقف في نحو قوله : ﴿ وَجْهَهُ ﴾ و ﴿ لَهُ ﴾ و ﴿ بِهِ ﴾ و ﴿ هَذِهِ ﴾ و ﴿ وَأَمْرُهُ ﴾ و ﴿ فَضْلِهِ ﴾ وما أشبه ذلك ، وهذا المد يسمى مدًا معنويًا . وأما الهاء من نحو : ﴿ إِلَهُ ﴾ و ﴿ فَوَاكِهُ ﴾ و ﴿ مَا نَفَقَهُ ﴾ و ﴿ مِنْ وَجْهِ أَبِيكُمْ ﴾ و نحو ﴿ وَأَنَّهُ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ و ﴿ لَيْنٌ لَمْ يَنْتَهُ ﴾ و ﴿ لَيْنٌ لَمْ تَنْتَهُ ﴾ بالفوقية والتحتية فلا تُمد ؛ لأن الهاء فيها ليست بهاء ضمير بل هي من نفس الكلمة . اهـ .

الحادي والعشرون : المد الطبيعي : وهو مد الألف من نحو : ﴿ قَالَ ﴾ ، والواو من نحو : ﴿ يَقُولُ ﴾ والياء من نحو : ﴿ قِيلَ ﴾ . وسمي بذلك لأن صاحب الطبيعة السليمة لا ينقصه عن حده ولا يزيد عليه ، وحده مقدار ألف كما

تقدم ، وله ثلاثة أحوال : الأول : يكون ثابتاً في كل حال نحو : ﴿ الْعَلَمِينَ ﴾ .  
 الثاني : يكون محذوفاً في الوصل ثابتاً في الوقف نحو : ﴿ مَوِيلاً ﴾ و ﴿ هُدًى ﴾ ،  
 ﴿ أُمَّتًا ﴾ فإن وقف على كل منها يقف بالألف فيصير مدّاً طبيعياً ، وأما في  
 الوصل فهي بالتنوين . الثالث : ما يثبت وصلّاً ويحذف وقفاً نحو : ﴿ هَذِهِ ﴾  
 و ﴿ بِهِ ﴾ و ﴿ وَأُمَّتٍ ﴾ فإن وقف على هذه الهاءات وقف بالسكون ، وإن وصل  
 مدها مدّاً طبيعياً ، أي إن لم يكن بعدها همزٌ . فإن قيل : هل يجوز المد من قوله :  
 ﴿ وَأَنَا عَجُوزٌ ﴾ و ﴿ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ﴾ وما أشبه ذلك أم لا ؟ أجيب : بأن من  
 قال يجوز فقد أخطأ ، ومن قال لا فقد أخطأ ، والجواب التفصيل ، ففي حالة  
 الوصل لا يجوز المد اتفاقاً ، وفي حالة الوقف يجب المدُّ مقدار ألف اتفاقاً .

ثم اعلم أن هذه الألقاب المذكورة لا تنافي تقسيم بعضهم المدَّ إلى لازم  
 وواجب وجائز ، فأدرج في اللازم الكلمتي والحرفتي ، وجعل في الواجب المتصل  
 وحده ، وجعل في الجائز المنفصل والعارض ، وفرضوا ذلك فرعياً ، وجعلوا ما  
 عدا ذلك أصلياً ، وعنوا بالأصلي المد الطبيعي الذي تقدم ذكره ، وبالفرع اللازم  
 والواجب والجائز ؛ لأن هذه الألقاب لتلك المدود لا يضرُّ فيها تعدُّد اللقب  
 لشيء واحد . [ اهـ . غنية الطالبين ] .

\*\*\*\*



## الباب السادس

### في بيان أحكام الوقف والابتداء

وفيه تسعة فصول وتتمة

## الفصل الأول

### في الحث على تعلم الوقف والابتداء

### وتعليمهما ليكون الشخص على بصيرة فيهما

اعلم أن هذا الباب مما ينبغي للقارئ أن يهتم بمعرفته ويصرف في إتقانه أكبر همته ، حتى إن بعضهم جعل تعلم الوقف واجبا بها ورد أن عليا عليه السلام سئل عن قوله تعالى : ﴿ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ أَنْ تَرْتِيلاً ﴾ فقال : ( الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف ) . وبها ورد عن ابن عمر عليهما السلام أنه قال : لقد عشنا برهة من دهرنا وإن ألدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن ، وتنزل السورة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فنتعلم حلالها وحرامها وأمرها وزجرها ، وما ينبغي أن يوقف عنده منها ) . قال ابن الجزري في النشر : ففي كلام علي عليه السلام دليل على وجوب تعلمه ومعرفته ، وفي كلام ابن عمر عليهما السلام برهان على أن تعلمه إجماع من الصحابة عليهم السلام ، وصح ، بل تواتر عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح كأبي جعفر يزيد بن القعقاع إمام أهل المدينة الذي هو من أعيان التابعين ، وصاحبه الإمام نافع بن أبي نعيم ، وأبى عمرو بن العلاء ، ويعقوب الحضرمي ، وعاصم بن أبى النجود ، وغيرهم من الأئمة ، وكلامهم في ذلك معروف ، ونصوصهم عليه مشهورة من الكتب ، ومن ثم اشترط كثير من أئمة الخلف على المجيز أن لا يجيز أحدا إلا بعد معرفة الوقف والابتداء ، وكان أئمتنا يوقفوننا عند كل حرف ويشيرون إلينا فيه بالأصابع سنة

لذلك ، أخذوها عن شيوخهم الأولين رحمة الله عليهم أجمعين . وضح عن الشعبي - وهو من أئمة التابعين علماً وفقهاً ومقتدىً به - أنه قال : إذا قرأت : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيَّهَا فَإِنَّهُ ﴾ فلا تسكت حتى تقرأ : ﴿ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ . وقال الإمام أبو زكريا : الوقف في الصدر الأول - الصحابة والتابعين - وسائر العلماء مرغوب فيه من مشايخ القراء والأئمة الفضلاء ، مطلوب فيما سلف من الأعصار ، واردة به الأخبار الثابتة والآثار الصحيحة ، ففي الصحيحين أن أم سلمة قالت : ( كان رسول الله ﷺ يقطع قراءته ، يقول : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ثم يقف .... ) الحديث . قال بعضهم : إن معرفة الوقف تُظهر مذهب أهل السنة من مذهب المعتزلة ، كما لو وقف على قوله تعالى : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ﴾ [القصص : ٦٨] فالوقف على ﴿ وَيَخْتَارُ ﴾ هو مذهب أهل السنة لنفي اختيار الخلق لا اختيار الحق ، فليس لأحد أن يختار ، بل الخيرة لله تعالى ، أخرج هذا الأثر البيهقي في سننه . ورُوي أن رجلين أتيا النبي ﷺ : فتشهد أحدهما فقال : « من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما » ووقف ، فقال له النبي ﷺ : قم بنس الخطيب أنت ، قل : ومن يعص الله ورسوله فقد غوى ، ففي الخبر دليل واضح على كراهة القطع على المستبشع من اللفظ المتعلق بما يبين حقيقته وبدل على المراد منه لأنه ﷺ إنما أقام الخطيب لما قطع على ما يقبح ، إذ جمع بقطعه بين حال من أطاع ومن عصى ، ولم يفصل بين ذلك ، وإنما كان ينبغي له أن يقطع على قوله : ( فقد رشد ) ثم يستأنف ما بعد ذلك ، أو يصل كلامه إلى آخره فيقول : ( ومن يعصهما فقد غوى ) . فإذا كان مثل هذا مكروهاً مستبشعاً في الكلام الجارى بين المخلوقين فهو في كلام الله تعالى أشد كراهة واستبشاعاً وتجنبه أولى وأحق . وقال الهذلي في كامله : « الوقف حلية التلاوة ، وزينة القارئ ، وبلاغ التالى ، وفهم المستمع ، وفخر العالم ، وبه يعرف الفرق بين

المعنيين المختلفين والتقيضين المتنافيين والحكمين المتغايرين » .

وقال أبو حاتم : ( من لم يعرف الوقف لم يعرف القرآن ) . وقال ابن الأنباري : ( من تمام معرفة القرآن معرفة الوقف والابتداء ، إذ لا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن إلا بمعرفة الفواصل ) فهذا أدل دليل على وجوب تعلمه وتعليمه ، فينبغي للقارئ أن يقطع الآية التي فيها ذكر النار أو العقاب عما بعدها إن كان بعدها ذكر الجنة أو الثواب ، وكذلك يقطع الآية التي فيها ذكر الجنة أو الثواب عما بعدها إن كان بعدها ذكر النار أو العذاب ، وذلك نحو قوله : ﴿ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ هنا الوقف التام ، ولا يجوز أن يوصل ذلك بقوله : ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ ، ونحو قوله : ﴿ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ ﴾ هنا الوقف التام ، ولا يجوز أن يوصله بقوله : ﴿ وَالظَّالِمِينَ ﴾ . وكذا كل ما هو خارج عن حكم الأول فإنه يقطع اهـ .

قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري : ( اعلم أن القارئ كالمسافر ، والمقاطع التي ينتهي إليها القارئ كالمنازل التي ينزلها المسافر ، وهي مختلفة بالتام والحسن وغيرهما مما يأتي كاختلاف المنازل في الخصب ، ووجود الماء والكلاء ، وما يتظلل به من شجر ونحوه ، والناس مختلفون في الوقف ، فمنهم من جعله على مقاطع الأنفاس ، ومنهم من جعله على رءوس الآي . والأعدل أنه قد يكون في أوساط الآي وإن كان الأغلب في أواخرها ، وليس آخر كل آية وقفًا ، بل المعاني معتبرة ، والأنفاس تابعة لها ، والقارئ إذا بلغ الوقف وفي نفسه طولٌ يبلغ الوقف الذي يليه : فله مجاوزته إلى ما يليه مما بعده ، فإن علم أن نفسه لا يبلغ ذلك ، فالأحسن له أن لا يجاوزه ، كالمسافر إذا لقي منزلاً خصباً ظليلاً كثير الماء والكلاء ، وعلم أنه إن جاوزه لا يبلغ المنزل الثاني ، واحتاج إلى النزول في مفازة لا شيء فيها من ذلك ، فالأوفق له أن لا يجاوزه ، فإن عُرض

له . أى للقارئ عجزٌ بعطاس أو قطع نفسه أو نحوه عند ما يُكره الوقف عليه ، عاد من أول الكلام ليكون الكلام متصلًا بعضه ببعض ، ولئلا يكون الابتداء بها بعده موهماً للوقوع في محذور كقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا ﴾ فإن ابتداء بها يوهم ذلك كان مسيئاً إن عرف معناه . وقال ابن الأنباري : « لا إثم عليه لأن نيته الحكاية عمن قاله وهو غير معتقد له ، ولا خلاف أنه لا يُحكم بكفره من غير تعمد أو اعتقاد لظاهره » اهـ .

## الفصل الثاني

### فى بيان الفرق بين الوقف ، والسكت ، والقطع ، وفى تقسيم الوقف

اعلم أن الوقف معناه فى اللغة : الحبس ، يقال : وقفت الدابة وأوقفتها إذا حبستها عن المشى . وفى الاصطلاح : عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة ، إما بما يلى الحرف الموقوف عليه ، أو بما قبله ، لا بنية الإعراض . وينبغى البسملة معه فى فواتح السور كما نص عليه فى النشر ، ويأتى فى رءوس الآى وأوساطها ، ولا بد من التنفس معه ، ولا يأتى فى وسط كلمة ، ولا فيما اتصل رسماً ، يعنى وإن لم يكن وسط الكلمة فلا يوقف على (أين) فى قوله تعالى : ﴿ أَيَّنَ مَا تَكُونُوا ﴾ لاتصاله رسماً . اهـ . مرعى .

والسكت معناه فى اللغة : المنع : يقال سكت الرجل عن الكلام ، أى امتنع عنه ، وفى الاصطلاح : قطع الكلمة من غير تنفس بنية القراءة .

والقطع معناه فى اللغة : الإبانة والإزالة تقول : قطعت الشجرة إذا أبتتها أرزلتها . وفى الاصطلاح : عبارة عن قطع القراءة رأساً فهو كالانتهاء ، فالقارئ به كالمعرض عن القراءة ، والمتنقل منها إلى حالة أخرى سوى القراءة ، وهو الذى يستعاذ بعده للقراءة المستأنفة أدباً ، ولا يكون إلا على رأس آية ؛ لأن رءوس الآى

في نفسها مقاطع ، وذكر ابن الجزرى في النشر بسند متصل إلى عبد الله بن أبى الهذيل أنه قال : إذا افتتح أحدكم آية يقرأها فلا يقطعها حتى يتمها . اهـ .

تنبيه : اعلم أن الوقف على أربعة أقسام : اختياري : بالياء التحتية وهو أن يقصد لذاته من غير عروض سبب من الأسباب . واضطرارى : وهو ما يعرض بسبب ضيق النفس ونحوه كعجز ونسيان ، فحينئذ يجوز الوقف على أى كلمة كانت ، وإن لم يتم المعنى ، كأن وقف على شرط دون جوابه ، أو على موصول دون صلته ، لكن يجب الابتداء من الكلمة التى وقف عليها إن صلح الابتداء بها . وانتظارى : وهو أن يقف على كلمة ليعطف عليها غيرها حين جمعه لاختلاف الروايات . واختبارى : بالباء الموحدة ، ومتعلقه الرسم لبيان المقطوع والموصول والثابت من المحذوف ، ولا يوقف عليه إلا لعذر كانقطاع نفس أو سؤال ممتحن أو تعليم قارئ كيف يقف إذا اضطر ؛ لأنه قد يضطر إلى الوقف على شىء فلا يدرى كيف يقف .

ثم اعلم أن العلماء رحمهم الله تعالى اختلفوا في الوقف الاختياري على خمسة أقوال : أشهرها وأعدلها ما ذكره الدانى وابن الجزرى وهو أربعة أقسام : تام ، وكاف ، وحسن ، وقبيح . فالوقف التام هو : الوقف على كلمة لم يتعلق ما بعدها بها ولا بما قبلها لا لفظاً ولا معنى ، كالوقف على ﴿ أَلْمُفْلِحُونَ ﴾ في سورة البقرة . والوقف الكافي هو : الوقف على كلمة لم يتعلق ما بعدها بها ولا بما قبلها لفظاً ، بل معنى فقط ، كالوقف على قوله : ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ في أول البقرة ؛ لأنها مع ما بعدها وهو ﴿ حَتَّمَ اللَّهُ ﴾ متعلق بالكافرين . والوقف الحسن هو : الوقف على كلمة تعلق ما بعدها بها أو بما قبلها لفظاً بشرط تمام الكلام عند تلك الكلمة ؛ كالوقف على ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ في الفاتحة : لأن ﴿ رَبِّ ﴾ صفة له ، فتعلق ما بعد الكلمة الموقوف عليها بها لفظاً . وكالوقف على ﴿ عَلَيْهِمُ ﴾ الأول في الفاتحة لأن

﴿ غَيْرِ ﴾ صفة ل ﴿ الَّذِينَ ﴾ أو بدل منه . والوقف القبيح هو : الوقف على لفظ غير مفيد لعدم تمام الكلام ، وقد تعلق ما بعده بما قبله لفظاً ومعنى ، كالوقف على ﴿ بِسْمِ ﴾ من ﴿ بِسْمِ اللَّهِ ﴾ ، وعلى ﴿ الْحَمْدُ ﴾ من ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ ، وعلى ﴿ مَلِكِ ﴾ أو ﴿ يَوْمِ ﴾ من ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ ؛ لأنه لا يعلم إلى أى شيء أضيف . أو على كلام يوهم وصفاً لا يليق به تعالى كما سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى .

ثم اعلم أن التعلق اللفظى هو أن يكون ما بعده متعلقاً بما قبله من جهة الإعراب ، كأن يكون صفةً أو معطوفاً ، بشرط أن يكون ما قبله كلاماً تاماً . وأما المعنوى فهو أن يكون تعلقه من جهة المعنى فقط دون شيء من تعلقات الإعراب ؛ كالإخبار عن حال المؤمنين فى أول سورة البقرة مثلاً فإنه لا يتم إلا إلى قوله : ﴿ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ، ثم أحوال الكافرين تتم عند قوله : ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ ، ثم أحوال المنافقين تتم عند قوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ، حيث لم يبق لما بعده تعلق بما قبله لاللفظاً ولا ومعنى . ( اهـ . ملا على ) .

### الفصل الثالث

#### فى بيان ما يتعلق بالوقف التام

اعلم أن الوقف التام هو الذى يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده ، وأكثر ما يوجد فى رءوس الآى وعند انقضاء القصص ، نحو الوقف على ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ والابتداء بقوله : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ، ونحو الوقف على ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ والابتداء بقوله : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ ، ونحو : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ، والابتداء

بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، ونحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾  
والابتداء بقوله: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ آعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾.

وقد يكون قبل انقضاء الفاصلة نحو: ﴿وَجَعَلُوا أَعِزَّةً أَهْلَهَا أَذِلَّةً﴾ هذا  
انقضاء كلام بلقيس، ثم قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ (٢٦) وهو رأس  
آية، وقد يكون وسط الآية نحو: ﴿لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي﴾  
وهو تمام حكاية قول الظالم وهو أبي بن خلف، ثم قال تعالى: ﴿وَكَانَ  
الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا﴾ (٢٧) وهو رأس الآية. وقد يكون بعد انقضاء  
الفاصلة بكلمة نحو: ﴿لَمْ نَجْعَلْ لَهُم مِّن دُونِنَا سِتْرًا﴾ (٢٨) آخر الآية، وتمام  
الكلام ﴿كَذَلِكَ﴾ أى أمر ذى القرنين كذلك. ونحو: ﴿وَإِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ عَالِيَهُمْ  
مُصْبِحِينَ﴾ (٢٩) وبالإيل، رأس الآية ﴿مُصْبِحِينَ﴾، والتمام ﴿وَبِاللَّيْلِ﴾؛  
لأنه معطوف على المعنى، أى بالصبح وبالليل. ومثله: ﴿عَلَيْهَا يَتَكَبَّرُونَ﴾ (٣٠)  
وَزُحْرَفًا﴾ رأس الآية ﴿يَتَكَبَّرُونَ﴾ والتمام ﴿وَزُحْرَفًا﴾؛ لأنه معطوف على  
ما قبله من قوله: ﴿سُقْفًا مِّن فِضَّةٍ﴾. قال ابن الجزرى فى النشر: وقد يكون  
الوقف تاماً على تفسير وإعراب، وقد يكون غير تام على تفسير وإعراب آخر  
نحو قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ وقف تام على أن ما بعده مستأنف، وهو  
قول ابن عباس وعائشة وابن مسعود وغيرهم، ومذهب أبى حنيفة وأكثر أهل  
الحديث، وبه قال نافع والكسائى ويعقوب والفراء والأخفش، وأبو حاتم  
وسواهم من أئمة العربية، قال عروة: (الراسخون فى العلم لا يعلمون التأويل  
لكن يقولون آمنابه، وهو غير تام عند آخرين والتمام عندهم ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي  
الْعِلْمِ﴾ فهو عندهم معطوف عليه وهو اختيار ابن الحاجب وغيره، ونحو ﴿قُلْ

إِنَّ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ ﴿ وَقَف تَامَ إِنْ جَعَلْتَ ﴿ إِنْ ﴾ نافية بمعنى ما ، وهو قول  
 ابن عباس ، أى ما كان للرحمن ولدٌ ، وإن جعلت شرطية كان الوقف على  
 العابدين ، والمعنى : إن كنتم تزعمون أن للرحمن ولدًا ﴿ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَبِيدِينَ ﴾ ،  
 أى أول من عبد الله واعترف أنه إله ، وقد يكون الوقف تامًا على قراءة ، وغير تامٍ  
 على أخرى نحو : ﴿ مَثَابَةٌ لِّلنَّاسِ وَأَمَّنَّا ﴾ تامٌ على قراءة من كسر خاء ﴿ وَأَخَذُوا ﴾  
 وكافٍ على قراءة من فتحها . ونحو : ﴿ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾ : تامٌ على  
 قراءة من رفع الاسم الجليل بعدها ، وحسنٌ على قراءة من خفض . وقد يتفاضل  
 التامُّ فى التمام نحو : ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ  
 نَسْتَعِينُ ﴾ ﴿ كلاهما تامٌ إلا أن الأول أتم من الثانى لاشتراك الثانى وما  
 بعده فى معنى الخطاب بخلاف الأول .

وقد يتأكد الوقف على التام لبيان معنى مقصود وهو ما لو وصل طرفاه لأوهم  
 معنى غير المراد ، وهذا هو الذى عبّر عنه السجاوندى باللازم . وعبر عنه بعضهم  
 بالواجب ، فمن ذلك الوقف على قوله تعالى : ﴿ وَلِئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِّنْ بَعْدِ  
 مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ والابتداء بقوله :  
 ﴿ الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ ﴾ لثلا يوهم أن ﴿ الَّذِينَ ﴾ صفة ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾  
 وهو مستأنف مدح فى عبد الله بن سلام وأصحابه . ومن ذلك الوقف على قوله :  
 ﴿ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ والابتداء بقوله : ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا ﴾ لأن  
 وصله بما قبله يوقع فى محذور . ومنه الوقف على قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ  
 قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ ﴾ ، والابتداء بقوله : ﴿ سَنَكْتُبُ  
 مَا قَالُوا ﴾ ؛ لأنه لو وصل لأوهم أن ما بعده من مقولهم ، بينما هو إخبار من الله  
 عن الكفار . ومنه الوقف على قوله : ﴿ سُبْحٰنَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وِلْدٌ ﴾

والابتداء بقوله: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ لأنه لو وصل لأوهم أن ما بعده صفة له فكان المنفى ولدًا موصوفًا بأنه يملك السماوات والأرض ، والمراد نفى الولد مطلقًا . ومنه الوقف على قوله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَرَىٰ أَوْلِيَاءَ﴾ والابتداء بقوله: ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ ؛ لأنه لو وصل لأوهم أن الجملة بعده صفة لأولياء ، فيكون النهى عن اتخاذهم أولياء صفتهم أن بعضهم أولياء بعض ، فإذا انتفى هذا الوصف جاز اتخاذهم أولياء ، وهو محال وإنما النهى عن اتخاذهم أولياء مطلقًا . ومنه الوقف على قوله: ﴿يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ والابتداء بقوله: ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ﴾ ؛ لأنه لو وصله لأوهم أن الجملة بعده نعت لأبناء عبد الله بن سلام وأصحابه المؤمنين . ومنه الوقف على قوله تعالى: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ والابتداء بقوله: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ لأنه لو وصل لأوهم أن ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ متصلٌ بما قبله ، بل هو مبتدأ خبره: ﴿أُولَئِكَ لَهُمُ الْآمَنُ﴾ ومنه قوله: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ ، والابتداء بقوله: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا﴾ لثلا يوهم أن ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ صفة لما قبلها . ومنه الوقف على قوله: ﴿وَلَا تَحْزَنْكَ قَوْلُهُمْ﴾ ، والابتداء بقوله: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ ؛ لثلا يوهم أن ذلك من مقولهم . ومثله: ﴿فَلَا تَحْزَنْكَ قَوْلُهُمْ﴾ بياسين . والابتداء بقوله: ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ﴾ لما تقدم . ومنه الوقف على قوله: ﴿وَمَا كَانَ لَهُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ مِن أَوْلِيَاءَ﴾ والابتداء بقوله: ﴿يُضَعَّفُ لَهُمُ الْعَذَابُ﴾ لثلا يوهم الحالية والوصفية . وقوله: ﴿مِن مَّرْقَدِنَا﴾ ، والابتداء بقوله: ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾ لثلا يصير هذا من صفة المرقد ، فيبقى ما وعد الرحمن بلا مبتدأ ، وقيل الوقف على قوله: ﴿هَذَا﴾ بجعله بدلًا من ﴿مَّرْقَدِنَا﴾

ويجعل ﴿ مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ ﴾ خبر مبتدأ محذوف تقديره : الذى بعثكم وَعَدَ الرحمن . ومنه الوقف على قوله : ﴿ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ ﴾ ، والابتداء بقوله : ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ ﴾ ؛ لثلايوهم العطف . وقوله : ﴿ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾ ، والابتداء بقوله : ﴿ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ ﴾ لأنه لو وصل لصار ﴿ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ ﴾ صفة لأصحاب النار ، وليس كذلك . ومنه الوقف على قوله : ﴿ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ ﴾ ، والابتداء بقوله : ﴿ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ ﴾ لأنه لو وصل لصار ﴿ يَوْمَ يَدْعُ ﴾ ظرفاً للتولى عنهم ، وليس كذلك ، بل هو ظرف ﴿ تَخْرَجُونَ ﴾ و ﴿ خُشْعًا أَبْصَرُهُمْ ﴾ حال من الضمير فى ﴿ تَخْرَجُونَ ﴾ تقديره : يخرجون خُشْعًا أبصارهم يوم يدع الداع . وقوله : ﴿ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ والابتداء بقوله : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ ﴾ لأنه لو وصل فُهِمَ أن شدة العقاب للفقراء ، وليس كذلك ، بل قوله : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ ﴾ خبر مبتدأ محذوف ، أى والفقراء المذكور للفقراء . ( ا هـ . من السجاوندى والأشمونى والدانى ) .

وفى المرعى : إن قلت : قال الدانى : الوقف التام عند تمام القصص وانقضائها ، وهذا يدل على أن جُمَلَ القصة الواحدة متعلق بعضها ببعض معنى ، فيلزم أن لا يكون فى أثناء قصة يوسف عليه السلام وشبهها وقف تام ، مع أن الدانى قال فى سورة يوسف : الوقف على ﴿ حَكِيمٌ ﴾ تام وكذا الوقف على ﴿ أَخْسِرِينَ ﴾ وعلى ﴿ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ ، مع أن هذه الوقوف فى أثناء قصة يوسف عليه السلام؟! قلت : فى سورة يوسف عليه السلام قصص متعددة متعلقة بيوسف عليه السلام ، فقصة رؤياه تتم عند قوله : ﴿ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ ، وقصة تدبير إخوته وتبعيده عن أبيه تتم عند قوله : ﴿ إِذَا لَخْسِرُونَ ﴾ وقصة ما فعلوه به تتم عند قوله : ﴿ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ وهكذا إلى آخر ما يتعلق به عليه السلام ، وتعد جميع

القصص المتعلقة بيوسف عليه السلام بتلك السورة قصة واحدة وحدة اعتبارية لا حقيقية ، ولا يفهم مقاطع القصص في القرآن إلا الأفراد من العلماء . ١ هـ .

## الفصل الرابع

### في بيان الوقف الكافي

اعلم أن الوقف الكافي هو الذي يُحسُنُ الوقفُ عليه أيضًا والابتداء بها بعده ، غير أن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى دون تعلق شيء من جهة الإعراب نحو : ﴿ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ثم قال : ﴿ حَتَّمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ فأخر الآية كلام تام ليس له تعلق بها بعده من جهة الإعراب ، لكن له تعلق من جهة المعنى ؛ لأن قوله : ﴿ حَتَّمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ إخبار عن حال الكفار ، وقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ إخبار عن حالهم أيضًا ، ومثل ذلك الوقف على قوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ والابتداء بها بعد ذلك في الآية كلها إلى قوله : ﴿ رَحِيمًا ﴾ ومثله الوقف على قوله : ﴿ أَلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ﴾ والابتداء بها بعد ذلك لأنه كله معطوف . ومثله الوقف على قوله : ﴿ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ ﴾ ، والابتداء بها بعد ذلك إلى قوله : ﴿ أَوْ أَشْتَاتًا ﴾ . وكذا الوقف على فواصل سورة الجن ، والمدثر ، والتكوير ، والانفطار ، والانشقاق ، والشمس وضحاها ، والابتداء بها بعدهن ؛ لأن ذلك كله معطوفٌ بعضه على بعض ، فما بعده كلام مستغن عما قبله لفظًا وإن اتصل معنى ، لكن لا يوقف على الفاصلة التي قبل الجواب لاتصالها به ، وقد يتفاضل في الكفاية كتفاضل التام نحو : ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ ﴾ كاف ، ﴿ فزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ﴾ أكفى منه ، ﴿ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ أكفى منها . وأكثر ما يكون التفاضل في رءوس الآي نحو : ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ ﴾ كاف ، ﴿ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ أكفى منه ، ونحو :

﴿ وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾ كاف ، ﴿ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾  
أكفى منه ، ونحو : ﴿ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا ﴾ كاف ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾  
أكفى منه ، وقد يكون الوقف كافيا على تفسير أو إعراب ، ويكون غير كافٍ على  
نحو : ﴿ يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ ﴾ كاف إن جعلت « ما » بعده نافية غير  
موصولة ، فإن جعلت موصولة كان حسناً فلا يبتدأ بها ، لأن ما قبلها غير رأس  
آية . ونحو : ﴿ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ كاف على أن يكون ما بعده مبتدأ خبره  
﴿ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾ وحسن على أن يكون ما بعده خبر ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ  
بِالْغَيْبِ ﴾ أو خبر ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ . وقد يكون كافيا على  
قراءة ، وغير كافٍ على أخرى ، نحو : ﴿ وَنَحْنُ لَهُ مُخْلِصُونَ ﴾ كاف على قراءة من  
قرأ ﴿ أَمْرًا تَقُولُونَ ﴾ بقاء الخطاب ، وتام على قراءة من قرأ بياء الغيبة ، ونحو :  
﴿ يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ ﴾ كاف على قراءة من رفع ﴿ فَيَغْفِرُ ﴾ ﴿ وَيُعَذِّبُ ﴾ وحسن  
على قراءة من جزمها ، ونحو : ﴿ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ ﴾ كاف على  
قراءة من كسر همزة ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ ﴾ ، وحسن على قراءة من فتحها .

وقد يتأكد الوقف الكافي لبيان المعنى المقصود كما تقدم في التام ، فمن ذلك  
الوقف على قوله : ﴿ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ، والابتداء بقوله : ﴿ تَخْتَدِعُونَ ﴾ ؛  
لأن قوله : ﴿ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ منكر ، والجملة بعد المنكر تتعلق به ، فلو وصل صار  
التقدير : وما هم بمؤمنين مخادعين ، فينتفى الوصف عن الموصوف ، فينتقض  
المعنى ؛ لأن المراد نفى الإيثار عنهم وإثبات الخداع لهم . ومنه الوقف على قوله  
تعالى : ﴿ زَيْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾  
والابتداء بقوله : ﴿ وَالَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾ وهو مبتدأ و ﴿ فَوْقَهُمْ ﴾ خبره ، ولو وصل  
صار ظرفاً لـ ﴿ وَيَسْخَرُونَ ﴾ أو حالاً لفاعل « يسخر » ، وقبحه ظاهر . ومنه قوله :

﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ والابتداء بقوله : ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ لأنه يوهم السامع أنه من قول النصارى الذين يقولون بالتثليث ، وليس كذلك . ومنه قوله : ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ﴾ والابتداء بقوله : ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ ، وبهذا يتخلص القارئ من شيء لا يليق بنبي معصوم أن يهيم بامرأة ، وينفصل من حكم القسم قبله من قوله : ﴿وَلَقَدْ﴾ ، ويصير ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ مستأنفاً ، إذ الهمُّ من السيد يوسف منفي لوجود رؤيته البرهان ، فالهمُّ الثانى غير الهم الأول ، وقيل الوقف على قوله : ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ ومنه الوقف على قوله : ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾ والابتداء بقوله : ﴿وَجَعَلْنَا﴾ ؛ لأنه لو وصل صار قوله : ﴿وَجَعَلْنَا﴾ معطوفاً على قوله : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ والابتداء بقوله : ﴿وَقُرْءَانَا﴾ لأنه لو وصل صار قوله : ﴿وَقُرْءَانَا﴾ معطوفاً ، فاقضى أن يكون الرسول « قرآنا » ، بل التقدير : وفرقنا قرآنا ﴿فَرَقْنَاهُ﴾ أى أحكمناه . ومنه الوقف على قوله : ﴿ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ وَقَالُوا مُعَلِّمٌ مِّجْنُونٌ﴾ والابتداء بقوله : ﴿إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ﴾ لأنه لو وصل لصار ﴿إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ﴾ من مقول الكفار . ومنه الوقف على قوله : ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي حَوْضٍ يَلْعَبُونَ﴾ والابتداء بقوله : ﴿يَوْمَ يُدْعَوْنَ﴾ لأنه لو وصل لصار ﴿يَوْمَ﴾ ظرفاً لقوله : ﴿يَلْعَبُونَ﴾ . ومنه الوقف على قوله : ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ﴾ والابتداء بقوله : ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ﴾ لأن ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ﴾ ليس بظرف لضلالتهم ، وإنما هو ظرفٌ لمحذوف ، أى يقال لهم ذوقوا مس سقر . ومنه الوقف على قوله : ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ والابتداء بقوله : ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ لأنه لو وصل لصار ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ﴾ من مقول المنافقين . ومنه الوقف على قوله : ﴿فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ﴾ والابتداء بقوله : ﴿فِي صُحُفٍ﴾ لأنه

لو وصل لصارت الصحف محل ذكر من شاء أن يذكر القرآن ، وهو محال ، بل التقدير: هو في صحف مكرمة . ( ا هـ . سجاوندى ) .

## الفصل الخامس

### فى بيان ما يتعلق بالوقف الحسن

اعلم أن الوقف الحسن هو الذى يحسن الوقف عليه ، وفى الابتداء بما بعده خلاف لتعلقه به من جهة اللفظ ، إذ كثيرًا ما تكون آية تامة وهى متعلقة بما بعدها ككونها مستثنى والأخرى مستثنى منها ؛ لأن ما بعده مع ما قبله كلام واحد من جهة المعنى كما تقدم ، أو كونها نعتًا لما قبله ، أو بدلًا أو حالًا ، أو توكيدًا كما سيأتى بيانه .

وسمى حسنًا ، لأنه يفهم معنى يحسن السكوت عليه ، ويكون رأس آية وغير رأس آية ، فإن كان غير رأس آية حسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده ، فيستحب لمن وقف عليه أن يتدبّر من الكلمة الموقوف عليها ، فإن لم يفعل فلا إثم عليه كما ذكره المرعى ، وقال بجواز الابتداء بما بعده الشيخ ابن قاسم البقرى فى رسالته ( غنية الطالبين ) . وقال الشيخ خالد فى شرحه على الجزرية : « والمختار أن الوقف على التام والكافى والحسن جائز وكذا حكم الابتداء » ا هـ .  
وأما إن كان رأس آية نحو قوله : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ، و ﴿ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ فوقفه حسن أيضًا ، ويحسن الابتداء بما بعده لكون الموقوف عليه من رءوس الآى ، وهو على خلاف فى أن الوقف على مثل ذلك أولى أو وصله بما بعده ، وسيجىء تحقّقه ، قال الملا على فى شرحه : ثم اعلم أن الوقف على رءوس الآى سنة لما ذكره ابن ابن الجزرى بروايته عن أبيه بسنده المتصل إلى أم سلمة رضى الله عنها قالت : « كان رسول الله ﷺ إذا قرأ قطع قراءته آية آية يقول : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ثم يقف ، ثم يقول : ﴿ الْحَمْدُ

لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٠﴾ ثم يقف، ثم يقول: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ ثم يقف. ثم قال: ولهذا الحديث طرق كثيرة، وهو أصل في هذا الباب.

\* أقول: فظاهر هذا الحديث أن رءوس الآي يستحب الوقف عليها، سواء وجد تعلق لفظي لما بعده أم لا، وهو الذي اختاره البيهقي، وقال أبو عمرو الداني: وهو أحب إلي، لكنه خلاف ما ذهب إليه أرباب الوقوف كالسجائوندي وصاحب الخلاصة وغيرهما من أن رءوس الآي وغيرها في حكم واحد من جهة تعلق ما بعده بما قبله وعدم تعلقه. يعنى لفظاً. ولذا كتبوا (قف) و(لا) فوق بعض الفواصل كما كتبوا فوق غيرها. (ا هـ. باختصار).

وفي المرعشي: قال السيوطي: يُحْسُنُ الابتداء بما بعد الموقوف عليه في الوقف التام والكافي، ولا يحسن في الوقف الحسن إلا أن يكون رأس آية، فإنه يحسن الابتداء حينئذ بما بعد الموقوف عليه في اختيار أكثر أهل الأداء لمجيئه عن النبي ﷺ في حديث أم سلمة رضي الله عنها: قال بعض الشارحين - أي لحديث أم سلمة: هذا إذا كان ما بعده مفيداً لمعنى، وإلا فلا يحسن الابتداء به: كقوله تعالى في سورة البقرة: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ ﴿١٠﴾ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴿١١﴾ فَإِنْ ﴿تَتَفَكَّرُونَ﴾ رأس آية، لكن لا يفيد ما بعده معنى، فلا يحسن الابتداء به، ويستحب العود إلى ما قبله، وإنما قال السيوطي (في اختيار أكثر أهل الأداء)؛ لأن الداني لم يحسنه حيث صرح في كتابه (المكتفى) بأن الابتداء بـ ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ و﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ لا يحسن عند الوقف على ما قبلها لأنه مجرور، والابتداء بالمجرور قبيح لأنه تابع له. ا هـ. أقول: قُبْحُ الابتداء لا يُحْصَى بالمجرور، بل الابتداء بكل تابع قبيح عنده، وإنما ذكر المجرور لخصوص المقام، ولو قال لأنه تابعٌ والابتداء بالتابع قبيحٌ لكان أظهر. (ا هـ. من حاشية المرعشي).

وقال صاحب القول المفيد: وبهذا الحديث - أي حديث أم سلمة - استدل

بعضهم على أن الوقف على رءوس الآى سنة . وقال أبو عمرو : هو أحب إلى ، واختاره البيهقى فى شعب الإيمان ، وغيره من العلماء ، وتعقبها الجعبرى فى كتابه (الاهتداء) بأن الاستدلال بهذا الحديث على سنية وقف الفواصل لا دلالة فيه على ذلك ؛ لأنه إنما قصد به إعلام الفواصل ؛ قال : وجهل قومٌ هذا المعنى وسَمَّوه وقفَ السنة ، إذ لا يسن إلا ما فعله تعبدًا ، ولكن هو وقف بيان . اهـ .

وأيضًا تعقب الاستدلال به الحافظ ابن حجر العسقلانى ، ونظره من وجهين ، إلى أن قال بعد النظرين : والأظهر أنه عليه الصلاة والسلام إنما كان يقف ليعين للمستمعين رءوس الآى ، ولو لم يكن لهذا لما وقف على ﴿ أَلْعَلَمِينَ ﴾ ولا ﴿ أَلرَّحِيمِ ﴾ لما فى الوقف عليهما من قطع الصفة من الموصوف ، ولا يخفى ما فى ذلك . اهـ ، وفى ابن غازى : قال شيخنا الشيخ سلطان فى مقدمة التكبير من طريق الشاطبية والدرة عند قوله : « ثم تجمع من قوله تعالى : ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿ وَأَسْتَغْفِرُهُ ﴾ ، ولا يباح الوقف على قوله : ﴿ وَالْفَتْحُ ﴾ وإن كان رأس آية ؛ لأن رءوس الآى إنما يباح الوقف عليها إن تم الكلام بأن أخذ المبتدأ خبره ، والفعل فاعله ، والشرط جوابه ، وكذا القسم ، فلا يوقف على نحو : ﴿ وَالْعَصْرِ ﴾ وكذا ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى ﴾ لكن إذا طال الكلام قبل الإتيان بالجواب يباح الوقف حيثما فى فواصل ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾ فيصح الوقف على فواصلها ولو كان قبل الجواب إلا على الفاصلة التى قبل قوله : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾ لاتصالها بالجواب ، وكذا ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ ، وكذا لا يوقف على رءوس الآى ولا على غيرها وإن تم الكلام بالمعنى المتقدم حيث توقف الكلام على الإتيان بالصلة أو الحال مثلًا كما فى نحو : ﴿ فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ﴾ وكما فى نحو : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعِبَادِكَ ﴿١٠٠﴾ فلا يوقف على قوله :  
﴿لِلْمُصَلِّينَ﴾ ولا على ﴿وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ . ١٠٠ هـ . وقال بعض المفسرين : اعلم أن  
الآى توقيفية ، وتكون كلمة واحدة نحو : ﴿وَالضُّحَىٰ﴾ ﴿١﴾ و ﴿وَالْفَجْرِ﴾ ﴿٢﴾  
ولو لم يصح الوقف عليها لعدم تمام الكلام ، والنبي ﷺ كان يقف عليها ليعلم  
الحاضرون أنها آية ، ثم يصل إذا لم يتم الكلام ، ولذلك أشار بعضهم بقول :

الوقفُ فوق رُءوسِ الآى سنةٌ من عليه جبريلُ بالقرآنِ قد نزلَا  
محمدُ المصطفىَ المبعوثُ من مُضِرٍ ومن إينابه دينُ الهدى وصلا  
وكان يبدأ بعد الوقف إن صلحت براءة، كُنْ لِمَا قَدْ قُلْتَ مُتَمَثِّلَا  
أما إذا البدء لم يضلح فكان يرى عودًا لبدءٍ لما قبل الذى انفصلا  
ووقفه كان تعليماً لمستمع آى القرآن كما قد قاله النبلا  
فثق بما قلتُ واحذر قول من يكُ مطلقاً قأ لوقفٍ وبدءٍ تبلغُ الأملا  
وقال كان رسولُ الله عند رُءوسِ الآى بالوقف مشغوفاً ومُشتغلاً  
ويبدأنَّ ولم يرجع وذا خطأً إن كان ما بعد بدء يورثُ الخلا  
والمصطفى منه معصومٌ كما وردت به الأحاديثُ والتنزيلُ قد نزلَا

وفي المرعى نقلًا عن بعضهم : إن المراد بالوقف فى حديث أم سلمة السكت ؛  
لأن الوقف والسكت والقطع عبارات يطلقها المتقدمون غالبًا ويراد بها الوقف ،  
وأما المتأخرون ففرقوا بين كل منها . وفيه أيضًا فى المقالة الرابعة : قال فى النشر :  
والصحيح أن السكت مقيد بالسماح والنقل ، فلا يجوز إلا فيما صحت الرواية به  
لمعنى مقصود بذاته كما سيأتى بيانه فى التنبيه الخامس فى بيان السكت ، وقيل :  
يجوز فى رءوس الآى مطلقاً . أى سواء صحت الرواية به أم لا . حال الوصل ؛  
لقصد البيان ، أى بيان أنها رءوس الآى ، وبعضهم حمل الحديث الوارد على ذلك .  
١٠٠ هـ ، وفى المكتفى لأبى عمرو الدانى قال : حدثنا فارس بن أحمد المقرئ : قال :

حدثنا جعفر ابن محمد الدقاق قال: حدثنا عمر ابن يوسف قال: حدثنا الحسين بن شريك قال: حدثنا أبو حمدون قال: حدثنا اليزيدى عن أبي عمرو « أنه كان يسكت عند رأس كل آية وكان يقول إنه أحب إلى إذا كان رأس آية أن يسكت عندها وقد وردت السنة بذلك عن رسول الله ﷺ عند استعماله التقطيع » ، كما حدثنا خلف بن إبراهيم بن محمد المقرئ قال: حدثنا أحمد بن محمد المكي قال: حدثنا علي ابن عبد العزيز قال: حدثنا أبو عبيد قال: حدثنا يحيى بن سعيد الأموى عن بن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة قالت: كان رسول الله ﷺ يقطع قراءته يقول: ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ﴿ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ ، ومرقوم فيه على رأس كل آية نقطة حمراء محل قوله ، ثم يقف . ١٠ هـ .

إذا عرفت هذا فاعلم أن العلماء رحمهم الله اختلفوا في الوقف على رءوس بعض الآى ، فمنهم من اختار الوقف عليها والابتداء بما بعدها لحديث أم سلمة المتقدم ، ولم ينظر إلى عدم تمام الكلام كالوقف على قوله: ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴾ رأس الآية والابتداء بقوله: ﴿ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾ ، أو على قوله: ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى ﴾ رأس الآية والابتداء بقوله: ﴿ عَبْدًا إِذَا صَلَّى ﴾ ، ولا إلى إيهام الوقف أو الابتداء معنى فاسدًا لا يليق كالوقف على قوله: ﴿ فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ﴾ والابتداء بـ ﴿ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ ﴾ ، أو على قوله: ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴾ والابتداء بقوله: ﴿ وَوَلَدَ اللَّهُ ﴾ ، فهذا وما شابهه لا يخفى ما فيه ، فتأمل . ومنهم من أجاز الوقف عليها ولم يجوز الابتداء لما تقدم ، ومنهم من أجاز السكت على رأس كل آية ؛ أى من دون تنفس ؛ فهذه ثلاثة مذاهب تتعلق بالوقف الحسن ، فاختر لنفسك منها ما يحلو ، والله أعلم .

لكن الذى نقلناه عن مشايخنا مشافهة هو المذهب الأول ، وهو المشهور عند

غالب أهل هذا الفن ، ثم اعلم أنه قد يكون الوقف حسناً على تقدير ، وكافياً على آخر ، وتاماً على غيرهما ، نحو قوله : ﴿ هُدَى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ يجوز أن يكون حسناً إذا جعل ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ نعتاً ﴿ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ وأن يكون كافياً إذا جعل ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ ﴾ رفعا بمعنى هم الذين ، أو نصبا . بتقدير أعنى الذين ويجوز أن يكون تاماً إذا جعل ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ مبتدأ خبره ﴿ أُولَئِكَ عَلَى هُدَى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾ .

وقد يكون الوقف حسناً والابتداء قبيحا نحو قوله : ﴿ تَخْرُجُونَ الرَّسُولَ ﴾ ، فالوقف حسن والابتداء بـ ﴿ وَإِيَّاكُمْ ﴾ قبيح لفساد المعنى ، إذ يصير تحذيرا عن الإيهان بالله تعالى ، وقد يتأكد الوقف الحسن لبيان المعنى المقصود كما تقدم كالوقف على قوله : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الْآمِلِينَ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى ﴾ والابتداء بقوله : ﴿ إِذْ قَالُوا لَنَبِيِّهِمْ أَتَعَثَّ ﴾ لثلايوهم أن العامل فيه ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ . والوقف على قوله : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ ﴾ والابتداء بقوله : ﴿ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ ﴾ . والوقف على قوله : ﴿ وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ ﴾ والابتداء بقوله : ﴿ إِذْ قَرَّبْنَا قُرْبَانَا ﴾ . والوقف على قوله : ﴿ وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ ﴾ والابتداء بقوله : ﴿ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ ﴾ . والوقف على قوله : ﴿ وَنَبِّئُهُمْ عَن صَيْفِ إِبْرَاهِيمَ ﴾ والابتداء بقوله : ﴿ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ ﴾ . والوقف على قوله : ﴿ وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرِيَمَ ﴾ والابتداء بقوله : ﴿ إِذْ أَنْتَبَذْتَ مِنْ أَهْلِهَا ﴾ . والوقف على قوله : ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى ﴾ والابتداء بقوله : ﴿ إِذْ رَأَى نَارًا ﴾ . والوقف على قوله : ﴿ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُ ﴾ والابتداء بقوله : ﴿ لَوْ كُنْتُمْ ﴾ لأن جواب لو محذوف تقديره : لو كنتم تعلمون

ما كفرتم . كل ذلك وما شابهه ألزم السجاوندى بالوقف عليه لثلا يوهم أن  
 العامل في (إذ) الفعل المتقدم . وقد ذكروا الوقف على قوله : ﴿ وَتَعَزَّزُوا وَتَوَقَّرُوا ﴾  
 والابتداء بقوله : ﴿ وَتَسْبِحُوهُ ﴾ ؛ لثلا يوهم اشتراك عود الضمائر على شىء واحد ؛  
 فإن الضمير في الأولين عائد على النبي ﷺ ، وفي الآخر عائد على الله تعالى ، وكذا  
 الوقف على قوله : ﴿ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا ﴾  
 والابتداء بقوله : ﴿ وَتَعَاوَنُوا ﴾ لأنه لو وصل صار ما بعده معطوفاً أى ﴿ أَنْ  
 تَعْتَدُوا ﴾ و ﴿ وَتَعَاوَنُوا ﴾ بحذف إحدى التاءين ، وإنما هو أمر مستأنف ، وكذا  
 الوقف على قوله : ﴿ وَلَعْنُوا بِمَا قَالُوا ﴾ والابتداء بقوله : ﴿ بَلْ يَدَاهُ ﴾ لأن  
 وَضَلَّهُ يوهم أن قوله : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ مفعول ﴿ قَالُوا ﴾ . والوقف  
 على قوله : ﴿ الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْفِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ ﴾ والابتداء بقوله :  
 ﴿ يَا مُرُونَ ﴾ لأنه لو وصل صارت الجملة صفةً لبعض وهى صفةٌ لكل  
 المنافقين . ومثله ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ لما تقدم .  
 ومثله الوقف على ﴿ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ ﴾ والابتداء بقوله : ﴿ لَوْ  
 كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ لأن التقدير لو علموا حقيقة الدارين لما اختاروا اللهو  
 الفانى على الحيوان الباقى ، ولو وصل لصار وصف الحيوان معلقاً بشرط أن لو  
 علموا ذلك ، وهو محال . ومثله الوقف على قوله : ﴿ ذَلِكَُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَلِيقُ  
 كُلِّ شَيْءٍ ﴾ والابتداء بقوله : ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ لأنه لو وصل صارت جملة  
 ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ وصفاً لشىء . ومثله الوقف على ﴿ إِنَّ هَتُولَاءِ قَوْمٌ لَا  
 يُؤْمِنُونَ ﴾ والابتداء بقوله : ﴿ فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَّمَ ﴾ ؛ لثلا يوهم أنه من  
 مقول الرسول لله عز وجل . ومثله الوقف على قوله : ﴿ رَبِّ السَّمَوَاتِ

وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴿ وَالابتداء بقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ﴾ لأن ربوبيته لا تتعلق بكونهم موقنين ، ومثله في سورة الشعراء . ومثله الوقف على قوله : ﴿ إِنَّكُمْ عَائِدُونَ ﴾ والابتداء بقوله : ﴿ يَوْمَ نَبْطِشُ ﴾ لأنه لو وصل صار يوم نبطش ظرفاً لعودهم إلى الكفر ، وهو يوم القيامة أو يوم بدر ، والعود إلى الكفر فيها غير ممكن . ( ا هـ . من السجاوندى والثغر الباسم ) .

## الفصل السادس

### فى بيان ما يتعلق بالوقف القبيح

هو نوعان :

أحدهما : الوقف على كلام لا يفهم منه معنى ، لشدة تعلقه بما بعده لفظاً ومعنى ، كالوقف على قوله : ﴿ بِسْمِ ﴾ من ﴿ بِسْمِ اللَّهِ ﴾ ، و﴿ الْحَمْدُ ﴾ من ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ ، وعلى ﴿ رَبِّ ﴾ من نحو ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ، وعلى ﴿ مَلِكٍ ﴾ من ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ ، وعلى ﴿ إِيَّاكَ ﴾ من ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ ، وعلى ﴿ صِرَاطٍ ﴾ من ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ ﴾ ، فكل هذا لا يتم منه كلام ، ولا يفهم منه معنى ؛ لأنه لا يعلم إلى أى شىء أضيف ، فالوقف عليه قبيح لا يجوز تعمد الوقف عليه إلا لضرورة ، كأن انقطع نفس القارئ أو عطس أو ضحك أو غلبه النوم أو عرض له شىء من الأعذار التى لا يمكن بها أن يصل إلى ما بعده ، أو كان الوقف لتعليم أو امتحان ، فحينئذ يجوز له الوقف على أى كلمة كانت وإن لم يتم المعنى ، لكن يستحب له - وقيل يجب - أن يتدئ من الكلمة التى قبل الموقوف عليها أو بها على حسب ما يقتضيه المعنى من الحسن ؛ لأن الوقف قد أبيع للضرورة فلما اندفعت لم يبق مانع من الابتداء بما قبله . ولهذا قال ابن الجزرى فى مقدمته :

وغير مائتم قبيحٌ وله يُوقَفُ مضطراً ويبدأ قبله

لأن المقصود تبيين معانى كتاب الله تعالى وتكملها ، فالوقف ميينٌ وفاصلٌ بعضه من بعض ، وبذلك تحسن التلاوة ، فيحصل الفهم والدراية ، ويتضح منهاج الهداية .

ولنذكر لك إن شاء الله تعالى قاعدةً للوقوف القبيحة التى لا تجوز من هذا النوع لتكميل الفائدة ، فنقول :

اعلم أن كل كلمة تعلقت بها بعدها بأن يكون ما بعدها من تمامها لا يوقف عليها ؛ كالمضاف دون المضاف إليه نحو ﴿ بِسْمِ اللَّهِ ﴾ و ﴿ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ ﴾ . ولا يوقف على الموصوف دون صفته نحو : ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ ، ولا على الرفع دون المرفوع نحو : ﴿ وَأُولَئِكَ ﴾ من ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ، ونحو : ﴿ هُنَالِكَ دَعَا ﴾ والابتداء بـ ﴿ زَكَرِيَّا ﴾ . ولا الناصب دون المنصوب نحو : ﴿ أَهْدِنَا ﴾ من ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ ﴾ ، ولا المعطوف عليه دون المعطوف نحو : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ فلا يجوز الوقف عليه حتى يقول : ﴿ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ ﴾ . ولا على إن وأخواتها دون أسمائهن ، ولا على أسمائهن دون أخبارهن ، فليس للقارئ أن يقف على ﴿ إِنَّ ﴾ ولا ﴿ إِنَّ ﴾ وشبه ذلك . ولا على ظن وأخواتها دون منصوباتها ، فلا يقف على ﴿ وَظَنُّوا ﴾ من قوله : ﴿ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ﴾ ولا على صاحب الحال دونها نحو : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾ حتى يقول : ﴿ لَعَبِينَ ﴾ ، ولا على المستثنى منه دون المستثنى نحو : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ﴾ ﴿ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ ، لكن هذا ونحوه فى الوقف عليه خلافٌ لكونه رأس آية .

ومن الممتنع بلا خلاف الوقف على نحو قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ ﴾  
وعلى ﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ ﴾ والابتداء بقوله : ﴿ إِلَّا أَيَّامًا ﴾ و ﴿ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ولا على  
المفسر دون التفسير نحو : ﴿ وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ ﴾ و ﴿ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ  
ثَلَاثَ مِائَةٍ ﴾ و ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ ﴾ والابتداء بقوله : ﴿ لَيْلَةً ﴾  
و ﴿ سِنِينَ ﴾ و ﴿ نَعَجَّةً ﴾ ولا على الذى ، والتى ، والذين ، وما ، من دون  
صلاتهن نحو الوقف على ﴿ الَّذِي ﴾ والابتداء بـ ﴿ يُوسُوسُ ﴾ ، وعلى ﴿ وَالَّتِي ﴾  
والابتداء بـ ﴿ أَحْصَنْتَ فَرَجَهَا ﴾ ، ولا على ﴿ الَّذِينَ ﴾ والابتداء بـ ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾  
ولا على ﴿ مِنْ ﴾ من نحو قوله : ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ ﴾ والابتداء  
﴿ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرِي ﴾ ، وكالوقف على ﴿ وَمَا ﴾ من نحو : ﴿ قُولُوا ءَامَنَّا  
بِاللَّهِ وَمَا ﴾ والابتداء بـ ﴿ أَنْزَلَ إِلَيْنَا ﴾ ، وكالوقف على ﴿ فَمِنْهُمْ ﴾ والابتداء  
بـ ﴿ مَنْ ءَامَنَ ﴾ ، ولا على ﴿ وَمِنْهُمْ ﴾ والابتداء بـ ﴿ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ ﴾  
ونحو ذلك . ولا على الفعل دون مصدره نحو الوقف على ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ ﴾  
ونحو ﴿ وَسَلِّمُوا ﴾ والابتداء بـ ﴿ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ و ﴿ تَسْلِيمًا ﴾ . ولا على  
حروف الاستفهام وأسمائه دون ما استفهم بها عنه ، نحو الوقف على ﴿ مَا ﴾ من  
قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَعْجَلَكَ عَنْ قَوْمِكَ يَمْوسَىٰ ﴾ <sup>(٢٢)</sup> ومن قوله : ﴿ وَمَا رَبُّ  
الْعَالَمِينَ ﴾ ، و ﴿ كَيْفَ ﴾ من قوله : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا ﴾ ، وعلى ﴿ أَيْنَ ﴾  
من ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ والابتداء بها بعدهن بأن يتبدى بـ ﴿ أَعْجَلَكَ ﴾ و ﴿ رَبُّ  
الْعَالَمِينَ ﴾ و ﴿ إِذَا جِئْنَا ﴾ و ﴿ تَذْهَبُونَ ﴾ وشبه ذلك . وكذا الوقف على  
همزة الاستفهام من نحو ﴿ أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ ﴾ و ﴿ أَفَأَيْنَ مَاتَ ﴾ و ﴿ ءَآلَهُ

خَيْرٌ ﴿ و ﴿ءَ الذِّكْرَيْنِ﴾ والابتداء بما بعده . والوقف على ﴿ هَل ﴾ من قوله : ﴿ هَل لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ والابتداء بما بعده . ولا على أدوات الشرط دون المشروط نحو : ﴿ وَمَنْ ﴾ من قوله : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا ﴾ . ولا على الشرط دون الجزاء نحو ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا ﴾ من قوله : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمَهُ اللَّهُ ﴾ ولا على الأمر دون جوابه نحو : ﴿ فَأَوْرَأَ إِلَى الْكَهْفِ ﴾ دون ﴿ يَنْشُرْ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ ﴾ ؛ لأن هذه كلها لا يتم بها كلام ولا يفهم منها معنى ، فلا يجوز الوقف عليها ولا الابتداء بما بعدها .

وفي المرعى : اعلم أن الوقف قبل تمام الكلام ليس إلا ترك ما استُحب كما قال السيوطي : قولهم لا يجوز الوقف على المضاف دون المضاف إليه ولا على الفعل دون الفاعل ولا على الفاعل دون المفعول - إلى آخر ما تقدم - إنما يريدون بذلك الجواز الأدائي وهو الذى يحسن فى القراءة ولا يريدون بذلك أنه حرام أو مكروه إلا أن يقصد بذلك تحريف القرآن وخلاف المعنى الذى أراد الله تعالى ؛ فإنه يكفر - والعياذ بالله تعالى - فضلاً عن أن يأنم ، ويجب رده بحسبه على ما تقتضيه الشريعة المطهرة .

النوع الثانى : فيما يوهم الوقف عليه أو الابتداء وصفًا لا يليق به تعالى ، أو يفهم معنى غير ما أراه الله تعالى ، كالوقف على قوله : ﴿ إِنْ أَلَّهَ لَا يَسْتَحْيَى ﴾ ، و ﴿ إِنْ أَلَّهَ لَا يَهْدَى ﴾ ، أو على قوله : ﴿ قُبْهَتِ الَّذِى كَفَرُوا وَاللَّهُ ﴾ و ﴿ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ ﴾ و ﴿ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ ﴾ و ﴿ إِنْ أَلَّهَ لَا يُحِبُّ ﴾ ؛ لأن المعنى يفسد بفصل ذلك مما بعده من قوله : ﴿ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا ﴾ و ﴿ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ و ﴿ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ ﴾ و ﴿ أَلْمَثَلُ الْأَعْلَى ﴾ و ﴿ مَنْ يَمُوتُ ﴾ و ﴿ مَنْ كَانَ مُحْتَالًا فَخُورًا ﴾ فمن انقطع نفسه على شىء من ذلك وجب عليه

أن يرجع إلى ما قبله ، ويصل الكلام بعضه ببعض ، فإن لم يفعل أثم ، وكان من الخطأ العظيم الذى لو تعمدته متعمدا لخرج بذلك عن دين الإسلام ؛ لإفراده من القرآن ما هو متعلق بما قبله أو بما بعده ، وكون إفراده ذلك افتراء على الله وجهلاً به .

ومن هذا النوع فى القبح الوقف على قوله : ﴿ وَاسِعٌ عَلَيْهِمُ ﴾ وَقَالُوا ﴿ و ﴿ لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا ﴾ و ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا ﴾ ، وقوله : ﴿ فَأَعْبُدُونِ ﴾ وَقَالُوا ﴿ و ﴿ مِّنْ إِيَّاهُمْ لَيَقُولُونَ ﴾ و ﴿ وَمَنْ يُقُلْ مِنْهُمْ ﴾ و ﴿ وَمَا لِي ﴾ و ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ ﴾ و ﴿ وَقَالَتِ النَّصْرَى ﴾ ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصْرَى ﴾ و ﴿ فَبَعَثَ ﴾ و ﴿ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ ﴾ والابتداء بما بعد ذلك من قوله : ﴿ آتَخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ﴾ و ﴿ إِنْ اللَّهُ فَاقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ ﴾ و ﴿ إِنْ اللَّهُ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ ﴾ و ﴿ إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾ و ﴿ آتَخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا ﴾ و ﴿ وَلَدَ اللَّهُ ﴾ و ﴿ إِيَّا إِلَهَ مِنْ دُونِهِ ﴾ و ﴿ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي ﴾ و ﴿ يَدُ اللَّهِ مَغْلُوبَةٌ ﴾ و ﴿ عَزِيزُ ابْنِ اللَّهِ ﴾ و ﴿ الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ﴾ و ﴿ نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبُّونَهُ ﴾ و ﴿ اللَّهُ غُرَابًا ﴾ و ﴿ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا ﴾ .

ومثل ذلك فى القبح ، الوقف على الأسماء التى تُبين نعوته حقائقها كقوله تعالى : ﴿ فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ﴾ وشبهه ، لأن المصلين اسمٌ ممدوح محمودٌ لا يليق به ويل ، وإنما خرج من جملة الممدوحين بنعته المتصل به وهو قوله : ﴿ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾ .

وأقبح من هذا وأشنع وأبشع الوقف على الحرف المنفى الذى يأتى بعده حرف الإيجاب نحو قوله : ﴿ لَا إِلَهَ / إِلَّا اللَّهُ ﴾ و ﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ / إِلَّا اللَّهُ ﴾ و ﴿ لَا إِلَهَ /

إِلَّا أَنَا ﴿ قَالَ الدَّانِي : لو وقف واقف قبل حرف الإيجاب من غير عارض لكان ذنبًا عظيمًا؛ لأن المنفى في ذلك كل ما عبد غير الله عز وجل ، ومثله ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ / إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴾ ، و ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ / إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ إن وقف واقف على ما قبل حرف الإيجاب في ذلك آل إلى نفى إرسال محمد ﷺ ، وإلى نفى خلق الجن والإنس ، وكذلك ﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ ﴾ ، و ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ وما كان مثله ، وذلك من عظيم القول . ١ هـ .

ومن القبيح أيضًا الوقف على الكلام المنفصل الخارج عن حُكْم ما وصل به ، كأن وقف على قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبْوَيْهِ ﴾ فإن المعنى يفسد بهذا الوقف ؛ لأنه يفهم منه أن الأبوين مشتركان في النصف مع البنت ، أو يوهم أن يكون لأبويه أيضًا النصف ، وليس كذلك ، بل المعنى أن النصف للبنت دون الأبوين ، والأبوان مستأنفان بما يجب لهما مع الولد ذكرًا كان أو أنثى واحدًا أو جمعًا .

وكذا الوقف على قوله : ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى ﴾ إذ الوقف عليه يفيد أن الموتى تستجيب مع الذين يسمعون ، وليس كذلك ، بل المعنى أن الموتى لا يستجيبون ، وإنما أخبر الله عنهم أنهم يبعثون ، فهم مستأنفون بحالهم .

وكذا قوله تعالى : ﴿ لِكُلِّ أَمْرٍ مِّنْهُمْ مَا أَكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ ﴾ إن وقف على ذلك كان خطأ وفسد المعنى ؛ لأن من كنى عنهم أو لا مؤمنون ، ومتولى الكبر منافق ، وهو عبد الله بن أبي بن سلول ، فهو مستأنف بما يلحقه خاصة في الآخرة من عذاب عظيم .

وكذا قوله: ﴿ فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ ﴾ وَأَخِي هَارُونَ ﴿ إن وقف على ذلك لا يصح ؛ لأن موسى عليه السلام إنما خاف القتل على نفسه دون أخيه ، وأخوه مستأنف بحاله وصفته .

وكذلك ما كان مثله وفي معناه نحو: ﴿ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَلُهُمْ ﴾ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴿ وَاللَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمُ الْحُسْنَىٰ وَالَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُ ﴿ وَأَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ ﴿ الَّذِينَ تَحْمِلُونَ الْعَرْشَ ﴿ وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّ ﴿ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا ﴿ وَإِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَّا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا ﴿ وَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي ﴿ وَلَيْنَ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَيْنَ كَفَرْتُمْ ﴿

وشبه ذلك مما هو خارج عن حكم الأول من جهة المعنى ؛ لأنه متى قطع عليه دون ما يبين حقيقته ويوضح مراده لم يكن شيء أقبح منه ؛ لأنه سوى بالوقف بين حال من آمن ومن كفر ، وبين من اهتدى ومن ضل ؛ فهذا جلى الفساد ، وفيه بطلان الشريعة والخروج من الملة ، فيلزم من انقطع نفسه على ذلك أن يرجع حتى يصل بعضه ببعض ، أو يقطع على إحدى القصتين ، أو على آخر القصة الثانية إن شاء ، ومن لم يفعل ذلك فقد أثم واعتدى وجهل وافترى .

وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه نهى الخطيب لما قال : (من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما ووقف ، فقال له النبي ﷺ : قم بشن خطيب القوم أنت ، قل : ومن يعص الله ورسوله فقد غوى ) . قال أبو عمرو : ففي الخبر دليل واضح

على كراهة القطع على المستبشع من اللفظ المتعلق بما يبين حقيقته ويدل على المراد منه ؛ لأنه ﷺ إنما أقام الخطيب لما قطع على ما يقبح ، إذ جمع بقطعه بين حال من أطاع ومن عصى ، ولم يفصل بين ذلك ، وإنما كان ينبغى له أن يقف على قوله : (فقد رشد) ، ثم يستأنف : (ومن يعصها فقد غوى) ، أو يصل كلامه إلى آخره . وإذا كان مثل هذا مكروهاً مستقبحاً في الكلام الجارى بين الناس ، فهو في كلام الله أشد كراهة وقبحاً ، وتجنبه أولى وأحق . [أه من المكتفى لأبى عمرو] .

## ❖ الفصل السابع ❖

### في بيان وقف التعسف ، ووقف المراقبة

اعلم أن وقف التعسف قد ذكره صاحب الثغر الباسم نقلًا عن ابن الجزرى فى النشر ، فقال : ليس كل ما يتعسفه بعض المعربين ، أو يتكلفه بعض القراء ، أو يتأوله بعض أهل الأهواء مما يقتضى وقفًا أو ابتداءً ، ينبغى أن لا يُتعمد الوقف عليه ، بل ينبغى تحرى المعنى الأتم والوقف الأوجه . فمن ذلك الوقف على قوله : ﴿ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ والابتداء بهم ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ﴿٦﴾ على أنها جملة من مبتدأ وخبر ، ومنه الوقف على قوله : ﴿ وَأَرْحَمَنَّا أَنْتَ ﴾ والابتداء بـ ﴿ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا ﴾ على معنى النداء . ونحو الوقف على ﴿ ثُمَّ جَاءُوكَ مُخْلِفُونَ ﴾ ثم الابتداء ﴿ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا ﴾ . ومنه الوقف على ﴿ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي ﴾ ثم الابتداء بـ ﴿ بِحَقِّي ﴾ . ومنه الوقف على ﴿ آدَعُ لَنَا رَبَّنَا ﴾ ثم الابتداء بـ ﴿ بِمَا عَاهَدَ عِنْدَكَ ﴾ . ومنه الوقف على ﴿ وَإِذْ قَالَ لُقْمَنُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ ﴾ ثم الابتداء ﴿ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ ﴾ على معنى القسم . ومنه الوقف على ﴿ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ ﴾ والابتداء بـ ﴿ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ .

ومنه الوقف على قوله : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ والابتداء بـ ﴿ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرُّكُمْ وَجَهْرُكُمْ ﴾ . ومنه الوقف على ﴿ مَا كَانَ لَهُمُ الْحِيزَةُ ﴾ مع وصله بقوله : ﴿ وَتَخْتَارُ ﴾ قبله على أن « ما » موصولة . ومنه ﴿ فَأَتَقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا وَكَانَ حَقًّا ﴾ ويبتدئ ﴿ عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ بمعنى واجب أو لازم .

ومن ذلك قول بعضهم في : ﴿ عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسِيلاً ﴾ إن الوقف على ﴿ تُسَمَّى ﴾ أى عينا مسماة معروفة ، والابتداء بـ ﴿ سَلْسِيلاً ﴾ هكذا جملة أمرية أى سل طريقاً موصلة إليها ، وهذا مع ما فيه من التحريف يبطله إجماع المصاحف على أنه كلمة واحدة . ومنه أيضاً تعسف بعضهم إذا وقف على ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ ﴾ ويبتدئ ﴿ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ ويبقى ﴿ يَشَاءَ ﴾ بغير فاعل . ومنه الوقف على قوله : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ ﴾ ويبتدئ ﴿ رَأَيْتَ نَعِيمًا ﴾ وليس بشيء ؛ لأن الجواب بعده ، و﴿ ثَمَّ ﴾ ظرف لا يتصرف ، فلا يقع فاعلاً ولا مفعولاً ، وغلط من أعربه مفعولاً لرأيت أو جعله محذوفاً ، والتقدير إذا رأيت الجنة رأيت فيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر .

ومنه الوقف على قوله : ﴿ كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ ﴾ ثم الابتداء بـ ﴿ عِلْمَ الْيَقِينِ ﴾ ؛ فإن ذلك وما أشبهه تعنتٌ وتعسفٌ لا فائدة فيه ، فينبغى تجنبه ؛ لأنه محض تقليد ، وعلم العقل لا يعمل به إلا إذا وافق النقل ، فعليك بمراعاة ما نص عليه أئمة هذا الشأن ، فهو أولى من اتباع الأهواء . والله الموفق للصواب .

قال العلماء : يدخل الوقف على هذه الوقوف المنهى عنها في عموم قول النبي ﷺ في حق من لم يعمل بالقرآن : « رب قارئ للقرآن والقرآن يلعبه » . اهـ .

وأما وقف المراقبة فقد ذكره ابن غازى أيضاً في شرحه ، والشيخ محمد صادق

الهندي في رسالته : ( كنوز ألطاف البرهان في رموز أوقاف القرآن ) وسماه وقف المعانقة ؛ أي إذا تعانق الوقفان بأن اجتماعا في محل واحد فلا يصح للقارئ أن يقف على كل منهما ، بل إذا وقف على أحدهما امتنع الوقف على الآخر ؛ لثلا يخل المعنى .

قال ابن غازي في شرحه على الجزرية : قد يميزون الوقف على حرف ، ويميز آخرون الوقف على آخر ، ويكون بين الوقفين مراقبةً على تضاد ، فإذا وقف على الأول امتنع الوقف على الثاني . كمن أجاز الوقف على قوله : ﴿ لَا رَبَّ ﴾ فإنه لا يميزه على ﴿ فِيهِ ﴾ والذي يميزه على ﴿ فِيهِ ﴾ لا يميزه على ﴿ لَا رَبَّ ﴾ [البقرة : ٢] .  
وسأذكر إن شاء الله تعالى ما يتيسر من هذا النوع وهو خمسة وثلاثون موضعاً .  
فأقول :

في البقرة أربعة مواضع : أولها : الوقف على قوله : ﴿ لَا رَبَّ ﴾ فإنه يراقب قوله : ﴿ فِيهِ ﴾ . وثانيها : الوقف على ﴿ عَلَى حَيَوَةٍ ﴾ فإنه يراقب ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾ . وثالثها : الوقف على ﴿ تَهْتَدُونَ ﴾ فإنه يراقب ﴿ تَعْلَمُونَ ﴾ . ورابعها : ﴿ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ ﴾ فإن بينه وبين ﴿ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ﴾ مراقبة .

وفي آل عمران أربعة مواضع : أولها : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ فإن بينه وبين ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ مراقبة . وثانيها : ﴿ وَقُودِ النَّارِ ﴾ فإنه يراقب ﴿ كَدَّابِءِ آلِ فِرْعَوْنَ ﴾ . وثالثها : ﴿ مَا عَمِلْتَ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا ﴾ فإنه يراقب ﴿ وَمَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ ﴾ . ورابعها : ﴿ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ فإنه يراقب ﴿ الْقَرْحُ ﴾ .

وفي المائدة ثلاثة مواضع : أولها : ﴿ مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ﴾ فإنه يراقب ﴿ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾

وثانيها: ﴿ مِنْ النَّدِيمِينَ ﴾ فإنه يراقب ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ ﴾ . وثالثها: ﴿ وَلَمْ تُوْمِن قُلُوبُهُمْ ﴾ فإنه يراقب قوله: ﴿ هَادُوا ﴾ . وقال الشيخ السجاوندى: الوقف على ﴿ قُلُوبُهُمْ ﴾ أولى .

وفي الأعراف أربعة مواضع: أولها: ﴿ جَنِّمِينَ ﴾ فإنه يراقب ﴿ كَانَ لَمْ يَغْنَوْا فِيهَا ﴾ . وثانيها: ﴿ لَا تَأْتِيهِمْ ﴾ فإنه يراقب ﴿ كَذَلِكَ ﴾ . وثالثها: ﴿ قَالُوا بَلَى ﴾ فإنه يراقب ﴿ شَهِدْنَا ﴾ . ورابعها: ﴿ مِنْ الْخَيْرِ ﴾ فإنه يراقب ﴿ السُّوءِ ﴾ .

وفي التوبة موضع واحد وهو: ﴿ مُنْفِقُونَ ﴾ فإنه يراقب ﴿ الْمَدِينَةِ ﴾ . وقيل: الوقف على ﴿ مُنْفِقُونَ ﴾ أولى . ويقال له الوقف المنزل .

وفي يونس موضع واحد: وهو ﴿ ءَامَنُوا ﴾ يراقب ﴿ كَذَلِكَ ﴾ .

وفي إبراهيم موضع واحد: وهو ﴿ وَثَمُودَ ﴾ يراقب ﴿ مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾ .

وفي الفرقان ثلاثة مواضع أولها: ﴿ ءَاخِرُونَ ﴾ يراقب قوله: ﴿ وَزُورًا ﴾ . وثانيها: ﴿ جُمَلَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ يراقب ﴿ كَذَلِكَ ﴾ . وثالثها: ﴿ خَبِيرًا ﴾ يراقب ﴿ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ .

وفي الشعراء: ﴿ مُنْذِرُونَ ﴾ يراقب ﴿ ذِكْرِي ﴾ .

وفي القصص: ﴿ إِلَيْكُمْ ﴾ يراقب قوله: ﴿ بِغَايَتِنَا ﴾ ، وقيل الوقف على ﴿ إِلَيْكُمْ ﴾ أولى .

وفي الأحزاب موضعان: أولهما: ﴿ عَوْرَةٌ ﴾ يراقب قوله: ﴿ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ ﴾ . وثانيها: ﴿ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ يراقب ﴿ مَلْعُونِينَ ﴾ .

- وفي المؤمن [غافر]: ﴿يُصْرَفُونَ﴾ يراقب ﴿رُسُلَنَا﴾ .
- وفي الزخرف: ﴿حَمَّ﴾ يراقب ﴿وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ .
- وفي الدخان موضعان: أولهما: ﴿حَمَّ﴾ يراقب ﴿وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ .  
ثانيهما: ﴿طَعَامُ الْأَثِيمِ﴾ يراقب ﴿كَالْمُهَلِّ﴾ .
- وفي القتال [محمد]: ﴿أَوْزَارَهَا﴾ يراقب ﴿ذَلِكَ﴾ .
- وفي الفتح: ﴿فِي التَّوْرَةِ﴾ يراقب ﴿فِي الْإِنْجِيلِ﴾ .
- وفي الممتحنة: ﴿وَلَا أَوْلَدُكُمْ﴾ يراقب ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ .
- وفي الطلاق: ﴿الْأَلْبَبِ﴾ يراقب ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ .
- وفي المدثر: ﴿أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾ يراقب ﴿فِي جَنَّتٍ﴾ .
- وفي الانشقاق: ﴿أَنْ لَّنْ نَّحْوَرَ﴾ يراقب ﴿بَلَى﴾ . [ا هـ . كنوز أَلطاف البرهان مع الاختصار والتحرير].

ومن أراد توجيه ما ذكرته فعليه بمطالعة كتب التفسير أو كتب الوقف والابتداء؛ كالأشموني، والسجاوندي، والخلاصة .

قال ابن غازي في شرحه: وأول من نبه على المراقبة في الوقف والابتداء الإمام الأستاذ أبو الفضل الرازي، أخذه من المراقبة في العروض .

### الفصل الثامن

#### في بيان حكم الوقف على قوله: بَلَى وَنَعَمْ وكلا

قال في غنية الطالبين: اعلم أن ﴿بَلَى﴾ وقعت في القرآن في اثنين وعشرين موضعًا، وأنها على ثلاثة أقسام: قسم يختار الوقف عليه، وقسم يمتنع الوقف عليه، وقسم اختلف فيه، فمنهم من جوز الوقف عليه، ومنهم من منعه .

أما ما يختار عليه الوقف فعشرة مواضع :

منها ثلاثة بالبقرة : قوله تعالى : ﴿ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ﴿٥٦﴾  
بَلَىٰ ﴿٥٧﴾ ، وقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ ﴿٥٨﴾ بَلَىٰ ﴿٥٩﴾ ، وقوله : ﴿ أَوْلَمْ تُؤْمِنِ  
قَالَ بَلَىٰ ﴿٦٠﴾ . منها واحد بآل عمران قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ  
وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ ﴿٦١﴾ بَلَىٰ ﴿٦٢﴾ ، وواحد بالأعراف ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ ﴿٦٣﴾ قَالُوا بَلَىٰ ﴿٦٤﴾ .  
وأول موضعي النحل : ﴿ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ بَلَىٰ ﴿٦٥﴾ وواحد بـ « يس » :  
﴿ بِقَدِيرٍ عَلَيَّ أَنْ تَخْلُقَ مِثْلَهُمْ ﴾ بَلَىٰ ﴿٦٦﴾ . وواحد بغافر : ﴿ قَالُوا أَوْلَمْ تَكُنْ  
تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا بَلَىٰ ﴿٦٧﴾ . وأول موضعي الأحقاف : ﴿ بِقَدِيرٍ  
عَلَيَّ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ بَلَىٰ ﴿٦٨﴾ . وواحد بالانشقاق : ﴿ إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَخُورَ ﴾ ﴿٦٩﴾  
بَلَىٰ ﴿٧٠﴾ .

وأما ما يمتنع الوقف عليه فسبعة مواضع :

أولها : بالأنعام ﴿ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا ﴾ . وثانيها :  
بالنحل ﴿ مَنْ يَمُوتُ بَلَىٰ وَعَدًّا عَلَيْهِ حَقًّا ﴾ . وثالثها : بسبأ ﴿ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي  
لَتَأْتِيَنَّكُمْ ﴾ .

ورابعها : بتنزيل الزمر في الأول منها : ﴿ بَلَىٰ قَدْ جَاءَ تَكَءَايَاتِي ﴾ .

وخامسها : بالأحقاف في ثانی حرفيها <sup>(١)</sup> ﴿ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا ﴾ .

وسادسها : بالتغابن : ﴿ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ﴾ .

وسابعها : بالقيامة : ﴿ بَلَىٰ قَنَدِيرِينَ عَلَيَّ أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ ﴾ ﴿٧١﴾ .

(١) أى في ثانی مرتی ورد ﴿ بلى ﴾ بالسورة في الآية ٣٤ .

وأما ما اختلف فيه فخمسة أحرف :

أحدها : بآل عمران : ﴿ بِثَلَاثَةِ آءِ الْفَيْ مِنَ الْمَلَأِكَةِ مُزِيلِينَ ﴿٦٦﴾ بَلَىٰ إِنَّ  
تَصْبِرُوا ﴾ . وثانيها بالزمر : ﴿ قَالُوا بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ ﴾ .  
وثالثها : بالزخرف : ﴿ أَمْ تَحْسَبُونَ أَنَا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ وَرُسُلْنَا ﴾  
ورابعها : بالحديد : ﴿ قَالُوا بَلَىٰ وَلَٰكِنَّا كَرِهْنَا لَأَن نَّبْعَثَنَّكُمْ إِلَىٰ  
يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴿٦٧﴾ قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا ﴾ .

وأما لفظ ﴿ نَعَمْ ﴾ فالواقع منه في القرآن أربعة مواضع ، يوقف على واحد  
منها ، والثلاثة الباقية لا يوقف عليها ، ولا يبدأ إلا بما قبلها .

فأما الذي يوقف عليه : فالأول<sup>(١)</sup> من الأعراف قوله : ﴿ فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَّا  
وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ ﴾ ، وأما الثلاثة التي لا يوقف عليها : فواحد  
بالأعراف ﴿ قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقْرَبِينَ ﴾ ، وواحد بالشعراء ﴿ قَالَ نَعَمْ  
وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقْرَبِينَ ﴾ ، وواحد بالصفات ﴿ قُلْ نَعَمْ وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ ﴾ .

وقد نظم بعضهم حكم (بلى) و(نعم) على ما تقدم فقال :

حروفُ بلى عشرون واثنانِ جاءتِ	بستٌ وعشير في القرآنِ بسورةِ
ثلاثةُ أقسامٍ أتى منعُ بدئِها	لكلِّ إذا لم تأتِ في فتحِ آيةِ
وقال إذا لم يتصل قسمُ بها	أبو عمرو والداني فقف بكفايةِ
فأولها عشرٌ ويختارُ وقفنا	عليه لدى جمع من الناسِ جلَّةِ
فستٌ بأعرافٍ ونحلي وغازيرِ	وياسينَ وانشقتِ والأحقافِ أثبتِ
وأربعُ زهراوين والثانِ سبعةُ	تغابنُ أنعامٌ سبأ مع قيامةِ

(١) أى أول موضعي ورود ﴿ نعم ﴾ في الأعراف في الآية ٤٤ .

وفي النحل والأحقافِ ثانٍ وأوّل  
 وثالثها في زخرفٍ وحديدها  
 بزُهرٍ فهذِي الخمسُ خلفهُمُ بها  
 وفي الكلِّ أقوالٌ سوى ما ذكرتهُ  
 نعم أربعُ قف بدءَ الأعرافِ وامنعنُ  
 بتنزيلِ امتنعَ وقفها ببصيرة  
 ومُلكٍ وتنزيلِ وآخرُ كلمة  
 ومختارُ مكى الوصلَ في الخمسِ تمت  
 وحُسنُ جميعِ ليس يخفى بوصلية  
 بغيرِ لَدَى وقفٍ وعندَ البداءةِ  
 وأما لفظ ﴿كَلَّا﴾ فالواقع منه في القرآن ثلاثةٌ وثلاثون موضعًا في خمس عشرة

سورة ، وهي كلها في النصف الأخير (من القرآن) ، وفي السور المكية منه .

قال السيوطي في الإتيان : قال مكى : هي أربعة أقسام :

القسم الأول : ما يحسن الوقف عليها على معنى الردع ، وهو الاختيار ، ويجوز  
 الابتداء بها على معنى «حقًا» وذلك أحد عشر موضعًا : الأول والثاني بمريم  
 ﴿عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا ﴿٧٨﴾ كَلَّا﴾ ، ﴿هُمَّ عِزًّا ﴿٤١﴾ كَلَّا﴾ . والثالث :  
 بالمؤمنون ﴿فِيمَا تَرَكْتُمْ كَلَّا﴾ . والرابع في سبأ ﴿شُرَكَاءَ كَلَّا﴾ ، والخامس  
 والسادس بالمعارج ﴿ثُمَّ يُنَجِّيه ﴿٦٦﴾ كَلَّا﴾ ﴿جَنَّةٍ نَعِيمٍ ﴿٦٨﴾ كَلَّا﴾ . والسابع  
 والثامن بالمدثر ﴿أَنْ أَزِيدَ ﴿٦﴾ كَلَّا﴾ ، ﴿مُنشَرَّةً ﴿٢٧﴾ كَلَّا﴾ ، والتاسع بالمطففين  
 ﴿أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴿٢٢﴾ كَلَّا﴾ . والعاشر بالفجر ﴿أَهْنَنِ ﴿١١﴾ كَلَّا﴾ . والحادى  
 عشر بالهمزة ﴿أَخْلَدَهُ ﴿٢٤﴾ كَلَّا﴾ .

القسم الثانى : ما لا يحسن الوقف عليها ولا الابتداء بها ، بل توصل بما قبلها  
 وبها بعدها ، وهو موضعان : الأول من سورة النبأ : ﴿ثُمَّ كَلَّا سَيَعْمُونَ ﴿٦٠﴾﴾ ،  
 والثانى من أهاكم التكاثر : ﴿ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٦١﴾﴾ .

القسم الثالث : ما يحسن الوقوف عليها ولا يجوز الابتداء بها بل توصل بما  
 قبلها ، وهو موضعان في الشعراء : ﴿أَنْ يَقْتُلُونَ ﴿١٠﴾ قَالَ كَلَّا﴾ ، ﴿إِنَّا

## لَمُدَّرْ كُونَ ﴿١١﴾ قَالَ كَلَّا ﴿١٢﴾

القسم الرابع : ما لا يحسن الوقف عليها ولكن يتبدأ بها وهو الثانى عشرة  
 الباقية ، بسورة المدثر موضعان : ﴿ كَلَّا وَالْقَبْرِ ﴾ ، ﴿ كَلَّا إِنَّهُ تَذَكُّرَةٌ ﴾ ﴿١١﴾ ،  
 وبسورة القيامة ثلاثة مواضع ﴿ كَلَّا لَا وَزَرَ ﴾ ﴿١١﴾ ﴿ كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ ﴾  
 ﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ الطَّرِيقَ ﴾ ﴿١١﴾ ، وبسورة النبأ موضع : ﴿ كَلَّا سَيَعْمُونَ ﴾ ﴿١١﴾ ،  
 وبسورة عبس موضعان : ﴿ عَنْهُ تَلَهَّى ﴾ ﴿١١﴾ كَلَّا إِنَّهَا تَذَكُّرَةٌ ﴿١١﴾ ، ﴿ ثُمَّ إِذَا شَاءَ  
 أَفْشَرَهُ ﴾ ﴿١١﴾ كَلَّا لَمَّا ﴿١١﴾ ، وبسورة الانفطار موضع : ﴿ رَبِّكَ كَلَّا بَلْ ﴾ ،  
 وبسورة التطفيف ثلاثة مواضع : ﴿ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ كَلَّا إِنَّ ﴿١١﴾ ، ﴿ مَا كَانُوا  
 يَكْسِبُونَ ﴾ كَلَّا إِنَّهُمْ ﴿١١﴾ ، ﴿ تَكْذِبُونَ ﴾ كَلَّا إِنَّ ﴿١١﴾ ، وبسورة الفجر موضع  
 ﴿ حُبًّا جَمًّا ﴾ كَلَّا إِذَا ﴿١١﴾ . وبسورة العلق ثلاثة مواضع : ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ ﴾  
 ﴿ كَلَّا لَئِنْ لَمْرُ ﴾ ﴿ كَلَّا لَا تُطِيعُهُ ﴾ . وبسورة التكاثر موضعان : ﴿ كَلَّا سَوْفَ  
 تَعْلَمُونَ ﴾ ﴿١١﴾ ﴿ كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ ﴾ . ١. اهد إيتقان.

وقد أشار إلى ذلك بعضهم بقوله فقال :

وسأل حقًا بها حرفان قد وقعا	بكاف <sup>(١)</sup> كَلَّا معًا والمؤمنين سبأ
والثانى فى سورة التطفيف فاستمعا	أزيد كَلَّا وما يتلو مُنْشَرَّة
وبعد أخلدته حرف أتى أتبعما	وقبل بَلْ لا الذى فى الفجر قد
وقفًا بما قبلها يا من لِدَاك وَعَا	وكلُّها جَوَزُوا ووقفًا بها وكذا
فالوقفُ فيها وفيما قبلها مُنِيعَا	وثانِ أَلْهَاكُمُ والثَّانِ فى نَبِإِ
لا وقفَ ما قبلها فى الموضِعَيْن معَا	ومَوْضِعَا الشُّعْرَا جاز الوقوفُ بها

(١) أى سورة مريم .

وفي البواقي اعكسا أقسام أربع      نكت مهذبة قد عز من قنعا  
 هذا وعن بعضهم جاز الوقوف على      جميعها ثم بعض مطلقا منعا

## الفصل التاسع

### في خمس تنبيهات مهمة يحتاج القارئ إليها

التنبيه الأول: في بيان جواز الوقف عند طول الفواصل والقصص:

قال ابن غازي: يغتفر - عند طول الفواصل، والقصص، والجمل المعترضة ونحو ذلك، وفي حالة جمع القراءات، وقراءة التحقيق والترتيل - ما لا يغتفر في غير ذلك. فربما أجزى الوقف والابتداء لبعض ما ذكر، ولو كان لغير ذلك لم يُنح، وهذا الذي سباه السجاوندي (المرخص ضرورة) ومثله بقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾. والأحسن تمثيله بنحو: ﴿قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾، وبنحو: ﴿وَالنَّبِيِّنَ﴾، وبنحو: ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ﴾، وبنحو: ﴿عَنْهُدَا﴾ ونحو كل من: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ إلا أن الوقف على آخر الفاصلة قبله أكفأ، ونحو كل من فواصل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ إلى آخر القصة وهو: ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾. ونحو فواصل: ﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ إلى جواب القسم عند الأخفش والكوفيين والزجاج، وهو: ﴿إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَّبَ الرَّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ﴾. وقيل: الجواب ﴿كُمْ أَهْلَكْنَا﴾ وقيل: الجواب: ﴿ص﴾، على أن معناه صدق الله أو محمد، على قول من أجاز تقديم الجواب. وقيل: الجواب محذوف تقديره: لقد جاءكم، أو إنك لمن المرسلين، أو إنه لمعجز، أو ما الأمر كما تزعمون، ونحو ذلك الوقف على فواصل: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾

إلى ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّهَا﴾ ١. وكذلك أُجيز الوقف على ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ ٢. دون ﴿يَتَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ ، وعلى : ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ ٣. دون ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ٤ ، وإن كان كل ذلك معمول ﴿قُلْ﴾ . ومن ثم كان المحققون يقدرون إعادة العامل أو عاملاً آخر ونحو ذلك فيما طال . اهـ .

التبيه الثانى : فى عدم جواز الوقف عند قصر الجمل :

قال ابن غازى : اعلم أنه كما اغتفر الوقف لما ذكر من طول الفواصل والقصص ، قد لا يُغتفر ولا يحسن فيما قصر من الجمل ، وإن لم يكن التعلق لفظياً نحو : ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْإِنجِيلَ﴾ لقرب الوقف على ﴿بِالرُّسُلِ﴾ وعلى ﴿الْقُدْسِ﴾ ، وعلى نحو : ﴿مَلِكِ الْمَلِكِ﴾ لم يغتفروا القطع عليه لقربه من ﴿تُوتِي الْمَلِكِ مِنْ تَشَاءُ﴾ وأكثرهم لم يذكر ﴿تُوتِي الْمَلِكِ مِنْ تَشَاءُ﴾ لقربه من ﴿وَتَزْعُ الْمَلِكِ مِنْ تَشَاءُ﴾ ، ولذا لم يغتفر كثير منهم الوقف على ﴿وَتَزْعُ مِنْ تَشَاءُ﴾ لقربه من ﴿وَتَذِلُّ مِنْ تَشَاءُ﴾ ، وبعضهم لم يرض الوقف على ﴿وَتَذِلُّ مِنْ تَشَاءُ﴾ لقربه من ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾ وكذا لم يرضوا الوقف على ﴿تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ﴾ وعلى ﴿وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ لقربه من ﴿وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ﴾ ومن ﴿وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ .

وقد يغتفر ذلك فى حالة الجمع ، وطول المد ، وزيادة التحقيق ، وقصد التعليم ، فيلحق بما قبل لما ذكرنا ، بل قد يحسن ، كما أنه إذا عرض ما يقتضى الوقف من بيان معنى أو تنبيه على خفى ، وقف عليه ، وإن قصر ، بل ولو كان كلمة واحدة ابتداءً بها ، كما نصوا على الوقف على ﴿بَلَى﴾ و﴿كَلَّا﴾ ونحوهما مع الابتداء بها

لقيام الكلمة مقام الجملة كما تقدم التنبيه عليه .

التنبيه الثالث : ينبغي أن يراعى في الوقف الازدواج : فيوصل ما يوقف على نظيره مما يوجد التمام عليه ، وانقطع تعلقه مما بعده لفظاً ، وذلك من أجل ازدواجه نحو : ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ مع ﴿وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ﴾ ، ونحو : ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ ، مع ﴿وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ ونحو : ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ مع ﴿وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ ونحو : ﴿تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ﴾ مع ﴿وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ﴾ ونحو : ﴿وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمِيتِ﴾ مع ﴿وَتُخْرِجُ الْمَمِيتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ ونحو : ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾ مع ﴿وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ ، وهذا اختيار نصر بن محمد ومن تبعه من أئمة الوقف . ( ا هـ . ابن غازي ) .

التنبيه الرابع : قال في شرح الدر اليتيم ( قول الأئمة ) : لا يجوز الوقف على كذا وكذا ، إنما يريدون به الوقف الاختياري الذي يحسن في القراءة ويروق في التلاوة حال الاختيار ، ولا يريدون به كونه حراماً أو مكروهاً ، إذ ليس في القرآن من وقف واجب يأثم القارئ بتركه ، ولا من وقف حرام يأثم بوقفه ؛ لأنهما أى الوصل والوقف لا يدلان على معنى حتى يحتل بذهابهما ، إلا أن يكون لذلك الوقف والوصل سبب يؤدي إلى تحريمه ؛ كأن يقصد القارئ الوقف على قوله : ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ﴾ ، و ﴿إِنِّي كَفَرْتُ﴾ و ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيَى﴾ وشبه ذلك مما قدمناه من غير ضرورة ، إذ لا يفعل ذلك مسلم . فإن قصد الإخبار كأن قصد نفى الآلهة ، أو أخبر عن نفسه بالكفر ، أو نفى الاستحياء عن الله عز وجل : كفر ، وذلك لا يُعلم إلا بقريئة تظهر منه أو بإخباره عن نفسه . فإن لم يقصد : لا يحرم ، وإن لم تُعلم منه قريئة تدل على كفره فلا يُحكم به . هذا حكم العالم ، أما العامي فلا يحكم عليه بشيء من ذلك إلا إن عُلِمَ منه قريئة تدل على كفره أو شيء من ذلك ،

فيحكم بها ، والأحسن أن يجتنب الوقف على مثل ذلك بالتيقظ وعدم الغفلة دفعًا لإيهام أنه وقف على مثل ذلك قصدًا . (ا هـ . مع بعض زيادة لابن غازي ) .

التبنيه الخامس : في بيان السكت : وهو عبارة عن قطع الصوت زمنًا دون زمن الوقف عادة من غير تنفس ، وله أسماء أخر وهى : وُقَيْفَةٌ ، ووقفه خفيفة ، ووقفه يسيرة ، وسكتة لطيفة ، وسكتة يسيرة . (كذا في الإتيقان) .

قال في النشر : والصحيح أن السكت مقيدٌ بالسماح والنقل ، فلا يجوز إلا فيما صحت الرواية به بمعنى مقصود لذاته ، وقيل : يجوز في رءوس الآي مطلقًا ؛ أى سواء صحت الرواية أم لا حال الوصل ؛ كقصد البيان ، أى بيان أنها رءوس الآي .

وبعضهم حمل الحديث الوارد عن أم سلمة رضي الله عنها على هذا ، واختاره صاحب (الدر اليتيم) أيضًا ، ولذلك قال : وجاء في رءوس الآي مطلقًا وفي غيرها سماعًا . أى مسموعًا مرويًا عن حفص في أحد وجهيه . في أربعة مواضع :

أحدها : قوله تعالى في سورة الكهف : ﴿وَلَمْ تَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾ ؛ فإن السكت هنا لبيان أن ما بعده ، وهو قوله : ﴿قِيَمًا﴾ ليس متصلًا بما قبله ، بل هو منصوب بفعل مضمرة أى أنزل .

وثانيها : قوله تعالى في سورة يس : ﴿مِنْ مَّرْقَدِنَا﴾ فإن السكت هنا لبيان أن كلام الكفار قد انقضى ، وما بعده من قوله : ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾ ليس من كلامهم ، بل هو من كلام الملائكة أو المؤمنين .

وثالثها : قوله تعالى في سورة القيامة : ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾ .

ورابعها : قوله تعالى في سورة المطففين : ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ﴾ .

فإن السكت على ﴿مَنْ﴾ في الأول ، وعلى ﴿بَلْ﴾ في الثانى ، لبيان أن كلاً

منهما مع ما بعده ليس بكلمة واحدة ، بل كلُّ منهما مع ما بعده كلمتان ، إذ عند الوصل وعدم السكت يُدغم النون واللام بالراء التي بعدهما ، فيُتوهم أن كلاً منهما مع ما بعده كلمة واحدة على صيغة فعال .

ولبعض الأئمة سكت في بعض المواضع . وبيانه في كتب القراءات .

وفي المرعشى : قال ابن شامة : المختار الوقف على ﴿ مَالِيَّةٌ ﴾ ، فإن وصل لم يتأت الوصل إلا بالإدغام أو تحريك الساكن .

وقال في الرعاية : المختار أن لا تدغم الهاء الأولى الساكنة في الثانية من قوله : ﴿ مَالِيَّةٌ ﴾ هَلْكَ ﴾ يعني في الوصل ، وأن يُنوى عليها الوقف ، وقد أخذ قوم في ذلك بالإدغام أو التشديد ، وليس هو بمختار ؛ لأنه يصير قد أثبت هاء السكت في الوصل ، وذلك قبيح . اهـ .

ومراده من قوله : وأن يُنوى عليها الوقف : هو السكت كما أشار إليه أبو شامة عند قول الشاطبي : « وما أول المثلين فيه مُسَكَّنٌ » .

قال أبو الحسن في التذكرة : وينبغي لمن أثبت هاء السكت في ﴿ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾ و﴿ كِتَابِيَّةٌ ﴾ و﴿ حِسَابِيَّةٌ ﴾ و﴿ مَالِيَّةٌ ﴾ و﴿ سُلْطَنِيَّةٌ ﴾ و﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ ﴾ أن يقف عليها في حال وَضَلِّهَا وَقَفَةً سِيرَةً ثُمَّ يَصِلُ ، ولا خلاف بينهم في ثبوت الهاء حالة الوقف . ( اهـ . باختصار ) .

التتمة : في تقسيم الابتداء ، وفي بيان كيفية البداءة بهمزة الوصل :

قال المرعشى في رسالته : نقلاً عن السيوطي : الابتداء لا يكون اختياريًا ؛ لأنه ليس كالوقف تدعو إليه الضرورة ؛ فلا يجوز إلا بمستقل بالمعنى مُوفٍ بالمقصود . وهو في أقسامه كأقسام الوقف الأربعة تتفاوت تمامًا وكفايةً وحسنًا وقبحًا بحسب تمام الكلام وعدم تمامه وفساد المعنى وإحاطته ؛ نحو الوقف على قوله : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ ﴾ فإن الابتداء بـ ﴿ النَّاسِ ﴾ قبيح لعدم إفادته معنى ، والابتداء

بقوله : ﴿ وَمِنْ ﴾ تامٌ لعدم تعلقه بما قبله لا لفظاً ولا معنى ، ولو وقف على ﴿ مَنْ يَقُولُ ﴾ كان الابتداء بـ ﴿ مَنْ ﴾ حسناً لتعلقه لفظاً بالخبر المتقدم ، والابتداء بـ ﴿ يَقُولُ ﴾ أحسن ؛ لأن تعلق الصلة بالموصول أخف من تعلق المبتدأ بالخبر ، وكذلك الوقف على قوله : ﴿ حَتَّمَ اللَّهُ ﴾ قبيح والابتداء بلفظ الجلالة أقبح ، وبـ ﴿ حَتَّمَ ﴾ كافٍ ، والوقف على ﴿ عَزِيزُ ابْنُ ﴾ و﴿ الْمَسِيحُ ابْنُ ﴾ قبيح ، والابتداء بـ ﴿ ابْنُ ﴾ أقبح ، وبـ ﴿ عَزِيزُ ﴾ و﴿ الْمَسِيحُ ﴾ أشد قبحاً .

وكذا الوقف على قوله : ﴿ تَخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ﴾ حسنٌ ، والابتداء به قبيح لفساد المعنى ؛ إذ يصير تحذيراً من الإيمان . ونحو قوله : ﴿ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي ﴾ الوقف على ﴿ لَا أَعْبُدُ ﴾ قبيح لعدم تمام الكلام ، والابتداء به قبيح أيضاً لكونه مؤهماً للخطأ في المعنى .

ثم إن قُبِحَ الابتداء بالحرف الموقوف عليه ، إما لعدم كونه مفيداً للمعنى ، وإما لكونه مؤهماً للمعنى الفاسد ، وإما لكونه هو مع ما بعده خطأً منقولاً عن كافر . فيجب على من انقطع نفسه على شيء من ذلك أن يرجع إلى ما قبله ، ويصل الكلام بعضه ببعض ، فإن لم يفعل أثم ، وربما كفر والعياذ بالله تعالى إن قصد ذلك كما تقدم .

واعلم أن القارئ كما يضطر إلى الوقف القبيح يضطر إلى الابتداء القبيح أيضاً ، وذلك إذا كان المقول عن بعض الكفرة طويلاً لا ينتهي نفس القارئ إلى آخر المقول ، فيقف في بعض مواضعه بالضرورة ، فيضطر إلى الابتداء بما بعده ؛ إذ لا فائدة حينئذ في العود إلى ﴿ قَالَ ﴾ أو ﴿ قَالُوا ﴾ ؛ لأنه ينقطع نفسه في أثناء المقولة ألبتة وكل القول كفرٌ ؛ كقوله تعالى في سورة المؤمنون : ﴿ وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِلِقَاءِ آلِخِرَةِ وَأَتْرَفْنَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ

مَثَلُكُمْ ﴿ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ وَمَا نَحْنُ لَهُ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ فَإِنَّهُ قَلَّمَا يُوْجَد قَارِئٌ يَنْتَهِي  
نَفْسُهُ إِلَى آخِرِ الْمَقُولِ هُنَا ، وَكُلُّ الْمَقُولِ كَفَرٌ .

وبالجملة : ليس من وصلٍ ولا وقف ولا ابتداءً يوجب تعمد الكفر ، وإن كان  
تَعَمُّدٌ بَعْضُهَا إِثْمًا كَمَا عَرَفْتُ ، نَعَمْ قَصْدٌ مَعْنَى يُوْهَمُهُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ - إِذَا كَانَ  
خِلَافَ مَا أَرَادَ اللَّهُ - كَفَرٌ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ اعْتِقَادُهُ كَفْرًا فِي الْوَاقِعِ ؛ لِأَنَّ قَصْدَ ذَلِكَ  
تَحْرِيفٌ لِلْقُرْآنِ ، وَهُوَ كَفْرٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ السِّيَوَطِيُّ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ تَعَمُّدِ شَيْءٍ مِنْ  
هَذِهِ الثَّلَاثِ قَصْدُ الْمَعْنَى الَّتِي يُوْهَمُهُ ، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ . ( ا هـ - مَرْعَشِيُّ ) .

وأما البداءة بهمزة الوصل : فاعلم أنها إما أن تكون في اسمٍ أو فعلٍ ، فإن كانت  
في اسمٍ . فلا يخلو إما أن يكون الاسم معرفاً بالألف واللام ، وإما أن يكون منكرًا .  
فإن كان معرفاً بالألف واللام نحو قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾  
و ﴿ الْعَلَمِينَ ﴾ فالبداءة فيه بفتح الهمزة . وإن لم يكن معرفاً بالألف واللام  
فإنه يقع في سبعة ألفاظ في القرآن :

أولها : ﴿ ابْنٌ ﴾ من نحو : ﴿ عَيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ ﴾ . وثانيها : ﴿ ابْنَتٌ ﴾ من قوله  
تعالى : ﴿ ابْنَتَ عِمْرَانَ ﴾ . و ﴿ ابْنَتِي هِنْتَيْنِ ﴾ وثالثها : ﴿ أَمْرِي ﴾ من نحو قوله  
تعالى : ﴿ لِكُلِّ أَمْرِي مِنْهُمْ ﴾ و ﴿ إِنْ أَمْرُؤُا هَلَكَ ﴾ و ﴿ أَمْرًا سَوِيًّا ﴾ . ورابعها :  
﴿ اثْنَيْنِ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾ .  
وخامسها : ﴿ أَمْرَاتٌ ﴾ نحو قوله تعالى : ﴿ أَمْرَاتُ عِمْرَانَ ﴾ ، و ﴿ أَمْرَاتُ نُوحٍ ﴾  
و ﴿ وَأَمْرَاتُ لُوطٍ ﴾ و ﴿ أَمْرَاتَيْنِ تَذُودَانِ ﴾ . وسادسها : ﴿ أَسْمٌ ﴾ نحو قوله :  
﴿ أَسْمُ رَبِّكَ ﴾ و ﴿ أَسْمُهُ أَحْمَدُ ﴾ . وسابعها : ﴿ اثْنَتَيْنِ ﴾ نحو قوله : ﴿ فَإِنْ  
كَانَتَا اثْنَتَيْنِ ﴾ ، و ﴿ اثْنَتَا عَشْرَةَ ﴾ و ﴿ اثْنَى عَشَرَ ﴾ .

فإذا ابتدأت في هذه كلها فابدأ بكسر الهمزة . وإذا وقعت - أي همزة الوصل - في

فعلٍ فانظر إلى ثالته فإن كان مكسورًا أو مفتوحًا فالبداءة فيه بكسر الهمزة نحو  
 اضرب وارجع واذهب وانطلق واستخرج . وإن كان ثالته مضمومًا ضمًّا لازمًا  
 فالبداءة فيه بضم الهمزة نحو : ﴿ اَتَلُّ ﴾ و ﴿ اَنْظُرْ ﴾ و ﴿ اَصْطُرْ ﴾ و ﴿ اَوْتُمِنَ ﴾  
 و ﴿ اَسْتَهْزِئْ ﴾ و ﴿ اَجْتَنِّتْ ﴾ وما أشبه ذلك .

وقد أشار ابن الجزرى في مقدمته لذلك فقال :

وإبدأ بهمز الوصل من فعل بضم إن كان ثالث من الفعل يضم  
 واكيزه حال الكسر والفتح وفي الأسماء غير اللام كسرهما وفي  
 ابن مع ابنة امرئ وابنين وامرأة واسم مع اثنتين  
 وأما إن كان ثالته مضمومًا ضمًّا عارضًا : فإنه يبدأ بكسر الهمزة نظرًا لأصله  
 نحو : ﴿ اَمْشُوا ﴾ و ﴿ اَقْضُوا ﴾ و ﴿ اَبْنُوا ﴾ و ﴿ اَوْتُوا ﴾ فإن أصله (امشيوا  
 واقضيوا وابنيوا وأتوا) بكسر عين الفعل كاضربوا : لأنك إذا أمرت الواحد  
 والاثنين قلت : امش وامشيا واقض واقضيا وابن وابنيا وأت وأتيا ؛ فتجد عين  
 الفعل مكسورة فتعلم أن الضمة فيه عارضة .

فإن قيل : لم كسرت همزة الوصل في الفعل إذا كان ثالته مكسورًا ، وضممت إذا  
 كان ثالته مضمومًا ، ولم تفتح إذا كان ثالته مفتوحًا بل كسرت ؟

فالجواب : أنها لو فتحت فيما كان ثالته مفتوحًا لالتبس المضارع بالأمر  
 فكسرت لذلك . اهـ .

ثم اعلم أن همزة الوصل تكون في الماضي الخماسي والسداسي ، وفي أمرهما ،  
 كانطلق واستخرج ، وفي أمر الثلاثي كاضرب واعلم ، ومن شأنها أنها لا تكون  
 في مضارع مطلقًا ، ولا في حرف غير لام التعريف ، ولا في ماضي على ثلاثة  
 أحرف كأكل وأذن وأمن بقصر الهمزة وكسر الميم ، ولا في ماضي على أربعة  
 أحرف كأكرم وأحسن وأحكم وأطعم وأنفق وأمن بمد الهمزة وفتح الميم وأخرج

ونحوها . ولا في أمر الرباعي ﴿ أَكْرِمِي مَثْوَلُهُ ﴾ و ﴿ وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ ونحوهما . فالهمزة في هذه المواضع كلها همزة قطع مفتوحة مطلقاً كما ذكرنا ، إلا في مضارع الرباعي فمضمومة مطلقاً ، سواء كان مجرداً أو مزيداً . وأما مصدر الخنثاسي والسداسي كالانطلاق والاستخراج فهزمتها همزة وصل ، ويبدأ فيها بالكسر ، بخلاف مصدر الرباعي كالإكرام فإن همزته همزة قطع مكسورة وصللاً وبدءاً .

تنبيه : قد علم مما تقدم أن الهمزة نوعان : همزة قطع وهمزة وصل ، فهمزة القطع : هي التي تثبت وصللاً وخطأً وابتداءً إلا ما ورد عن بعض القراء كورش ، فإنه يقرأ بنقل حركة همزة القطع إلى الساكن قبلها ، ما لم يكن الساكن قبلها حرفاً مدّاً أو لين : فيحرك ذلك الساكن بحركتها ، ويسقط الهمز من اللفظ ، بشرط أن يكون الساكن آخر كلمة ولو تنويناً ، والهمزة أول كلمة بعدها نحو : ﴿ مِنْ إِسْتَبْرَقٍ ﴾ و ﴿ كُفُوًّا أَحَدًا ﴾ .

ولذلك أشار الشاطبي بقوله :

وَحَرَّكَ لِرُورَشٍ كُلِّ سَاكِنٍ آخِرٍ صَحِيحٍ بِشَكْلِ الْهَمْزِ وَاحْذِفْهُ مُسْهِلًا  
وهمزة الوصل هي التي تسقط وصللاً وتثبت ابتداءً . ولذلك أشار الطيبي بقوله :

وهمزة تَنْبُتُ فِي الْحَالَيْنِ هَمْزَةٌ قَطْعٌ نَحْوُ أَبِيضَيْنِ  
وهمزة تَنْبُتُ فِي الْبَدْءِ فَقَطْ هَمْزَةٌ وَضَلِ نَحْوُ قَوْلِكَ : النَّمَطُ

قال شارح القول المفيد : وتُحذف همزة الوصل المكسورة إذا دخلت عليها همزة الاستفهام ، وتبقى همزة الاستفهام مفتوحةً وذلك في سبعة مواضع : خمسة منها متفق على قطعها ، واثنان مختلف فيهما .

أما الخمسة المتفق عليها فهي قوله تعالى: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ﴾ بالبقرة، وقوله: ﴿أَطَّلَعَ الْغَيْبَ﴾ بمريم، وقوله: ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ بسبأ، وقوله: ﴿أَسْتَكْبَرْتَ﴾ بسورة ص، وقوله: ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾ بالمنافقين.

وأما المختلف فيهما فقوله: ﴿أَصْطَفَىٰ الْبَنَاتِ﴾ بالصفات، فوصلها أبو جعفر وورش بخلافٍ عنه من طريق الطيبة، وقطعها الجميع.

وقوله تعالى: ﴿أَتَّخَذْتَهُمْ سِحْرِيًّا﴾ بسورة ص، فوصلها أبو عمرو وحمزة والكسائي، وقطعها الباقون.

وأما همزة الوصل المفتوحة الواقعة بين همزة الاستفهام ولام التعريف فلم تُحذف، لثلاثي يلتبس الاستفهام بالخبر، بل تبدل ألفاً وتمد طويلاً لالتقاء الساكنين، وهو الوجه القوي المفضل، أو تُسهَّل بين الهمزة والألف، والوجهان صحيحان مأخوذٌ بهما. وذلك في ست كلمات متفق عليها وهي ﴿ءَآذِنَاكَ﴾ في موضعى الأنعام، و﴿ءَآلَيْنَا﴾ في موضعى يونس، و﴿ءَآلَهُ أذِنَ لَكُمْ﴾ في يونس أيضاً، و﴿ءَآلَهُ خَيْرٌ﴾ بالنمل، وواحدة مختلف فيها وهي: ﴿السِّحْرِ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ﴾ بيونس، قرأها أبو عمرو وأبو جعفر بالإبدال ألفاً وبالتسهيل بين بين، وقرأها الجماعة بالإخبار.

ولذلك أشار الطيبي بقوله:

وهمزٌ ووصلٌ إن عليه دَخَلَا همزة الاستفهام أبداً سَهَلَا  
 إن كانَ همزٌ أَلٌ وإلا فاحذِفا كَأَتَّخَذْتُمْ أَفْتَرَىٰ وَأَصْطَفَىٰ

\*\*\*\*

## الباب السابع

### فى بيان الوقف على مرسوم الخط

أى خط المصاحف العثمانية التى أجمع عليها الصحابة رضى الله عنهم أجمعين ، وهو المعبر عنه عند القراء بالوقف الاختبارى (بالباء الموحدة). وفيه أربعة فصول، وتتمة.

## الفصل الأول

### فى الحث على اتباع رسم المصاحف العثمانية ، وفى كيفية جمع القرآن بعد تفرقه ، ومن جمعه ، وعدد المصاحف التى كتبت

اعلم أنه ينبغي لكل ذى لب سليم أن يتلقى ما كتبه الصحابة بالقبول والتسليم، كيف لا وقد أمرنا الشارع ﷺ بالاتباع ، وزجرنا عن أنواع المخالفة والابتداع، روى عنه ﷺ أنه قال: « اقتدوا باللذين من بعدى، أبى بكر وعمر » زاد السيوطى فى الجامع الصغير: « فإنها حبل الله الممدود، من تمسك بهما فقد تمسك بالعمدة الوثقى »، وقال ﷺ: « أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم » فيلزمنا إتباعهم؛ إذ هم الأئمة القدوة والصحابة العمدة، فما فعله صحابى واحد وأمرنا به فلنا به الأخذ عنه والافتداء بفعله واتباع أمره، كيف لا وقد اجتمع على كتابة المصحف حين كتبه اثنا عشر ألفا من الصحابة ﷺ، ونحن مأجورون على اتباعهم ومأثومون على مخالفتهم؟! فيجب على كل مسلم أن يقتدى بهم ويفعلهم، فما كتبه بواوٍ فواجبٌ أن يكتب بواوٍ، وما كتبه بغير واوٍ فواجب أن يكتب بغير واوٍ، وما كتبه بألف فواجب أن يكتب بألف وما كتبه بغير ألف، فواجب أن يكتب بغير ألف وما كتبه بياء فواجب أن يكتب بياء، وما كتبه بغير ياء فواجب أن يكتب بغير ياء، وما كتبه متصلاً فواجب أن يكتب متصلاً، وما كتبه منفصلاً

فواجب أن يكتب منفصلاً، وما كتبه من هاءات التأنيث بالتاء المجرورة فواجب أن يكتب بالتاء المجرورة، وما كتبه منها بالهاء فواجب أن يكتب بالهاء . [ا. هـ . برهان].

قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى: « تحرم مخالفة خط المصحف العثماني في واو أو ياء أو ألف أو غير ذلك » .

وفي شرح ابن غازي: وقد نقل الجعبري وغيره إجماع الأئمة الأربعة على وجوب اتباع مرسوم المصحف العثماني، وأجمع أهل الأداء وأئمة القراء على لزوم تعلم مرسوم المصاحف فيما تدعو إليه الحاجة.

وقال الإمام الخراز في كتابه: «عمدة البيان في الزجر عن مخالفة رسم المصاحف» ما نصه:

فواجب على ذوى الأذهان أن يتبعوا المرسوم في القرآن  
ويقتدوا بما رآه نظرا إذ جعلوه للأنام وزرا  
وكيف لا يجب الاقتداء لما أتى نصا به الشفاء<sup>(١)</sup>  
إلى عياض أنه من غيرا حرفا من القرآن عمدا كُفرا  
زيادة أو نقصا أو أن يُبدل شيئا من الرسم الذي تأصلا

ثم اعلم أن كل ما كتب في المصحف على غير أصل لا يقاس عليه غيره من الكلام؛ لأن القرآن يلزمه لكثرة الاستعمال ما لا يلزم غيره، واتباع المصحف في هجائه واجب، والطاعن في هجائه كالطاعن في تلاوته، كيف وقد تواطأ عليه إجماع الأمة حتى قالوا في جميع هجائه: إنه كتب بحضرة جبريل عليه السلام، وإن النبي ﷺ كان يملئ زيد بن ثابت من تلقين جبريل عليه السلام، ويشهد لذلك إطباق القراء على قوله: ﴿وَأَحْشَوْنِي﴾ في البقرة بإثبات الياء، وفي المائة

(١) كتاب «الشفاء في التعريف بحقوق المصطفى» للفاضل عياض .

﴿وَأَحْشَوْنَ﴾ بحذفها في الموضعين، ونظائر ذلك كثيرة.

ويشهد لذلك أيضًا ما ذكره العلامة الشيخ أحمد بن المبارك في كتاب :  
«الذهب الإبريز» عن شيخه العارف بالله تعالى الشيخ عبد العزيز الدباغ أنه قال :  
«رسم القرآن العزيز سرٌّ من أسرار المشاهدة وكمال الرفعة ، قال سيدي أحمد :  
فقلت له: هل رسم الواو بدل الألف في نحو: ﴿الصَّلَاةَ﴾ و﴿الزَّكَاةَ﴾  
و﴿الرِّبَا﴾ و﴿الْحَيَاةَ﴾،

﴿كَمِشْكَاةٍ﴾ وزيادة الواو في ﴿سَأُورِيكُمْ﴾ و﴿أُولَئِكَ﴾ و﴿أَوْلَاءِ﴾  
و﴿وَأُولَتْ﴾ ، وزيادة الياء في ﴿هُدَاهُمْ﴾ ، و﴿وَمَلَأْنَاهُ﴾ و﴿بِأَيِّكُمْ﴾  
و﴿بِأَيِّدٍ﴾ هل هذا كله صادر من النبي ﷺ أم من الصحابة ؟ فقال : هو صادر  
من النبي ﷺ ، وهو الذي أمر الكتاب من الصحابة أن يكتبوه على هذه الهيئة ، فما  
نقصوا ولا زادوا على ما سمعوا من النبي ﷺ .

فقلت له: إن جماعة من العلماء ترخصوا في أمر الرسم وقالوا: إنها هو  
اصطلاح من الصحابة مشوا فيه على ما كانت قريش تكتب عليه في الجاهلية؟  
فقال: ما للصحابة ولا لغيرهم في رسم القرآن ولا شعرة واحدة ، وإنما هو  
توقيف من النبي ﷺ ، وهو أمرهم أن يكتبوه على الهيئة المعروفة بزيادة الألف  
ونقصانها لأسرار لا تهتدى إليها العقول، وهو سر من الأسرار خصَّ الله به كتابه  
العزیز دون سائر الكتب السماوية ؛ فلا يوجد شيء من هذا الرسم لا في التوراة  
ولا في الإنجيل ولا في الزبور ولا في غيرها من الكتب السماوية ، فكما أن نظم  
القرآن معجز فرسمه معجز أيضًا ، وكيف تهتدى العقول إلى سر زيادة الألف في :  
﴿مَائَةٍ﴾ دون ﴿فِئَةٍ﴾ وإلى سر زيادة الياء في ﴿بِأَيِّدٍ﴾ و﴿بِأَيِّكُمْ﴾ ؟ أم  
كيف تتوصل إلى سر زيادة الألف في : ﴿سَعَوًا﴾ بالحج ونقصانها من ﴿سَعَوْ﴾

بسبباً، وإلى سر زيادتها في ﴿عُتُوًّا﴾ حيث كان ونقصانها من ﴿وَعَتُوًّا﴾ بالفرقان،  
 وإلى سر زيادتها في ﴿يَعْفُوًّا الَّذِي﴾ ونقصانها من ﴿يَعْفُو عَنْهُمْ﴾ بالنساء؟ وإلى  
 سر زيادتها في ﴿ءَامَنُوا﴾ وإسقاطها من ﴿وَبَاءُوا﴾ و ﴿جَاءُوا﴾ و ﴿تَبَوَّءُوا﴾ و  
 ﴿فَاءُوا﴾ بالبقرة؟

أم كيف تبلغ العقول إلى وجه حذف بعض أحرف من كلمات متشابهة دون  
 بعض؛ كحذف الألف من ﴿قُرْءَانًا﴾ بيوسف والزهرف، وإثباتها في سائر  
 المواضع، وإثبات الألف بعد واو ﴿سَمَنَاتٍ﴾ في فصلت، وحذفه من غيرها؟  
 وإثبات الألف في: ﴿الْمِيعَادَ﴾ مطلقاً وحذفها من موضع الأنفال؟ وإثبات  
 الألف في ﴿سِرَاجًا﴾ حيث وقع، وحذفها من موضع الفرقان؟ وكيف يتوصل  
 إلى فتح بعض التاءات، وربطها في بعض؟ فكل ذلك لأسرار إلهية وأغراض  
 نبوية، وإنما خفيت على الناس لأنها أسرار باطنية لا تُدْرِك إلا بالفتح الرباني،  
 فهي بمنزلة الألفاظ والحروف المتقطعة التي في أوائل السور؛ فإن لها أسراراً  
 عظيمة ومعاني كثيرة، وأكثر الناس لا يبتدون إلى أسرارها ولا يدركون شيئاً من  
 المعاني الإلهية التي أشير إليها، فكذلك أمر الرسم الذي في القرآن حرفاً بحرف.  
 (ا.هـ. باختصار من الجوهر الفريد).

وقال السيوطي في الإتقان: «وأعظم فوائد رسم القرآن أنه حجابٌ منع أهل  
 الكتب أن يقرءوه على وجه واحد دون مُوقَّفٍ». وقال صاحب غنية الطالبين:  
 «إن القرآن لم يجتمع في عهد النبي ﷺ في مصحف واحد، وإنما كانت الصحابة  
 قبل أن يكثُر الورق يكتبون ما نزل في القرآن على عُسْب السعف، جمع  
 عسيب، وهو الأصل العريض من جريد النخل، وعلى الألواح من أكتاف الغنم،  
 وغيرها، والخزف، والأدُم؛ أي الجلود مثل رَقِّ الغزال، واللحاف وهي

قال في المطالع: وهذه الأشياء هي التي يطلق عليها اسم المصحف في قولهم: «مخلف طه سبحتان ومصحف»، وكان دأب الصحابة رضي الله عنهم في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم المبادرة إلى حفظ القرآن وتصحيحه وتتبع وجوه قراءته صلى الله عليه وسلم يعرضه على جبريل عليه السلام في كل عام في رمضان مره، وفي العام الذي قبض فيه عرضه عليه مرتين. وكان زيد بن ثابت رضي الله عنه قد شهد العرضة الأخيرة، وهي حاكمة على المتقدمات، وهي التي كان يُقرئ الناس بها حتى مات رضي الله عنه. ولذلك اعتمده الصديق رضي الله عنه في جمع القرآن على ما سيأتي بيانه، فلما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم واتصل بربه عز وجل قام بالأمر بعده أحق الناس به أبو بكر رضي الله عنه. وفي خلافته ارتدَّت قبائل من العرب، وكان مسيلمة الكذاب وأصحابه منها، وكان يدعى النبوة بكذبه، فجهز إليه عصابة من المسلمين أولى بأس شديد، وأمر عليهم سيف الله خالد بن الوليد رضي الله عنه، فقاتلوهم قتالاً شديداً، وتأخر الفتح، فقتل من المسلمين ألف ومائتان، منهم سبعمائة من القراء فانهزم المسلمون، فحمل البراء بن مالك على أصحاب مسيلمة، فانهزموا، وتبعهم المسلمون حتى أدخلوهم حديقة، فأغلقوا عليهم بابها، فحمل البراء دَرَقَتَهُ وألقى نفسه عليهم حتى حصل معهم في الحديقة، وضاربهم حتى فتح الباب للمسلمين، فدخلوا وقتلوا مسيلمة وأصحابه، وقتل من المسلمين زهاء عشرة آلاف، فسميت حديقة الموت. فلما رأى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما وقع بقراء القرآن، خشى على من بقى منهم، وأشار على أبي بكر بجمع القرآن، فأرسل أبو بكر رضي الله عنه إلى زيد بن ثابت رضي الله عنه وأمره بجمع القرآن، فجمعه. قال زيد: «فكنت أتبع القرآن من الصُّحُفِ ومن صدور الرجال والرقاع والأكتاف والأضلاع والعصب واللحاف وهي الحجارة العريضة البيض كاللوح».

فإن قيل: كان زيد حافظاً للقرآن وجامعاً له، فما وجه تتبعه المذكورات؟

فالجواب: أنه كان يستكمل وجوه قراءاته ممن عنده ما ليس عنده، وكذا نظره في المكتوبات التي قد عُرفت كتابتها وتيقن أمرها، فإنها أو أكثرها مما كُتِبَ بين يدي النبي ﷺ، فلا بد من النظر فيها - وإن كان حافظًا - ليستظهر بذلك، وليعلم هل فيها قراءة غير قراءته أم لا. وإذا استند الحافظ عند الكتابة إلى أصل يعتمد عليه كان أكد وأثبت.

وفي « إرشاد القراء والكتابيين »: أن زيدًا كتب القرآن كله بجميع أحرفه وأوجهه المعبر عنها بالأحرف السبعة الواردة في الحديث الشريف في قوله ﷺ: « إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف؛ فاقرأوا ما تيسر منه » قاله لعمر بن الخطاب رضي الله عنه لما جاءه بهشام بن حكيم وقد لبَّيه بردائه - أي جعله في عنقه وجرَّه منه - لما سمعه يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأها له رسول الله ﷺ.

وكان أولًا أتاه جبريل فقال: إن الله يأمرك أن تُقرئ أمتك القرآن على حرف واحد، فقال: « أسأل الله معافاته ومعونته، وإن أمتي لا تطيق ذلك » ثم أتاه الثانية بقراءته على حرفين، فقال له مثل ذلك، ثم أتاه الثالثة بثلاثة، فقال مثل ذلك، ثم أتاه الرابعة فقال: « إن الله يأمرك أن تُقرئ أمتك القرآن على سبعة أحرف، فأيا حرف قرءوا عليه أصابوا ».

واختلفت أقوال العلماء في المراد بهذه الأحرف السبعة على نحو من أربعين قولًا واضطربوا في ذلك اضطرابًا كثيرًا حتى أفرده بعضهم بالتأليف، مع إجماعهم على أنه ليس المراد أن كل كلمة تقرأ على سبعة أوجه، إذ لا يوجد ذلك إلا في كلمات يسيرة نحو: ﴿ أَرْجَةٌ ﴾ و ﴿ وَجَبْرِيْلَ ﴾، وعلى أنه ليس المراد القراء السبعة المشهورين.

فذهب بعضهم وصححه البيهقي، واقتصر عليه في القاموس إلى أنها لغات. واختلفوا في تعيينها، فقال أبو عبيدة: قریش، وهذيل، وثقيف، وهوازن، وكنانة، وتميم، واليمن، وقيل غير ذلك. وقال المحقق ابن الجزري: « ولا زلت أستشكل

هذا الحديث وأفكر فيه وأمعن النظر من نحو نيف وثلاثين سنة حتى فتح الله على بما يمكن أن يكون صوابًا إن شاء الله تعالى، وذلك أني تتبعت القراءات صحيحها وضعيفها وشاذها فإذا هي يرجعُ اختلافها إلى سبعة أوجه لا يخرج عنها، وذلك إما في الحركات بلا تغيير في المعنى والصورة نحو: ﴿بِالْبُخْلِ﴾ باثنين، و﴿تَحَسَّبُ﴾ بوجهين، أو بتغيير في المعنى فقط نحو: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾، وإما في الحروف: بتغيير في المعنى لا في الصورة نحو: ﴿تَبَلَّأُ﴾ و﴿تَتَلَّأُ﴾، وعكس ذلك نحو: ﴿بَسَطَةَ﴾ و﴿بَصَطَةَ﴾ أو بتغيرهما نحو: ﴿أَشَدَّ مِنْكُمْ﴾ و﴿وَمِنْهُمْ﴾، وإما في التقديم والتأخير نحو: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾، أو في الزيادة والنقصان نحو: ﴿وَوَصَّى﴾، و أوصى فهذه سبعة أوجه لا يخرج الاختلاف عنها.

ثم لما نمت الصحف أخذها أبو بكر عنده إلى أن حضره مرض الموت، فسلمها إلى الفاروق رضي الله عنه، فلم تزل عنده إلى أن مات، فأخذتها أم المؤمنين حفصة بنت عمر رضي الله عنها، فلم تزل عندها إلى أن وقعت غزوة أرمينية في خلافة عثمان رضي الله عنه سنة ٣٠ هـ، فاختلف الناس في القرآن اختلافًا كثيرًا، وهموا أن يقتتلوا بسبب ذلك، فجاء حذيفة بن اليمان رضي الله عنه إلى عثمان بن عفان وقال: يا أمير المؤمنين أدرك القرآن لثلاثين يختلف الناس فيه اختلافًا شديدًا كاليهود والنصارى في التوراة والإنجيل، فقد وقعوا بسبب ذلك الاختلاف في أمر عظيم، فاكتبه في المصحف ترجعُ الناس إليه.

ففرع عثمان لذلك، وجمع الصحابة رضي الله عنهم، وكانت عدتهم يومئذ اثني عشر ألفًا، وأخبرهم الخبر، فأعظموه جميعًا، ورأوا ما رأى حذيفة، فأرسل عثمان إلى حفصة أم المؤمنين أن أرسلني إلى المصحف ننسخها ونردّها إليك، فبعثت بها إليه. وأحضر زيد بن ثابت ومعه جماعة من قريش، وأمرهم أن ينسخوها في

المصاحف ، وجعل الرئيس عليهم زيد بن ثابت لعدالته وحسن سيرته ؛ ولكونه كان كاتب الوحي بين يدي النبي ﷺ ، وكان قد قرىء القرآن على النبي ﷺ بعد العرضة الأخيرة- وهي حاكمة على المتدمات - وكان يقرىء الناس بها، ولذلك اعتمده الصديق ﷺ في جمعه للقرآن على ما تقدم، فنسخوها ﷺ في الورق، ولم يغيروا، ولم يبدلوا، ولم يقدموا، ولم يؤخروا، بل كتبه على الترتيب كما في اللوح المحفوظ باتفاق منهم بتوقيف جبريل عليه السلام للنبي ﷺ على ذلك ، وإعلامه عند نزول كل آية بموضعها ، وأين تكتب . ولم يختلفوا إلا في لفظ : ﴿ التَّابُوتُ ﴾ فقال بعضهم : يكتب بالتاء المجرورة : « كالتاغوت » ، وخالف بعضهم وقال : يكتب بالهاء المربوطة ﴿ التَّوْرَةَ ﴾ ، فراجعوا عثمان في ذلك ، فقال : « اكتبوه بالتاء المجرورة فإنها لغة قريش » فكتبوا كما أمرهم به . فلما تمت الكتابة قال عثمان ﷺ : التمسوا له اسما . فقال قومٌ : الكتاب ، وقال آخرون : السُّفْر ، وقال آخرون : « المصحف » ، وهو اسمٌ أعجمي ذكره ابن السكيت في إصلاح المنطق ومعناه جامع الصحف .

ثم رد عثمان الصحف إلى حفصة رضي الله عنها، وأرسل إلى كل مصر بمصحفٍ مما نسخوا، وأمرهم أن يحرقوا كل مصحف يخالف الذي أرسل إليهم به .

قال القسطلاني : أول باب : جمع القرآن في الصحف ، ثم جمع تلك الصحف في المصحف بعد النبي ﷺ وإنما ترك النبي ﷺ جمع القرآن في مصحف واحد لعدم وجود الورق ؛ ولأن النسخ كان يرد على بعضه ، فلو جمعه ثم رفعت تلاوة بعضه لأدى إلى الاختلاف والاختلاط ، فحفظه الله تعالى في القلوب إلى انقضاء زمن النسخ ؛ فكان التأليف في الزمن النبوي ، والجمع في الصحف في زمن الصديق ، والنسخ في المصاحف في زمن عثمان ﷺ ، وقد كان القرآن كله مكتوبا في عهده ﷺ لكن غير مجموع في موضع واحد .

واختلف في عدد المصاحف: فقليل إنها أربعة، وهو الذى اتفق عليه أكثر العلماء، وقيل إنها خمسة، وقيل إنها ستة، وقيل سبعة، وقيل ثمانية. أما كونها أربعة: فقليل إنه أبقى مصحفاً بالمدينة، وأرسل مصحفاً إلى الشام، ومصحفاً إلى الكوفة، ومصحفاً إلى البصرة. وأما كونها خمسة: فالأربعة المتقدم ذكرها، والخامس أرسله إلى مكة. وأما كونها ستة: فالخمس المتقدم ذكرها، والسادس اختلف فيه: فقليل جعله خاصة لنفسه، وقيل أرسله إلى البحرين. وأما كونها سبعة: فالسبعة المتقدم ذكرها، والسابع أرسله إلى اليمن. وأما كونها ثمانية: فالسبعة المتقدم ذكرها، والثامن كان لعثمان يقرأ فيه، وهو الذى قُتل وهو بين يديه. [ا.هـ. غنية الطالبين].

قال ابن القاصح: قال أبو علي: أمر عثمان رضي الله عنه زيد بن ثابت أن يُقرئ بالمدينة <sup>(١)</sup>.

وبعث عبد الله بن السائب مع المكي، وبعث المغيرة بن شهاب مع الشامي، وأبا عبد الرحمن السلمى مع الكوفي، وعامر بن قيس مع البصرى. وكان في تلك البلاد الجُم الغفير من حُفَاط القرآن من التابعين، فقرأ كل مصر بما في مصحفه، ونقلوا ما فيه عن الصحابة الذين تلقوه عن النبي صلى الله عليه وسلم. ثم تجرد للأخذ عن هؤلاء رجالٌ سهروا ليلهم في ضبطها، وتعابوا نهارهم في نقلها، حتى صاروا في ذلك أئمة للاقتداء وأنجماً للاهتداء، اجتمع أهل بلدهم على قبول قراءتهم، ولم يختلف عليهم اثنان في صحة روايتهم ودرائتهم، ولتصديهم للقراءة نسبت إليهم، وكان المَعَوَّل فيها عليهم، نفعنا الله بهم. آمين.

\*\*\*

(١) أى المصحف المدني.

## الفصل الثاني

### في بيان المقطوع والموصول، وحكم الوقف عليهما

اعلم - وفقنى الله وإياك - أنه لا بد للقرارىء من معرفة المقطوع والموصول ؛ ليقف على المقطوع في محل قطعه حال انقطاع نفسه، أو اختباره أى امتحانه بأن اختبره المعلم أو غيره، وعلى الموصول عندانقضائه. والذي يتأكد معرفته من ذلك واعتنى بذكره كثير من العلماء ستة عشر نوعا :

١ - النوع الأول : في (أن) المفتوحة الهمزة الخفيفة النون مع (لا) النافية:

وهى في الرسم على ثلاثة أقسام :

أحدها: مقطوع بلا خلاف في عشرة مواضع، وهى : ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَىٰ اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ ، ﴿ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَىٰ اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ كلامهما بالأعراف ، ﴿ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ ﴾ بالتوبة ، ﴿ وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ . ﴿ أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ ﴾ وكلاهما يهود ، و ﴿ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا ﴾ بالحج ، و ﴿ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ ﴾ بيس ، و ﴿ وَأَنْ لَا تَعْلُوا عَلَىٰ اللَّهِ ﴾ بالدخان ، و ﴿ أَنْ لَا يُشْرِكْ بِاللَّهِ ﴾ بالممتحنة ، و ﴿ أَنْ لَا يَدْخُلْنَهَا الْيَوْمَ ﴾ بسورة ن والقلم . فهذه العشرة تقطع فيها « أن » عن « لا » ويوقف على النون وفقا اختباريا .

وثانيها: فيه خلاف ، وهو موضع واحد بسورة الأنبياء ، وهو قوله : ﴿ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ ﴾ ، فكتب في أكثر المصاحف مقطوعا، وفي بعضها موصولا كما في شرح المقدسى . وفي الجواهر الفريد نقلا عن شرح الرائية: أن المختار فيه القطع، وقيل الوصل أشهر كما في شرح القسطلانى والملا على وابن غازى.

وثالثها: موصولٌ باتفاق، وهو ما عدا الأحد عشر المتقدمة نحو قوله: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي لَكُمْ بِهِودٌ﴾، و﴿أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ في النجم، و﴿أَلَّا تَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ بـ «طه» .

وأما «إلا» المكسورة الهمزة، وهى «لا» النافية المدغم فيها «إن» الشرطية: فموصولة اتفاقاً حيثما وقعت، نحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾، ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ﴾، ﴿وَأِلَّا تَغْفِرَ لِي﴾ ونحوها.

٢- النوع الثانى : فى (أن) مع (لن) الناصبة. وهى فىه على قسمين:

أولهما : موصولٌ باتفاق، وهو موضعان : قوله: ﴿أَلَّنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا﴾ بالكهف، وقوله: ﴿أَلَّنْ نَجْمَعُ عِظَامَهُ﴾ بالقيامة .

وثانيهما: مقطوعٌ بلا خلاف وهو ما عدا ذلك نحو قوله: ﴿أَنْ لَّنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ﴾ بالفتح، ﴿أَنْ لَّنْ تَقُولَ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ﴾ بسورة الجن، و﴿أَنْ لَّنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ بالبلد.

قال الملا على فى شرحه على الجزرية : وأما قوله : ﴿أَنْ لَّنْ تُحْصُوهُ﴾ بالمزمل فقال بعضهم: موصول، وقال آخرون: مفصول على ما وقع فى المقنع. ولعل الشيخ ابن الجزرى اختار الفصل الذى هو الأصل، ولهذا لم يتعرض لبيان الخلاف.

٣- النوع الثالث: فى (إن) الشرطية مع (لم) وهى فىه على قسمين:

أحدهما : موصول باتفاق، وهو موضع واحد، وهو قوله: ﴿فَإِلَّمْ نَسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾ بهود.

وثانيهما : مقطوع بلا خلاف، وهو ما عدا ذلك نحو: ﴿فَإِنْ لَّمْ نَسْتَجِيبُوا﴾

لَكَ ﴿ بِالْقَصَصِ، وَ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ بالبقرة ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا﴾ بالمائدة  
وشبه ذلك.

وأما (أن لم) المفتوح الهمزة : فمقطوع بلا خلاف أيضا نحو: ﴿ أَنْ لَمْ يَرَهُ  
أَحَدٌ﴾ بالبلد، و﴿ ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ﴾ بالأنعام.

٤- النوع الرابع : في إن الشرطية مع ما، وهي فيه على قسمين:

أولهما: مقطوع وهو موضع واحد وهو قوله: ﴿ وَإِنْ مَا تُرِيدُكَ بَعْضَ الَّذِي  
نَعِدُهُمْ﴾ بسورة الرعد.

وثانيهما: موصول، وهو ما عداه، فتدغم النون في الميم لفظًا وخطًا نحو:  
﴿ وَإِمَّا تُرِيدُكَ﴾ بيونس وغافر، ﴿ فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ﴾، ﴿ وَإِمَّا نَخَافُ﴾ كلاهما  
بالأنفال، ﴿ فَإِمَّا تَرِينَ﴾ بمريم، ﴿ فَإِمَّا مَتًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ بالقتال.

وأما (أما) المفتوح الهمزة فهو موصول حيث جاء بلا خلاف نحو: ﴿ أَمَّا  
أَشْتَمَلْتِ﴾ معًا بالأنعام. و﴿ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، و﴿ أَمَّا ذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾  
كلاهما بالنمل.

٥- النوع الخامس: في (أم) مع (من) الاستفهامية، وهي فيه على قسمين:

أحدهما: مقطوع بلا خلاف وهو أربعة مواضع: ﴿ أَمْ مِّنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ  
وَكَيْلًا﴾ بالنساء، و﴿ أَمْ مِّنْ أَسْسِ بُنْيَانَهُ﴾ بالتوبة، و﴿ أَمْ مِّنْ خَلَقْنَا﴾  
بالصافات، و﴿ أَمْ مِّنْ يَأْتِيءَ آمِنًا﴾ بفصلت.

وثانيهما: موصول وهو ما عدا ذلك، فتدغم الميم الأولى في الميم الثانية لفظًا  
وخطًا نحو: ﴿ أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾ بيونس، و﴿ أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ و  
﴿ أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ﴾ بالنمل.

٦- النوع السادس: في (من) الجارة مع (ما) الموصولة، وهى فيه على ثلاثة أقسام:

أحدها: مقطوع باتفاق، وهو موضعان: قوله: ﴿فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ بالنساء، وقوله: ﴿هَلْ لَكُمْ مِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ بالروم .  
وثانيها: فيه خلاف وهو قوله: ﴿وَأَنْفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ﴾: بالمنافقين، فكتب في بعض المصاحف مقطوعاً وفي بعضها موصولاً.

وثالثها: موصول بلا خلاف وهو ما عدا ما تقدم نحو قوله: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ و ﴿مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ بالبقرة . وأما قوله: ﴿مِنْ مَالِ اللَّهِ﴾، ﴿مِنْ مَاءٍ مَّهِينٍ﴾ وشبههما فمقطوع حيث وقع.

وإذا دخلت (من) الجارة على (من): فإن ذلك كتب في الإمام وفي جميع المصاحف متصلاً بلا خلاف نحو: ﴿مِمَّنْ أَفْتَرَى﴾ و ﴿مِمَّنْ كَذَبَ﴾ و ﴿مِمَّنْ يَنْقَلِبْ﴾ و ﴿مِمَّنْ دَعَا﴾ و ﴿مِمَّنْ مَعَكَ﴾ . اهـ . وإذا دخلت (من) على (ما) نحو: ﴿مِمَّ خُلِقَ﴾ فموصول باتفاق أيضاً.

٧- النوع السابع: في ذكر (عن) مع (ما) الموصولة، وهى فيه على قسمين: أحدهما: مقطوع وهو موضع واحد بالأعراف وهو قوله: ﴿عَنْ مَأْبُوءٍ عَنْهُ﴾ .  
وثانيها: موصول وهو ما عدا ذلك نحو قوله تعالى: ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، و ﴿عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾، و ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾ .

وأما (عن) مع (من) الموصولة فهى مقطوعة بلا خلاف، وهى في موضعين لا ثالث لهما وهما قوله: ﴿عَنْ مَنْ يَشَاءُ﴾ بالنور، ﴿عَنْ مَنْ تَوَلَّى﴾ بالنجم.

٨- النوع الثامن: في ذكر (إن) المشددة المكسورة الهمزة مع (ما) الموصولة،

وهي فيه على ثلاثة أقسام:

أحدها: مقطوع بلا خلاف وهو قوله: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾  
بالأنعام.

وثانيها: مختلف فيه وهو قوله: ﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لِّكُمْ﴾ بالنحل،  
والوصل فيه أشهر وأقوى .

وثالثها: موصول بلا خلاف وهو ما عدا ذلك نحو: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ﴾  
بالذاريات والمرسلات، و ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَجِرٍ﴾ ب طه، و ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ  
وَاحِدٌ﴾ بالنساء .

٩ - النوع التاسع : في (أَنَّ) بفتح الهمزة وتشديد النون مع (ما) ، وهي  
على ثلاثة أقسام:

أحدها: مقطوع بلا خلاف، وهو ثلاثة مواضع ، قوله: ﴿وَأَنَّ مَا  
يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ بالحج، و ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ  
دُونِهِ الْبَاطِلُ﴾ بلقمان ، و ﴿تَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ﴾ بالهمزة .

وثانيها: مختلف فيه وهو قوله: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾ بالأنفال ، والوصل  
فيه أقوى وأشهر .

وثالثها: موصول باتفاق وهو ما عدا ذلك نحو قوله تعالى : ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّمَا  
عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَّغُ الْمُبِينُ﴾ بالمائدة والتغابن .

١٠ - النوع العاشر: في ذكر (أين) مع (ما) ، وهي فيه على أربعة أقسام:

أحدها: موصول باتفاق وهو موضعان: قوله تعالى : ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ  
اللَّهِ﴾ بالبقرة، وقوله تعالى : ﴿أَيْنَمَا يُوجِّهُهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ بالنحل .

وثانيها : يستوى فيه الفصل والوصل ، وهو موضعان أيضًا ، قوله تعالى : ﴿ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ﴾ بالشعراء ، وقوله : ﴿ أَيْنَمَا تُقِفُوا أَخِذُوا ﴾ بالأحزاب ، فمن شاء قطع ومن شاء وصل ؛ لأنه وُجِدَ في بعض المصاحف « أين » مقطوعةً عن « ما » فيهما ، وفي بعضها موصولة بها .

وثالثها : مفصول على الأرجح ؛ لأنه وجد في أكثر المصاحف مقطوعًا ، وهو موضع واحد بسورة النساء ، وهو قوله تعالى : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ﴾ . وإلى ذلك أشار الشاطبي في العقيلة فقال :

والخلفُ في سورة الأحزاب والشعرا وفي النساء يقلُّ الوصلُ معتمرا

ورابعها : مقطوع باتفاق جميع المصاحف ، وهو ما عدا هذه الخمسة نحو قوله تعالى : ﴿ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا ﴾ بالبقرة ، و﴿ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ ﴾ بالأعراف ، و﴿ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تُشْرِكُونَ ﴾ بغافر ، و﴿ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ بِالْحديد ، و﴿ أَيْنَ مَا كَانُوا ﴾ بالمجادلة . [ ا هـ . ابن غازي ] .

١١ - النوع الحادى عشر : فى ذكر (كل) مع (ما) ، وهى على ثلاثة أقسام :

الأول : مقطوع بلا خلاف ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَءَاتَيْنَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ﴾ بإبراهيم .

والثانى : فيه خلاف وهو أربعة مواضع : قوله تعالى : ﴿ كُلِّ مَا رُدُّوْا إِلَى الْفِتْنَةِ ﴾ بسورة النساء ، وقوله : ﴿ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ ﴾ بالأعراف ، وقوله : ﴿ كُلِّ مَا جَاءَ أُمَّةٌ رَسُوهُنَّ ﴾ بالمؤمنين ، وقوله : ﴿ كُلَّمَا أَلْقَى فِيهَا فَوْجٌ ﴾ بالملك ، فكتبت (كل) فى بعض المصاحف مقطوعة عن (ما) وفى بعضها موصولة . وقد ذكر ذلك الشاطبي فى العقيلة فقال :

وَقُلْ وَأَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا قَطَعُوا وَالْخُلْفُ فِي كَلِمَا رُدُّوا فَشَاخَبَرَا  
وَكَلِمَا أَلْقَى اسْمَعُ كَلِمَا دَخَلْتُ وَكَلِمَا جَاءَ عَنْ خَلْفِ يَلِي وَقَرَا

والثالث: موصول بالإجماع، وهو ما عدا هذه الخمسة، نحو قوله تعالى:

﴿ كَلِمًا رَزَقُوا مِنْهَا ﴾، وقوله: ﴿ أَفَكَلَّمَا جَاءَ كُمْ رَسُولٌ ﴾، و﴿ كَلِمًا  
أَوْقَدُوا ﴾، وما أشبه ذلك.

١٢- النوع الثاني عشر: في (بئس) مع (ما)، وهي فيه على ثلاثة أقسام:

أولها: مقطوع بلا خلاف، وهو ستة مواضع، خمسة منها باللام، وواحد بالفاء؛  
فالتى باللام: واحد بالبقرة [١٠٢] وهو قوله: ﴿ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ  
أَنْفُسَهُمْ ﴾ وهو ثالثها. وأربعة بالمائة: قوله: ﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾،  
و﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴾، و﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾،  
و﴿ لَبِئْسَ مَا قَدَمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾. والذي بالفاء في آل عمران وهو قوله  
تعالى: ﴿ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ ﴾.

وثانيها: مختلف فيه وهو قوله تعالى: ﴿ قُلْ بَيْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ ﴾.

ثاني البقرة [٩٣]، كُتِبَ فِي الْمَصَاحِفِ مَقْطُوعًا وَفِي بَعْضِهَا مَوْصُولًا.

وثالثها: موصول بالإجماع وهو موضعان: قوله تعالى: ﴿ بَيْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ  
أَنْفُسَهُمْ ﴾ أولى البقرة [٩٠] وقوله: ﴿ قَالَ بَيْسَمَا خَلَفْتُمُونِي ﴾ بالأعراف،  
اتفقت جميع المصاحف على وصل (بئس) بـ (ما) الموصولة في هذين الموضعين في  
جميع المصاحف. وإلى ذلك أشار الشاطبي بقوله:

قُلْ بَيْسَمَا بِخِلَافٍ ثُمَّ يُوَصَّلُ مَعْ خَلَفْتُمُونِي وَمِنْ قَبْلِ اشْتَرَوْا أَنْشَرَا

١٣- النوع الثالث عشر: في (كى) مع (لا)، وهي فيه على قسمين:

أحدهما: موصولٌ باتفاقٍ ، أى اتفقت المصاحف على وصل (كى) الناصبة بـ (لا) النافية وذلك فى أربعة مواضع : قوله : ﴿ لِكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ ﴾ بآل عمران ، وقوله : ﴿ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا ﴾ بالحج ، وقوله : ﴿ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ ﴾ ثانى الأحزاب ، وقوله : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ ﴾ بالحديد ، ولذلك أشار الشاطبى بقوله :

فى آل عمران والأحزاب ثانيها والحج وصلاً لكيلا والحديد جرى

وثانيهما: مقطوعٌ باتفاق ، وهو ما عدا هذه الأربعة نحو : ﴿ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا ﴾ بالنحل ، و ﴿ لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾ أولى الأحزاب ، و ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ بالحشر .

١٤ - النوع الرابع عشر : فى لفظ ( فى ) مع ( ما ) ، وهى فى ثلاثة أقسام :

أولها : مقطوع بلا خلاف ، وهو موضع واحد بسورة الشعراء وهو قوله : ﴿ أَتُتْرَكُونَ فى مَا هَنُتْنَا آمِينَ ﴾ .

وثانيها : يستوى فى القطع والوصل ، والقطع أكثر ، وهو فى عشرة مواضع :

الأول : قوله : ﴿ فى مِمَّا فَعَلْنَ فى أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ ثانى البقرة . والثانى والثالث : ﴿ فى مَاءِ آتَانِكُمْ ﴾ بالمائدة والأنعام . والرابع : ﴿ فى مَاءِ أُوحِيَ إِلَىٰهَا ﴾ أى بالأنعام .

والخامس : ﴿ فى مَاءِ آسْتَهَتْ ﴾ بالأنبياء . والسادس قوله : ﴿ فى مَاءِ أَفْضُتُمْ ﴾ بالنور .

والسابع : ﴿ فى مَا رَزَقْنَكُمْ ﴾ بالروم . والثامن والتاسع قوله : ﴿ فى مِمَّا كَانُوا فىهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ و ﴿ فى مَاءِ كَانُوا فىهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ كلاهما بالزمر . والعاشر : ﴿ فى

مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿﴾ بالواقعة.

قال ابن غازي: هذا ما قاله وَلَدُ الشَّمْسِ ابن الجزري في شرح منظومة أبيه رحمهما الله تعالى، وهو الحق الذي صَرَّحَ به علماء الرسم. وعكس بعض الشُّراح للجزرية فجعل العشرة متفقا على قطعها، وحكى الخلاف في الذي بالشعراء، ولم أعلم من أين أخذه! اهـ.

وثالثها: موصول باتفاق المصاحف: وهو ما عدا الأحد عشر المذكورة نحو قوله: ﴿ فَاللَّهُ تَحَكَّم بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ بالبقرة، و ﴿ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ ﴾ أول موضعي البقرة، و ﴿ فِيمَا كُنْتُمْ ﴾ بالنساء، و ﴿ فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَهَا ﴾ بالنازعات، و ﴿ فِيمَا أَخَذْتُمْ ﴾ بالأنفال، وشبه ذلك. ١٥ - النوع الخامس عشر: في ذكر لام الجرمع ما بعدها، وهي فيه على قسمين:

أحدهما: مقطوع بلا خلاف، وهو في أربعة مواضع؛ الأول قوله تعالى: ﴿ فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ ﴾ بالنساء.

والثاني: قوله تعالى: ﴿ مَالِ هَذَا آلِ كَثِبٍ ﴾ بالكهف.

والثالث: قوله تعالى: ﴿ مَالِ هَذَا الرَّسُولِ ﴾ بالفرقان.

والرابع: قوله تعالى: ﴿ فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ بالمعارج.

وثانيهما: موصول باتفاق وهو ما عدا هذه الأربعة نحو قوله: ﴿ وَمَا لَأَحَدٍ

عِنْدَهُ ﴾ و ﴿ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ ﴾ وشبه ذلك.

١٦ - النوع السادس عشر: في ذكر (يوم) مع (هم)، وهي فيه على قسمين:

أحدهما: مقطوع باتفاق، وهو في موضعين: أولهما ﴿ يَوْمَ هُمْ بَنِرْزُونَ ﴾

بسورة غافر.

وثانيهما : ﴿يَوْمَ هَمَّ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ بالذاريات . وإنما فصلت ﴿يَوْمَ﴾ عن ﴿هَمَّ﴾ ؛ لأن يوم ليس بمضاف إلى الكناية <sup>(١)</sup> فيها ، وإنما هو مضاف إلى الجملة ، يعنى يوم فتنتهم ويوم بروزهم ، ف(هم) في الموضعين في موضع رفع على الابتداء ، وما بعده الخبر

وثانيهما : موصولٌ بلا خلاف وهو ما عدا هذين الموضعين نحو : ﴿يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوعَدُونَ﴾ بالزخرف والمعارج ، و﴿يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ﴾ بالطور ، ف(يوم) مع (هم) حرف واحد ؛ لأن (هم) في موضع خفض بإضافة (اليوم) إليه ، والخافض والمخفوض بمنزلة حرفٍ واحد . اهـ .

### تمتتان

• الأولى : في كلمات اتفقت المصاحف على قطعها : منها قوله : ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ﴾ موضعان بالبقرة ، ف(حيث) كلمة و (ما) كلمة أخرى ، ومنها قوله : ﴿مَنْ ذَا الَّذِي﴾ بالبقرة والحديد ، ف(من) كلمة و(ذا) كلمة أخرى ، ومنها قوله : ﴿أَنْ يُمِلَّ هُوَ﴾ بالبقرة أيضًا ، ف(يميل) كلمة و(هو) كلمة أخرى ، ومنها قوله : ﴿لَا أَنْفِصَامَ هَذَا﴾ ، ف(لا) كلمة و(انفصام) كلمة أخرى ، ومنها : ﴿قَالَ ابْنُ أُمِّ﴾ بالأعراف ف(ابن) كلمة و(أم) كلمة أخرى ، ومعنى القطع أن تكتب الألف بعد النون مقطوعة . ومنها قوله : ﴿أَوْ أَمِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾ وقوله : ﴿أَوْءَ أَبَاؤُنَا﴾ قرىء بإسكان الواو وفتحها ؛ فمن فتحها جعلها واو عطف والهمزة للاستفهام ، وكانت مع ما بعدها كلمة واحدة ؛ لأنها وحدها لا تستقل بنفسها ، ومن أسكنها كانت (أو) التي للعطف وهي مستقلة ، فتكون كلمة ، وما

(١) الضمير «هم» .

بعدها كلمة ، فعلى الأول لا يجوز الوقف على الواو ، وعلى الثانى يجوز .

• وأما السواوات فى نحو قوله : ﴿ أَوْعَجِبْتُمْ ﴾ ، ﴿ أَوْلَيْسَ اللَّهُ ﴾ ، ﴿ أَوْكُلَّمَا عَاهَدُوا ﴾ ، ﴿ أَوْلَمَّا أَصَبْتُمْ مِصْبَةً ﴾ ﴿ أَوْ مَنْ يُنْشَأُ فِي الْحَلِيَّةِ ﴾ فواوات عطف لا يجوز الوقف عليها ، ومنها قوله : ﴿ أَيُّ مَا تَدْعُونَ ﴾ بالإسراء فقوله : ﴿ أَيُّ ﴾ كلمة و ﴿ مَا ﴾ كلمة أخرى ، ومنها قوله : ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ بالشورى ، فـ ﴿ غَضِبُوا ﴾ كلمة و ﴿ هُمْ ﴾ كلمة أخرى .

ومعنى القطع هنا أن تكتب الألف بعد الواو . ومنها قوله : ﴿ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ بيوسف ، فـ (أحد) و(عشر) كلمتان فيجوز الوقف على أولاهما للضرورة ، ومنها قوله : ﴿ وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ ﴾ بالعنكبوت فـ(من) كلمة و(هؤلاء) كلمة أخرى ، ومنها قوله : ﴿ وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي ﴾ فى يس . فـ (ما) كلمة و(لى) كلمة أخرى ، أى لا مانع لى من عبادته ، وكذا قوله تعالى : ﴿ مَا لِي لَا أَرَى الْهُدَى ﴾ بالنمل ، ومنها قوله : ﴿ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ ﴾ بالأحقاف ، فترسم (فيما) وحدها و(إن) وحدها و(مكناكم) وحدها ، ومنها قوله : ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَةَ ﴾ فهاؤم كلمة وهى بغير واو بعد الميم و(اقرأها) كلمة أخرى . ومنها قوله : ﴿ إِنْ نَفَعْتَ الذِّكْرَى ﴾ فترسم (إن) وحدها و(ونفعت) وحدها ، ومنها قوله : ﴿ إِرْمَ ذَاتِ الْعِمَادِ ﴾ بالفجر ، ف(إرم) كلمة و(ذات) كلمة أخرى ، ومنها قوله : ﴿ إِذْ أَنْبَعَثَ أَشْقَاهَا ﴾ بالشمس فـ(إذ) كلمة و(انبعث) كلمة أخرى ، وهى بألف ونون متصلة بالباء الموحدة ، ومنها قوله تعالى : ﴿ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ ﴾ ، ﴿ وَطُورِ سِينِينَ ﴾ فـ (طور) كلمة وما بعدها كلمة أخرى .

قال فى شرح اللؤلؤ المنظوم : وما وقع فى أكثر نسخ المتن والشرح من منع

الوقف على راء (طور) بدون ما بعدها فسهُو لا يعول عليه.

ومنها قوله: ﴿إِلْ يَا سَيْنَ﴾ فترسم (إل) وحدها و(يس) وحدها سواء قرأنا بكسر الهمزة وسكون اللام أو بفتحها مع المد وجر اللام، لكن يمتنع الوقف على (إل) بدون (يس) عند من قرأ بكسر الهمزة وسكون اللام وهم: ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي وكذا أبو جعفر وخلف، أما من قرأ (آل) بفتح الهمزة والمد مع كسر اللام وهم الباقون فإنه يجوز الوقف عنده على (آل) بدون (يس)، إذ هما مضاف ومضاف إليه (كآل لوط) و (آل فرعون) و (آل موسى).

ومنها قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ بسورة (ص)، فقوله: (ولات) كلمة و(حين) كلمة أخرى على الصحيح، و (لا) فيها عند الأكثرين نافية دخلت عليها التاء علامة لتأنيث الكلمة كما دخلت على (رُبَّ) و (ثُمَّ) فيقال: (رُبَّتْ) و (ثُمَّتْ)؛ فتكون التاء علامة متصلة بـ (لا) حكماً، وهذا مذهب الخليل وسيبويه والكسائي وأئمة النحو والقراءة؛ فعلى هذا يوقف على التاء أو على الهاء بدلاً منها، فالكسائي وقف عليها بالهاء، والباقون بالتاء تبعاً للرسم، وأجمعوا على أنه لا يجوز الوقف على ﴿لا﴾ والابتداء بـ (تحين). وقال أبو عبيد القاسم ابن سلام: إن (التاء) مفصولة من (لا) موصولة (بحين)، قال: فالوقف عندي على (لا) والابتداء بـ (تحين) لأنني نظرتُها في الإمام مصحف عثمان ابن عفان ؓ (ولا تحين) (التاء) متصلة بـ (حين). [ا هـ . مقدسى].

قال ابن غازي في شرحه: ويؤيد قول ابن عبيد ما ذكره ابن الجزري في النشر؛ حيث قال: (إني رأيتها مكتوبة في المصحف الذي يقال له الإمام مصحف عثمان ابن عفان ؓ): (لا) مقطوعة و(التاء) موصولة بـ (حين)، ورأيت به أثر الدم، وتتبع في ما ذكره أبو عبيد فرأيت كذلك، وهذا المصحف هو اليوم بالمدرسة الفاضلية من القاهرة المحروسة).

وقال المقدسى فى شرحه على الجزرية : وأنا رأيتهُ أيضاً ورأيت أثر الدم فيه ، وغالب أهل القاهرة إذا توجَّهتْ على أحد منهم يمين لا يحلف إلا عنده ؛ بالمكان الذى ذكره . قال القسطلانى : والأكثر على خلاف ذلك ، وحملوا على ما حكاه أبو عبيد على أنه مما خرج فى خطِّ المصاحف عن القياس . اهـ . ومعنى حين : الوقت ، ومعنى مناص : الفرار ، فيكون : فنادوا وليس الوقت وقت فرار . ( اهـ . شرح القول المفيد ) .

ومنها قوله تعالى : ﴿ حَمْدٌ ۝ عَسَقٌ ﴾ فقلوه : ﴿ حَمْدٌ ۝ ﴾ كلمة و ﴿ عَسَقٌ ۝ ﴾ كلمة أخرى .

\* التتمة الثانية : فى كلمات انفقت المصاحف على وصلها :

منها قوله تعالى : ﴿ لَا نَفْضُوا مِنْ حَوْلِكَ ﴾ بآل عمران كلمة واحدة ، واللام للتوكيد ، وهمزة الوصل متصلة بها ، وكذا قوله تعالى : ﴿ لَا تَبْعَنَّكُمْ ﴾ بآل عمران أيضاً ، و ﴿ لَا تَبْعُمُ ﴾ بالنساء ، و ﴿ لَا فَتَدُوا ﴾ بالرعد ، و ﴿ لَا تَبْعُوا ﴾ و ﴿ لَا تَخْذُوكَ ﴾ بالإسراء ، و ﴿ لَا صَطْفَى ﴾ بالزمر . وشبه ذلك .

ومنها قوله تعالى : ﴿ يَبْنُوهُمْ ﴾ بـ « طه » كلمة واحدة ، يعنى أنهم كتبوا بعد النون واوًا موصولة بها ، وفيه وصلٌ حرف النداء بالباء الموحدة أيضاً .

ومنها : ﴿ حِينِيذٍ ﴾ و ﴿ يَوْمِيذٍ ﴾ كلمتان متصلتان ، ومنها ﴿ مَهْمَا ﴾ بالأعراف ، و ﴿ نِعِمَّا ﴾ بالبقرة والنساء ، و ﴿ رُبَمَا ﴾ بالحجر ، وكذا ﴿ وَيَكَّانَ ﴾ و ﴿ وَيَكَّانَهُ ﴾ معاً بالقصص بوصول الياء التحتية بالكاف فيهما . ومنها : ﴿ مِّنْسَاتُهُ ﴾ بسورة سبأ بوصول النون بالسين المهملة . ومنها قوله : ﴿ مَا عَنِتُّمْ ﴾ بآل عمران والتوبة ، و ﴿ لَعْنَتُمْ ﴾ بالحجرات بوصول النون بالتاء الفوقية من غير

دال بينهما في الثلاثة .

وقد جمع بعضهم ذلك في قوله :

عَيْتُمْ بِرِسْمٍ قَدْ أَنْتَ فِي ثَلَاثَةٍ      بِنَاءِ فَلَ تَرِسِمٌ بِدَالِ أَخَا الْعُمَلَا  
فَفِي آلِ عَمْرَانَ أَنْتَ وَتَبْوِيءِ      وَبِالْحُجْرَاتِ اخْتِمٌ كَذَا نَقَلَ الْمَلَا

ومنها قوله تعالى : ﴿ سَلَسِلَا ﴾ بسورة الإنسان بوصل اللام بالسین المهملة  
وهی كلمة واحدة باتفاق المصاحف . ومنها قوله : ﴿ مَنَسِكَكُمْ ﴾  
﴿ أَنْزَلِمْكُمْوَهَا ﴾ و ﴿ أَوْرَثْتُمُوَهَا ﴾ ، و ﴿ وَكَأَيِّن ﴾ بوصل الياء التحتية بالنون  
، ومنها ﴿ كَالْوَهْمِ ﴾ و ﴿ وَزَنُوهُمْ ﴾ بالمطففين ؛ فإنها كتبا في جميع المصاحف  
موصولين بدليل حذف الألف بعد الواو فيهما ، فدل ذلك على أن الواو غير  
منفصلة فتكون موصولة . وقد اختلف في كون ضمير (هم) مرفوعا منفصلا أو  
منصوبا متصلا ، والصحيح أنه منصوب لاتصاله رسما بدليل حذف الألف بينه  
وبين الواو ، إذ لو كان ضمير رفع لفصل بالألف . ( اهـ . مقدسى ) ثم إن معنى  
﴿ وَزَنُوهُمْ ﴾ نحو ﴿ رَزَقْتَهُمْ ﴾ ، و ﴿ أَعْطَيْتَكَ ﴾ ، و ﴿ أَنْزَلْنَاهُ ﴾ ونحوها .  
ومنها (ال) المعرفة فإنها لكثرة دورها نُزِلت منزلة الجزء مما دخلت عليه ،  
فوصلت . ومنها (ياء النداء) فإنها لما حُذفت ألفها بقيت على حرف واحد  
فاتصلت . ومنها (ها) من ﴿ هَتُّوْلَاءِ ﴾ و ﴿ هَتَّانْتُمْ ﴾ و ﴿ هَذَا ﴾ ، وكذا كل كلمة  
اتصل بها ضمير متصل ، سواء كان على حرف واحد أو أكثر نحو ﴿ رَبِّي ﴾  
و ﴿ رَبِّكُمْ ﴾ ، و ﴿ رُسُلِهِ ﴾ و ﴿ رُسُلْنَا ﴾ و ﴿ رُسُلِكُمْ ﴾ ، و ﴿ أَنْجَيْنَاكُمْ ﴾  
و ﴿ نُحْيِيكُمْ ﴾ ، وكذا حروف المعجم في فواتح السور : ﴿ أَلْمَصَّ ﴾ و ﴿ أَلْمَرَّ ﴾  
و ﴿ كَهَيْعَتِ ﴾ ﴿ طَسَنَ ﴾ ﴿ طَسَمَ ﴾ ﴿ حَمَّ ﴾ ، لإقوله :

﴿ حَمْرٌ عَسَقٌ ﴾ فإنه كتب مقطوعاً كما تقدم .

ثم اعلم أن ما ذكره القراء من قولهم هذا مقطوعٌ وهذا موصولٌ المراد به القطع والوصل في كل شيء بحسبه ، فمعنى القطع في ﴿ أَنْ لَّا ﴾ المفتوحة الهمزة و ﴿ أَنْ لَنْ ﴾ و ﴿ إِنَّ مَّا ﴾ المكسورة الهمزة المخففة النون و ﴿ إِنْ لَمْ ﴾ المكسورة الهمزة والمفتوحة أيضاً و ﴿ عَنْ مَّا ﴾ و ﴿ عَنْ مَنْ ﴾ و ﴿ مِنْ مَّا ﴾ رسمها كلها بنون بعد أول حرف كل منها مع قطعها عما بعدها كما ترى ، ومعنى الوصل فيها رسمها بغير نون مع وصل الحرف الأول بالثاني في ﴿ عَمَّا ﴾ و ﴿ عَمَنْ ﴾ و ﴿ مِمَّا ﴾ كما ترى ، ومعنى الوصل في ﴿ إِلَّا ﴾ المكسورة الهمزة و ﴿ مِمَّنْ ﴾ رسمها معاً بغير نون مع وصل الميم الأولى بالثانية في ﴿ مِمَّنْ ﴾ كما ترى ، ومعنى القطع في ﴿ أَمْ مَنْ ﴾ رسمها بميمين الأولى مقطوعة عن الثانية كما ترى ، ومعنى الوصل عدم كتابة الميم الأولى ، ومعنى الوصل في ﴿ أُمَّآ ﴾ المفتوحة الهمزة كتابتها بميم واحدة كما ترى .

فإن قيل : ما ثمرة معرفة المقطوع والموصول ؟

أجيب : بأن ثمرة جواز الوقف على إحدى الكلمتين المقطوعتين باتفاق ، ووجوبه على الأخيرة من الموصولتين باتفاق أيضاً ، وأما ما اختلف في قطعه ووصله فيجوز الوقف على كلتا الكلمتين نظراً إلى قطعهما ، ويجب على الأخيرة نظراً إلى وصلها . اهـ .

قال في الإتحاف : فجميع ما كتب موصولاً بما ذكر وغيره لا يجوز الوقف فيه إلا على الكلمة الأخيرة منه لأجل الاتصال الرسمي ، ولا يجوز فصله بوقف إلا برواية صحيحة ، ومن ثمّ اختير عدم فصل ﴿ وَيَكَاَنَّ ﴾ و ﴿ وَيَكَاَنَّهُ ﴾ كما تقدم مع وجود الرواية بفصله . نعم روى قتيبة عن الكسائي التوسع في ذلك ،

والوقف على الأصل ، لكن الذى استقر عليه عمل الأئمة والمشايخ القراء ما تقدم من وجوب الوقف على الكلمة الأخيرة ، وهو الأحرى والأولى بالصواب كما فى النشر . ١٠٥ .

### الفصل الثالث

#### فى بيان الوقف على الثابت والمحذوف من حروف المد

وهو ثلاثة أنواع :

\* النوع الأول : فى حذف الألف وثبوتها :

اعلم أن كل ألف حُذفت فى الوصل لالتقاء الساكنين فإنها ثابتة رسماً ووقفاً نحو : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا أَتْنَتَيْنِ ﴾ ، و ﴿ ذَاقَا الشَّجَرَةَ ﴾ ، و ﴿ عَنْ تِلْكَمَا الشَّجَرَةِ ﴾ ، و ﴿ دَعَا اللَّهَ رَبَّهُمَا ﴾ ، و ﴿ وَأَسْتَبَقَا الْبَابَ ﴾ ، و ﴿ كَلِمَاتِ الْجَنَّتَيْنِ ﴾ ، و ﴿ وَقَالَا الْحَمْدُ ﴾ ، و ﴿ وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ ﴾ ، و ﴿ فَأَصْلَوْنَا السَّبِيلَ ﴾ ، و ﴿ قُلْنَا أَحْمِلْ فِيهَا ﴾ و ﴿ يَتَأَيُّهَا ﴾ حيث وقع نحو : ﴿ يَتَأَيُّهَا النَّاسُ ﴾ ، و ﴿ يَتَأَيُّهَا الرَّسُولُ ﴾ ، و ﴿ يَتَأَيُّهَا النَّبِيُّ ﴾ ، و ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ﴾ إلا ثلاثة مواضع : ﴿ آيَةُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ بالنور ، و ﴿ يَتَأَيُّهُ السَّاحِرُ ﴾ بالزخرف ، و ﴿ آيَةُ الثَّقَلَانِ ﴾ بالرحمن ، فوقف عليها بالألف أبو عمرو والكسائى ، ووقف الباقون بغير ألف اتباعاً للرسم ، وكذا كل ألف منقلبة عن ياء حذفت فى الوصل لالتقاء الساكنين فإنها ثابتة فى الوقف نحو : ﴿ الْقَتْلَى الْحَرْطِ ﴾ ، و ﴿ مُوسَى الْكِتَابِ ﴾ ، و ﴿ مِنْ إِحْدَى الْأُمَمِ ﴾ و ﴿ ذِكْرَى الدَّارِ ﴾ و ﴿ لِإِحْدَى الْكَبِيرِ ﴾ ، ونحو : ﴿ وَءَاتَى الْمَالَ ﴾ ، و ﴿ وَءَاتَى الزَّكَاةَ ﴾ ، و ﴿ وَيَأْتَى اللَّهَ ﴾ ، و ﴿ وَتَخَشَى النَّاسَ ﴾ ، و ﴿ يُؤَوِّى الصَّابِرُونَ ﴾ ، وما أشبه ذلك من الأسماء

وأما قوله : ﴿ فَلَمَّا تَرَاءَا ﴾ بالشعراء فيإثبات الألف بعد الهمزة المفتوحة في الوقف دون الرسم ؛ لأنه رسم بألف واحدة بعد الراء في جميع المصاحف ، وقياسه أن يرسم بألف وياء . واختلف في الألف الثابتة والمحذوف في الرسم : هل هي الأولى أو الثانية ؟ فذهب الداني إلى أن الأولى هي المحذوفة ، وأن الثابتة هي الثانية ، وذهب غيره إلى أن الأولى هي الثابتة ، وأن الثانية هي المحذوفة ، وهو الصحيح .

\* تنبيهان :

التنبيه الأول : في كلمات اتفق القراء على إثبات الألف فيها عند الوقف لثبوتها رسماً في جميع المصاحف قوله : ﴿ أَهْبِطُوا مِصْرًا ﴾ بالبقرة ، وقوله : ﴿ وَلَيَكُونَا مِّنَ الصَّغِيرِينَ ﴾ بيوسف ، وقوله : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ بسورة العلق ، و﴿ إِذَا ﴾ المنونة حيث وقعت نحو : ﴿ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ ﴾ و﴿ إِذَا لَا بَتَّغُوا ﴾ . و﴿ وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ ﴾ ، وشبه ذلك .

وكذا اتفقوا على إثبات الألف وقفًا في قوله : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ بالكهف ؛ لأن الألف ثابتة في الرسم فيها أيضًا ، والوقف تابع للرسم . اهـ .

التنبيه الثاني : في كلمات اختلف فيها القراء في إثبات الألف فيها وحذفها عند الوقف مع ثبوتها في الرسم في جميع المصاحف العثمانية . منها قوله : ﴿ ثُمَّودًا ﴾ في أربعة مواضع : ﴿ أَلَا إِنَّ ثُمَّودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ ﴾ يهود ، و﴿ وَثُمَّودًا وَأَصْحَبَ الرَّسِّ ﴾ بالفرقان ، و﴿ وَثُمَّودًا وَقَدْ تَبَّيَّنَ لَكُمْ ﴾ بالعنكبوت ، و﴿ وَثُمَّودًا فَمَا أَبْقَى ﴾ بالنجم ، فحفص وحمزة وكذا يعقوب يقرأون وصلًا بغير تنوين ، ويقفون بلا ألف كما جاء نصًا عنهم ، وإن كانت مرسومة ،

ووافقهم شعبة في موضع النجم فقط ، والباقون بالتنوين وصلًا ، ويقفون بالألف .

ومنها قوله : ﴿ الظُّنُونَا ﴾ و ﴿ الرَّسُولَا ﴾ و ﴿ السَّبِيلَا ﴾ بالأحزاب ، فنافع وابن عامر وشعبة وكذا أبو جعفر قرءوا بألف بعد النون واللام وصلًا ووقفًا في الثلاثة تبعًا للرسم ، وابن كثير وحفص والكسائي وخلف بإثباتها في الوقف دون الوصل ، والباقون بحذفها في الحالين .

ومنها قوله : ﴿ سَلَسِلَا ﴾ بسورة الإنسان قرأه نافع وهشام وشعبة والكسائي ، وكذا أبو جعفر بالتنوين وصلًا ، ويبداله ألفًا وقفًا والباقون بغير تنوين وصلًا . واختلفوا في الوقف ، فوقف البصرى وروح بالألف تبعًا للخط ، وحمزة وقنبل وكذا رويس وخلف بإسكان اللام من غير ألف تبعًا للفظ ، والبرزى وابن ذكوان وحفص لهم الوجهان : الوقف بالألف ، والوقف بالسكون .

ومنها قوله : ﴿ قَوَارِيرَا ﴾ بسورة الإنسان أيضًا ، فيها للقراء خمسة أوجه :

الأول : تنوينها أصلًا ، والوقف عليها بالألف لنافع وشعبة والكسائي وأبى جعفر .

والثاني : تنوين الأول ، والوقف عليه بالألف ، وترك التنوين من الثاني والوقف عليه بالإسكان للمكي وخلف .

والثالث : ترك التنوين منها والوقف على الأول بالألف لكونه رأس آية ، وعلى الثاني بالإسكان للبصرى وابن ذكوان وحفص وروح .

والرابع : ترك التنوين منها وصلًا والوقف عليها بالألف لهشام .

والخامس : ترك التنوين منها وصلًا ، والوقف عليها بالسكون لحمزة ورويس . والحاصل أن الذين يقفون عليها بالألف : نافع وشعبة وهشام

والكسائي ، وكذا أبو جعفر ، والذين يقفون على الأول بالألف وعلى الثاني بالسكون : ابن كثير وأبو عمرو وابن ذكوان وحفص ، وكذا روح وخلف ، والذي يقف عليهما بالسكون : حمزة وكذا رويس . اهـ .

\* النوع الثاني : في حذف الواو وثبوتها عند الوقف :

اعلم أن كل واوٍ واحدٍ أو جمعٍ حذف في الوصل لالتقاء الساكنين فإنها ثابتة رسماً ووقفاً نحو قوله : ﴿ يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ ﴾ ، و ﴿ يَرْجُوا اللَّهَ ﴾ ، ﴿ وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ ﴾ و ﴿ تَبَوَّءُوا الدَّارَ ﴾ ، ﴿ مُلْتَقُوا اللَّهَ ﴾ ، و ﴿ تَتَلَّوْا الشَّيْطِينَ ﴾ ، و ﴿ ذَسُوا اللَّهَ ﴾ ، و ﴿ وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي ﴾ ، و ﴿ فَاسْتَبَقُوا الصِّرَاطَ ﴾ و ﴿ كَاشِفُوا الْعَذَابِ ﴾ ، و ﴿ فَيَسُبُّوا اللَّهَ ﴾ و ﴿ مُرْسِلُوا النَّاقَةَ ﴾ ، و ﴿ صَالُوا النَّارِ ﴾ و ﴿ لَصَالُوا الْجَحِيمِ ﴾ و ﴿ أَوْلُوا الْأَلْبَابِ ﴾ و ﴿ مَا قَدَرُوا اللَّهَ ﴾ و ﴿ جَابُوا الصَّخْرَ ﴾ . وشبه ذلك ، إلا أربعة أفعال فحذفت منها الواو رسماً ولفظاً ووصلاً ووقفاً وهي قوله : ﴿ وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ ﴾ بالإسراء ، و ﴿ وَيَمْحُ اللَّهُ ﴾ الَبْطِلَ ﴾ بالشورى ، و ﴿ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ ﴾ بالقمر ، و ﴿ سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ ﴾ بالعلق .

قال الحافظ السيوطي في الإتيان : والسرُّ في حذف الواو من هذه الأفعال الأربعة : التنبية على سرعة وقوع الفعل وسهولته على الفاعل وشدة قبول الفعل المتأثر به في الوجود . أما : ﴿ وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ بِالْشَّرِّ ﴾ فيدل على أنه سهل عليه ويسارع فيه كما يسارع في الخير ، بل إثبات الشر من جهة ذاته أقرب إليه من الخير ، وأما : ﴿ وَيَمْحُ اللَّهُ الَبْطِلَ ﴾ فللإشارة إلى سرعة ذهابه واضمحلاله ، وأما : ﴿ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ ﴾ فللإشارة إلى سرعة قبول الدعاء وسرعة إجابة الداعين . وأما : ﴿ سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ ﴾ فللإشارة إلى وقوع الفعل وسرعة إجابة الزبانية

وقوة البطش . وحذفت الواو أيضًا من قوله : ﴿ وَصَلِحُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ بسورة التحريم على أنه اسم جنس كقوله : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ﴾ ، وقيل : جمع ، وعليه فالمراد به خيار المؤمنين ، وقيل : أبو بكر وعمر ، وقيل : الأنبياء عليهم الصلاة والسلام . وحذف الواو من هذه المواضع الخمسة أشار في اللؤلؤ المنظوم فقال :

يَمْحُ بِشُورَى يَوْمَ يَذْعُ الدَّاعِ مَعِ وَيَذْعُ الْإِنْسَانُ سَنَدْعُ الْوَاوَدَعِ  
وهكذا وصالح الذي ورد في سورة التحريم فاطفر بالرشد  
وكل فعل مضارع أسند إلى الفاعل الظاهر فإنه بحذف الواو رسماً ولفظاً ،  
وصلاً ووفقاً ، نحو : ﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ ﴾ ، و ﴿ وَجُنْدِلُ الَّذِينَ ﴾ وشبه ذلك ، ما  
لم تكن الواو لام الفعل ، فإن كانت لام الفعل ثبتت رسماً ووفقاً ، وحذفت وصلاً  
لالتقاء الساكنين نحو : ﴿ مَا تَتْلُوا الشَّيْطِينُ ﴾ ، و ﴿ يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ ﴾  
و ﴿ يَرْجُوا اللَّهَ ﴾ وما أشبه ذلك .

وأما الفعل الذي في أوله نون فهو بغير واو رسماً ولفظاً ، وصلاً ووفقاً ، نحو :  
﴿ وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ ﴾ ما لم تكن الواو لام الفعل أيضاً ، فإن كانت لام الفعل  
ثبتت رسماً ووصلاً ووفقاً نحو : ﴿ نَدْعُوا ﴾ وما أشبهه .

وكل واو ساكنة حُركت في الوصل لالتقاء الساكنين فإنه يوقف عليها  
بالسكون نحو : ﴿ أَشْتَرُوا الضَّلَالَةَ ﴾ و ﴿ فَتَمَنُّوا الْمَوْتَ ﴾ و ﴿ دَعُوا اللَّهَ  
مُخْلِصِينَ ﴾ و ﴿ وَلَوْ آفَتَدَى بِيَمَةٍ ﴾ ونحو ذلك ، وكذا إن حُركت حركة إعراب  
كأن دخل عليها ناصب نحو : ﴿ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي ﴾ و ﴿ لَيَرْتُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ ﴾  
و ﴿ لَتَتْلُوا عَلَيْهِمْ ﴾ وما أشبه ذلك .. وقد حذفت الواو رسماً ووصلاً ووفقاً بعد  
ميم الجمع إذا لقيها ساكن نحو : ﴿ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ ﴾ و ﴿ وَأَنْتُمْ الْأَعْلُونَ ﴾

و ﴿ تَلِكُمُ الْجَنَّةُ ﴾ و ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا ﴾ وما أشبه ذلك . ( ا هـ . من الثغر الباسم ببعض تصرف ) .

\* النوع الثالث : في حذف الياء وثبوتها عند الوقف :

اعلم أن الياءات التي في أواخر الكلمات القرآنية تنقسم إلى قسمين : الأول : اتفقت المصاحف العثمانية على إثباته . والثاني : اتفقت على حذفه .

فأما القسم الذي اتفقت على إثباته : فهو ينقسم إلى ما يكون بعد الياء منه متحرك ، وما يكون بعدها ساكن ؛ فما كان بعدها منه متحرك ثبتت الياء فيه وصلًا ووقفًا لجميع القراء نحو : ﴿ إِنِّي أَعْلَمُ ﴾ و ﴿ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ و ﴿ وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ ﴾ ، وما كان بعدها منه ساكن حذفت في الوصل لأجله وثبتت في الوقف لعدمه نحو قوله : ﴿ وَلَا تَسْقَى الْحَرْثَ ﴾ و ﴿ يُؤْتِي الْحِكْمَةَ ﴾ و ﴿ وَيُرَبِّي الصِّدْقَاتِ ﴾ و ﴿ أَنِّي أَوْفَى الْكَيْلِ ﴾ و ﴿ يَا أَيُّهَا اللَّهُ ﴾ و ﴿ مُخْزِي الْكَافِرِينَ ﴾ و ﴿ نَأْتِي الْأَرْضَ ﴾ و ﴿ أَيَّدِي النَّاسِ ﴾ و ﴿ وَأَيَّدِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ و ﴿ يُلْقِي الرُّوحَ ﴾ و ﴿ تَأْتِي السَّمَاءَ ﴾ و ﴿ يَهْدِي الْعُمَى ﴾ بالنمـل و ﴿ لَا نَبْتَغِي الْجَنَّةَ الْغَنِيَّةَ ﴾ و ﴿ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى ﴾ و ﴿ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ و ﴿ مَحَلِّي الصَّيْدِ ﴾ و ﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ ﴾ و ﴿ آتِي الرَّحْمَنِ ﴾ و ﴿ مُعْجِزِي اللَّهِ ﴾ .

ثم اعلم أن لبعض هذه الياءات الثابتة نظائر محذوفة خطأ ، فلا بد للقارئ من معرفتها ، لئلا تلتبس الثابتة بالمحذوفة ، فيذهب إلى جواز حذف الثابت منها ، وحذفه لاحق ، واللاحق في القرآن آثم .

فالثابتة سبعة عشر حرفاً في أربعة وعشرين موضعاً وهي : ﴿ وَأَخْشَوْنِي وَلَا تُمَنَّ ﴾

و ﴿يَأْتِي بِالشَّمْسِ﴾ كلاهما بالبقرة، ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ بآل عمران، ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾، و ﴿قُلْ إِنِّي هَدَيْتَنِي رَبِّي﴾ بالأنعام، ﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ﴾، و ﴿فَهُوَ الْمُهْتَدِي﴾ بالأعراف، و ﴿إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ دِينِي فَلَا﴾ بيونس، و ﴿فَكِيدُونِي جَمِيعًا﴾ بهود، و ﴿مَا نَبِغِي﴾ و ﴿وَمَنْ اتَّبَعَنِي﴾ بيوسف، و ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ﴾ بالنحل، و ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ﴾ بالكهف، و ﴿فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا﴾ بطه، و ﴿أَنْ يَهْدِيَنِي﴾ بالقصص، و ﴿وَأَنْ أَعْبُدُونِي﴾ بيسس، ﴿لَهُ دِينِي﴾ ﴿فَاعْبُدُوا﴾ ﴿أَفَمَنْ يَتَّقِي﴾ ﴿لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي﴾ بالزمر، و ﴿لَوْ لَا أَخَّرْتَنِي إِلَيَّ﴾ بالمنافقين، و ﴿دُعَاءِي إِلَّا﴾ بسورة نوح، و ﴿يَعْبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ بالزخرف، على القول بأنها مرسومة بالياء في مصاحف أهل المدينة والشام و ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ بالعنكبوت، و ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ اسْتَغْفُوا﴾ بالزمر.

وأما النظائر المحذوفة فهي وإن كانت مذكورة في الزوائد الآتية، لكن أردت أن أذكرها هنا لكون ذكر الشيء مع نظيره أقرب للفهم، وأوضح وأتم، وعدتها سبعة عشر حرفاً في عشرين موضعاً وهي: ﴿وَأَخْشَوْنَ وَلَا﴾ بالمائدة، ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ﴾ بهود، ﴿اتَّبِعُونِ﴾ بغافر والزخرف، ﴿هَدَانِ﴾ بالأنعام، ﴿الْمُهْتَدِي﴾ بالإسراء والكهف، ﴿ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا﴾ بالأعراف، ﴿مَا كُنَّا نَبِغِ﴾ بالكهف، ﴿وَمَنْ اتَّبَعَنِ﴾ بآل عمران، ﴿فَلَا تَسْأَلِنِ﴾ بهود، ﴿أَنْ يَهْدِيَنِي﴾ بالكهف، ﴿فَاعْبُدُونِ﴾ بالمؤمنين، ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ﴾ بيوسف، ﴿لَيْنَ أَخْرَجْنِي﴾ بالإسراء، ﴿دُعَاءِ رَبَّنَا﴾ بإبراهيم، ﴿وَلِي دِينِ﴾ بالكافرين، ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ ﴿الَّذِينَ﴾ ﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ ﴿قُلْ يَعْبَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾

وأما القسم الذى اتفقت المصاحف على حذفه فهو الذى يعبر عنه فى فن القراءات بالزوائد : وإليه أشار الشاطبى فى الحرز بقوله :  
 ودونك يا آتٍ تُسمى زوائداً لأن كُنَّ عن حَظِّ المصاحف مَعْرِلاً  
 وسميت بذلك لزيادتها على المتبع ، وهو رسم المصاحف العثمانية التى أجمع الصحابة عليها ، وهو قياسى واصطلاحى .

فالقياسى : ما وافق فيه اللفظ الخط ، والاصطلاحى : ما خالفه ببدل أو زيادة أو حذف أو وصل أو فصل ، وضابطها : أن تكون الياء محذوفة رسماً ، مختلفاً فى إثباتها وحذفها وصلأ ، أو وصلأ ووقفأ ، ولا يكون ما بعدها إذا ثبتت إلا متحركاً ، وهى تكون فى الأسماء نحو : ﴿الْدَاعِ﴾ و ﴿الْجَوَارِ﴾ و ﴿الْمُنَادِ﴾ و ﴿الْتَّنَادِ﴾ ، وفى الأفعال : نحو : ﴿يَأْتِ﴾ و ﴿يَسْرِ﴾ و ﴿يَتَّقِ﴾ و ﴿نَبِّغِ﴾ ، فهى فى هذه وشبهها لام الكلمة ، وتكون فاصلة وغير فاصلة .

فأما غير الفاصلة فخمس وثلاثون : منها ثلاث عشرة أصلية وهى ﴿الْدَاعِ﴾ فى البقرة موضع ، وفى القمر موضعان ، و ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ فى هود ، و ﴿الْمُهْتَدِ﴾ فى الإسراء والكهف ، و ﴿مَا كُنَّا نَبِّغِ﴾ فى الكهف ، و ﴿وَالْبَادِ﴾ فى الحج ، و ﴿كَالْجَوَابِ﴾ فى سبأ ، و ﴿الْجَوَارِ﴾ فى حم غسق ، و ﴿الْمُنَادِ﴾ فى ق ، و ﴿يَزْتَعِ﴾ فى يوسف ، و ﴿مَنْ يَتَّقِ﴾ فيها أيضاً .

و غير الأصلية منها اثنان وعشرون وهى ثتان فى البقرة ﴿إِذَا دَعَانِ﴾ و ﴿وَأَتَقُونَ يَتَأُولَى الْأَلْبَابِ﴾ ، و ثتان فى آل عمران ﴿وَمَنْ أَتَّبَعِنِ﴾ و ﴿وَخَافُونَ﴾ . وفى المائدة ﴿وَآخْشُونَ وَلَا﴾ ، وفى الأنعام ﴿وَقَدْ هَدَانِ﴾ ، وفى الأعراف ﴿ثُمَّ كِيدُونَ فَلَا﴾ ، وفى هود ثتان ﴿فَلَا تَسْأَلِنِ﴾ عند من كسر

النون ﴿وَلَا تُحْزُونِ﴾ ، وفي يوسف ﴿حَتَّى تَوْتُونَ﴾ ، وفي إبراهيم ﴿بِمَا  
 أَشْرَكَتُمُونَ﴾ ، وفي الإسراء ﴿لَيْنَ أَخْرَتِنِ﴾ وفي الكهف أربع ، ﴿أَنْ يَهْدِينَ﴾  
 و﴿إِنْ تَرَنِ﴾ و﴿أَنْ يُؤْتَيْنِ﴾ و﴿أَنْ تَعْلِمَنَّ﴾ ، وفي طه : ﴿أَلَا تَتَّبِعِ﴾ ،  
 وفي النمل ثتان : ﴿أَتَمِدُّونَ﴾ و﴿فَمَاءَ آتَنِءَ اللَّهِ﴾ ، وفي الزمر ثتان  
 ﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونَ﴾ ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿٧﴾ الَّذِينَ﴾ ، وفي غافر ﴿أَتَبِعُونَ  
 أَهْدِيكُمْ﴾ ، وفي الزخرف ﴿وَأَتَّبِعُونَ هَذَا﴾ .

وأما الفاصلة فسته وثمانون: الأصلية منها خمس وهي : ﴿الْمُتَعَالِ﴾ بالرفع ،  
 و﴿التَّلَاقِ﴾ و﴿الْتِنَادِ﴾ بالطور ، و﴿يَسْرِ﴾ و﴿بِالْوَادِ﴾ بالفجر .

وغير الأصلية إحدى وثمانون ، وهي ثلاث في البقرة : ﴿فَارَاهُونَ﴾  
 ﴿فَاتَّقُونَ﴾ ﴿وَلَا تَكْفُرُونَ﴾ ، وفي آل عمران ﴿وَأَطِيعُونَ﴾ ، وفي الأعراف  
 ﴿فَلَا تُنظِرُونَ﴾ بضم أوله وكسر ثالثه ، وفي يونس مثلها . وفي هود ﴿ثُمَّ لَا  
 تُنظِرُونَ﴾ ، وفي يوسف ثلاث : ﴿فَأَرْسَلُونَ﴾ و﴿وَلَا تَقْرُبُونَ﴾ و﴿أَنْ  
 تُفْنِدُونَ﴾ ، وفي الرعد ثلاث : ﴿مَتَابِ﴾ و﴿عِقَابِ﴾ و﴿مَتَابِ﴾ . وفي  
 إبراهيم ثتان : ﴿وَعِيدِ﴾ و﴿وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ﴾ . وفي الحجر ثتان : ﴿فَلَا  
 تَفْضَحُونَ﴾ و﴿وَلَا تُحْزُونَ﴾ . وفي النحل ثتان : ﴿فَارَاهُونَ﴾ و﴿فَاتَّقُونَ﴾ ،  
 وفي الأنبياء ثلاث : ﴿فَاعْبُدُونِ﴾ موضعان ، ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُونَ﴾ .  
 وفي الحج ﴿نِكِيرِ﴾ . وفي المؤمنين ستة : ﴿بِمَا كَذَّبُونَ﴾ موضعان ، ﴿فَاتَّقُونَ﴾  
 ﴿أَنْ تَحْضُرُونَ﴾ ﴿رَبِّ آرْجِعُونِ﴾ ﴿وَلَا تَكْلِمُونِ﴾ . وفي الشعراء ست  
 عشرة : ﴿أَنْ يَكْذِبُونَ﴾ و﴿أَنْ يَقْتُلُونَ﴾ و﴿سَهْدِينَ﴾ و﴿فَهُوَ يَهْدِينِ﴾  
 ﴿وَنَسِقِينَ﴾ و﴿يَشْفِينِ﴾ و﴿ثُمَّ تُحْيِينِ﴾ و﴿وَأَطِيعُونَ﴾ ثمانية مواضع ،

و ﴿إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُونِ﴾ . وفي النمل ﴿حَتَّى تَشْهَدُونِ﴾ وفي القصص ثتان :  
﴿أَنْ يَقْتُلُونِ﴾ و ﴿أَنْ يُكَذِّبُونِ﴾ ، وفي العنكبوت ﴿فَاعْبُدُونِ﴾ ، وفي سبأ  
﴿نَكِيرِ﴾ ، وفي فاطر مثله ، وفي يس ثتان : ﴿وَلَا يُنْقِدُونَ﴾ ﴿فَأَسْمَعُونَ﴾ ،  
وفي الصافات ثتان : ﴿لَتُرْدِينَ﴾ و ﴿سَيَهْدِينَ﴾ ، وفي ص ثتان : ﴿عِقَابِ﴾  
و ﴿عَذَابِ﴾ ، وفي الزمر ﴿فَاتَّقُونِ﴾ ، وفي غافر ﴿عِقَابِ﴾ ، وفي الزخرف  
ثتان : ﴿سَيَهْدِينَ﴾ و ﴿وَأَطِيعُونَ﴾ . وفي الدخان ثتان : ﴿تَرْجُمُونَ﴾  
و ﴿فَاعْتَرَلُونِ﴾ ، وفي ق ثتان : ﴿وَعِيدِ﴾ معاً . وفي الذاريات ثلاث :  
﴿لِيَعْبُدُونَ﴾ ﴿أَنْ يُطْعَمُونَ﴾ ﴿فَلَا يَسْتَعْجِلُونَ﴾ . وفي القمر ستة :  
جميعهن ﴿وَنُذِرِ﴾ ، وفي الملك ثتان : ﴿نَذِيرِ﴾ و ﴿نَكِيرِ﴾ ، وفي نوح :  
﴿وَأَطِيعُونَ﴾ ، وفي المرسلات : ﴿فَكِيدُونَ﴾ ، وفي الفجر ثتان : ﴿أَكْرَمَنِ﴾  
و ﴿أَهْنَنِ﴾ ، وفي الكافرين : ﴿وَلِي دِينِ﴾ ، فالجملة مائة وإحدى وعشرون ياء ،  
وإذا أضيف إليها ﴿تَسْلَنِ﴾ في الكهف تصير مائة واثنين وعشرين اختلف  
القراء في إثباتها وحذفها ، ولهم في ذلك أصول تُعلم من كتب القراءات فراجعها  
إن شئت ، فهذا جميع ما وقعت فيه الياء الزائدة قبل المتحرك .

وأما الياء الزائدة الواقعة قبل الساكن فهي في أحد عشر حرفاً في سبعة عشر  
موضعاً وهي : ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ﴾ على قراءة يعقوب بكسر التاء ،  
و ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ﴾ بالنساء ، و ﴿وَإِحْشَوْنَ الْيَوْمَ﴾ بالمائدة ، و ﴿يَقْصُ  
الْحَقِّ﴾ بالأنعام <sup>(١)</sup> على قراءته بسكون القاف وكسر الضاد المعجمة ، و ﴿نُجِ  
الْمُؤْمِنِينَ﴾ بيونس ، و ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾ بظه والنازعات ، و ﴿وَادِ النَّمْلِ﴾

(١) هذا على قراءة الكسائي وغيره ، أما قراءة حفص عن عاصم فهي : ﴿يَقْصُ﴾ [الأنعام : ٥٧]

بسورة النمل ، و﴿ الْوَادِ الْأَيْمَنِ ﴾ بالقصص ، و﴿ لَهَادِ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ بالحج ، و﴿ بِهِدِ الْعُمَى ﴾ بالروم . ﴿ يُرِدْنَ الرَّحْمَنُ ﴾ بيبس ، و﴿ صَالِ الْجَحِيمِ ﴾ بالصافات و﴿ يُتَادِ الْمُنَادِ ﴾ بقاف . و﴿ تُغْنِ الْأُنْدُرُ ﴾ بالقمر . و﴿ الْجَوَارِ الْمُنشَعَاتُ ﴾ بالرحمن ، و﴿ الْجَوَارِ الْكُنَّسِ ﴾ بالتكوير .

وقد أشار إلى ذلك شيخنا المتولى في كتابه اللؤلؤ المنظوم فقال :

يُرِدْنَ يَوْتِ الْوَادِ يَقْضِ تُغْنِ بِاقْتَرِبَتْ صَالِ الْجَوَارِ اخْشَوْنَ  
يُنَادِ هَادِ الْحَجِّ وَالرُّومِ وَفِي يُونُسَ نُنَجِ الْمُؤْمِنِينَ الْيَا اخْذِفِ  
وَقِفْ بِحَذْفِ الْيَاءِ عِنْدَ السَّبْعَةِ إِلَّا بِالرُّومِ لِعَمَلِي وَحَمْزَةِ  
وَعَنْ عَلَيْهَمْ بِنْمَلِ وَاذَى وَالْخُلْفُ لِلْمَكِّيِّ فِي يَنَادِي  
يعنى أن القراء السبعة تقف عليها بحذف الياء إلا ثلاث كلمات : الأولى :

قوله : ﴿ وَمَا أَنْتَ بِهَادِ الْعُمَى ﴾ بالروم ، أثبت الياء فيها وفقاً حمزة والكسائي باتفاق من الشاطبية ، وبخلف من الطيبة . والثانية قوله : ﴿ عَلَى وَاذِ النَّمْلِ ﴾ بسورته ، أثبت الياء فيها وفقاً الكسائي باتفاق من الشاطبية ، وبخلف من الطيبة أيضاً . والثالثة : قوله : ﴿ يَوْمَ يُتَادِ الْمُنَادِ ﴾ بسورة ق أثبت الياء فيها وفقاً ابن كثير بخلف من الشاطبية والطيبة ، وأما أبو جعفر وخالف فحكهما في هذه الكلمات كنافع وصلًا ووقفًا ، إلا أن أبا جعفر زاد إثبات الياء في قوله تعالى : ﴿ إِنْ يُرِدْنَ الرَّحْمَنُ ﴾ مفتوحة وصلًا ، وساكنة وقفًا ، وأما يعقوب فأثبت الياء في الجميع وقفًا .

\* تنبيه :

بقي من الزوائد نوعان لا خلاف في حذف الياء منهما في الحالين : أحدهما : ما حذف من آخر كل اسم منادى أضافه المتكلم إلى نفسه سواء

حذف منه حرف النداء نحو: ﴿رَبِّ أَرْنِي﴾ ﴿رَبِّ قَدْ﴾ ﴿رَبِّ هَبْ لِي﴾  
 ﴿رَبِّ ابْنِ لِي﴾ وشبهها، أو لم يحذف نحو: ﴿قُلْ يَاعِبَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾  
 ﴿يَاعِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ ﴿يَقَوْمِ﴾ ﴿يَرَبِّ﴾ ﴿يَتَأْتِ﴾ والياء في هذا النوع ياء  
 إضافة كلمة برأسها استغنى بالكسر عنها .

ولم يثبت في المصاحف من ذلك سوى موضعين بلا خلاف وهما: ﴿يَاعِبَادِي  
 الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ بالعنكبوت، و﴿يَاعِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ بالزمر، وموضع فيه  
 خلاف وهو: ﴿يَاعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ في الزخرف فهو في مصاحف أهل  
 المدينة والشام ياء، وفي مصاحف أهل العراق بغير ياء، فالقراء مجتمعون على  
 حذف ذلك وصلًا ووقفًا إلا ما انفرد به رويس في: ﴿يَاعِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ .

وثانيهما: ما حذف رسماً ولفظاً لأجل التنوين، وجملتها ثلاثون حرفاً في سبعة  
 وأربعين موضعاً نحو: ﴿مُوصٍ﴾ و﴿بَاغٍ﴾ و﴿عَادٍ﴾ و﴿وَأَتِ﴾ و﴿نَاجٍ﴾  
 و﴿غَوَاشٍ﴾ و﴿ذَانٍ﴾ و﴿بَاقٍ﴾ و﴿هَادٍ﴾ و﴿وَالٍ﴾ و﴿رَاقٍ﴾  
 و﴿مُفْتَرٍ﴾ و﴿مُهْتَدٍ﴾ و﴿مُعْتَدٍ﴾ و﴿تَرَاضٍ﴾ و﴿يَوَادٍ﴾ و﴿قَاضٍ﴾  
 و﴿فَآنٍ﴾ و﴿رَاقٍ﴾ و﴿أَيْدٍ﴾ و﴿حَامٍ﴾ و﴿زَانٍ﴾ و﴿لَيَالٍ﴾ و﴿مُلْتَقٍ﴾  
 و﴿ءَانٍ﴾ و﴿مُسْتَحْفٍ﴾ و﴿لَعَالٍ﴾ و﴿بِكَافٍ﴾ و﴿جَازٍ﴾ و﴿هَارٍ﴾ .

وقف ابن كثير بالياء في أربعة أحرف منها في عشرة مواضع وهي: ﴿هَادٍ﴾  
 في خمسة، منها اثنان بالرعد، واثنان بالزمر، والخامس بالطول [غافر]، ﴿رَاقٍ﴾  
 في موضعي الرعد، وموضع غافر، و﴿وَالٍ﴾ بالرعد، و﴿بَاقٍ﴾ بالنحل . فإن  
 عرف الاسم بأل كـ ﴿الدَّاعِ﴾ و﴿المُهْتَدِ﴾ جاز إثبات الياء وحذفها وصلًا  
 ووقفًا في الرفع والجر، أما في النصب فلا تحذف الياء بحال سواء كان الاسم

معرفاً بأل أو منوناً نحو: ﴿يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ الدَّاعِيَ﴾ ، و﴿وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ﴾  
 لخفة الفتحة اهـ .

تنبيه : ما حذف من الكلمة من واو أو ألف أو ياء للجازم غير ما مر فهو  
 محذوف خطأ ولفظاً ، ووصلاً ووفقاً نحو: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾  
 و﴿أَدْعُ لِنَارِكَ﴾ ، و﴿إِنْ نَعَفُ عَنْ طَآئِفَةٍ مِّنْكُمْ﴾ و﴿وَلْيَدْعُ رَبَّهُ﴾ ،  
 و﴿وَمَنْ يَعِشْ﴾ ، ونحو ﴿وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ﴾ و﴿وَلِيَحْشَ الَّذِينَ﴾ ،  
 و﴿الْمُتَرِّ﴾ و﴿وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ﴾ ، ونحو: ﴿وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي﴾  
 الْأَرْضِ﴾ و﴿اتَّقِ اللَّهَ﴾ و﴿وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ﴾ و﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ﴾  
 و﴿وَلَتَأْتِ طَآئِفَةٌ﴾ و﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ﴾ و﴿وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ﴾ و﴿وَمَنْ تَقِ﴾  
 السَّيِّئَاتِ﴾ وما أشبه ذلك .

### الفصل الرابع

#### في بيان هاء التانيث التي تكتب تاءً مجرورة والتي تكتب هاءً

اعلم أن كل ما ذكر في كتاب الله تعالى من هاءات التانيث في الأسماء المفردة  
 فهو مرسوم بالهاء نحو ﴿دَعْوَةٌ﴾ و﴿سَكْرَةٌ﴾ و﴿رَنَوَةٌ﴾ و﴿كَهَيْفَةٌ﴾ ،  
 و﴿وَالْمُؤْتَفِكَةَ﴾ و﴿رِسَالَةٌ﴾ و﴿قَائِمَةٌ﴾ و﴿الْآخِرَةُ﴾ وما أشبه ذلك ، إلا  
 مواضع رسمت بالتاء المجرورة يجب على القارئ معرفتها ليقف عليها عند ضيق  
 النفس أو الاختبار أو التعليم .

وهي على قسمين : قسمٌ اتفقوا على قراءته بالإفراد ، وقسمٌ اختلفوا فيه - أي في  
 قراءته - بالإفراد أو الجمع . فالمتفق عليه ثلاث عشرة كلمة ، المتكرر<sup>(١)</sup> منها ستة

(١) أي الذي ورد أكثر من مرة في القرآن .

وهي: ﴿رَحْمَةٍ﴾ و﴿نِعْمَةٍ﴾ و﴿أَمْرًا﴾ و﴿سُنَّةً﴾ و﴿لَعْنَةً﴾ و﴿وَمَعْصِيَتٍ﴾  
 وغير المتكرر سبعة: ﴿كَلِمَةً﴾ و﴿قُرَّةً﴾ و﴿بَقِيَّةً﴾ و﴿فِطْرَتٍ﴾ و﴿شَجَرَةً﴾  
 و﴿جَنَّةً﴾ و﴿آبَتٍ﴾ .

فأما ﴿رَحْمَةً﴾ فرسمت بالتاء المجرورة في سبعة مواضع وهي: ﴿يَرْجُونَ  
 رَحِمَتَ اللَّهِ﴾ بالبقرة، و﴿إِنَّ رَحِمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ بالأعراف، و﴿رَحِمَتُ اللَّهِ  
 وَبَرَكَتُهُ﴾ يهود، و﴿ذِكْرُ رَحِمَتِ رَبِّكَ﴾ بمريم، و﴿فَأَنْظُرْ إِلَى آثِرِ رَحِمَتِ اللَّهِ﴾  
 بالروم، و﴿أَهْمُرُّ يَقْسِمُونَ رَحِمَتَ رَبِّكَ﴾ و﴿وَرَحِمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾ كلاهما  
 بالزخرف . وقد جمعها شيخنا المتولى في بيتين من اللؤلؤ المنظوم فقال :

يرجون رحمتَ وذكروا رحمتَ ورحمتُ الله قريبٌ فابيت  
 ورحمتُ الله بهود مع إلى آثار رحمتِ كزخرف كـ  
 وما عدا هذه السبعة يرسم بالهاء نحو: ﴿لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ .

وأما ﴿نِعْمَةً﴾ فرسمت بالتاء المجرورة في أحد عشر موضعاً وهي: ﴿وَأَذْكُرُوا  
 نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ﴾ بالبقرة، و﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ  
 بِأَلْ عَمْرَانَ، و﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هُمْ﴾ بالمائدة، و﴿بَدَلُوا نِعْمَتَ  
 اللَّهِ﴾، و﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ كلاهما بإبراهيم، و﴿وَيَنْعَمَتِ اللَّهُ هُمْ  
 يَكْفُرُونَ﴾، و﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ﴾، و﴿وَأَشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾، كل من  
 الثلاثة بالنحل، و﴿فِي الْبَحْرِ بِنِعْمَتِ اللَّهِ﴾ بلقيان، و﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ  
 عَلَيْكُمْ﴾ بفاطر، و﴿فَذَكِّرْ فَمَا أَنْتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ﴾ بالطور .

وقد جمعها من اللؤلؤ المنظوم فقال :

ونعمتُ الله عليكم في البقر كفاطرٍ وآل عمران اشتهر

والثانى فى العُقودِ معَ حَرْفَيْنِ جَاءَ اِبْرَاهِيمَ آخِرَيْنِ  
ثُمَّ ثَلَاثَةٌ بِنَحْلِ أُخْرَتْ وَمَوْضِعُ الطُّورِ وَلَقَامَانَ ثَبَّتْ

وما عدا هذه الأحد عشر رُسمت بالهاء كالثلاثة الأولى التى بالنحل ، وهى  
قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَكُفُّمِنْ  
نِعْمَةِ اللَّهِ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ تَجْحَدُونَ ﴾ . وكالأولى من  
إبراهيم : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ ، وكالأولى  
والثالثة من العقود (المائدة) وهى قوله : ﴿ وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ ، وقوله :  
﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَنْقُومِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ .

وأما (امرأة) إذا أضيفت إلى زوجها فهى مرسومة بالتاء المجرورة ، وذلك فى  
سبعة مواضع وهى : ﴿ إِذْ قَالَتْ اَمْرَأْتُ عِمْرَانَ ﴾ فى آل عمران ، و ﴿ اَمْرَأْتُ  
الْعَزِيزِ ﴾ اثنان فى يوسف ، و ﴿ اَمْرَأْتُ فِرْعَوْنَ ﴾ فى القصص ، و ﴿ اَمْرَأْتُ نُوحٍ ﴾  
و ﴿ اَمْرَأْتُ لُوطٍ ﴾ و ﴿ اَمْرَأْتُ فِرْعَوْنَ ﴾ الثلاثة فى التحريم . والضابط فى  
ذلك : أن كل امرأة تذكر مع زوجها فهى مفتوحة التاء كما قال شيخنا المتولى :  
وامرأة مع زوجها قد ذُكرت فهاؤها بالتاء رسماً وردت  
وما عدا هذه السبعة فهو مرسومٌ بالهاء نحو قوله : ﴿ وَإِنْ اَمْرَأَةٌ خَافَتْ ﴾ .

وأما ﴿ سُنَّتٌ ﴾ فرسمت بالتاء المجرورة فى خمسة مواضع وهى : ﴿ فَقَدْ مَضَتْ  
سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ ﴾ بالأنفال ، و ﴿ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ ﴾ ﴿ فَلَنْ نَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ  
تَبْدِيلًا ﴾ و ﴿ وَلَنْ نَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا ﴾ الثلاثة بفاطر ، و ﴿ سُنَّتَ اللَّهِ الَّتِي  
قَدْ خَلَّتْ فِي عِبَادِهِ ﴾ بغافر .

وقد جمعها شيخنا المتولى فى اللؤلؤ المنظوم فقال :

سُنَّتُ فَاطِرٍ وَفِي الْأَنْفَالِ حَرْفٌ كَذَا فِي غَاثِ ذَوْبَالِ

وما عدا هذه الخمسة رسمت بالهاء نحو قوله: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا﴾  
بالأحزاب .

وأما (لعنة) فرسمت بالتاء المجرورة في موضعين ، الأول : قوله تعالى :  
﴿فَتَجَعَلَ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكٰذِبِينَ﴾ بآل عمران . والثاني : قوله تعالى :  
﴿وَالْخٰنِمْسَةُ اِنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ اِنْ كَانَ مِنَ الْكٰذِبِينَ﴾ بالنور . وقد أشار  
إليها شيخنا المتولى فقال :

لعنت في عمران وهو الأول وموضع النور وليس يُشكل  
وما عدا هذين الموضعين فمرسوم بالهاء نحو قوله : ﴿أُولٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾  
بالبقرة و ﴿أُولٰٓئِكَ جَزَاؤُهُمْ اَنْ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ بآل عمران .

وأما ﴿معصية﴾ فرسمت بالتاء المجرورة في موضعين وهما ﴿وَمَعْصِيَتِ  
الرَّسُولِ﴾ كلاهما بالمجادلة ، ولا ثالث لهما في القرآن .

وأما ﴿كَلِمَةً﴾ فرسمت بالتاء المجرورة في موضع واحد وهو قوله تعالى :  
﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنٰى﴾ بالأعراف . ( ا هـ . من الثغر الباسم وشرح  
اللؤلؤ المنظوم ) .

وقال في الجواهر الفريد : قال أبو عمرو : وكتب في مصاحف أهل العراق  
﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنٰى﴾ في الأعراف بالتاء المجرورة ورسمه الغازي  
ابن قيس بالهاء ، ولم يعتمد الشاطبي وابن الجزري وصاحب المورد وغيرهم إلا  
على الأول وهو القطع برسمه بالتاء كما في مصاحف العراق . ( ا هـ . باختصار ) .

وما عدا هذا الموضع يرسم بالهاء نحو : ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾  
و ﴿كَلِمَةً طَيِّبَةً﴾ و ﴿كَلِمَةً خَبِيثَةً﴾ وشبه ذلك .

وأما ﴿بَقِيَّتُ﴾ فرسمت بالتاء المجرورة في موضع واحد وهو قوله تعالى :  
﴿بَقِيَّتُ اللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ يهود ، وما عداها بالهاء نحو : ﴿أُولُوا بَقِيَّةٍ﴾ يهود ،  
و ﴿وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آءَالُ مُوسَى﴾ .

وأما ﴿قُرَّةَ﴾ فرسمت بالتاء المجرورة في موضع واحد ، وهو قوله : ﴿قُرَّتُ  
عَيْنِي لِي وَلَكَ﴾ بالقصص ، وما عداها بالهاء نحو قوله تعالى : ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ  
مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ بالسجدة ، وقوله تعالى : ﴿رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِن  
أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾ .

وأما ﴿فِطْرَةَ﴾ فرسمت بالتاء المجرورة في موضع واحد وهو قوله تعالى :  
﴿فِطْرَتَ اللَّهِ﴾ بالروم ، ولا ثاني لها في القرآن .

وأما ﴿شَجْرَةٌ﴾ فرسمت بالتاء المجرورة في موضع واحد ، وهو قوله تعالى :  
﴿إِنَّ شَجْرَتَ الزَّقُّومِ﴾ بالدخان ، وما عداها يرسم بالهاء نحو قوله :  
﴿شَجْرَةَ الْخُلْدِ﴾ ب ( طه ) .

وأما ﴿جَنَّةَ﴾ فرسمت بالتاء في موضع واحد وهو قوله : ﴿وَجَنَّتُ نَعِيمٍ  
﴿بِالْوَاقِعَةِ﴾ ، وما عداها يرسم بالهاء نحو قوله : ﴿أَيُّطَمَعُ كُلُّ آمَرِيٍّ  
مِّنْهُمْ أَنْ يَدْخُلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ﴾ بالمعارج .

وأما ﴿ابنة﴾ فرسمت بالتاء في موضع واحد وهو قوله تعالى : ﴿وَمَرِيَمَ ابْنَتَ  
عِمْرَانَ﴾ في التحريم ، ولا ثاني له في القرآن .

وقد جمع ذلك شيخنا المتولى فقال :

مَعْصِيَتِ الرَّسُولِ ثُمَّ فِطْرَتِ قُرَّتُ عَيْنٍ وَبَقِيَّتُ ابْنَتِ  
شَجْرَةَ الدُّخَانِ ثُمَّ كَلِمَتِ الْأَعْرَافِ جَنَّتُ التَّى فِي وَقَعَتِ

وأما القسم الذى اختلفوا فى قراءته بالإفراد والجمع فهو اثنا عشر موضعاً منها  
قوله: ﴿كَلِمَاتٍ﴾ فى أربعة مواضع :

أولها: بالأنعام: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ قرأها بالجمع نافع  
وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر، وقرأها الكوفيون ويعقوب  
بالإفراد .

وثانيها: الأولى: يونس ﴿كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ  
فَسَقُوا﴾ . وثالثها: الثانية بها (يونس) ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ  
كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ .

ورابعها: التى بغافر: ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾  
قرأهن البصريان وابن كثير والكوفيون بالإفراد، وقرأهن الباقون بالجمع .  
واتفقت المصاحف على كتب أولى يونس بالتاء المجرورة، واختلفت فى الثانية  
وحرف غافر، فُرْسَمَا فى المدنى والشامى بالتاء، وفى العراقى بالهاء، وقطع ابن  
الجزرى وغيره بأنهما التاء، وعلى ذلك شرح الجزرية .

ثم إنك إذا نظرت لرسمها هاءً جاز لك الوقف عليها بها لمن قرأها بالإفراد،  
وإذا نظرت لرسمها تاءً أجريتها كنظائرها .

والخامس: ﴿ءَايَاتٍ لِّلسَّالِينَ﴾ بيوسف، قرأها ابن كثير بالإفراد، والباقون  
بالجمع .

والسادس والسابع: ﴿غَيَّبَتِ الْجُبُ﴾ معاً بيوسف، قرأهما المدنيان بالجمع  
والباقون بالإفراد .

والثامن: ﴿ءَايَاتٍ مِّن رَّبِّهِ﴾ بالعنكبوت، قرأها ابن كثير وشعبة وحمزة  
والكسائى وخلف بالإفراد، وقرأها الباقون بالجمع .

والناسع: ﴿ فِي الَّغُرْفَتِ ءَامِنُونَ ﴾ بسبأ، قرأها حمزة بالإفراد، والباقون بالجمع .

والعاشر: ﴿ فَهَمَّ عَلَىٰ بَيْنَتِ مِّنْهُ ﴾ بفاطر، قرأه ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وحفص وحمزة وخلف بالإفراد، وقرأه الباقون بالجمع .

والحادى عشر: ﴿ مِنْ ثَمَرَاتٍ مِّنْ أَكْثَامِهَا ﴾ بفصلت، قرأها المدنيان وابن عامر وحفص بالجمع، والباقون بالإفراد .

والثانى عشر: ﴿ حَمَلَتْ صُفْرًا ﴾، قرأه حمزة والكسائى وخلف وحفص بالإفراد، والباقون بالجمع .

ووقف ابن كثير وأبو عمرو والكسائى وكذا يعقوب على جميع ما تقدم من قوله: ﴿ رَحِمَتْ ﴾ إلى هنا بالهاء، إلا ما قرأوه بالجمع من المختلف فى إفراده وجمعه، فقد وقفوا عليه بالتاء، كما أن الباقيين يقفون على الجمع بالتاء . والوقف على الهاء لغة قريش وجماعة من فصحاء العرب، والوقف بالتاء لغة طيىء، وقد أشار إلى ذلك شيخنا المتولى فى اللؤلؤ المنظوم فقال :

وَكُلُّ مَا فِيهِ الْخِلَافُ يُجْرَى جَمْعًا وَقَرَدًا فَبِتَاءٍ فَاذِرِ  
وَذَا جَمَالَاتٍ وَأَيَاتٍ أَتَى فى يَوْسَفَ وَالْعَنْكَبُوتِ يَأْتَى  
وَكَلِمَاتٍ وَهُوَ فى الطُّولِ مَعًا أَنْعَامُهُ ثُمَّ يِوُسُسَ مَعًا  
وَالغُرْفَاتِ فى سَبَأٍ وَبَيْنَتِ فى فِاطِرٍ وَثَمَرَاتِ فُصِّلَتْ  
غِيَابَتِ الْجُبِّ وَخُلْفُ ثَانِي يِوُسُسَ وَالطُّولِ فَعِ الْمَعَانِي  
وَقَفَ الْكِسَا الْمَكِّيُّ وَالْبَصْرِيُّ بِهَا إِلَّا الَّذِي بِالْجَمْعِ قَالٌ، أَنْتَبَهَا

وقد رسموا بالتاء المجرورة ست كلمات وهى: ﴿ يَتَأَبَّتِ ﴾ و ﴿ هَيْبَاتِ ﴾ و ﴿ مَرَضَاتِ ﴾ و ﴿ ذَاتَ بَهْجَةٍ ﴾، و ﴿ وَّلَاتِ ﴾، و ﴿ أَلَّتْ ﴾ لكن

اختلفوا في الوقف عليها :

أما ﴿يَتَأْتِي﴾ وهو ييوسف ومريم والقصص والصفات فوقف عليها بالهاء خلافاً للرسم - ابن كثير وابن عامر ، وكذا أبو جعفر ويعقوب ، ووقف الباقون بالتاء على الرسم - وأما ﴿هَيَّاتَ﴾ في موضعي المؤمنون ، فوقف عليها البزى والكسائي بالهاء ، واختلف عن قبل ، فقطع له بالتاء صاحب التيسير والشاطبية ، وبذلك قرأ الباقون ، وأما ﴿مَرَضَاتٍ﴾ وهو في ثلاثة مواضع بالبقرة والنساء والتحريم . و ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾ بص ، و ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ بالنمل ، و ﴿الَلَّتْ﴾ بالنجم ، فوقف الكسائي عليها بالهاء ، والباقون بالتاء ، وخرج ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ ﴿ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ المتفق على التاء فيه وقفاً .

تنبيه

اعلم أن كل ما ذكر في كتاب الله من الأسماء بالجمع مطلقاً فهو مرسومٌ بالتاء المجرورة، نحو: ﴿ءَايَاتٍ﴾ و ﴿بَيِّنَاتٍ﴾ و ﴿مُتَبَّرَجَاتٍ﴾ و ﴿وَالْمُؤْتَفِكَاتِ﴾ و ﴿الْمُنشَعَاتُ﴾ وما أشبه ذلك ، ورسوموا أيضاً ﴿مَلَكُوتٍ﴾ و ﴿جَالُوتٍ﴾ و ﴿طَالُوتٍ﴾ و ﴿التَّابُوتُ﴾ و ﴿الطَّبُوتُ﴾ بالتاء المجرورة ، ورسوموا : ﴿الْعَنَّتْ مِنْكُمْ﴾ بالنساء بالتاء المجرورة ، وكذا تاء التأنيث اللاحقة للفعل نحو : ﴿وَعَنَّتِ الْوُجُوهُ﴾ و ﴿وَقَالَتْ أَخْرُجِي﴾ ، و ﴿وَأَزَلَّتِ الْجَنَّةُ﴾ ، و ﴿وَبُرِزَتِ الْجَحِيمُ﴾ ، و ﴿زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ﴾ ، و ﴿نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾ و ﴿أَزِفَتِ﴾ الأولى بالنجم ، وما أشبه ذلك من الأفعال . أما ﴿الْأَزِفَةُ﴾ الثانية بالنجم فهي مرسومة بالهاء ؛ لأنها من الأسماء المفردة .

وكل ما في القرآن من لفظ : ﴿الصلوة﴾ و ﴿الزكوة﴾ و ﴿الحياة﴾ ، فهو

مرسوم بالهاء معرفاً كان أو منكرًا ما لم يضاف للضمير ، وكل ما فيه من لفظ :  
﴿التَّوْرَةَ﴾ و ﴿بِالْعَدْوَةِ﴾ و ﴿النَّجْوَةَ﴾ فهو مرسوم بالهاء أيضًا ، وقد  
رسموا ﴿تُقَنَّةً﴾ بآل عمران ، و ﴿لَوْمَةً لِأَيْمٍ﴾ بالمائدة ، و ﴿مُزَجَلِيَّةٍ﴾  
بيوسف و ﴿كَمِشْكُوتَةٍ﴾ بالنور ، و ﴿وَمَنَوَةٌ﴾ بالنجم ، و ﴿حِجْلَةً أَيْمَنِيكُمْ﴾  
بالتحرير ، و ﴿رِحْلَةَ الشِّتَاءِ﴾ بسورة قريش ، كلها بالهاء أيضًا .

## الفصل الخامس

### في تقسيم الوقف على مرسوم الخط

اعلم أن الوقف على مرسوم الخط ينقسم إلى قسمين : متفق عليه ، ومختلف فيه .

فالمتفق عليه تقدم بيانه أول الباب في الوقف على المقطوع والموصول .  
والمختلف فيه ينحصر في خمسة أقسام : الإبدال ، والإثبات ، والحذف ، والوصل ،  
والقطع .

فأما الإبدال فهو إبدال حرف بآخر ؛ كإبدال التاء المجرورة هاء لمن يقف بها  
على الكلمات السابق ذكرها ، أو التنوين ألفاً للجميع نحو : ﴿سَمِيْعًا عَلِيْمًا﴾ ،  
و ﴿عَفُوْرًا رَّحِيْمًا﴾ ، أو بإبدال الهمزة ألفاً أو واوًا أو ياءً عند الوقف على  
المهموز لحمزة وهشام .

وأما الإثبات فهو على قسمين : أحدهما إثبات ما حُذف رسمًا ، وثانيهما إثبات  
ما حُذف لفظًا ، أما إثبات ما حُذف رسمًا فينحصر في نوعين : الأول : هاء  
السكت ، وهو من الإلحاق . الثاني : أحد حروف العلة الواقعة قبل الساكن  
المحذوفة لأجله .

أما النوع الأول : وهو (هاء السكت) فيجىء في خمسة أصول وكلمات

مخصوصة .

الأصل الأول : ( ما ) الاستفهامية المجرورة بحرف الجر ، وذلك خمس كلمات ( لَمْ ) و ( عَمَّ ) و ( فِيمَ ) و ( بِمَ ) و ( مِمَّ ) ، وقف البزى وكذا يعقوب بزيادة هاء السكت بخلاف عنهما في الكلمات الخمس عوضاً عن الألف المحذوفة لأجل دخول حرف الجر على ( ما ) الاستفهامية ، ووقف الباقر على الميم اتباعاً للرسم .

الأصل الثاني : الضمير المفرد الغائب مذكراً كان أو مؤنثاً ، وذلك لفظ ( هو ) و ( هى ) حيث وقعا ، أى سواء اقترنا بواو أو فاء أو لام أم لا ، وقف عليه يعقوب بزيادة هاء السكت ، ووقف الباقر على الواو والياء اتباعاً للرسم .

الأصل الثالث : النون المشددة من ضمير جمع الإناث كيف وقع ، سواء اتصل باسم نحو ﴿ نِسَائِهِنَّ ﴾ و ﴿ أَيَدِيَهُنَّ ﴾ و ﴿ وَأَرْجُلِهِنَّ ﴾ ، أو فعل نحو : ﴿ وَءَاتَوْهُنَّ ﴾ و ﴿ لَا تَخْرَجُوهُنَّ ﴾ ، أو حرف نحو : ﴿ إِلَيْهِنَّ ﴾ و ﴿ عَلَيْنَّ ﴾ و ﴿ فِيهِنَّ ﴾ أو لم يتصل نحو : ﴿ بَنَاتِي هُنَّ ﴾ . قال ابن الجزرى فى النشر : « وقد أطلقه بعضهم ، وأحسب أن الصواب تقييده بما كان بعد هاء كما نقلوا ، ولم أجد أحداً مثل بغير ذلك ، فإن نص على غيره أحد يوثق به رجعنا إليه ، وإلا فالأمر كما ظهر لنا والله أعلم » . وقف عليه يعقوب بزيادة هاء السكت ، ووقف الباقر على النون المشددة اتباعاً للرسم .

الأصل الرابع : الياء المشددة للمتكلم المدغمة ، سواء اتصلت باسم نحو : ﴿ بِمُصْرِحِيَّ ﴾ و ﴿ بِيَدِيَّ ﴾ و ﴿ لَدِيَّ ﴾ ، أو حرف نحو : ﴿ إِلَيَّ ﴾ و ﴿ عَلَيَّ ﴾ وقف عليه يعقوب بزيادة هاء السكت باختلاف عنه ، ووقف الباقر عليه اتباعاً للرسم .

الأصل الخامس : النون المفتوحة التى فى آخر الأسماء نحو : ﴿ الْعَلَمِينَ ﴾

و﴿ الْمَفْلِحُونَ ﴾ و﴿ الَّذِينَ ﴾ و﴿ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ وقف عليه يعقوب بزيادة هاء السكت ، والباقون على النون اتباعاً للرسم . ( اهـ . إتخاف البشر ، وشرح الدرّة للمبلى ) .

وأما الكلمات المخصوصة فهى أربع : ﴿ يَتَوَلَّاتِي ﴾ و﴿ يَتَأَسَفُ ﴾ و﴿ يَحَسْرَتًا ﴾ و﴿ تَمَّ ﴾ الظرف المفتوح التاء المثلثة نحو : ﴿ فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ ﴾ و﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ تَمَّ رَأَيْتَ ﴾ ، وقف رويس باختلاف عنه بزيادة هاء السكت فى الكلمات الأربع ، ووقف الباقر على الألف فى الكلمات الثلاث الأول ، وعلى الميم المشددة ساكنة فى الكلمة الرابعة ، ولا خلاف بينهم فى حذف الهاء وصلًا فى جميع ما ذكر .

وأما النوع الثانى : وهو أحد حروف العلة : الألف ، والواو ، والياء ، فنقول : أما ما حذف من الألف الساكن فى كلمة واحدة وهى ﴿ أُيَّة ﴾ فى ثلاثة مواضع : ﴿ أُيَّةُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ فى النور ، و﴿ يَتَأَيُّهُ السَّاحِرُ ﴾ بالزخرف ، و﴿ أُيَّةُ الثَّقَلَانِ ﴾ بالرحمن ، كما تقدم ، فوقف عليها بالألف أبو عمرو والكسائى ، وكذا يعقوب ، ووقف الباقر بغير ألف اتباعاً للرسم .

وأما ما حذف من الواو الساكن رسماً فى أربعة مواضع : ﴿ وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ ﴾ بالإسراء ، و﴿ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ ﴾ بالشورى ، و﴿ يَدْعُ الدَّاعِ ﴾ بالقمر ، و﴿ سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ ﴾ بالعلق كما مر . والوقف على الأربعة للجميع على الرسم ، أى بحذف الواو ، إلا ما انفرد به الدانى عن يعقوب من الوقف على الأصل . ولم يذكر ذلك فى الطيبة ولا عرج عليه لكونه انفراذه على عادته من قراءة الدانى على أبى الفتح وأبى الحسن . قال فى النشر : ( وقد قرأت به عليه من طريقه ) .

وأما قوله : ﴿ نَسُوا اللَّهَ ﴾ فالوقف عليه بالواو للجميع على الرسم خلافاً لبعضهم .

وأما قوله : ﴿ وَصَلِحُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ فليس من هذا الباب ، وقد اتفق فيه اللفظ والرسم والوصل والوقف . ( ا هـ . رميلي على الدرّة ) .

وأما ما حذف من الياء لساكن : فهو أحد عشر حرفاً في سبعة عشر موضعاً وهي : ﴿ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ ﴾ إلى آخر ما تقدم ، وقف عليها يعقوب بالياء ، ووقف الباقيون بالحذف اتباعاً للرسم إلا ثلاث كلمات يُعلم حُكْمُ الوقف عليها مما تقدم . وأما القسم الثاني من الإثبات : وهو إثبات ما حذف لفظاً فإن ذلك في أربع عشرة كلمة ، منها سبع كلمات اتفق القراء على الوقف عليها بهاء السكت ، واختلفوا في إثباتها وصلّاً وهي : ﴿ يَتَسَنَّهُ ﴾ بالبقرة و ﴿ أَقْتَدِهِ ﴾ بالأنعام ، فحذف الهاء منها وصلّاً حمزة والكسائي ، وكذا خلف ويعقوب ، و ﴿ كِتَابِيَّة ﴾ معاً بالحاقّة ، و ﴿ حِسَابِيَّة ﴾ بها ، حذف الهاء منهن وصلّاً يعقوب ، و ﴿ مَالِيَّة ﴾ و ﴿ سُلْطَانِيَّة ﴾ بها أيضاً ، و ﴿ مَا هِيَّة ﴾ بالقارعة ، حذف الهاء منهن وصلّاً حمزة وكذا يعقوب .

ومنها سبع كلمات اختلف القراء في إثبات الألف فيها وحذفها وصلّاً ووقفاً مع ثبوتها في الرسم في جميع المصاحف وهي : ( ثمودا ) في مواضعها الأربعة المتقدمة ، و ﴿ الظُّنُونَا ﴾ و ﴿ الرَّسُولَا ﴾ و ﴿ السَّبِيلَا ﴾ بالأحزاب ، و ﴿ سَلَسِيلَا ﴾ و ﴿ قَوَارِيرَا ﴾ بسورة الإنسان . وقد تقدم بيان قراءة كل القراء وصلّاً ووقفاً في النوع الأول من الفصل الثالث في بيان الوقف على الثابت والمحذوف من حروف المد ، فراجع إن شئت .

\* وأما الحذف فهو أيضاً على قسمين :

أحدهما : حذف ما ثبت رسماً . وثانيهما : حذف ما ثبت لفظاً .

فالأول : في كلمة واحدة وهو : ﴿ وَكَأَيِّن ﴾ وقعت في سبع مواضع كما تقدم ، فحذف النونَ منها ووقف على الياء أبو عمرو ، وكذا يعقوب ، ووقف الباقون على النون .

والثاني : وهو حذف ما ثبت لفظاً ولم يقع مختلفاً فيه ، وهو الواو والياء الثابتان في هاء الكناية لفظاً ، المحذوفان رسماً ، وكذلك صلة ميم الجمع ، فما ثبت منها في الوصل سقط في الوقف على وفاق بينهم

وأما وصل المقطوع رسماً فوقع في ثلاثة أحرف : ﴿ أَيُّمًا ﴾ بسورة الإسراء ، و﴿ مَالٍ ﴾ في مواضعها الأربعة ، و﴿ إِلِ يَاسِينَ ﴾ بالصفات .

أما قوله : ﴿ أَيُّمًا ﴾ فوقف حمزة والكسائي وكذا رويس على ﴿ أَيُّمًا ﴾ دون ﴿ مَاءٍ ﴾ ، ووقف الباقون على ﴿ مَاءٍ ﴾ . قال في الإتحاف : والأرجح والأقرب للصواب - كما في النشر - جواز الوقف على كل من ﴿ أَيُّمًا ﴾ و﴿ مَاءٍ ﴾ لكل القراء اتباعاً للرسم ؛ لكونها كلمتين انفصلتا رسماً كما يُعلم من شرح الطيبة .

وأما ﴿ مَالٍ ﴾ و﴿ إِلِ يَاسِينَ ﴾ فتقدم الكلام عليهما في الفصل الثاني من هذا الباب .

وأما قطع الموصول رسماً فوقع في ثلاثة أحرف : ﴿ وَيَكُنَّ اللَّهُ ﴾ ، و﴿ وَيَكُنَّهُ ﴾ بالقصص ، و﴿ الْأَيْسَجُدُوا ﴾ بالنمل ، أما قوله : ﴿ وَيَكُنَّ ﴾ و﴿ وَيَكُنَّهُ ﴾ فقد تقدم الكلام عليهما .

وأما قوله : ﴿ الْأَيْسَجُدُوا ﴾ فالوقف على ﴿ يَهْتَدُونَ ﴾ قبله تام لمن قرأ «ألا» بالتخفيف وهو الكسائي وأبو جعفر ورويس ؛ لأن ﴿ أَلَا ﴾ في قراءتهم

للاستفتاح ، وحكمها أن يفتح بها الكلام ، ويصح الوقف لهم على ﴿أَلَا﴾ وعلى ﴿يَا﴾ ؛ لأن كل واحدة كلمة مستقلة ، وعليهما معاً ، ويتدثون « اسجدوا » بضم همزة الوصل ؛ لأنه ثلاثي مضموم الثالث ضمًا لازماً وحذفت همزة الوصل خطأً على مراد الوصل ، فهو على تقدير: أَلَا يَا هَؤُلَاءِ اسجدوا ، فهما كلمتان ، فمن ثَمَّ فصلت وقفًا. ومن قرأ «أَلَا» بالتشديد لم يقف على قوله: ﴿يَهْتَدُونَ﴾ ، فإن وقف فهو جائز ؛ لأنه رأس آية .

ولا يجوز له الوقف على الياء لأنها بعض كلمة ، ولا يجوز الوقف على بعض الكلمة دون بعض ، ولا يجوز الوقف للجميع على ﴿أَنْ﴾ المدغم نونها في ﴿لَا﴾ ؛ لأن كل ما كتب موصولًا لا يجوز الوقف فيه إلا على الكلمة الأخيرة منه لأجل الاتصال الرسمي ، ولا يجوز فصله إلا برواية صحيحة كوقف الكسائي على الياء في قوله: ﴿وَيَكَّانٌ﴾ ﴿وَيَكَّانُهُ﴾ بالقصص . اهـ .

### الفصل السادس

في بيان أنواع الوقف على أواخر الكلم  
وما يجوز فيه الروم والإشمام ، أو الروم فقط ، وما لا يجوز

اعلم أن أنواع الوقف ثلاثة :

أولها : الإسكان المحض وهو الأصل ؛ لأن العرب لا يتدثون بساكن ، ولا يقفون على متحرك ، إذ الابتداء بساكن متعذر أو متعسر . والوقف بالسكون ، قال بعضهم : إنه واجب شرعي يثاب على فعله ويُعاقب على تركه ، ولا يخفى ما في ذلك من المشقة العظيمة ، وقال بعضهم : صناعي ، فيقبح على القارئ تركه ويُعزَّرُ عليه عند أهل ذلك الشأن ، إلا أن في ذلك فسحة عظيمة على الإنسان .

فإن قلت : الأصل هو الحركة لا السكون ، فبأى علة يصير السكون أصلًا في

الوقف ؟ !

فالجواب : أنه لما كان الغرض من الوقف الاستراحة ، والسكون أخف من الحركات كلها وأبلغ في تحصيل الاستراحة ، صار أصلاً بهذا الاعتبار .

وثانيها : الرَّوْمُ وهو إضعافك الصوت بالحركة حتى يذهبَ معظمُ صَوْتِهَا ، فيُسمع لها صوتٌ خفىٌ يسمعه القريب المصغى دون البعيد ؛ لأنها غير تامة . والمراد بالبعيد الأعم من أن يكون حقيقة أو حكماً ، فيشمل الأصم ، والقريب إذا لم يكن مصغياً . وقد أشار الشاطبي إلى هذا المعنى بقوله :

ورومك إسماعُ المَحْرَكِ واقِفًا بصوتٍ خفى كلِّ دانٍ تنوِّلاً  
والرَّوْمُ والاختلاس يشتركان في التبعض ، وبينهما عموم وخصوص ، فالروم أخص من حيث إنه لا يكون في المفتوح والمنصوب على الأصح ، ويكون في الوقف دون الوصل ، والثابت فيه من الحركة أقل من المحذوف ، والاختلاس أعم لأنه يتناول الحركات الثلاث كما في قوله : ﴿ لَا يَهْدِيَّ ﴾ و ﴿ نِعْمًا ﴾ و ﴿ يَا مُرْكُم ﴾ عند بعض القراء في الأمثلة الثلاثة ، ولا يختص بالآخر ، والثابت فيه من الحركة أكثر من المحذوف .

قال المرعشى في حاشيته : ( وهذا لا يُضبط إلا بالمشافهة ، أى مشافهة الشيخ ، وهى المخاطبة بالشفة إلى الشفة ، يعنى لا يُعرف قدر الثلثين والثلث من الحركة بالقياس إلى شىء كما عُرف قَدْرُ الحَرَكَةِ فى المَدِّ بعقد الإصبع ، بل أمره مفوّض إلى تخمين الشيخ الماهر فى الأداء ، فيخمن ذلك الشيخ الثلثين والثلث ، ويلفظه ويسمعه منه المتعلم ، ويتكلف الأداء مثل أدائه فإذا أدى مثل أدائه يتكلف حفظه ، ويقصد تقوية حفظه كأنه يربطه بحبل إلى إسطوانة قلبه خشية أن ينسى أداء الشيخ ويحرفه .

وقد جمع العلامة الطيىبى الكلمات التى ورد فيها الاختلاس فقال :

والاخْتِلاَسُ فى نِعْمًا أَرِنَا ونحوِ بَارِكُمْ ولا تَأْمَنَّا

وَلَا تَعْدُوا لِإِيْمِيَّ دِي إِلَّا وَهُنْمُ يَحْصُمُونَ فَادِرِ الْكُلِّ  
 وثالثها : الإشمام : وهو أن تَضُمَّ الشفتين بعيد الإسكان إشارة إلى الضم ،  
 وتدع بينهما بعض انفراج ليخرج منه النفس ، ولا بد من اتصال ضمّ الشفتين  
 بالإسكان ، فلو تراخى : فإسكانٌ مجردٌ عن الإشمام ، وهو معنى قول الشاطبي :  
 وَالإشمامُ إِطباقُ الشفاهِ بُعِيدَ مَا يَسْكُنُ لِصَوْتِ هُنَاكَ فَيُصْحَلَا  
 ولا يُدرك لغير البصير ، ويكون أولاً ووسطاً وآخرًا ، خلافاً لمكى في تخصيصه  
 بالآخر كما في الجعبرى .

والمراد من الإشمام الفرق بين ما هو متحرك في الأصل وعَرَضَ سُكُونُهُ  
 للوقف ، وبين ما هو ساكن في كل حال .

قال السيوطى : وفائدة الروم والإشمام بيان الحركة الأصلية التى ثبتت في  
 الوصل للحرف الموقوف عليه ؛ ليظهر للسامع في الروم وللناظر في الإشمام كيف  
 تلك الحركة . اهـ . فظهر أن قصد بيان الحركة لا يكون إلا عند وجود الناظر عند  
 الإشمام ، والسامع عند الروم ، فلا روم ولا إشمام عند قراءة القرآن في الخلوة ،  
 والله أعلم . ( اهـ . من حاشية المرعى ) .

ثم اعلم أن الإشمام يُطلق على أربعة أنواع :

أحدها : ضمّ الشفتين بعد إسكان الحرف عند الوقف لكلّ القراء . وقد تقدم  
 ذكره .

وثانيها : إخفاء الحركة بين الحركة والساكن كما في قوله : ﴿ لَا تَأْتِنَا ﴾ عند  
 الكل ، قاله أبو شامة ، وروى فيها الإدغام المحض مع الإشارة إلى الضمة مع  
 لفظك بالنون المدغمة عن جميع القراء . كذا قاله أبو شامة أيضاً ، وهو عين  
 الإشمام المتقدم عند الوقف إلا أنه ههنا مع لفظك بالنون أى الأولى ، وفي الوقف  
 عقب الفراغ من الحرف .

وثالثها : خلطُ حرف بحرف ، كخلط الصاد بالزاي في نحو : ﴿الْصِرَاطُ﴾  
﴿بِمُصَيِّرٍ﴾ و ﴿أَصْدَقُ﴾ و ﴿يُضْدِرُ﴾ لمن يشمها .

ورابعها : خلط حركة بحركة أخرى كخلط الكسرة بالضمة في نحو : ﴿قِيلَ﴾  
و ﴿وَعِضٌ﴾ و ﴿وَجِائِيَةٌ﴾ لمن يشمها .

وحاصل ما يجوز فيه الروم والإشمام أو الروم فقط وما لا يجوز : أن الموقوف  
عليه ثلاثة أقسام :

القسم الأول : يوقف عليه بالأنواع الثلاثة ، أعنى السكون والروم والإشمام ،  
وهو ما كان متحركاً بالرفع أو الضم نحو : ﴿نَسْتَعِينُ﴾ ، و ﴿عَذَابٌ﴾ ،  
و ﴿عَظِيمٌ﴾ ، و ﴿مِن قَبْلُ﴾ ، و ﴿وَمِن بَعْدُ﴾ ، و ﴿يَنْصَلِحُ﴾ سواء كانت  
الحركة فيها أصليةً كما مثل أم منقولة من حرفٍ حُذِفَ من نفس الكلمة نحو :  
﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْرُّءُ﴾ و ﴿الْسُّوءُ﴾ و ﴿شَيْءٌ﴾ المرفوعين ، و ﴿دِفْعَةٌ﴾ ،  
و ﴿مِلَّةٌ﴾ كما في وقف حمزة وهشام .

القسم الثاني : يوقف عليه بالسكون والروم فقط ، ولا يجوز فيه الإشمام ، وهو  
ما كان متحركاً في الوصل بالخفض أو الكسر نحو : ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾  
﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ .

قال المقدسي في شرحه على الجزرية : ووجه امتناع إشمام الكسرة أن إشمامها  
يكون بحط الشفة السفلى ، ولا يتأتى غالباً إلا برفع العليا ، فيوهم الفتح . اهـ .

القسم الثالث : لا يوقف عليه إلا بالسكون فقط ، ولا يجوز الروم ولا الإشمام  
أصلاً ، وذلك في عدة مواضع :

أولها : هاء التانيث الموقوف عليها بالهاء نحو : ﴿الْجَنَّةُ﴾ و ﴿الْمَلْتِكَةِ﴾  
و ﴿الْقِبْلَةَ﴾ بخلاف ما يوقف عليه بالتاء للرسم .

قال ملأ على القارى : أما هاء التانيث فإنها تنقسم إلى ما رسم بالهاء نحو  
الأمثلة المتقدمة ، وإلى ما رُسم بالتاء نحو : ﴿ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ ﴾ ، و ﴿ أذْكُرُوا  
نِعْمَتَ اللَّهِ ﴾ فما رسم بالهاء لا يوقف عليه إلا بالهاء الساكنة ، إذ المراد من الروم  
والإشمام بيان حركة الحرف الموقوف عليه حالة الوصل ، ولم يكن على الهاء حركة  
في الوصل ، إذ هي مبدلة من التاء ، والتاء معدومة في الوقف . أما ما رُسم بالتاء  
فإن الروم والإشمام يدخلان فيه على مذهب من وقف بالتاء ؛ لأنها تاء محضة  
وهي التي كانت في الوصل .

وثانيها : ما كان ساكناً في الوصل نحو قوله : ﴿ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ و ﴿ وَلَا تَمُنْ ﴾  
و ﴿ وَأَخْرَجْ ﴾ ومنه ميم الجمع فلا يجوز فيه الروم والإشمام ؛ لأن الروم والإشمام  
إنما يكونان في المتحرك دون الساكن .

وأما من قرأ ميم الجمع بالضم والصلة في الوصل ؛ فلا يجوز على قراءته الروم  
والإشمام أيضاً عند الحافظ أبي عمرو الداني وأبي القاسم الشاطبي رحمهما الله  
تعالى ؛ لأن ميم الجمع لا حركة لها في الوصل فترام أو تُشَمِّم في الوقف ، وإنما  
حركتها عارضة لأجل واو الصلة ، وأجازهما مكى قياساً على هاء الضمير ، وردّه  
الشيخ ابن الجزرى في النشر .

وثالثها : ما كان متحركاً في الوصل بحركة عارضة : إما للنقل نحو : ﴿ قُلْ  
أَوْحَى ﴾ و ﴿ وَأَخْرَجَ ﴾  *إِنِّ شَانِئَكَ* ﴿ في قراءة ورش ، وإما لالتقاء الساكنين  
نحو : ﴿ قُمْ أَيْلَ ﴾ و ﴿ قُلِ ادْعُوا ﴾ و ﴿ أَنْذِرِ النَّاسَ ﴾ ومثله ميم الجمع  
نحو : ﴿ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ ﴾ و ﴿ لَهُمُ النَّاسُ ﴾ فلا يجوز فيه الروم والإشمام ؛ لأن  
الحركة إنما عرضت لساكن لقيته حالة الوصل ؛ فلا يُعْتَدُّ بها لأنها تزول في الوقف  
لذهاب المقتضى أى اجتماع الساكنين ؛ فلا وجه للروم والإشمام ، ومنه ﴿ يَوْمِيذٍ ﴾

و ﴿ حِينِيذٍ ﴾ ؛ لأن كسرة الذال إنما عرضت عند إلحاق التنوين ، فإذا زال التنوين وقفّا رجعت الذال إلى أصلها وهو السكون ، بخلاف ﴿ غَوَاشٍ ﴾ و ﴿ كُلِّ ﴾ ؛ لأن التنوين دخل فيهما على متحرك ، فالحركة فيها أصلية .  
 وإلى ذلك أشار الشاطبي بقوله :

وفي هاء تَأْنِيثٍ ومِيمِ الْجَمِيعِ قُلْ وعَارِضٍ شَكْلٍ لم يَكُونَا يَدْخُلَا ورابعها : ما كان في الوصل متحركًا بالفتح والنصب غير منون نحو :  
 ﴿ الْعَلَمِينَ ﴾ و ﴿ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ و ﴿ لَا رَبَّ ﴾ فلا يجوز لك الروم فيها خلفه الفتحة وسرعتها في النطق ، فلا تكاد تخرج إلا كاملةً على حالها في الوصل ، ولا يجوز لك الإشمام أيضًا لقول ابن الجزرى في مقدمته : \* وأشم إشارة بالضم في رفع وضم \*

لأنك لو ضمنت الشفتين في غيرهما لأوهمت خلافه . اهـ .

\* التتمة : في بيان كيفية الوقف على هاء الضمير :

اعلم أن أهل الأداء اختلفوا في كيفية الوقف على هاء الضمير ، فذهب كثير منهم إلى جواز الروم والإشمام فيها مطلقًا ، وهو الذى فى التيسير والتجريد والتلخيص وغيرها . وذهب آخرون إلى المنع مطلقًا ، وهو ظاهر كلام الشاطبي وفاقًا للدانى فى غير التيسير .

والمختار كما قاله ابن الجزرى منعها فيها إذا كان قبلها ضمٌّ أو واو ساكنة أو كسرٌ أو ياء ساكنة نحو : ﴿ يَعْلَمُهُ ﴾ و ﴿ يَرْفَعُهُ ﴾ و ﴿ عَقْلُوهُ ﴾ و ﴿ وَلَيْرِضْوَهُ ﴾ و ﴿ بِهِ ﴾ و ﴿ رَبِّهِ ﴾ و ﴿ فِيهِ ﴾ و ﴿ إِلَيْهِ ﴾ ، وجوازها إذا لم يكن قبلها ذلك ، بأن انفتح ما قبل الهاء ، أو وقع قبلها ألفٌ أو ساكن صحيح نحو : ﴿ لَنْ تُخْلَفَهُ ﴾ و ﴿ آجَبْتَنَهُ ﴾ و ﴿ وَهَدَنَهُ ﴾ و ﴿ مِنْهُ ﴾ و ﴿ عَنْهُ ﴾ و ﴿ أَرْجَى ﴾ فى قراءة الهمز

و ﴿ وَيَتَّقَهُ ﴾ عند من سَكَنَ القاف .

قال المحقق ابن الجزرى : وهو أعدلُ المذاهبِ عندي . ( ا هـ . إتحاف البشر ) .

وإلى ذلك أشار الشاطبى فى حزره فقال :

وفى الهاءِ للإضمارِ قومٌ أبوهُمَا وَمِنْ قَبْلِهِ ضَمٌّ أَو الكَسْرُ مُثَلًّا  
أَوْ إِمَامَهُمَا وَأَوْ وِثَاءٌ وَبَعْضُهُمْ يَرَى لَهُمَا فى كُلِّ حَالٍ مُحْكَلًّا

قال القسطلانى فى شرحه على الجزرية : وجهُ الروم والإشمام : الإجراءُ على القاعدة ، ووجهُ المنع : طلبُ الخفة ، إذ الخروج من ضمٍّ إلى ضمٍّ وإشارة إليه ، ومن كسرٍ إلى كسرٍ وإشارة إليه مستثقلٌ ، وتأكد ذلك فى الهاءِ لخفائها ويُعَدُّ مخرَجها ، واحتياج القارئ لأجل ذلك إلى تكلف إظهارها وتبيينها . وإذا انضم ذلك إلى ما تقدم ذكره شقٌّ لا محالة . ا هـ . ولا بد من حذف الصلة مع الروم كما تحذف مع السكون . ا هـ .

\*\*\*\*\*

## الباب الثامن

### في بيان ما يتعلق بختم القرآن

وفيه ثلاثة فصول وتتمة

## الفصل الأول

في بيان حكم التكبير ، وسببه ، وصيفته ،

ومن أين يبتدئ به القارئ وإلى أين ينتهي ، وفي بيان أوجه لابن كثير  
من طريق الحرز وجميع القراء من طريق «الطيبة»

حكمه : اعلم أن التكبير سنة عند ختم القرآن ، وقد ورد فيه عن أهل مكة حديث مسلسل . ورواه بعضهم في جميع سور القرآن ، وأنه ليس بقرآن ، وإنما هو ذكرٌ جليل أثبتته الشرع على وجه التخيير بين سور القرآن ، كما أثبت الاستعاذة في أول القراءة ، ولذلك لم يرسم في جميع المصاحف المكّية وغيرها .

وسبب التكبير كما قال الجمهور من المفسرين والقراء : أن الوحي أبطأ وتأخر عن رسول الله ﷺ أياماً - قيل اثنا عشر ، وقيل خمسة عشر ، وقيل أربعين يوماً - فقال المشركون تعنتاً وعدواناً : إن محمداً ودّعه ربه وقلاه ؛ أي أبغضه وهجره ، فجاءه جبريل عليه السلام وألقى عليه : ﴿ وَالضُّحَىٰ ﴿١﴾ وَاللَّيْلِ ..... ﴾ إلى آخرها ، فقال النبي ﷺ عند قراءة جبريل لها : «الله أكبر» تصديقاً لما كان ينتظر من الوحي ، وتكذيباً للكفار ، وألحق ذلك بما بعد «والضحى» من السور تعظيماً لله عز وجل ، فكان تكبيره آخر قراءة جبريل وأول قراءة ﷺ .

واختلف في سبب تأخر الوحي ، فقيل : لتركه الاستثناء حين قالت اليهود لقريش : سلوه عن الروح وأصحاب الكهف وذى القرنين ، فسأله ، فقال :

اثنوني غداً أخبركم ، ونسى أن يقول : إن شاء الله فانقطع الوحي تلك المدة .  
وقيل : كَبَّرَ ﷺ فرحاً وسروراً بالنعمة التي عددها الله عليه في سورة الضحى ،  
خصوصاً نعمة قوله تعالى : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ ﴿١﴾ فقد قال  
أهل البيت : هي أرجى آية في كتاب الله ، وقد قال ﷺ لما نزلت : « إِذَا لَا أَرْضِي  
وواحد من أمتي في النار ) وقيل غير ذلك .

وقد اتفقت الحفاظ على أن التكبير لم يرفعه أحدٌ إلى النبي ﷺ إلا البزري ، فقد  
رُوى عنه بأسانيد متعددة أنه قال : سمعت عكرمة بن سليمان يقول : قرأت على  
إسماعيل بن عبد الله المكي ، فلما بلغت ﴿ وَالضُّحَى ﴾ قال لي : كبر عند خاتمة كل  
سورة حتى تختم ، فإني قرأت على عبد الله بن كثير فأمرني بذلك ، وأخبرني ابن  
كثير أنه قرأ على مجاهد فأمره بذلك ، وأخبره مجاهد أنه قرأ على عبد الله بن عباس  
فأمره بذلك ، وأخبره ابن عباس أنه قرأ على أبي بن كعب فأمره بذلك ، وأخبره  
أبي أنه قرأ على النبي ﷺ فأمره بذلك . ورواه الحاكم في مستدرکه على الصحيحين  
عن أبي يحيى محمد بن عبد الله بن يزيد الإمام بمكة عن محمد بن علي بن زيد  
الصائغ عن البزري ، وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجه الشيخان .  
وأما غير البزري فإنما رواه موقوفاً عن ابن عباس . قال ابن الجزري : وقد صح  
التكبير عند أهل مكة - قرائتهم ، وعلماهم ، وأئمتهم ، ومن روى عنهم - صحةً  
استفاضت وذاعت وانتشرت حتى بلغت حد التواتر - في كل حال صلاة وغيرها  
- عند ختم القرآن العظيم . « انتهى من غيث النفع باختصار » .

قال في الإتحاف : وروى الحافظ الداني بسنده إلى الحميدي قال : سألت سفيان  
(يعني ابن عيينة) قلت : يا أبا محمد رأيت شيئاً ربما فعله الناس عندنا : يكبر  
القارئ في شهر رمضان إذا ختم (يعني في الصلاة) ؟ فقال : رأيت صدقة بن عبد  
الله بن كثير يؤم الناس أكثر من سبعين سنةً فكان إذا ختم القرآن كَبَّرَ . وروى  
السخاوي عن أبي محمد الحسن بن محمد بن عبد الله القرشي أنه صلى بالناس

التراويح خلف المقام بالمسجد الحرام ، فلما كانت ليلة الختم ، كبر من خاتمة ﴿وَالضُّحَىٰ﴾ إلى آخر القرآن في الصلاة . فلما سلم إذا بالإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله قد صلى وراءه . قال : فلما أبصرني قال لي : أحسنت أصبت السنة .

وفيه أيضًا نقل عن سيدي محمد البكري صاحب الكنز أنه قال : «ويستحب إذا قرأ في الصلاة سورة الضحى أو ما بعدها إلى آخر القرآن أن يقول بعدها : ( لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد ) قياسًا على خارج الصلاة » كما سيأتي الكلام عليه ، فإن العلة قائمة وهي تعظيم الله وتكبيره والحمد على قمع أعداء الله وأعداء رسول الله ﷺ . قال : وهل يأتي بذلك سرًا أو جهرًا ؟ . أو يقال فيه ما قيل في السورة ، إذا كانت الصلاة جهرية جهر أو سرية أسر ؟ ثم قال : وينبغي أن يسر به مطلقًا . قال : وتكون السكته التي قبل الركوع بعد هذا ، فإذا فرغ منه قال : « اللهم إني أسألك من فضلك » . انتهى . وظاهره ندب ذلك ؛ أعني التكبير في الصلاة - في الختم وغيره - ، حتى لو قرأ سورة من سور التكبير كالكافرون والإخلاص مثلاً في ركعتين كبر ، وهو واضح للعلة السابقة ، لكن قوله : « وينبغي أن يسرَّ به » يخالفه ما نقله ابن العماد من استحباب الجهر بالتكبير بين السور ، ولم يقيد بخارج الصلاة ، وكذا نقله العلامة ابن حجر الهيتمي في شرح العُباب عن البدر الزركشى ، وأقره ، وهو أيضًا ظاهر النصوص السابقة .

والذين ثبت عنهم التكبير في الصلاة منهم من كان إذا قرأ الفاتحة وأراد الشروع في السورة كبر وبسمل ثم ابتداء السورة . ومنهم من كان يكبر إثر كل سورة ثم يكبر للركوع حتى ينتهي إلى آخر ﴿النَّاسِ﴾ ، فإذا قام في الركعة الثانية قرأ الفاتحة وما تيسر من أول البقرة . قال في النشر : ثم رأيت في الوسيط للإمام الكبير أبي الفضل الرازي الشافعي رحمه الله تعالى ما هو نصٌّ على التكبير في

الصلاة ، وهو «إِنِّي تَتَّبَعْتُ كَلَامَ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَصْحَابِنَا فَلَمْ أَرْ لَهُمْ نَصًّا غَيْرَ مَا ذَكَرْتُ ، وَكَذَلِكَ أَرِ لِلْحَنْفِيَّةِ أَوْ لِلْمَالِكِيَّةِ .

وأما الحنابلة فقال الفقيه الكبير أبو عبد الله محمد بن مفلح في كتاب الفروع له : وهل يكبر لحنمة في ﴿ وَالضُّحَىٰ ﴾ و ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ آخر كل سورة ؟ روايتان ، ولم تستحبه الحنابلة لقراءة غير ابن كثير . وقيل . ويهلل . ( انتهى بالحرف ) .

والحاصل أن التكبير صح من روايتي البزى وقنبل ، وورد عن أبي عمرو من رواية السوسى ، وكذا عن أبي جعفر لكن من رواية العمري . أما البزى فلم يختلف عنه فيه ، واختلف عن قنبل ، فالجمهور من المغاربة على عدم التكبير له ، وهو الذى فى التيسير وغيره . وروى عنه التكبير جمهور العراقيين وبعض المغاربة ، والوجهان فى الشاطبية وغيرها . أما السوسى فقطع له به الحافظ أبو العلاء من جميع طرقه ، لكن إذا بسمل ؛ لأن راوى التكبير لا يميز بين السورتين سوى البسمة ، وقطع له به فى التجريد من طريق ابن حبش من أول ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ إلى آخر ﴿ النَّاسِ ﴾ ، ولا تهليل له كما فى التقريب ، وروى عنه سائر الرواة ترك التكبير كالجماعة .

وأما صيغته : فاعلم أنهم اتفقوا على أن لفظه «الله أكبر» قبل البسمة ، من غير زيادة تهليل ولا تحميد لكل من البزى وقنبل ، فيقول : الله أكبر بسم الله الرحمن الرحيم ، وروى آخرون عنها زيادة التهليل قبل التكبير ، فتقول : « لا إله إلا الله والله أكبر بسم الله .... » إلخ . قال ابن الحباب : سألت البزى عن التكبير كيف هو ؟ فقال : لا إله إلا الله والله أكبر . وقطع به العراقيون من طريق ابن مجاهد ، وزاد بعضهم له التحميد بعد التكبير فتقول : « لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد بسم الله » إلخ . وهذا طريق أبي طاهر عبد الواحد بن أبى هاشم عن ابن الحباب ، ورواية ابن صباح عن قنبل . وقد جرى عمل الشيوخ فى هذا التكبير بقراءة ما

صح فيه وإن لم يكن من طرق الكتاب الذي قرءوا به ؛ لأن المحل محل إطناب للتلذذ بذكر الله تعالى عند ختم كتابه . والله أعلم . « اهـ . غيث النفع ) .

وأما محلُّ ابتدائه وانتهائه : فاختلف مثبتوه من أى موضع يتبدأ به وإلى أين ينتهى ، فذهب جماعة كاللدانى إلى أن ابتداءه من آخر ﴿ وَالضُّحَى ﴾ وانتهاءه آخر ﴿ النَّاسِ ﴾ . وقال آخرون إن ابتداءه من أول ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ ، وقال آخرون : من أول ﴿ وَالضُّحَى ﴾ ، وكلا الفريقين يقول : انتهاؤه أول ﴿ النَّاسِ ﴾ . ولم يقل أحد أن ابتداءه من آخر ﴿ وَاللَّيْلِ ﴾ ، ومن أطلقه كالشاطبى فإنما يريد به أول ﴿ وَالضُّحَى ﴾ ، وعلى ذلك جرى العمل إلى آخر ﴿ النَّاسِ ﴾ . ومنشأ هذا الخلاف أن تكبيره ﷺ كان آخر قراءة جبريل عليه السلام لسورة ﴿ وَالضُّحَى ﴾ وأول قراءته ﷺ لها ، فإن جعلناه لقراءة النبي ﷺ كان من أول ﴿ وَالضُّحَى ﴾ ، وهو ظاهرٌ في جعله للأوائل وأولها ﴿ وَالضُّحَى ﴾ . قال عكرمة المخزومى : رأيت مشايخنا الذين قرءوا على ابن عباس رضى الله عنهما يأمرون بالتكبير من ﴿ وَالضُّحَى ﴾ ، وإن جعلناه لقراءة جبريل عليه السلام كان بعد ﴿ وَالضُّحَى ﴾ ، وهو ظاهر في جعله للأواخر . قال مجاهد : قرأت على ابن عباس تسع عشرة ختمة وكلها يأمرنى بأن أكبر فيها من أول ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ . ويفهم من هذا الوجه الخلاف بين ﴿ النَّاسِ ﴾ و﴿ الفاتحة ﴾ . « انتهى من ابن القاصح ببعض تصرف » .

وأما أوجهه فثمانية : وجهان على احتمال كون التكبير لأول السورة ، ووجهان على احتمال كونه لآخرها ، وثلاثةٌ تحتمل كلا التقديرين ، وواحدٌ ممنوع \* فأما الوجهان اللذان لأول السورة فأولهما : القطع على آخر السورة ووصل التكبير بالبسملة ووصلها بأول السورة . والثانى : قطع التكبير عن آخر السورة ، ووصله بالبسملة مع الوقف عليها ، والابتداء بأول السورة \* وأما اللذان لآخر

السورة : فأولهما : وصل التكبير بآخر السورة مع الوقف عليه ، ووصل البسملة بأول السورة . والثاني : وصل التكبير بآخر السورة ، والوقف عليه وعلى البسملة ، ثم الابتداء بأول السورة . وأما الثلاثة المحتملة كلا التقديرين : فالأول : وصل الجميع ، أعنى التكبير بآخر السورة وبالبسملة ، ووصلها بأول السورة . والثاني : القطع على آخر السورة وعلى التكبير ، ووصل البسملة بأول السورة . والثالث : قطع الجميع ، أعنى قطع التكبير عن الآخر وعن البسملة ، وقطعها عن أول السورة ، فهذه السبعة جائزة بين ﴿ وَالضُّحَىٰ ﴾ و﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ وهكذا إلى آخر ﴿ أَلْفَلَقِ ﴾ و﴿ النَّاسِ ﴾ . ويجوز بين ﴿ وَاللَّيْلِ ﴾ و﴿ وَالضُّحَىٰ ﴾ خمسة أوجه بإسقاط الوجهين اللذين لآخر السورة ، إذ لم يقل أحد إنه لآخر ﴿ وَاللَّيْلِ ﴾ . وبين ﴿ النَّاسِ ﴾ و﴿ الْفَاتِحَةِ ﴾ خمسة أوجه أيضا بإسقاط الوجهين اللذين لأول السورة ، إذ لم يقل أحد إنه لأول الفاتحة . وإلى ذلك كله أشار خاتمة المحققين وعمدة المدققين شيخنا المتولى مرتباً للأوجه فقال :

مِنْ بَعْدِ حَمْدِ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ شَافِعِ الْعُصَاةِ  
فَهَاكَ أَوْجُهَهَا لِتَكْبِيرِ أَتَى لَابِنِ كَثِيرٍ هُمْ بَحْرُ زِيَا فَتَى  
وَهُوَ عَنِ الْبَزِيِّ بِإِخْلَافٍ وَهُوَ لِقُنْبُلٍ عَلَى الْإِخْلَافِ  
وَبَعْضُ التَّهْلِيلِ زَادَ عَنْ كِلَا قَبْلُ وَلِلْبَزِيِّ بَعْضٌ خَمْدًا  
مِنْ بَعْدِهِ وَبَدَأَهُ مِنْ وَالضُّحَى مِنْ أَوَّلٍ أَوْ آخِرٍ قَدْ صَحَّحَا  
وَحُكْمُهُ عِنْدَهُمُ السُّنِّيَّةُ وَسَبْعَةٌ أَوْجُهُهُ مَرَضِيَّةٌ  
قَطَعَ الْجَمِيعِ ثُمَّ وَضَلَ التَّسْمِيَةَ بِأَوَّلِ السُّورَةِ وَهِيَ الْآتِيَةُ  
وَوَضَلَ تَكْبِيرَ بِهَا مَعَ قَطْعِهَا عَنْ أَوَّلِ السُّورَةِ ثُمَّ وَضَلَهَا  
وَوَضَلَ سُوْرَةَ بِتَكْبِيرِ صِلِ وَقِفْ عَلَيْهِ كَالرَّحِيمِ تَعْدِلُ  
وَلِلرَّحِيمِ صِلِ بِيَدِ السُّورَةِ وَصِلْ لِكُلِّ ذَاتِهَا السَّبْعَةَ

لكنَّ خَتَمَ اللَّيْلِ لَا تَصِلُهُ بِالْـ تَكْبِيرٍ وَاقْفَابُهُ كَمَا نَقُلُ  
كَذَاكَ خَتَمُ النَّاسِ لَا تَقْطَعُهُ مَعِ وَضَلِكُ تَكْبِيرًا بِسْمِ تَتَّبِعُ  
يَبْقَى بِكُلِّ خَمْسَةٍ صَاحِبَةٌ يَعْرِفُهَا مَسْتَكْمِلُ الْقَرِيحَةِ  
وَمِثْلُهُ التَّهْلِيلُ قُلْ وَالْحَمْدُ لَهُ وَأَوَّلُ الضُّحَى فَلَا تَحْمِيدُ لَهُ  
وَعِنْدَ إِسْكَانِ وَلِي دِينَ فَلَا يَأْتِي سِوَى التَّكْبِيرِ لِلْبَزَى انْقِلَابًا  
وَالفَتْحُ مَعِ كُلِّ الْوُجُوهِ آتَى وَحَمْدُ رَبِّنَا مَعَ الصَّلَاةِ  
عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَالْآلِ وَصَاحِبِهِ خَاتَمَةَ الْمَقَالِ

وأما الوجه الثامن الممنوع : فهو وصل التكبير بآخر السورة وبالبسمة مع الوقف عليها ؛ لأن البسمة لأول السورة إجماعاً لا لآخرها ، فلا يجوز أن تفصل عنها وتتصل بآخر السورة ، وهذه الأوجه الثمانية تُعلم من قول الشاطبي :

فإن شئت فاقطع دُونَهُ أو عَلَيْهِ أو صِلِ الْكُلَّ دُونَ الْقَطْعِ مَعَهُ مُبَسِّمًا

وذلك أن قوله : «فإن شئت فاقطع دونه» ، أى التكبير شاملٌ لأربعة أوجه : وجهى أول السورة ، ووجهين من الثلاثة المحتملة ، وهما الأخيران ، وقوله «أو عليه» - أى التكبير - شامل لوجهى آخر السورة ، وقوله : «أو صِلِ الْكُلَّ» شاملٌ للوجه الثالث من الثلاثة المحتملة ، وقوله : «دون القطع معه مُبَسِّمًا» شاملٌ للوجه الثامن الممنوع .

### تنبيهات

الأول : قال المحقق : ليس الاختلاف فى هذه الأوجه السبعة اختلاف رواية يلزم الإتيان بها كلها بين كل سورتين ، وإن لم يفعل ذلك كان إخلالاً بالرواية ، بل هو اختلافٌ تخيير ، نعم الإتيان بوجه مما يختص بكونه لآخر السورة ، أو بوجه مما يختص بكونه لأولها ، أو بوجه من الثلاثة المحتملة متعينٌ ، إذ الاختلاف فى ذلك اختلاف رواية فلا بد من الإتيان به إذا قصد جمع تلك الطرق ، وقد كان الحاذقون

من شيوخنا يأمرونا بأن نأتى بين كل سورتين بوجه من السبعة لأجل حصول التلاوة بجمعها ، وهو حسنٌ ، ولا يلزم الإتيان بها كلها ، بل التلاوة بوجه منها . إذا حصلت معرفتها من الأستاذ - كافٍ .

التنبيه الثانى : من قال بالجمع بين التهليل والتكبير والتحميد فلا بد أن يكون بهذا اللفظ وعلى هذا الترتيب : « لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد » ، لا يفصل بعضه من بعض ، مع تقديم ذلك على البسملة ، كذلك وردت الرواية ، وثبت الأداء ، ولا يصح ولا يجوز التحميد مع التكبير إلا أن يكون التهليل معه ، ويجوز التهليل مع التكبير من غير تحميد .

التنبيه الثالث : إذا قرأت بالتكبير وحده أو مع غيره من تهليل أو تهليلٍ وتحميد ، وأردت قطع القراءة على آخر السورة من سور التكبير ، فعلى مذهب من جعل التكبير لآخر السورة كبرت وقطعت القراءة ، فإن أردت الابتداء بالسورة بسملت من غير تكبير ، وعلى مذهب من جعله لأول السورة قطعت على آخر السورة من غير تكبير ، فإذا ابتدأت بالسورة كبرت قبل التسمية ، ولهذا كان من يكبرون فى صلاة التراويح يكبرون آخر كل سورة ، ثم يكبرون للركوع ، ومنهم من كان إذا قرأ الفاتحة وأراد الشروع فى السورة كبر إجراء على هذا . والله أعلم . اهـ .

« تنمة مهذبة » فى رواية التكبير فى أول كل سورة لجميع القراء من طريق الطيبة : قال ابن غازى فى شرحه على الجزرية : وأما التكبير المروى عن جميع القراء فى أوائل جميع سور القرآن فهو ما ذكره الحافظ أبو العلاء الهمدانى والهنلى عن أبى الفضل الخزاعى ، قال الهنلى : وعند الدينورى كذلك يكبر فى أول كل سورة - لا تختص بالضحى ولا غيرها - لجميع القراء ، وذكر مثل ذلك أيضًا صاحب الإتحاف وقال : وإليه أشار فى طيبة النشر بقوله :

رُؤِىَ \* عَنْ كُلِّهِمْ أَوَّلُ كُلِّ يَسْتَوِى \*

قال ابن الجزرى : والدينورى هذا هو أبو على الحسين بن محمد بن حبش الدينورى ، إمامٌ متقنٌ ضابط ، قال عنه الدانى : متقدم فى علم القراءات ، مشهور بالإتقان ، ثقة ، مأمون . ١٠١هـ .

والحاصل أن الآخذين بالتكبير لجميع القراء ، منهم من أخذ به من خاتمة ﴿وَالضُّحَى﴾ ، وقد تقدم ، ومنهم من أخذ به فى جميع سور القرآن . وصيغة التكبير المشهور عنهم : «الله أكبر» . ١٠١هـ .

فإذا أراد القارئ أن يبتدىء بأي سورة كانت : يجيء لكل القراء اثنا عشر وجهًا ، الأول : قطع الكل بلا تكبير ، والثانى : كذلك لكن مع وصل البسملة بأول السورة ، والثالث : قطع الكل مع التكبير ، والرابع : كذلك مع وصل البسملة بأول السورة ، والخامس : الوقف على الاستعاذة مع وصل التكبير بالبسملة مع الوقف عليها ، والسادس : كذلك لكن مع وصل البسملة بأول السورة ، والسابع : وصل الاستعاذة بالبسملة مع الوقف عليها بلا تكبير ، والثامن : وصل الكل بلا تكبير ، والتاسع : وصل الاستعاذة بالتكبير مع الوقف عليه وعلى البسملة ، والعاشر : كذلك لكن مع وصل البسملة بأول السورة ، والحادى عشر : وصل الاستعاذة مع وصله بالبسملة مع الوقف عليها ، والثانى عشر : وصل الكل مع التكبير .

وإذا أراد وصل السورة بالسورة ففيه لجميع القراء على وجه البسملة ثمانية أوجه : الأول : قطع الكل بلا تكبير ، والثانى : كذلك لكن مع وصل البسملة بأول السورة ، والثالث : قطع الكل مع التكبير ، والرابع : كذلك لكن مع وصل البسملة بأول السورة ، والخامس : القطع على آخر السورة مع وصل التكبير بالبسملة مع الوقف عليها ، والسادس : كذلك لكن مع وصل البسملة بأول السورة ، والسابع : وصل الكل بلا تكبير ، والثامن : وصل الكل مع التكبير ،

وهذه كلها من طريق الهنلى وأبى العلاء الهمدانى . ( انتهى . من أسنى المطالب للأزميرى ) .

## الفصل الثانى

### فى بيان أحوال السلف بعد ختم القرآن

اعلم أن الخاتمين لكتاب الله على ثلاثة أحوال :

فمنهم من كان إذا ختم أمسك عن الدعاء ، وأقبل على الاستغفار مع الخجل والحياء ، وهذا حال من غلب عليه الخوفُ من الله تعالى ، وشهود التقصير فى العمل ، ولم يأمنوا من الآفات ، وخشَوْا مناقشة الحساب ، فأقبلوا على الاستغفار ، وفتحوا أن يخرجوا من الدنيا لا لهم ولا عليهم .

ومنهم قومٌ كانوا إذا ختموا دَعَوْا ، وهو مروى عن ابن مسعود وأنس بن مالك وغيرهما ، وهؤلاء قومٌ غلب عليهم شهود الربوبية لله تعالى ، وشهدوا من أنفسهم العبودية له تعالى ، ووجدوا من أنفسهم الفقر والفاقة إلى ربهم ، وعانوا منه سعة الرحمة وعموم الفضل للمحسن والمسيء ، وإسباغ النعم على المقبل والمدير ، فأطمعهم ذلك وقوى رجاءهم فى الله ، وعلموا أن القرآن الكريم شافع ومشفع فلم يهلمهم أمر ذنوبهم وإن عظمت ، فمدوا إلى الله يد المسألة ، وتضرعوا إليه ، وابتهلوا ، وعلموا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ، مع ملاحظة قوله تعالى : ﴿ اَدْعُونِي اَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ فكان دعاؤهم عبودية لله تعالى .

ومنهم قوم كانوا يصلون الخاتمة بالفاتحة عودًا على بدءٍ من غير فصل بينهما لا بدعاء ، ولا غيره ؛ لوجهين : أحدهما : ما رواه الترمذى من حديث أبى سعيد أن رسول الله ﷺ قال : يقول الله تعالى : « من شغله القرآن عن دعائى ومسألتى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين ، وفضل كلام الله تعالى على سائر الكلام كفضل الله تعالى على خلقه » ، ثانيهما : ما فى ذلك من التحقق بمعنى الحلول والارتحال

الوارد في الحديث المروى من طريق عبد الله بن كثير عن درياس مولى ابن عباس عن عبد الله بن عباس عن أبي بن كعب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : «أنه كان إذا قرأ : ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ ﴿افتتح من ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ ثم قرأ من البقرة إلى ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ ، ثم دعا بدعاء الختم ، ثم قام . قال الحافظ ابن الجزرى في نشره : وصار العمل على هذا في سائر أمصار المسلمين في قراءة ابن كثير وغيرها ، ويسمونه الحال المرتجل ، أى الذى حل في قراءة آخر الختمة ، فارتحل إلى ختمة أخرى ، فلا يزال سائرًا إلى الله تعالى ، وعكس بعضهم فقال : الحال المرتجل الذى يحل في ختمة عند فراغه من ختمة أخرى ، والأول أظهر . والقصد بهذا الحث على كثرة التلاوة ، وأنه مهما فرغ من ختمة شرع في ختمة أخرى من غير تراخ كما كان الصالحون ، فكانوا لا يفترون عن تلاوته ليلاً ونهارًا ، حضراً وسفراً ، صحةً وسقماً ، ولهم عادات مختلفة في قدر ما يخطمون فيه ، فكان بعضهم يخطم في شهرين ، وبعضهم في شهر ، وبعضهم في عشرة أيام ، وبعضهم في ثمانية ، وبعضهم في سبعة ، وهم الأكثرون ، وبعضهم في ستة ، وبعضهم في خمسة ، وبعضهم في أربعة ، وبعضهم في ثلاثة ، وبعضهم في اثنين ، وبعضهم في يوم وليلة ، ومنهم عثمان بن عفان رضي الله عنه ، وجميد الدارى ، وسعيد بن جبير ، ومجاهد ، والشافعى ، وبعضهم في كل يوم وليلة ختمتين ، وهكذا كان يفعل البخارى في رمضان ، فكان يصلى بأصحابه كل ليلة إلى أن يخطم ، ويقرأ في النهار ختمة يخطمها عند الإفطار ، ومنهم من كان يخطم ثلاثاً ، ومنهم من كان يخطم أربعاً بالليل ، وأربعاً بالنهار ، وهذا ممن حُرقت لهم العادة ، وبعضهم أكرمه الله بأكثر من هذا .

### الفصل الثالث

في بيان الأدعية الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن السلف الصالح بعد ختم القرآن

اعلم أن الدعاء يتأكد عند ختم القرآن لأنه من مواضع الإجابة ؛ فقد ورد عن

جابر ابن عبد الله رضى الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « من قرأ القرآن - أو قال : من جمع القرآن - كانت له عند الله دعوة مستجابة إن شاء عجلها له في الدنيا ، وإن شاء ادخرها له في الآخرة » . رواه الطبرانى . وعن أنس ؓ عن النبي ﷺ أنه قال : « مع كل ختمة دعوة مستجابة » . وعنه أيضًا قال : قال رسول الله ﷺ : « إن للقارئ عند ختم القرآن دعوة مستجابة وشجرة في الجنة » ، وروى الدارمى فى مسنده عن حميد الأعرج ، قال : من قرأ القرآن ثم دعا ، أمّن على دعائه أربعة آلاف ملك . وعن حبيب بن أبى عمرة : إذا ختم الرجل القرآن قبل الملك بين عينيه . وعن مجاهد : تنزل الرحمة عند ختم القرآن .

وأفضل الدعاء ما نقل عن النبي ﷺ مع الإتيان بأدابه التى منها : الإخلاص لوجه الله تعالى ، وتقديم عمل صالح كصدقة ، وتجنب الحرام أكلاً وشرباً ، والوضوء ، واستقبال القبلة ، ورفع اليدين مكشوفتين ، والجثو على الركبتين ، والمبالغة فى الخشوع لله تعالى ، والخضوع بين يديه ، وحسن التأدب مع الله تعالى ، وعدم تكلف السجع فيه ، والثناء على الله تعالى أولاً وآخراً ، والصلاة على النبي ﷺ قبل الدعاء وبعده ، لما روى عن على ؓ أنه قال : « كل دعاء محجوب حتى يصل على النبي ﷺ وعلى آله ، ولما روى عن عمر أنه قال : « الدعاء موقوف بين السماء والأرض لا يصعد منه شىء حتى يصل على النبي ﷺ » . وقال أبو سليمان الدارانى رحمه الله تعالى : « إذا سألت الله حاجة فابدأ بالصلاة على النبي ﷺ واختتم بها »<sup>(١)</sup> فإن الله سبحانه وتعالى بكرمه يقبل الصلاتين ، وهو أكرم من أن يدع ما بينهما » . وحضور القلب ؛ لما ورد عن أبى هريرة ؓ يرفعه إلى النبي ﷺ : « ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة واعلموا أن الله لا يجيب دعاء من قلب غافل لاه » . رواه الترمذى وقال : مستقيم الإسناد . ويتأكد القيام عند الدعاء ، وأن يجمع أهله وعشيرته عند الختم للأحاديث المروية فى ذلك ، وأن يعم بدعائه جميع

(١) إضافة المدقق ( مكتبة الآداب ) ، إذ لا يستقيم الكلام إلا بها .

المسلمين وإخوانه الحاضرين والغائبين ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام : « إذا دعا الغائب لغائب قال له الملك : ولك مثل ذلك » رواه غندر عن أبي هريرة ، وورد « من استغفر للمؤمنين والمؤمنات كتب الله له بكل مؤمن ومؤمنة حسنة » رواه الطبراني عن عبادة بن الصامت ، والاستغفار دعاء . وأن يدعو لولاة المؤمنين بإصلاح شأنهم . ومن السنة أن لا يخص نفسه بدعاء لحديث : « لا يؤمن الرجل قومًا فيخص نفسه بدعاء دونهم ، فإن فعل فقد خانهم » أخرجه أبو داود عن ثوبان ، وفي رواية للترمذي : « لا يحل لرجل أن ينظر في بيت رجل بغير إذنه ، ولا يحل لرجل أن يؤمَّ قومًا فيخص نفسه بدعوة دونهم ، فإن فعل فقد خانهم » ، وأن يمسح وجهه بيديه بعد الفراغ منه ، لما روى عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ : « إذا سألتم الله تعالى فاسألوه ببطون أكفكم ، ولا تسألوه بظهورها ، وامسحوا بها وجوهكم » ( ا هـ . ابن غازي نقلًا عن النشر ) .

إن من الأدعية المروية عنه ﷺ الجامعة لخيري الدنيا والآخرة :

« اللهم إنا عبيدك وأبناء عبيدك وأبناء إمائك ، ناصيتنا بيدك ، ماض فينا حكمك ، عدل فينا قضاؤك ، نسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحدًا من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك ، أن تجعل القرآن العظيم ربيع قلوبنا ، ونور أبصارنا وشفاء صدورنا ، وجلاء أحزاننا ، وذهاب همومنا وغمومنا ، وسائقنا وقائدنا إليك وإلى جناتك جنات النعيم ودارك دار السلام ، مع الذين أنعمت عليهم من النبيين والصدقيين والشهداء والصالحين برحمتك يا أرحم الراحمين » ، قال ابن الجزري في التمهيد نقلًا عن السخاوي : « إن أبا القاسم الشاطبي كان يدعو الله بهذا الدعاء عند ختم القرآن » ، قال السخاوي : وأنا أزيد عليه : « اللهم اجعله لنا شفاءً وهدىً وإمامًا ورحمةً ، وارزقنا تلاوته على النحو الذي يرضيك عنا ، ولا تجعل لنا ذنبًا إلا غفرته ، ولا همًّا إلا فرجته ، ولا دينًا إلا قضيته ، ولا مريضًا إلا شفيته ، ولا عدوًّا إلا كفيته ،

ولا غائبًا إلا رددته ، ولا عاصيا إلا عصمته ، ولا فاسدًا إلا أصلحته ، ولا ميتًا إلا رحمته ، ولا عيبًا إلا سترته ، ولا عسيرًا إلا يسرته ، ولا حاجة من حوائج الدنيا والآخرة لك فيها رضاً ولنا فيها صلاح ، إلا أعتنا على قضائها في يسر منك وعافية ، يا أرحم الراحمين . وزاد على ذلك ابن الجزرى فقال : « اللهم انصر جيوش المسلمين نصرًا عزيزًا ، وافتح لهم فتحًا مبينًا ، اللهم انفعنا بما علمتنا ، وعلمنا ما يتفعلنا ، وزدنا علمًا تنفعنا به ، اللهم افتح لنا بخير ، واجعل عواقب أمورنا إلى خير ، اللهم إنا نعوذ بك من فواتح الشر وخواتمه ، وأوله وآخره ، وظاهره وباطنه ، اللهم لا تجعل بيننا وبينك في رزقنا أحداً سواك ، واجعلنا أغنى خلقك بك ، وأفقر عبادك إليك ، وهب لنا غنى لا يطفينا ، وصحة لا تلهينا ، واغننا عن أغنيته عنا ، واجعل آخر كلامنا شهادة أن لا إله إلا الله محمد رسول الله ، وتوفنا وأنت راضٍ عنا غير غضبانٍ ، واجعلنا في موقف القيامة من الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون برحمتك يا أرحم الراحمين . »

ومنها : اللهم إنك أنزلته شفاءً لأولياتك ، وشقاءً على أعدائك ، وغماً على أهل معصيتك ، فاجعله لنا دليلاً على عبادتك ، ووعوئاً على طاعتك ، واجعله لنا حصناً حصيناً من أعدائك ، وحرزاً مانعاً من سخطك ، ونوراً يوم لقائك نستضيء به في خلقك ، ونجوز به على صراطك ، ونهتدى به إلى جنتك ، اللهم انفعنا بما صرفت فيه من الآيات ، وذكرنا بما ضربت فيه من المثالات ، وكفر بتلاوته عنا السيئات ، إنك مجيب الدعوات . اللهم اجعله أنيسنا في الوحشة ، ومصاحبنا في الوحدة ، ومصاحبنا في الظلمة ، ودليلنا في الحيرة ، ومنقذنا من الفتنة ، واعصمنا به من الزيف والأهواء ، وكيد الظالمين ومضلات الفتن . اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عنا واهدنا وعافنا ، وارزقنا ، وتوفنا مسلمين ، وألحقنا بالصالحين ، يا أرحم الراحمين ، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين وآله الطيبين الطاهرين ، وسلّم عليه في العالمين ، آمين . »



## في بيان آداب قارئ القرآن ، وقراءته ، وحمله وكتابته

اعلم أن طلب حفظ القرآن العزيز والاجتهاد في تحرير النطق بلفظه ، والبحث عن مخارج حروفه ومعاني صفاتها ، والرغبة في تحسين الصوت به ونحو ذلك - وإن كان مطلوبًا حسنًا - لكن فوقه ما هو أهم منه وأولى وأتم ، وهو فهم معانيه ، والتفكير فيه ، والعمل بمقتضاه ، والوقوف عند حدوده ، والتأدب بآدابه ، وقد روى في فضائل القرآن لأبي عبيد القاسم بن سلام عن ابن عباس ومجاهد وعكرمة في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ ﴾ الآية (البقرة : ١٢١) قال : يتبعونه حق اتباعه . وقال الغزالي : « تلاوة القرآن حق تلاوته أن يشترك فيه اللسان والعقل والقلب ، فحظُّ اللسان : تصحيح الحروف ، وحظُّ العقل : تفسير المعاني ، وحظُّ القلب : الاتعاظ والتأثر والانزجار والاثتار ، فاللسان يرتل ، والعقل ينزجر ، والقلب يتعظ » . اهـ . وفي الجامع الكبير للسيوطي رحمه الله من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالناس فقرا عليهم سورة فأغفل منها آية ، فسألهم : « هل تركت منها شيئاً ؟ فسكتوا ، فقال : ما بال أقوام يقرأ عليهم كتاب الله لا يدرون ما قرئ عليهم فيه ولا ما ترك !! هكذا كانت بنو إسرائيل : خرجت خشية الله من قلوبهم ، فغابت قلوبهم وشهدت أبدانهم ، ألا وإن الله عز وجل لا يقبل من أحد عملاً حتى يشهد بقلبه ما شهد ببدنه » . [اهـ . إتحاف] .

وفي الدرر النظيم : « يجب على القارئ أن يُخلص في قراءته ، وأن يريد بها وجه الله تعالى ، وأن لا يقصد بها توصلًا إلى شيء سوى ذلك » .

وقال في الإتيقان : ويكره اتخاذ القرآن معيشةً ، لما رواه عمران بن حصين مرفوعًا : « مَنْ قرأ القرآن فليسأل الله به ؛ فإنه سيأتي قومٌ يقرءون القرآن يسألون

به الناس . وَأَنْ يَسْتَحْضِرَ فِي ذَهْنِهِ أَنَّهُ يَنَاجِي رَبَّهُ وَيَتْلُو كِتَابَهُ ، فَيَقْرَأُ عَلَى حَالَةٍ مِنْ يَرَى اللَّهُ تَعَالَى ، فَإِنْ لَمْ يَكُن يَرَاهُ فَإِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى يَرَاهُ ، ثُمَّ إِذَا أَرَادَ الْقِرَاءَةَ نَظَّفَ فَاهُ بِالْحُلَالِ ثُمَّ بِالسَّوَاكِ لِقَوْلِهِ ﷺ : « إِنْ أَفْوَاهَكُمْ طَرَقَ الْقُرْآنُ فَطَيَّبُوهَا بِالسَّوَاكِ » وَيَقُولُ عِنْدَ الْاِسْتِيَاكِ : « اللَّهُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ » وَيَمْرُ السَّوَاكِ عَلَى أَطْرَافِ أَسْنَانِهِ وَكَرَاسِي أَضْرَاسِهِ وَسَقْفِ حَلْقِهِ إِمْرَازًا لَطِيفًا ، أَمَّا مَتَنَجِّسُ الْفَمِ : فَتَكْرَهُ لَهُ الْقِرَاءَةَ ، وَقِيلَ تَحْرِمُ كَمَسُ الْمُصْحَفِ بِالْيَدِ النَّجِسَةِ . وَيُسْنُّ أَنْ يَكُونَ مَتَطَهَّرًا مَتَطَهِّرًا بِهَاءٍ وَرَدٍ وَنَحْوِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَفْضَلُ الْأَذْكَارِ . وَإِذَا عَرَضَ لَهُ خُرُوجُ رِيحٍ <sup>(١)</sup> فَلْيَمْسِكْ عَنِ الْقِرَاءَةِ حَتَّى يَتَكَامَلَ خُرُوجُهَا ثُمَّ يَعُودْ إِلَى قِرَاءَتِهِ ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبِيحٍ . قَالَ النَّوَوِيُّ : وَهُوَ أَدَبٌ حَسَنٌ ، وَكَذَلِكَ إِذَا تَنَاءَبَ أَمْسَكَ عَنْهَا أَيْضًا حَتَّى يَنْقُضِيَ التَّنَائُبَ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَرَأَ فَهُوَ مُخَاطَبٌ لِرَبِّهِ وَمَنَاجٍ لَهُ ، وَالتَّنَائُبُ مِنَ الشَّيْطَانِ . قَالَ مُجَاهِدٌ : « إِذَا تَنَاءَبْتَ وَأَنْتَ تَقْرَأُ فَامْسِكْ عَنِ الْقِرَاءَةِ تَعْظِيمًا وَإِجْلَالًا لِلْقُرْآنِ » . وَأَنْ يَقْرَأَ فِي مَكَانٍ نَظِيفٍ ، وَأَفْضَلُهُ الْمَسْجِدُ ، وَكَرَهُ قَوْمٌ الْقِرَاءَةَ فِي الْحَمَامِ وَالطَّرِيقِ . قَالَ النَّوَوِيُّ : وَمَذْهَبُنَا لَا تَكْرَهُ فِيهِمَا . وَفِي الْإِتْقَانِ : « وَأَنْ لَا يَقْرَأَ فِي الْأَسْوَاقِ وَلَا فِي مَوَاطِنِ اللَّغَطِ وَاللَّغْوِ وَمَجْمَعِ السَّفَهَاءِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ عِبَادَ الرَّحْمَنِ وَأَثْنَى عَلَيْهِمْ بِأَنَّهُمْ إِذَا مَرَوْا بِاللَّغْوِ مَرَوْا كِرَامًا ، هَذَا الْمُرُورُ بِنَفْسِهِ ، فَكَيْفَ إِذَا مَرَّ بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ تَلَاوَةً بَيْنَ ظَهْرَانِي أَهْلِ اللَّغْوِ وَالسَّفَهَاءِ ! » . وَأَنْ يَجْتَنِبَ الضَّحْكَ وَالْحَدِيثَ الْأَجْنَبِيَّ خِلَالَ الْقِرَاءَةِ إِلَّا لِحَاجَةٍ . قَالَ الْحَلِيمِيُّ : لِأَنَّ كَلَامَ اللَّهِ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُؤَثَّرَ عَلَيْهِ كَلَامٌ غَيْرُهُ . وَأَيْدِهِ الْبِيهَقِيُّ بِمَا فِي الصَّحِيحِ : « كَانَ ابْنُ عَمْرٍو ﷺ إِذَا قَرَأَ الْقُرْآنَ لَا يَتَكَلَّمُ حَتَّى يَفْرَغَ مِنْهَا ، أَيْ مِنَ الْقِرَاءَةِ » .

وَيُسْنُّ أَنْ يَلْبَسَ ثِيَابَ التَّجْمَلِ كَمَا يَلْبَسُهَا لِلدَّخُولِ عَلَى الْأَمِيرِ ؛ لِأَنَّهُ يَنَاجِي رَبَّهُ ،

(١) أَيْ مِنْ فَمِهِ . ( وَاللَّهُ أَعْلَمُ ) . [ الْمَدْقُقُ ] .

وأن يجلس عند القراءة مستقبل القبلة، وأن يكون جلوسه بسكينة ووقار، مطرقاً رأسه، غير مترع ولا جالس على هيئة التكبر.

وأن يستعذ بالله من الشيطان الرجيم قبل القراءة؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ ، أى إذا أردت قراءته، وهو الذى عليه الجمهور قديماً وحديثاً. وذهب قوم إلى أنه يتعوذ بعدها لظاهر الآية، وقوم إلى وجوبها؛ لظاهر الأمر. وصيغته المختارة عند عامة الفقهاء وجميع القراء: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم». وأما الجهر بها: فقال الدانى: لا أعلم خلافاً بين أهل الأداء فى الجهر بها عند افتتاح القراءة، قال ابن القاصح: وهذا فى استعاذة القارئ على المقرئ، أو بحضرة من يسمع قراءته، أما من قرأ خالياً أو فى الصلاة: فالإخفاء أولى، ويكفيه تعوذاً واحداً ما لم يقطع قراءته بكلام أو فصل طويل كالفصل بين الركعات، أى بأن يكون بين القراءتين قدر ركعة بأركانها وسننها، وإلا فلا يطلب تعوذاً ثانياً، قال ابن الجزرى: وهل هى سنة عين أو سنة كفاية؟ حتى لو قرأ جماعة جملة فهل تكفى استعاذة واحد منهم كالتسمية قبل الأكل؟ أم لا؟ لم أر فيه نصاً، والظاهر الأول؛ لأن المقصود اعتصام القارئ بالله والتجاؤه إليه من شر الشيطان، فلا يكون تعوذ واحد كافياً عن آخر. اهـ.

وليحافظ على قراءة البسملة أول كل سورة غير براءة «سورة التوبة»؛ لأن أكثر العلماء على أنها آية من أول كل سورة، فإذا أخل بها كان تاركاً لبعض الختمة عند الأكثرين، أما فى الابتداء بها بعد أوائل السور ولو بكلمة فتجوز البسملة وعدمها لكل من القراء تخييراً، كذا أطلق الشاطبى كالدانى فى التيسير، وعلى اختيار البسملة جمهور العراقيين، وعلى اختيار عدمها جمهور المغاربة. ومنهم من خص الإتيان بالبسملة بمن فصل بها بين السورتين كقالون ومن معه، وخص تركها بمن لم يفصل بها كحمزة ومن معه، ويجوز على ترك البسملة ترك الوقف

من التعوذ ووصله بالقراءة ، إلا أن يكون أول القراءة اسم جلاله أو نحو : ﴿إِلَيْهِ  
يُرْدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ أو ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ الْغَيْبُ وَالشَّهَادَةُ﴾  
فالأولى الوقف لما في الوصل من البشاعة .

واختلف المتأخرون في أجزاء براءة [التوبة]: هل هي كغيرها من السور أم لا ؟  
اختار السخاوى الجواز ، وإلى المنع ذهب الجعبرى ، والصواب كما في النشر . أن  
يقال : إن من ذهب إلى ترك البسملة في أواسط غير براءة لا إشكال عنده في تركها  
في وسط براءة ، وكذلك لا إشكال في تركها فيها عند من ذهب إلى التفصيل ، إذ  
البسملة عندهم في وسط السورة تابعة لأولها ، ولا تجوز البسملة في أولها عند  
الأكثر ، فكذلك في وسطها . وأما من ذهب إلى البسملة في الأجزاء مطلقًا : فإن  
اعتبر أصل العلة التى من أجلها حذفت البسملة - وهى نزولها بالسيف -  
كالشاطبى ومن تبعه : لم يبسمل ، وإن لم يعتبر بقاء أثرها ولم يرها علة : بسمل بلا  
نظر .

قال ابن غازى : والسنة أن يصل البسملة بالحمدلة ، وأن يجهر بها حيث يشرع  
الجهر بالقراءة .

قال بعضهم : اعلم أن العلماء اختلفوا فى الجهر والإسرار بالقرآن ، ورووا فى  
فضل كل منهما أحاديث كثيرة وأثارًا مشهورة ، فمما يدل على استحباب الإسرار  
ما روى أنه ﷺ قال : « فضل قراءة السر على قراءة العلانية كفضل صدقة السر  
على صدقة العلانية » وفى لفظ آخر : « الجاهر بالقرآن كالجاهر بالصدقة » ،  
والمسر به كالمسر بالصدقة .

وفى الخبر العام : يُفضلُ عملُ السرِّ على عمل العلانية بسبعين ضعفًا ، وكذلك  
قوله ﷺ : « خير الرزق ما يكف ، وخير الذكر الخفى » . وفى الخبر : « لا يجهر  
بعضكم على بعض فى القراءة بين المغرب والعشاء » . ومما يدلُّ على استحباب

الجهر ما روى أن النبي ﷺ سمع جماعة من أصحابه يجهرون في صلاة الليل ، فصوّب<sup>(١)</sup> ذلك . وقد قال ﷺ : « إذا قام أحدكم من الليل يصلي فليجهر بالقراءة ، فإن الملائكة وعمّار الدار يسمعون قراءته ويصلون بصلاته » . ومر ﷺ بثلاثة من أصحابه ﷺ مختلفي الأحوال ، فمر على أبي بكر رضى الله عنه وهو يُجِهرُ فسأله عن ذلك ، فقال : « إن الذى أناجيه هو يسمعى » ، ومر على عمر ﷺ وهو يُخَافُتُ فسأله عن ذلك ، فقال : « أوقظُ الوسنانَ وأزجرُ الشيطانَ وأرضى الرحمن » ، ومر على بلال ﷺ وهو يقرأ آيات من هذه السورة وآيات من هذه السورة ، ويُسرُّ تارةً ويجهرُ أخرى ، فسأله عن ذلك فقال : أخلط الطيب بالطيب ، وأنتقل من بستانٍ إلى بستانٍ . فقال ﷺ : « كلكم قد أحسن وأصاب » . فالوجه في الجمع بين هذه الأحاديث أن الإسرار أفضل حيث خاف الرياء أو تأذى به مُصَلُّونَ أو نيامٌ ، والجهر أفضل في غير ذلك ؛ لأن العمل فيه أكثر ، ولأن فائدته تتعدى القارئ إلى السامعين ، ولأنه يوقظ قلب القارئ ويجمع همه إلى الفكر ، ويصرف سمعه إليه ، ويطرد النوم ، ويزيد في النشاط . ويدلُّ لهذا الجمع حديث أبى داود بسند صحيح عن أبى سعيد : « اعتكف رسول الله ﷺ في المسجد فسمعهم يجهرون بالقراءة ، فكشف الستر وقال : ألا كلكم مناجٍ لربه ، فلا يؤذون بعضهم بعضاً ، ولا يرفعون بعضكم على بعض في القراءة » . وقال بعضهم : يُستحبُّ الجهر ببعض القراءة ، والإسرار ببعضها ؛ لأن المسر قد يمل ، فيأنس بالجهر ، والجاهر قد يكلُّ فيستريح بالإسرار . اهـ .

ويُسَنُّ أن يخلو بقراءته حتى لا يقطع عليه أحدٌ بكلام فيخلطه بجوابه . وإذا مر بأحد وهو يقرأ فيستحب له أن يقطع القراءة ويسلّم ثم يرجع لقراءته ، ولو أعاد التعوذ كان حسناً ، ويقطعها لرد السلام وجوباً ، وللحمد بعد العطاس ،

(١) أى قال إنه صواب .

وللشميت ، وإجابة المؤذن ندباً وإذا ورد عليه من فيه فضيلةٌ من علمٍ أو صلاحٍ أو شرف : فلا بأس بالقيام له على سبيل الإكرام لا للرياء . ويسن أن يقرأ على ترتيب المصحف ، قال في شرح المهذب : لأن ترتيبه لحكمة ؛ فلا يتركها إلا فيما ورد به الشرع ، كصلاة صبح يوم الجمعة بـ ﴿الْمَرْحُومَ تَنْزِيلُ﴾ «سورة السجدة» و ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ (سورة الإنسان) ونظائره ، فلو فرق السور أو عكسها جاز ، وقد ترك الأفضل . وأن يلتقط الآيات من كل سورة فيقرأها ؛ فإنه روى عن رسول الله ﷺ أنه مرَّ بلال ؓ وهو يقرأ من هذه السورة ومن هذه السورة ، « فقال : يا بلال مررت بك وأنت تقرأ من هذه السورة ومن هذه السورة ؟ » قال : أحلط الطيب بالطيب ، فقال : «اقرأ السورة على وجهها» أو قال : «على نحوها» . وقال ابن عوف : سألت ابن سيرين عن الرجل يقرأ من السورة آيتين ثم يدعها ويأخذ في غيرها ؟ قال : ليتق أحدكم أن يأثم إنهما كبيراً وهو لا يشعر .

وأن يقرأه بالترتيل لقوله : ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ «المزمل : ٤» - قال ابن عباس ؓ : لأن أقرأ البقرة وآل عمران أرتلها وأتدبرهما أحبُّ إلى من أن أقرأ القرآن كله هذرمةً » وأن يقرأه بالتدبر والتفهم ؛ لأنه المقصود الأعظم والمطلوب الأهم ، وبه تنشرح الصدور وتستنير القلوب ، قال تعالى : ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾ وقال : ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ . وصفة ذلك أن يُشغل قلبه بالتفكر في معنى ما يلفظ به ، فيعرف معنى كل آية ويتأمل الأوامر والنواهي ، ويعتقد قبول ذلك ، فإن كان مما قصر عنه فيما مضى اعتذر واستغفر ، وإذا مر بآية فيها اسم محمد ﷺ صلى عليه سواء القارئ والمستمع ، ويتأكد ذلك عند قوله : ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (الأحزاب) ، وإذا مر بآية رحمة استبشر

وسأل ، أو عذاب أشفق وتعوذ ، أو تنزيه نزه وعظم ، أو دعاء تضرع وطلب .  
أخرج أبو داود والنسائي وغيرهما عن عوف بن مالك قال : « قمت مع النبي ﷺ ليلة فقام فقرأ سورة البقرة لا يمر بآية رحمة إلا وقف وسأل ، ولا يمر بآية عذاب إلا وقف وتعوذ » . وروى أبو داود والترمذي حديث : « من قرأ : ﴿ وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ ﴾ ، فأنتهى إلى آخرها<sup>(١)</sup> فليقل : بلى وأنا على ذلك من الشاهدين .  
ومن قرأ : ﴿ لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ فأنتهى إلى آخرها ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ عَلَىٰ أَنْ نُنْجِيَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ فليقل : بلى . ومن قرأ : ﴿ وَالْمُرْسَلَتِ ﴾ فبلغ ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ ﴾ فليقل : آمنا بالله » . قال النووي رحمه الله تعالى : « وفي ﴿ فَبِأَيِّ آيَةٍ آيَةٍ رَبِّكُمْ تَكْذِبَانِ ﴾ يقول : ولا بشيء من نعمك ربنا نكذب فلك الحمد . رواه الحاكم ، وفي ﴿ فَمَنْ يَأْتِكُمْ بِمَاءٍ مَّعِينٍ ﴾ يقول : « الله رب العالمين » وفي ختم ﴿ وَالصُّحْحَى ﴾ وما بعدها التكبير » . رواه البيهقي . وكان إبراهيم النخعي رحمه الله إذا قرأ ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ﴾ خفض بها صوته » .

وأن يُكثر من البكاء عند القراءة لقوله ﷺ : « اتلوا القرآن وابكوا ، فإن لم تبكوا فتباكوا » . وقال ابن عباس ؓ : « إذا قرأتُم سجدة سبحان » الإسراء : ١٠٧ ) فلا تعجلوا بالسجود حتى تبكوا ، فإن لم تبك عين أحدكم فليبك قلبه » ، وإنما طريق تكلف البكاء أن يُحْضِر قلبه الحزن ، فمن الحزن ينشأ البكاء . قال ﷺ : « إن القرآن نزل بحزن فإذا قرأتموه فتحازنوا » . ووجه إحضار الحزن أن يتأمل ما فيه من التهديد والوعيد والمواثيق والعهود ، ثم يتأمل في تقصيره في امتثال أوامره وزواجره ، فيحزن لا محالة ، ويبكى ، فإن لم يحضره حزن وبكاء كما يحضر أرباب

(١) قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ ﴾ [التين] .

القلوب الصافية فلييك على فقد الحزن والبكاء ، فإن ذلك من أعظم المصائب .  
وَرَوَى أَن الْبُكَاءِ عِنْدَ الْقِرَاءَةِ صِفَةُ الْعَارِفِينَ وَشِعَارُ عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ .

وَأَنْ يُرَاعَى حَقَّ الْآيَاتِ ، فَإِذَا مَرَّ بِآيَةِ سُجْدَةٍ مِنْ سُجْدَاتِ التَّلَاوَةِ سَجَدَ نَدْبًا ،  
خِلَافًا لِلْحَنَفِيَّةِ ، حَيْثُ قَالُوا بِوَجُوبِهَا ؛ وَهِيَ فِي الْجَدِيدِ أَرْبَعُ عَشْرَةَ سُجْدَةً : فِي  
الْأَعْرَافِ ، وَالرَّعْدِ ، وَالنَّحْلِ ، وَالْإِسْرَاءِ ، وَمَرْيَمَ ، وَاثْنَانِ فِي الْحَجِّ ، وَفِي الْفِرْقَانِ ،  
وَالنَّمْلِ ، وَالْمِ السُّجْدَةِ ، وَحَمِّ فَصَلْتِ ، وَالنَّجْمِ ، وَالْإِنْشِقَاقِ ، وَاقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ .  
وَأَمَّا سُجْدَةُ ص ( الْآيَةِ ٢٤ ) فَسُجْدَةُ شُكْرِ ، وَالصَّارِفِ لَهَا عَنْ سُجْدَاتِ  
التَّلَاوَةِ إِلَى الشُّكْرِ حَدِيثُ النَّسَائِيِّ : « سَجَدَهَا دَاوُدُ تَوْبَةً ، وَنَحْنُ نَسْجُدُهَا شُكْرًا » .  
أَيُّ عَلَى قَبُولِ تَوْبَتِهِ ، وَزَادَ بَعْضُهُمْ : « آخِرُ الْبُحْرِ » نَقَلَهُ ، ابْنُ الْغُرَسِ فِي  
أَحْكَامِهِ . ( ١٥٠ . إِتْقَانُ ) .

وَيَدْعُو فِي سُجُودِهِ بِمَا يَلِيْقُ بِالْآيَةِ الَّتِي قَرَأَهَا ، مِثْلُ أَنْ يَقْرَأَ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ حَزُّوْا  
سُجَّدًا وَسَبِّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ ( السُّجْدَةُ : ١٥ )  
فَيَقُولُ : اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ السَّاجِدِينَ لَوَجْهِكَ ، الْمُسَبِّحِينَ بِحَمْدِكَ ، وَأَعُوذُ بِكَ  
أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْتَكْبِرِينَ عَنْ أَمْرِكَ أَوْ عَلَى أَوْلِيَائِكَ . وَإِذَا قَرَأَ قَوْلَهُ تَعَالَى :  
﴿ وَيَحْزُرُونَ لِلْأَذْقَانِ يَجْكُونَ وَبَزِيْدُهُمْ خُشُوعًا ﴾ ( الْإِسْرَاءُ : ١٠٩ )  
فَيَقُولُ : اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ الْبَاكِينَ إِلَيْكَ الْخَاشِعِينَ لَكَ . وَكَذَلِكَ فِي كُلِّ سُجْدَةٍ .  
وَيَشْتَرِطُ فِي هَذِهِ السُّجْدَةِ شُرُوطَ الصَّلَاةِ مِنْ : سِتْرِ الْعَوْرَةِ ، وَاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ ،  
وَطَهَارَةِ الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ وَالْمَكَانِ ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى طَهَارَةٍ عِنْدَ السَّمْعِ يَسْجُدُ بَعْدَ  
أَنْ يَتَطَهَّرَ .

وَيُسْنَى السَّمْعَ وَالْإِنْصَاتَ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، وَتَرْكَ اللَّغَطِ وَالْحَدِيثِ الْأَجْنَبِيِّ  
بِحَضُورِ الْقِرَاءَةِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا  
لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ ( الْأَعْرَافُ : ٢٠٤ ) ، وَوَرَدَ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَمْ يُعْطَوْا فَضِيلَةَ

حفظ القرآن ، فهم حريصون على استماعه من الإنس والجن . ويستحب للقارئ إذا انتهت قراءته : أن يصدق الله ربه ، ويشهد بالبلاغ لرسوله ﷺ ، ويشهد على ذلك أنه حق ، فيقول : « صدق الله العظيم ، وبلغ رسوله الكريم ، ونحن على ذلك من الشاهدين ، اللهم اجعلنا من شهداء الحق القائمين بالقسط ) . ثم يدعو بها أحب من الأدعية المتقدمة .

ثم اعلم أنه إذا أرتج<sup>(١)</sup> على القارئ فلم يدر ما بعد المواضع الذى انتهى إليه فسأل عنه غيره ، فينبغى له أن يتأدب ، لما جاء عن ابن مسعود والنخعي وبشير بن أبى مسعود ، قالوا : إذا سأل أحدكم أخاه عن آية ، فليقرأ ما قبلها ثم يسكت ، ولا يقول كيف كذا وكذا ، فإنه يلبس عليه . اهـ .

ويسن أن يتعاهد القرآن لما فى الصحيحين : « تعاهدوا القرآن ، فوالذى نفس محمد بيده هو أشد تفلتاً من الإبل فى عقلها » . وفى خزينة الأسرار : وأخرج البخارى ومسلم وأحمد عن أبى موسى الأشعري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « تعاهدوا القرآن فوالذى نفس محمد بيده هو - أى القرآن - أشد تفضياً من قلوب الرجال من الإبل فى عقلها » . بضم العين والقاف جمع « عقال » ككتب جمع « كتاب » . اهـ .

وفى الصحيحين أيضاً أنه عليه الصلاة والسلام قال : « إنما مثل صاحب القرآن كمثل صاحب الإبل المعقلة ، إن عاهد عليها أمسكها ، وإن أطلقها ذهبت منه » ، فنسيانه وكذا نسيان شىء منه ، كبيرة كما صرح به النووى فى الروضة وغيرها ، لحديث أبى داود وغيره : « عرضت على ذنوب أمتى فلم أر ذنباً أعظم من سورة من القرآن أو آية أوتيتها رجل ثم نسيها » .

وروى أنه رضي الله عنه قال : « من قرأ القرآن ثم نسيه لقى الله تعالى يوم القيامة أجزم »

(١) أى استغلق عليه الكلام [ المعجم الوسيط : رت ج ] .

أخرجه أبو داود . وعن سعد بن عبادة قال : قال رسول الله ﷺ : « ما من امرئ يقرأ القرآن ثم ينساه إلا لقي الله يوم القيامة أجذم » والأجذم هنا قيل مقطوع اليد ، وقيل : مقطوع الحجة ، وقيل : هو الذى به جذام . ونسأل الله السلامة والعافية بمنه وكرمه .

وروى ابن مسعود ؓ عن النبي ﷺ أنه قال : « من خشى أن ينسى القرآن فليقل : اللهم نور بكتابتك بصرى ، وأطلق به لسانى ، واشرح به صدرى ، واستعمل به جسدى بحولك وقوتك ؛ فإنه لا حول ولا قوة إلا بك » . ( اهـ . من الدر النظيم ) . والسنة أن يقول : « أنسيت كذا » لا « نسيت » ، إذ ليس هو فاعل النسيان . هذا ما يتعلق بآداب القراءة .

وأما آداب مس المصحف وحمله وكتابته : فالاعتناء بها أشد وأكد مما تقدم . قال فى شرح الخطيب : ويحرم على المحدث . ولو حدثاً أصغراً . مس شىء من المصحف وحمله ، وكذا مس خريطة وصندوق فيهما مصحف بشرط أن يكون معدّين له ، وكذا مس علاقة لأثقة به ، وكذا مس جميع كرسي بشرط أن يكون عليه المصحف ، وكذا يحرم عليه مس ما كتب لدراسة قرآن ولو بعض آية كلوح ؛ لأن القرآن قد أثبت فيه للدراسة ، فيحرم مس جميعه ، وكذا علاقته ، ويحرم محوه بالرقيق أى بالبصق عليه . أما إذا بصق على خرقة ومحاها لم يحرم .

أما ما كتب لغير الدراسة كالتميمة ، وهى ورقة يكتب فيها شىء من القرآن وتعلق على الرأس مثلاً للتبرك ، والثياب التى يكتب عليها ، فلا يحرم مسها ولا حملها ، ويحرم كتب القرآن أو شىء من أسائه تعالى بنجس أو على نجس ، ومسه به إذا كان غير معفو عنه ، ويكره كتب القرآن على حائط ولو لمسجد وثياب وطعام ونحو ذلك .

ويجوز هدم الجدار ولبس الثياب وأكل الطعام ولا تضر ملاقاته ما فى المعدة ، بخلاف ابتلاع قرطاس عليه اسم الله تعالى فإنه يحرم عليه ، ولا يكره كتب شىء

من القرآن في إناء ليسقى ماؤه للشفاء ، خلافاً لما وقع لابن عبد السلام في فتاويه من التحريم ، وأكل الطعام كشرب الماء لا كراهة فيه . ولا يُمنع المميزُ المحدثُ من مس مصحف ولوح لدراسته وتعلمه ، أما لتعليم غيره فلا يجوز له ذلك كمؤدب الأطفال . لكن أفتى الإمام ابن حجر بأنه يسامح لمؤدّب الأطفال الذي لا يستطيع أن يقيم على الطهارة في مس الألواح لما فيه من المشقة ، لكن يتيمم ؛ لأنه أسهل من الوضوء ، فإن استمرت المشقة فلا حرج . ( ١ هـ . باجورى ) .

ويستحب كتبه وإيضاحه إكراماً له ، وكذا يستحب نُقْطُهُ وشكله صيانةً له من اللحن والتحريف . قال في «إرشاد القراء والكاتين» : فينبغى لمن يريد أن يكتب مصحفًا أن تكون كتابته على مقتضى الرسم العثماني ، ولا يكتبه على مقتضى الخط المتداول على القياس ، ولا يجوز لأحد أن يطعن في شيء من مرسوم الصحابة الأكابر ، إذ الطعن في الكتابة كالطعن في التلاوة ، وقال أشهب : سئل مالكٌ رحمه الله تعالى : هل يُكتب المصحفُ على ما أحدثه الناس من الهجاء اليوم ؟ فقال : لا إلا على الكتابة الأولى . قال الداني في المحكم : ولا يخالف مالك في ذلك من علماء الأمة ؛ لأن ما روى عنه هو مذهب باقي الأئمة ، ومستند الأئمة الأربعة هو مستند الخلفاء الأربعة ، وروى عنه أيضًا أن هذا في غير المصاحف الصغار التي تتعلم فيها الصبيان وألواحهم ، أما هي فلا ، وقال صاحب الجوهر الفريد : قال البيهقي في شعب الإيثار : من كتب مصحفًا ينبغى له أن يحافظ على الهجاء الذي كتب به الصحابة المصاحف ولا يخالفهم في شيء مما كتبوه ؛ فإنهم كانوا أكثر علمًا وأصدق قلبًا ولسانًا وأعظم أمانةً منا ، فلا ينبغى أن نظن بأنفسنا استدرأنا عليهم ﷺ . ١ هـ .

ويستحب تقبيل المصحف بالقياس على تقبيل الحجر الأسود ؛ لأنه هدية من الله عز وجل ، فشرع تقبيله ، ويُستحبُ تطييبه وتعظيمه وجعله على كرسى أو على محل مرتفع أو فوق سائر الكتب تعظيمًا له .





## الخاتمة

فى بيان ما ورد من الأحاديث والآثار فى فضل القرآن العظيم ، وفضل قراءته ، وفضل أهله ، وفضل تعلمه وتعليمه ، وأداب كل من المعلم والمتعلم ،

### فضل القرآن العظيم :

اعلم أن الله تبارك تعالى جعل كتابه للأدواء شفاءً ، ولصدء القلوب جلاءً ، وأن خير القلوب قلبٌ واع له ، وخير الألسنة لسانٌ يتلوه ، وخير البيوت بيتٌ يكون فيه ، وأنه أعظمُ الكتب المنزلة ، فهو النور المبين الذى لا يشبهه نور ، والبرهان المستبين الذى تشتفى به النفوس وتنشرح به الصدور ، لا شىء أفصح من بلاغته ، ولا أرجح من فصاحته ، ولا أكثر من إفادته ، ولا ألد من تلاوته ، فمن تمسك به فقد نهج منهج الصواب ، ومن ضلَّ عنه فقد خاب وخسر وطُرد عن الباب .

قال فى الإحياء : قال رسول الله ﷺ : « القرآن فيه خبر من قبلكم ، ونبأ من بعدكم ، وحكم ما بينكم » وفى ابن غازى : قال ﷺ : « القرآن أفضل من كل شىء دون الله ، وفضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله عز وجل على خلقه ، فمن قرَّ القرآن فقد قر الله ، ومن لم يوقر القرآن فقد استخف بحق الله ، وحرمة القرآن عند الله كحرمة الوالد على ولده » . أخرجه الترمذى الحكيم رسلاً ، والحاكم فى تاريخه موصولاً . وقال ﷺ : « القرآن شافعٌ مشفعٌ وصادقٌ مصدقٌ من لم يشفع له القرآن يوم القيامة كبَّه الله فى النار على وجهه » ، وفى رواية : « من شفع له القرآن يوم القيامة نجا ؛ لأن شفاعته مانعة من الدخول فى العذاب ، وشفاعة غيره مخرجة له من بعد وقوعه » ، وقال ﷺ : « من لم يشتف بالقرآن لا شفاه الله » ورؤى عنه ﷺ أنه قال : « إن القلوب لتصدأ كما يصدأ الحديد . قيل : يا رسول الله وما جلاؤها ؟

قال : قراءة القرآن وذكر الموت . وقال ﷺ : « من أعطى القرآن وظن أن أحدًا أعطى أكثر منه فقد استصغر ما عظمه الله وعظم ما صغره الله » . ١٠١ هـ .

قال ابن غازي : والمراد بقوله : « ما عظمه الله » هو القرآن ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ ﴾ (الحجر) ، والمراد بقوله : « وعظم ما صغره الله » يعنى الدنيا . قال ﷺ : « لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة ما سقى الكافر منها شربة ماء » . وقال ﷺ : « القرآن غنى لا فقر معه ولا غنى دونه » . قال ابن غازي : والمراد « بالغنى » فى الحديث غنى النفس بأن تصير نفس القارئ غنية عما فى أيدي الناس من الدنيا الحقيرة ، لما يرى عنده من عظم القرآن وعظم الثواب المرتب له على قراءته ، وأعظم من ذلك مناجاته لخالقه . وقال الفضيل بن عياض : حامل القرآن حامل راية الإسلام ، لا ينبغي أن يلهو مع من يلهو ، ولا أن يسهو مع من يسهو ، ولا أن يلغو مع من يلغو ، تعظيمًا لحق القرآن . وقال ﷺ : « أشرف أمتى حملة القرآن وأصحاب الليل » ، وقال ﷺ : « أفضل عبادة أمتى قراءة القرآن » .

وفى بستان العارفين : روى عن أنس بن مالك ؓ عن النبي ﷺ أنه قال : « عرضت على أجور أمتى حتى القذاة يخرجها الإنسان من المسجد ، فلم أر خيرًا أعظم من قراءة القرآن . وعرضت على ذنوب أمتى فلم أر ذنبًا أعظم من آية أو سورة أوتيتها الرجل فنيها » . ١٠١ هـ .

وأخرج مسلم عن أبى أمامة ؓ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « اقرأوا القرآن ؛ فإنه يأتى يوم القيامة شفيحًا لأصحابه » . وأخرج البيهقي عن أنس ؓ عن النبي ﷺ أنه قال : « نوروا منازلكم بالصلاة وتلاوة القرآن » . وعن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « يحيى صاحب القرآن يوم القيامة فيقول القرآن : يارب حله ، فيلبس تاج الكرامة . ثم يقول : يارب زده ، فيلبس حلة الكرامة . ثم يقول : يارب ارض عنه ، فيرضى عنه ، فيقال له : اقرأ وارق ، ويزداد بكل آية

حسنة» . رواه الترمذى وحسنه وابن خزيمة والحاكم وقال : صحيح الإسناد .  
وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ « يقال  
لصاحب القرآن : اقرأ وأرق ورتل كما كنت ترتل في الدنيا ؛ فإنَّ منزلتك عند آخر  
آية تقرؤها » . رواه الترمذى وأبو داود وابن ماجه وابن حبان فى صحيحه . وقال  
الترمذى : حديث حسن صحيح .

وسئل ابن حجر عن حديث : « يقال لصاحب القرآن : « اقرأ وأرق... إلخ » .  
مِنِ المخصوص بهذه الفضيلة ؟ هل هو من يحفظ القرآن فى الدنيا عن ظهر قلب  
ومات كذلك ؟ أم يستوى فيه هو ومن يقرأ فى المصحف ؟ فأجاب بقوله : الخبر  
المذكور خاصٌّ بمن يحفظه عن ظهر قلب لا من يقرأ فى المصحف ؛ لأن مجرد  
القراءة فى الخط لا يختلف الناس فيها ولا يتفاوتون قلةً وكثرةً ، وإنما الذى  
يتفاوتون فيه هو الحفظ عن ظهر قلب ، فهذا تتفاوت منازلهم فى الجنة بحسب  
تفاوت حفظهم ، ومما يؤيد ذلك أن حفظ القرآن عن ظهر قلبٍ فرض كفاية على  
الأمة ، ومجردُ القراءة فى المصحف من غير حفظ لا يسقطُ بها الطلب ، فليس لها  
كثيرٌ فضلٍ كفضل الحفظ ، فتعين أنه - أعنى الحفظَ عن ظهر قلب - هو المراد فى  
الخبر ، وهذا ظاهر من لفظ الخبر بأدنى تأمل . اهـ .

وقال ﷺ لمعاذٍ : « يا معاذ إن أردت عيش السعداء ، وميتة الشهداء ،  
والنجاه يوم الحشر ، والأمن يوم الخوف ، والنور يوم الظلمات ، والظل يوم  
الحرور ، والرئى يوم العطش ، والوزن يوم الخفة ، والهدى يوم الضلال : فادرس  
القرآن ، فإنه ذكر الرحمن ، وحرزٌ من الشيطان ، ورجحانٌ فى الميزان » . أخرجه  
الديلمى . ( اهـ . ابن غازى ) .

وعن أبى هريرة ؓ أن رسول الله ﷺ قال : لا حسد إلا فى اثنتين : رجلٌ علّمه  
الله القرآن فهو يتلوه آناء الليل وآناء النهار ، فسمعه جارٌ له ، فقال : يا ليتنى  
أوتيتُ مثل ما أوتى فلان فعملتُ مثل ما يعمل ، ورجلٌ آتاه الله مالا فهو يهلكه فى

الحق ، فقال رجلٌ : يا ليتنى أوتيتُ مثل ما أوتى فلان فعملتُ مثل ما يعمل .  
 رواه البخارى ، والمراد بالحسد هنا الغبطة وهو تمنى مثل ما للمحسود لا تمنى  
 زوال النعمة عنه ؛ فإن ذلك هو الحسد المذموم ، نعوذ بالله منه . وعن ابن عمر  
 رضى الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « ثلاثة لا يهولهم الفزع الأكبر ، ولا  
 ينالهم الحساب ، هم على كتيب من مسك حتى يفرغ من حساب الخلائق : رجل  
 قرأ القرآن ابتغاء وجه الله وأم به قوماً هم به راضون ، وداع يدعو إلى الصلاة  
 ابتغاء وجه الله ، وعبد أحسن فيما بينه وبين ربه وفيما بينه وبين مواليه » . رواه  
 الطبرانى فى الأوسط والصغير بإسناد لا بأس به ، ورواه فى الكبير ونحوه .

وعن على بن أبى طالب ؓ وكرّم الله وجهه قال : قال رسول الله ﷺ : (من قرأ  
 القرآن فاستظهره ، فأحلّ حلاله وحرّم حرامه ، أدخله الله به الجنة ، وشفّعه فى  
 عشرة من أهل بيته كلهم قد وجبت لهم النار) . رواه ابن ماجه والترمذى ،  
 واللفظ له ، وقال : حديث غريب ( ا هـ . ابن غازى ) .

هذا بعض ما ورد فى فضل القرآن العظيم وفضل أهله .

وأما فضل تعلمه وتعليمه فقال السيد محمد حقى فى خزينة الأسرار : روى  
 البخارى وأبو داود والترمذى عن عثمان بن عفان ؓ قال : قال رسول الله ﷺ :  
 « خيركم من تعلم القرآن وعلمه » . وفى رواية البيهقى : « إن أفضلكم من تعلم  
 القرآن وعلمه » . وفى رواية عن ابن مسعود ؓ قال : قال رسول الله ﷺ :  
 « خيركم من قرأ القرآن وأقرأه » . ا هـ . يعنى أن خير الكلام كلام الله تعالى ،  
 وكذلك خير الناس بعد النبيين من تعلم القرآن وعلمه . أى واختار قراءته على  
 غير كلام الله تعالى ، وكان الإمام أبو عبد الرحمن السلمى التابعى الجليل يقول  
 حين يروى هذا الحديث عن عثمان بن عفان : « خيركم من تعلم القرآن وعلمه »  
 هذا الذى أقعدنى مقعدى هذا ، يشير إلى كونه جالساً فى المسجد الجامع بالكوفة  
 يعلم القرآن ويُقرأه مع جلالة قدره وكثرة علمه وحاجة الناس إلى علمه ، وهو

يقرئ الناس بجامع الكوفة أكثر من أربعين سنة ، وعليه قرأ الحسن والحسين  
 رضى الله عنهما ، وكذا كان السلف رحمهم الله تعالى لا يعدلون بإقراء القرآن  
 شيئاً . وفي خزينة الأسرار أيضاً : أخرج أبو نعيم أنه - عليه الصلاة والسلام - قال :  
 « يا على تعلم القرآن وعلمه الناس ، فلك بكل حرف عشر حسنات ، فإن مت  
 مت شهيداً . يا على تعلم القرآن وعلمه الناس ، فإن مت حَجَّت الملائكة إلى قبرك  
 كحجج الناس إلى بيت الله العتيق » اهـ .

وروى عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يا أبا هريرة تعلم القرآن  
 وعلمه الناس ، ولا تزال كذلك حتى يأتيك الموت ؛ فإنه إن أتاك الموت وأنت  
 كذلك حجت الملائكة إلى قبرك كما تحج المؤمنون إلى بيت الله الحرام . » ذكره  
 الجعبرى في شرح الشاطبية .

وفي ابن غازى : أخرج الترمذى والنسائى وابن ماجه عن أبى هريرة وأبى بن  
 كعب رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « تعلّموا القرآن فاقروه ، فإن مثل  
 القرآن لمن تعلمه فقراه وقام به كمثّل جراب محشو مكسا تفوح ريحه على كل  
 مكان ، ومثل من تعلمه فرقد وهو فى جوفه كمثّل جراب أوكىء على مسك » .  
 وفى بهجة الناظرين : روى أنه صلى الله عليه وسلم قال : « من علم ولده آية من القرآن كان له  
 خيراها » ، وفى رواية : « كان له أجرها » حيثما تليت ، وكتب له براءة من النار ،  
 وكذلك المؤدب الذى علمه إياها ، ومن علم ولده حتى يكتب بيده ، فقد أدى ما  
 وجب عليه ، وتستغفر له الملائكة حتى يموت ، ويستغفر للمؤدب كل شىء  
 طلعت عليه الشمس حتى الحيتان فى البحر » .

وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « خير  
 الناس وخير من يمشى على وجه الأرض المعلّمون لكتاب الله ؛ فإنهم كلما خَلِقَ  
 الدينُ جددوه ، أعطوهم ولا تشاؤهم ؛ فإن المعلم إذا قال للصبي قل بسم الله  
 الرحمن الرحيم ، فقاها ، كتب الله براءةً للصبي وبراءةً للمعلم ، وبراءةً لأبويه من

النار» ( ١٥٠ هـ . بهجة الناظرين وابن غازي ) .

وعن إبراهيم النخعي قال : معلّم الصبيان تستغفر له الملائكة في السموات والدواب في الأرض ، والطيور في الهواء ، والحيتان في البحار .

وروى الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال في حجة الوداع : « اللهم اغفر للمعلمين وأطل أعمارهم وبارك لهم في كسبهم ومعاشهم » قال الفقيه : يعنى قوت يوم بيوم . وعن أنس بن مالك عن النبي ﷺ أنه قال : « اللهم أغنى العلماء وأفقر المعلمين » ، يعنى لا تكثر أموالهم ؛ لأنه لو كثرت أموالهم تركوا التعليم . ( ١٥١ هـ . بستان العارفين ) .

وفي النفحات النبوية : روى عن الحسن بن محمد عن ابن عباس مرفوعاً : « اللهم اغفر للمعلمين وأطل أعمارهم وأظلم تحت ظلك ، فإنهم يعلمون كتابك المنزل » ١٥٢ هـ .

وروى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال : « الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة ، والذي يقرأ القرآن ويتتعتع فيه وهو عليه شاق له أجران » . كذا في المصاييح . وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : قال رسول الله ﷺ : « من تعلم كتاب الله تعالى ، ثم اتبع ما فيه هداه الله به من الضلالة ، ووقاه يوم القيامة سوء الحساب » . ( كذا في الإتقان ) وفي هذا القدر كفاية .

وأما آداب المعلم : فشرطه أن يكون مسلماً ، بالغاً ، عاقلاً ، ثقةً ، مأموناً ، ضابطاً ، متنزهاً عن أسباب الفسق ومسقطات المروءة ، ولا يجوز له أن يقرأ إلا بما سمعه ممن توفرت فيه هذه الشروط أو قرأه عليه وهو مصغ له ، أو سمعه بقراءة غيره عليه ، ويجب عليه أن يخلص النية لله تعالى ، ولا يقصد بذلك غرضاً من أغراض الدنيا ؛ كمعلوم يأخذه على ذلك ، أو ثناء يلحقه من الناس ، أو منزلة تحصل له عندهم ، ففي الخبر : « إن الله عز وجل خلق جنة عدن ، وخلق فيها ما

لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر، ثم قال لها: تكلمى، فقالت: «قد أفلح المؤمنون» ثلاثاً. ثم قالت: أنا حرام على كل بخيلٍ ومُراءٍ». وفيه أيضاً: «من عمل من هذه الأعمال شيئاً يريد به غرضاً من الدنيا لم يشم عرف الجنة، وعرفها يوجد على مسيرة خمسمائة عام». فإن كان له شىء يأخذه على ذلك فلا يأخذه بنية الإجارة بل بنية الإعانة على ما هو بصدده، ويقول مع المعرفة: أنا عبد الله أخدمه وأكل وأشرب وألبس من رزقه، وخدمتى له حق على، ورزقه لى محض فضل منه، وإذا كانت نيته هذه، فلا يتضجر، ولا يترك القراءة لقطع المعلوم، فإن قطعها لقطعه فهو دليل على فساد نيته، وهذا يجرى فى كل من يأخذ شيئاً على وظيفة شرعية كالإمام والمدرس والمؤذن وحارس الثغور. (اهـ. غيث النفع).

وقال الرمىلى فى شرحه على الدرّة: «وأما أخذ الأجرة على الإقراء: ففيه خلاف مشهور بين العلماء، فمَنع أبو حنيفة والزهرى وجماعة أخذ الأجرة، وأجازها الحسن وابن سيرين والشعبى إذا لم يشترط، ومذهب الشافعى ومالك وعطاء: جوازها إذا شارطه واستأجره إجارةً صحيحة.

قلت: لكن يُشترط أن يكون فى بلده غيره، أما إذا لم يكن غيره فلا يحلُّ له أخذُ الأجرة؛ لأن الإقراء صار عليه واجباً.

قال فى بستان العارفين: التعليم على ثلاثة أوجه: أحدها: أن يعلم للحسبة<sup>(١)</sup> ولا يأخذ عوضاً، والثانى: أن يعلم بالأجرة، والثالث: أن يُعلم بغير شرط، فإذا أهدى إليه قبله، فأما إذا علّم للحسبة فهو مأجور فيه، وعمله عمل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام. وأما إذا علم بالأجرة فقد اختلف الناس فيه، قال أصحابنا المتقدمون: لا يجوز له أخذ الأجرة لأن النبى عليه الصلاة والسلام

(١) فعله حسبةً: مدّخراً أجره عند الله.

قال : « بلغوا عنى ولو آية » فأوجب على أمته التبليغ كما أوجب الله تعالى على النبي ﷺ التبليغ ، فكما لم يجز للنبي عليه الصلاة والسلام أخذ الأجرة فكذلك لا يجوز لأمته . وقال جماعة من العلماء المتأخرين مثل عصام بن يوسف ونصير بن يحيى وأبى نصر بن سلام وغيرهم : إنه يجوز . فالأفضل للمعلم أن يشارط على الأجر للحفاظ وتعليم الهجاء والكتابة ، فلو شارط لتعليم القرآن أرجو أن لا بأس به ؛ لأن المسلمين قد توارثوا ذلك واحتاجوا إليه .

وأما إذا علم بغير شرط ، وأهدى إليه وقبل الهدية ، فإنه يجوز في قولهم جميعاً ، لأن النبي عليه الصلاة والسلام كان معلماً وكان يقبل الهدية . وروى أبو المتوكل الباجى عن أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا في غزاة فمروا بحىٍّ من أحياء العرب فقالوا : هل فيكم من راق فإن سيد الحى قد لدغ ؟ فرقاه رجلٌ بفاتحة الكتاب ، فبرئ ، فأعطى قطيعاً من الغنم ، فأبى أن يأخذه ، فسأل عن ذلك رسول الله ﷺ فقال : « بم رقيته » ؟ قال : بفاتحة الكتاب ، قال : فما يدريك أنها رقية ؟ خذها واضربوا الى معكم فيها بسهم . . . يعنى أن أخذه مباح . ( ا هـ . )

وينبغى للمقريء أن يتخلق بالأخلاق الحميدة المرضية من الزهد في الدنيا والتقلُّ منها ، وعدم المبالاة بها وبأهلها ، والسخاء ، والحلم ، والصبر ، ومكارم الأخلاق ، وطلاقة الوجه من غير خروجٍ إلى حد الخلاعة ، وملازمة الورع ، والخشوع ، والسكينة ، والوقار ، والتواضع ، والخضوع . وينبغى له تحسين هيئته وليحذر من الملابس المنهى عنها ، ومما لا يليق بأمثاله ، ويجلس غير متكئ ، مستقبل القبلة ، متطهراً طهارة كاملة ، خصوصاً إذا كان معلماً للصبيان ، لأنه يحتاج إلى مس المصحف والألواح ، وينبغى له أن يزيل نتن إبطيه أو ماله رائحة كريهة بما أمكن له ، ويمس من الطيب ما يقدر عليه ، ولا يعبث بلبحيته ، ولا بغيرها ، وليحفظ بصره عن الالتفات إلا للحاجة ، وليكن متدبراً في معانى القرآن ،

ساكن الأطراف إلا إذا احتاج إلى إشارة للقارئ ، فيضرب بيده الأرض ضرباً خفيفاً ، أو يشير بيده أو برأسه ليفطن القارئ لما فاته ، ويصبر عليه حتى يتفكر ، فإن تذكر وإلا أخبره بما ترك . وليحذر كل الحذر من الرياء والحسد والحقد والغيبة ، واحتقار غيره وإن كان دونه ، والعجب ، وقل من يسلم منه .

ويُستحبُّ له أن يوسِّع مجلسه ليتمكَّن جلساؤه فيه ، لما روى عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « خير المجالس أوسعها » ، وليُقدم الأول فالأول ، فإن رضی الأول بتقديم غيره قدمه . وينبغي له القيام من مجلسه لمن يستحق الإكرام من طلبته وغيرهم ، استمالة لقلوبهم على حسب ما يراه ، فقد كان نافع يقوم لابن جُمَّاز إذا رآه ، ويرفع قدره ويجلُّ منزلته ؛ لأنه كان رفيقه في القراءة على أبي جعفر ثم قرأ عليه ، وينبغي له أن يُسوى بين الطلبة بحسبهم ، إلا أن يكون أحدهم مسافراً أو يتفرس فيه النجابة ، أو غير ذلك .

ويجوز له الإقراء في الطريق ، قال الرميلي في شرحه على الدرّة : « لا نعرف أحداً أنكر ذلك إلا ما روى عن الإمام مالك رحمه الله تعالى أنه قال : ما أعلم القراءة تكون في الطريق . وكان الشيخ علم الدين السخاوى وغيره يُقرئون في الطريق . وروى ابن أبي داود عن أبي الدرداء رضي الله عنه أنه كان يقرئ في الطريق . وعن عمر ابن عبد العزيز أنه أذنَ فيها . قال الشيخ محيي الدين النووي : « وأما القراءة في الطريق فالمختار أنها جائزة غير مكروهة إذا لم يَلتَهُ صاحبها ، فإن التهي عنها كُرِهت كما كره النبي صلى الله عليه وسلم القراءة للناعس محافظة من الغلط » .

قال الرميلي في شرحه على الدرّة : « وقد قرأت على الشيخ شمس الدين بن الصائغ غير مرة ، تارة أكون أنا وهو ماشيين ، وتارة يكون هو راكباً على البغلة وأنا ماشٍ » وقال ابن عطاء بن السائب : « كنا نقرأ على أبي عبد الرحمن السلمى وهو يمشى » . قال السخاوى عقب هذا : وقد عاب قوم علينا الإقراء في الطريق ، ولنا في أبي عبد الرحمن أسوةٌ ، كيف وقد كان لمن هو خيرٌ منقادوةً » اهـ .

وأما آداب المتعلم : فيجب عليه أن يُخلص نيته ، ثم يجتهد في قطع ما يقدر عليه من العلائق والعوائق الشاغلة عن تمام مراده ، وليبادر في شبابه وأوقات عمره للتحصيل ، ولا يغتر بخدع التسوييف ، فهذه آفة الطالب ، وأن لا يستتكف عن أحد وجد عنده فائدة ، وليقصد شيخاً كملت أهليته وظهرت ديانته ، جامعاً لتلك الشروط المتقدمة أو أكثرها ، إذا دخل عليه فليكن كامل الحال مُتَنَظِّفًا متأدبًا . ويجب عليه أن ينظر شيخه بعين الاحترام ، ويعتقد كمال أهليته ورجحانه على نظرائه ، فهو أقرب إلى انتفاعه ورسوخ ما يسمعه منه في ذهنه . قال إمامنا الشافعي رحمه الله تعالى : « كنت أتصفح الورق بين يدي مالك رحمه الله تصفحاً رقيقاً هيبه له لثلا يسمع وقعها » . وقال الربيع صاحب الشافعي : « ما اجترأت أن أشرب الماء والشافعي ينظر ألى ، هيبه له » . فإن وقع من شيخه نقص فليجعل النقص من نفسه بأنه لم يفهم قول الشيخ . وقال السادة الصوفية : « من لم ير خطأ شيخه خيرًا من صواب نفسه لم ينتفع » ، وكان بعضهم إذا ذهب إلى شيخه يتصدق بشيء ويقول : اللهم استر عيب معلمي عنى ، ولا تذهب بركة علمه منى .

قال ابن غازي : وحيث عرفت فضل قراءة القرآن والثواب المترتب لهم فينبغي لك تعظيمهم واحترامهم والقيام بمصالحهم واعتقاد صلاحهم والتأدب في حقهم ، فيتأدب الشخص معهم كما يتأدب في حضرة النبي ﷺ لو كان موجودًا ؛ لأنهم ورثوه من غير اجتهاد كما تلقى من الحضرة النبوية ، بخلاف غيرهم من العلماء ، فإن المتعلم يتأدب معهم كما يتأدب مع والده ، لأن العلم مأخوذ بالاجتهاد . قال الشيخ شرف الدين العمريطى في نظمه للأجرومية :

إذِ الْفَتَى حَسَبَ اعْتِقَادِهِ رُفِعَ وَكُلُّ مَنْ لَمْ يَعْتَقِدْ لَمْ يَنْتَفِعْ

ومعناه أن الله تعالى يرفع كل شخص على حسب اعتقاده في شيخه ، فإن لم يعتقد فيه لم ينفعه الله بعلمه ولا بقراءته ، وينبغي أن لا يذكر عند شيخه أحدًا من

أقرانه ، ولا يقول : قال فلان خلافاً لقولك . وأن يرد غيبة شيخه إذا سمعها إن قدر ، فإن تعذر عليه ردّها قام وفارق ذلك المجلس ، وإذا قرب من حلقة الشيخ فليُسلم على الحاضرين ، وليخص الشيخ بالتحية ، ولا يتخطى رقاب الناس ، بل يجلس حيث انتهى به المجلس إلا أن يأذن له الشيخ في التقدم ، ولا يقيم أحدًا من مجلسه ، فإن آثره لم يقبل - اقتداءً بابن عمر رضی الله عنهما - إلا أن يُقسم عليه أو يأمر الشيخ بذلك ، ولا يجلس بين صاحبين إلا بإذنها ، وإذا جلس فليوسع ، ويتأدب مع رفقته وحاضري مجلس الشيخ ؛ فإن ذلك تأدّب مع الشيخ وصيانة لمجلسه ، ولا يرفع صوته رفعاً بليغاً ، ولا يضحك ، ولا يكثر الكلام ، ولا يلتفت يميناً ولا شمالاً ، بل يكون مقبلاً على الشيخ مصغياً إلى كلامه .

قال الشيخ محمى الدين النووى : « ومن آدابه أن يحتمل جفوة الشيخ و سوء خلقه ، ولا يصدّه ذلك عن ملازمته واعتقاده كماله ، فيتأول أفعاله وأقواله التي ظاهرها الفساد بتأويلات صحيحة ، فلا يعجز عن ذلك إلا قليل التوفيق . وينبغى أن لا يقرأ على الشيخ في حالة شغل الشيخ وملله وغمه وجوعه وعطشه ونعاسه وقلقه ونحو ذلك مما يشق على الشيخ أو يمنعه من كمال حضور القلب . وإذا أراد القراءة ينبغى له أن يستاك بعود من أراك ؛ فإنه أبقى للفصاحة وأنقى للنكهة ، ويجوز له القيام لشيخه وأستاذه وهو يقرأ ، أو لمن فيه فضيلة من علم أو صلاح أو سنّ أو حرمة بولاية أو غير ذلك .

وقال الشيخ النووى : « إن قيام القارئ في هذه الأحوال وغيرها مستحبٌ ، لكن بشرط أن يكون القيام على سبيل الإكرام والاحترام لا على سبيل الرياء والإعظام » . وينبغى مراعاة ما تقدم من الآداب زيادة على ذلك .

وفي هذا القدر كفاية ، ومن أراد زيادةً على ما ذكرته فعليه بشرح الرميل على الدرّة ، والإتقان للسيوطى . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وهذا آخر ما يسّر الله تعالى جمعه في هذه الرسالة ، والحمد لله على إتمامها ،

ونسأل الله تعالى أن ينفع بها كما نفع بأصولها ، وأن يجعلها خالصةً لوجهه الكريم ،  
وسبباً للفوز بجنت النعيم ، وأعوذ به من علمٍ لا ينفع ، ومن دعاءٍ لا يُسمع ،  
ومن قلبٍ لا يخشع ، ومن نفسٍ لا تشبع ، أعوذ به من شر هذه الأربع .

وكان الفراغ من تبييضها يوم الثلاثاء المبارك الرابع من شهر جمادى الأولى سنة  
١٣٠٥ هـ خمس وثلثمائة بعد الألف من هجرة من خلقه الله على أكمل وصف ،  
سيد الأولين والآخرين ، سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين ،  
والمستول ممن اطلع عليها إذا رأى فيها عيباً أن يصلحه برفق ولين من غير إنكار ،  
فإن من ألف فقد استُهدِف ، والإنسان محلُّ الخطأ والنسيان ، خصوصاً في هذا  
الزمان الذى كثرت فيه الشواغل والهموم ، وعظمت فيه الشدائد والغموم ؛  
فنسأل الله تعالى أن ينجينا من آفاته ، وأن يمن علينا وأحببتنا بالموت على الإيمان ..  
والحمد لله أولاً وآخراً ، ظاهراً وباطناً ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى  
آله وصحبه وذريته ، صلاة وسلاماً دائماً متلازمين إلى يوم الدين ، وسلام على  
المرسلين ، والحمد لله رب العالمين .

نحمدك أن أنزلت الفرقان هدى للمتقين ، ونصلّى ونسلم على من أنزل الله  
عليه ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ .

وبعد : فقد تم بحمد الله تدقيقى كتاب « نهاية القول المفيد فى فن تجويد القرآن  
المجيد » للعلامة المرحوم الشيخ محمد مكى نصر مصححاً على النسخة التى  
راجعها عام ١٣٤٩ هـ المغفور له العلامة المقرئ الشيخ على محمد الشهير بالضباع  
مراجع المصاحف الشريفة بمشيخة المقارئ المصرية ، وعلى ما أتيح لى من كتب  
التجويد بمعرفة العبد الفقير أحمد عبده بن على حسن . ولما كنتُ أضعف من أن  
أضطلع بهذا الأمر ، ولكن هكذا الله قدر ، فإننى أرجو ممن اطلع عليه أن ينبهنى  
إلى ما فيه من خطأ ، حتى أصححه إن شاء الله . وكان بحمد الله فراغى من تدقيقه  
فى العشرين من ذى الحجة من عام ١٤٢١ هـ من هجرة رسول الله ﷺ .

كتاب نهاية القول المفيد في علم التجويد

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة المدقق.....
١١	مقدمة المؤلف.....
	<b>المقدمة : وتشتمل على أربعة فصول وتنتمه</b>
	<b>الفصل الأول : في بيان حكم التجويد ، وحقيقته وموضوعه ، وفائدته وغايته ،</b>
١٨	<b>وأركان القراءة الصحيحة .....</b>
	<b>الفصل الثاني : فيما ورد عن الأئمة من مراتب القراءة التي ينبغي للقاريء أن</b>
٢٦	<b>يقرأ بها القرآن المجيد .....</b>
٣٠	<b>تنتمه : اختلف العلماء هل الترتيل مع قلة القراءة أفضل أو الإسراع مع كثرة القراءة ؟ .....</b>
٣٠	<b>الفصل الثالث : في بيان الأمور المحرمة التي ابتدعتها القراء في قراءة القرآن .....</b>
٣٥	<b>الفصل الرابع : في بيان اللحن الجلي والحقفي ، وحدثهما ، وحكمهما .....</b>
٣٧	<b>النتمة : في تقسيم الواجب في علم التجويد إلى واجب شرعي أو صناعي .....</b>
	<b>الباب الأول : في بيان ما يتعلق بمخارج الحروف</b>
	<b>وهو يشتمل على ثلاثة فصول وتنتمه</b>
	<b>الفصل الأول : في بيان معنى المخرج ، وكيفيته ، ومعنى الحرف لغة واصطلاحًا ،</b>
٤٣	<b>وعدّ الحروف والحركات الأصلية والفرعية .....</b>
٤٨	<b>الفصل الثاني : في بيان عدد مخارج الحروف.....</b>
٥٧	<b>الفصل الثالث : في بيان ما يحتاج إلى معرفته طالب فن التجويد وهو معرفة أسنان الفم....</b>
٥٩	<b>النتمة : في بيان ألقاب الحروف .....</b>
	<b>الباب الثاني : في بيان صفات الحروف</b>
	<b>وفيه خمسة فصول وتنتمه</b>
٦١	<b>الفصل الأول : في بيان ما تُعرف به الصفة من همس وجهرٍ ونحوهما .....</b>

- الفصل الثاني : في بيان عدد الصفات ، ومعناها الغة واصطلاحًا ، وبيان عدد حروفها .... ٦٣
- خاتمة : في الكلام على صفتي الخفاء والغنة ، وبيان حروفهما ..... ٨١
- الفصل الثالث : في بيان الفرق بين الحروف المشتركة في المخرج والصفة ..... ٨٢
- الفصل الرابع : في بيان الصفات القوية والضعيفة ..... ٨٥
- الفصل الخامس : في توزيع الصفات على موصوفاتها مرتبة على ترتيب مخارجها ،  
وفي ذكر ما يتعلق بكل حرف من التجويد ..... ٨٧
- النتمة : في تجويد الحرف المشدد ..... ١٢٢

### الباب الثالث : في بيان أحكام التفخيم والترقيق

وفيه ثلاثة فصول وتممة

- الفصل الأول : في بيان حقيقة التفخيم والترقيق ، وما يجب تفخيمه وترقيقه من  
الحروف ..... ١٢٥
- الفصل الثاني : في بيان حكم الراء تفخيمًا وترقيقًا ..... ١٢٦
- الفصل الثالث : في بيان حكم اللامات تغليظًا وترقيقًا ..... ١٣٣
- النتمة : في بيان مراتب تفخيم حروف الاستعلاء وفي تقسيم حروف التفخيم  
إلى ثلاثة أقسام ..... ١٣٥
- الباب الرابع : في بيان أحكام الإدغام ، والإظهار ، والإخفاء ، والإقلاب  
وفيه خمسة فصول وتممة

الفصل الأول : في بيان معنى الإدغام وكيفية ، وفائدته ، وشروطه ، وأسبابه ،  
وموانعه ، والحروف التي تدغم والتي لا تدغم ..... ١٣٩

- الفصل الثاني : في بيان الإدغام الكبير ..... ١٤٣
- الفصل الثالث : في بيان الإدغام الصغير ..... ١٤٨
- الفصل الرابع : في بيان أحكام النون الساكنة والتنوين ..... ١٥٥
- الفصل الخامس : في الكلام على الميم الساكنة ..... ١٦٧
- النتمة : في بيان مراتب الإدغام والتشديد بحسب الكمال والنقصان ..... ١٧٠

## الباب الخامس : في أحكام المد والقصر

وفيه خمسة فصول وتممة

- الفصل الأول : في بيان معنى المد والقصر لغة واصطلاحًا وفي أقسامه ، وشروطه ،  
 وأسبابه ، وأحكامه ..... ١٧١
- الفصل الثاني : في بيان المد المتصل وما فيه من المراتب للقراء السبعة ..... ١٧٥
- الفصل الثالث : في بيان المد المنفصل وما فيه من المراتب للقراء السبعة ..... ١٧٧
- الفصل الرابع : في بيان أقسام المد اللازم ..... ١٨٠
- الفصل الخامس : في بيان المد العارض للسكون ..... ١٨٥
- التممة في ذكر أنواع المد ..... ١٩١

## الباب السادس : في بيان أحكام الوقف والابتداء

وفيه تسعة فصول وتممة

- الفصل الأول : في الحث على تعلم الوقف والابتداء وتعليمهما ليكون الشخص  
 على بصيرة فيهما ..... ١٩٩
- الفصل الثاني : في بيان الفرق بين الوقف ، والسكت ، والقطع ، وفي تقسيم  
 الوقف ..... ٢٠٢
- الفصل الثالث : في بيان ما يتعلق بالوقف التام ..... ٢٠٤
- الفصل الرابع : في بيان الوقف الكافي ..... ٢٠٩
- الفصل الخامس : في بيان ما يتعلق بالوقف الحسن ..... ٢١٢
- الفصل السادس : في بيان ما يتعلق بالوقف القبيح ..... ٢١٩
- الفصل السابع : في بيان وقف التعسف ، ووقف المراقبة ..... ٢٢٦
- الفصل الثامن : في بيان حكم الوقف على قوله : بَلَىٰ وَنَعَمْ وَكَلَّا ..... ٢٣٠
- الفصل التاسع : في خمس تنبيهات مهمة يحتاج القارئ إليها ..... ٢٣٥
- التممة : في تقسيم الابتداء ، وفي بيان كيفية البداءة بهمزة الوصل ..... ٢٣٩

الباب السابع : في بيان الوقف علي مرسوم الخط

أى رسم المصاحف العثمانية وفيه ستة فصول وتتمة

الفصل الأول : في الحث على اتباع رسم المصاحف العثمانية وفي بيان كيفية جمع

القرآن بعد تفرقه ومن جمعه وعدد المصاحف التي كتبت ..... ٢٤٥

الفصل الثاني : في بيان المقطوع والموصول، وحكم الوقف عليهما ..... ٢٥٤

تتمتان ..... ٢٦٣

الفصل الثالث : في بيان الوقف على الثابت والمحذوف من حروف المد ..... ٢٦٩

الفصل الرابع: في بيان هاء التأنيث التي تكتب تاءً مجرورة والتي تكتب هاءً ..... ٢٨١

الفصل الخامس : في تقسيم الوقف على مرسوم الخط ..... ٢٨٩

الفصل السادس : في بيان أنواع الوقف على أواخر الكلم وما يجوز فيه الرّوم

والإشمام، أو الرّوم فقط، وما لا يجوز ..... ٢٩٤

التتمة : في بيان كيفية الوقف على هاء الضمير ..... ٢٩٩

الباب الثامن : في بيان ما يتعلق بختم القرآن

وفيه ثلاثة فصول وتتمة

الفصل الأول: في بيان حكم التكبير، وسببه، وصيغته، ومن أين يتبدئ به القارئ

وإلى أين ينتهي إلخ ..... ٣٠١

تنبيهات ..... ٣٠٧

الفصل الثاني : في بيان أحوال السلف بعد ختم القرآن ..... ٣١٠

الفصل الثالث : في بيان الأدعية الواردة عن النبي ﷺ وعن السلف الصالح

بعد ختم القرآن ..... ٣١١

التتمة : في بيان آداب قارئ القرآن، وقراءته، وحمله وكتابته ..... ٣١٦

الخاتمة : في بيان ما ورد من الأحاديث والآثار في فضل القرآن العظيم، وفضل

قراءته، وفضل أهله، وفضل تعلمه وتعليمه، وآداب كل من المعلم والمتعلم ..... ٣٢٩

الفهرست ..... ٣٤١